مستقبل العلاقات اليمنية.. الخليجية

تحرير

الدكتور محمد الرميحى — الدكتور فارس السقاف

دار الشروق

مســـتقبل العلاقـــات
اليمنية.. الخليجية

ساهم في دعم وإقامة الندوة وإصدار هذا الكتاب من دولة الكويت - كل من:
١ - الأستاذ عبد العزيز سعود البابطين
٢ - الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح
٣ - والأستاذ عبد الرحمن عبد المغني
فلهم جزيل الشكر على ما قدموه من عون

الطبعـــة الأولـــــى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

الباب الثاني

المحور الاقتصادي والسياسي

الباب الثالث

المحور الثقافي والاجتماعي

الخاتمة والتوصيات

قصة هذا الكتاب

بقلم : الدكتور محمد الرميحي

لهذه الدراسات في هذا الكتاب قضية تروى ، فقد حدث في صيف 1990 حدث بشع في دنيا العرب المعاصرة وهو احتلال العراق للكويت ، والدولة الوحيدة من بين الدول في جزيرة العرب التي أخذت موقفًا متعاطفًا مع العراق ، كانت اليمن ، وهي اليمن السعيد الذي اعتبره أهل الخليج لفترة طويلة المخزون البشري لهم ، لأسباب حضارية وتاريخية .

واليمن ، وقد عُزل عن العالم لألف عام تحت حكم الإمامة ، ظهر إلى العالم المعاصر في بداية الستينيات ، عندما نجحت ثورة بقيادة مجموعة من ضباط الجيش اليمني الصغير ، يساندهم تيار إصلاحي يمني ، في الإطاحة بحكم الإمامة البالغ الشمولية .

ولكن نضال اليمنيين لم يكن قد بدأ في تلك اللحظة التي تم فيها نجاح الثورة ، بل كان لأبناء اليمن الكثير من الطموحات للحاق بالعصر ، ومنذ الثلث الثاني من القرن العشرين ، جرت محاولات عديدة لإخراج اليمن من عزلته ، وكانت دائما البدايات هي محاولة التخلص من حكم الإمامة .

ولم تكن ثورة الستينيات وما تبعها من أحداث أمرًا سهلا لأهل اليمن ، فقد سالت فيها وبعدها دماء كثيرة وتضحيات إنسانية عظيمة ، ورافق ذلك استقلال صعب فيما كان يسمى الجمهورية الاشتراكية اليمنية في الجنوب ، تبعتها أيضا أحداث هي في أقلها حرب شعواء بين الإخوة .

إذن فاليمن في نهاية القرن العشرين ، و بعد عقود أربعة من الاختلاف والاختلال ، تجد نفسها يمنًا موحدة بعد مئات السنين من الفرقة ، وبعد طرد المستعمر ، و على علاقة جيدة بجيرانها خاصة المملكة العربية السعودية التي

أخذت قضية الحدود معها فترة طويلة من الزمن ، كادت في بعض الأوقات أن تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه ، فهي الآن على وفاق في هذا الجانب .

كان أبناء اليمن يأملون دائمًا أن يدخلوا مع إخوانهم العصر الحديث بكل متطلباته وكل تحدياته وأيضا بكل فرصه ، وهم الآن يتأهبون فعلاً لذلك .

في عام 1994 عقدت ندوة في الكويت نظمتها مجموعة تدعى « التنمية » وهي مجموعة أهلية تعنى بدراسة قضايا التنمية في دول الخليج، وكانت الندوة تحت عنوان (الخليجي وجيرانه) وكان لليمن في هذا اللقاء المكان الأوفى، فهناك طائفة من أهل الرأي في الخليج تعتقد أن اليمن هو مخزون بشري، واحتياطي استراتيجي، وهو أيضا منطقة فيها من الخيرات ما يجب أن يستفاد منها لأهلها والعرب، وانطلاقًا من هذه العوامل ومن موقف بعض الكويتيين بأن اليمن يجب ألاّ يترك بعيداً عن الحوار والتفاعل نظمت مجموعة من الكويتيين هم على وجه التحديد الدكتور حسن الإبراهيم والدكتور أحمد الربعي، والأستاذ جاسم السعدون، وكاتب هذه السطور، نظموا رحلة استطلاعية لليمن واستقبلوا هناك على أعلى مستوى، فقد كان لهم لقاء مع الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ومع رئيس الوزراء وقتها عبد الكريم الإرياني، وكان قد ساعد في تنظيم الزيارة الأخ علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا، بصفته رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية.

وكانت اللقاءات متنوعة ومتعددة تراوحت موضوعاتها بين السياسية والاقتصادية والثقافية، وكان للأخ الدكتور عبد العزيز المقالح الشاعر ورئيس جامعة صنعاء آنذاك الدور المهم في تنظيم اللقاءات. مع السياسيين المثقفين اليمنيين . وقتها تم الاتفاق على عقد ندوة مشتركة بين الأكاديميين اليمنيين والأكاديميين من الخليج لدراسة (العلاقة اليمنية الخليجية)

دراسة استراتيجية ، لعل ذلك يسهم في تنمية العلاقات وتقديم فهم مشترك «للطرفين» يكون أوضح وأكثر شمولية .

تلك كانت قصة هذه الأوراق أو خلفيتها ، ولكن القصة لم تكتمل ، فقد كان لابد من بحث عن ممولين لهذه الندوة وعن المساهمين بالأوراق التي ستكتب لها .

وكان على كاتب هذه السطور أن يطرق الأبواب، فاستجاب نفر خير من أهل الكويت للمبادرة وقدموا تبرعًا مشكوراً، وهم الأخ الشيخ محمد عبد الله مبارك الصباح والأخ عبد العزيز سعود البابطين ، والأخ فهد المعجل والأخ عبدالرحمن عبد المغني ، فلهم الشكر والتقدير.

وللإخوة الذين ساهموا بالأوراق المكتوبة من البحرين والكويت واليمن الشكر أجزله فقد تجشموا عناء السفر ، وكتبوا ما يعتقد أنه يلامس الواقع، واجتهد بعضهم فأصاب .

ولقد كان اليومان اللذان امتدا لفترة الندوة التي عقدت في فندق شيراتون - صنعاء، يومين حافلين وذلك وفي الأسبوع الأول من أغسطس 2001، فقد اكتظت القاعات ، التي لم تشهد مثيلا لها في صنعاء خاصة في الندوات الأكاديمية وجرى النقاش حراً أصيلاً وفاعلاً، وتناولت الصحافة اليمنية هذا الملتقى بالتحليل والإشادة . . وأيضا بالنقد، كما كان للصديق الدكتور فارس السقاف رئيس مركز دراسات المستقبل، الذي شارك مركزه البحثي معنا في احتضان هذه الندوة، كان لجهده ودأبه الكثير من أسباب النجاح، هذا الملتقى في شكله التنظيمي وجدواه الأكاديمية .

لقد رعى هذا اللقاء في صنعاء رئيس الوزراء اليمني الأخ عبد القادر باجمال، والذي استضاف أيضا عدداً من المشاركين على هامش الندوة لتبادل المزيد من النقاش والحديث .

من هذا كله نقدم للقارئ العربي أوراق هذه الندوة المهمة وهي بتفاصيلها تعبر عن كتابها وقد لا تعبر عن أي أحد آخر أو مؤسسة أخرى ، و نرجو من الله أن تكون ذا خير وفائدة لمستقبل العلاقات اليمنية الخليجية .

الكويت : محمد الرميحي

مارس 2002

تقديم

اختتم العام 2001 بقبول عضوية الجمهورية اليمنية في بعض مؤسسات وأنشطة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق ما قررته قمة قادة دول المجلس في قمتهم المنعقدة في مسقط بسلطنة عمان آخر شهر ديسمبر 2001.

وكان هذا القبول ـ النسبي في النهاية ـ بمنزلة مخرج فيه من الذكاء والحكمة و. . التوفيق ما يجعل المراقبين يتأملون في مسار العلاقات اليمنية . . الخليجية بمزيد من الترقب : إنها علاقات تخضع للامتحان من جديد . هذا هو العنوان الذي ينطبق عليها حاليًا .

وطالما أنها دخلت في هذا الامتحان يعني أن ثمة بشائر تفاؤل ، تلخص بشكل ما مخاضات مرحلة جديدة من العلاقات بين دول مجلس التعاون (ككل) من جهة واليمن من جهة أخرى.

طبعا ، لم يكن القبول النسبي في بعض مؤسسات مجلس التعاون يلبي الطموح اليمني، ونجرؤ على القول أنه لم يلب أيضًا رغبة بعض دول المجلس نفسها التي طالما تحمست لدخول اليمن عضواً كاملاً في المجلس مثل الغزو العراقي للكويت حتى صحَّ الحديث حينها عن محورين داخل دول المجلس فيما خص الموقف من عضوية اليمن.

لكن، وأيًا كان شكل ومضمون هذا القبول، فإن من الممكن الخروج بعبرة دنيا ألا أن هذا الأخير يدشن منعطفًا جديداً في العلاقات بين «دول الجزيرة العربية» ككل، بل هو مؤشر على المنعطف الذي تشهده منطقتنا منذ بضع سنوات، ليس في تاريخها المعاصر فقط بل على امتدادها الموغل في كل التاريخ.

لقد تولد هذا المنعطف بتفاعل عدة عوامل أبرزها : معالجة مشكلة ـ بل أزمة ـ الحدود المزمنة بين المملكة العربية السعودية واليمن ، استدراك اليمن الثورجي لموقفه المؤيد للغزو العراقي للكويت.

ثبات الوحدة اليمنية بعد مرحلة طويلة من التقسيم والنزاعات والصراعات المحلية المتداخلة مع عناصر تفجر دولي على علاقة مع صراع المعسكرين الاشتراكي والغربي قبل عقد التسعينيات . . وأخيراً وليس آخرا : قناعة لدى عموم اليمنيين بأن تنمية اليمن مستحيلة بدون وفاق وتعاون استراتيجي مع دول الخليج الغنية ، وقناعة لدى أوساط واسعة في دول الخليج الغنية بأن عزل اليمن وبقاءه بمعزل عن امتيازات الثروة والحداثة يدفعانه حتمًا إلى واحد من احتمالين أو الاثنين معًا :

1 ـ تحوله إلى بؤر تفجر اجتماعي قابل للتفجر السياسي وما إلى ذلك خاصة مع خصوصية تركيبته السكانية .

2 ـ تشجيعه على البحث عن تحالفات أخرى في محيط دول المجلس بما يهدد هذه الأخيرة في أكثر من ناحية .

وقد لايكون من قبل المصادفة أن الاحتمال الثاني قد قارب التطبيق مع مطلع التسعينيات رغم غياب علاماته عشية الغزو العراقي للكويت : فالكويت كانت أكثر دول مجلس التعاون تقاربًا وتقربًا مع اليمن سياسيًا واقتصاديًا في المجلس . ومع كل ذلك كانت المفاجأة . . والصدمة للكويت والمجلس عمومًا .

في البحث الأكاديمي من المفيد أحيانًا طرح فرضيات نظرية بحتة وعلى هذا السبيل نطرح التالي :

ـ ماذا لو لم يتم تحرير الكويت ودحر الجيش العراقي الغازي . . وماذا سيكون عليه عندها موقف اليمن؟ أي هل كان سيصحح موقفه من الكويت كما فعل لاحقًا؟ قد يكون من الصعب العثور على إجابة موحدة لدى المحلّلين السياسيين ، لكن طرح السؤال يكفي وحده للدلالة على ضرورة معالجة ملف العلاقات بين دول المجلس وبين اليمن استنادًا إلى عناصر موضوعية ثابتة تعفي قادة الخليج واليمن وشعوب المنطقة من الإزعاج الذي تطرحه التساؤلات والمخاوف في كل مرة تشهد فيه المنطقة ملامح تأزم . .

ومن هنا تحديدًا ، تبدأ الأهمية البالغة للندوات التي تبحث بمنهجية سياسية شاملة وعلمية ـ قدر الإمكان ـ في إشكاليات مستقبل علاقات دول مجلس التعاون باليمن والعكس .

ومن هنا أيضًا أهمية تعميم فوائد هذه الندوات عبر نشر أبحاثها وأوراقها خاصة عندما تعالج المحاور مختلف جوانب هذه العلاقات ومستقبلها كما فعلت الندوة القيمة التي يعرض هذا الإصدار لأعمالها توخيا للمزيد من النقاش والتفاعل بين الأفكار بشفافية ووضوح.

بين هذه الندوة التي عقدت في 7 ، 8 أغسطس 2001 وتاريخ قبول اليمن ببعض مؤسسات مجلس التعاون أقل من خمسة أشهر.

طبعًا ، لا يحق لنا أن ندعي أن ثمة علاقة مباشرة بين التاريخين. . لكننا ندعي بتواضع أن الندوة انعقدت في أجواء مهدت للقبول، وقد تكون الندوة، نظراً للزخم السياسي الذي رافق عمقها الأكاديمي، بعثت بإشارات أفادت هذا القبول، وقد لاتكون، لكن من المؤكد أن تعمق أبناء الخليج، من دول المجلس واليمن على السواء، مدعوون إلى إعمال العقل في التفكير والتأمل بمستقبل العلاقات اليمنية . . الخليجة، هذا الإصدار سيكون حتمًا لبنة في بنيان هذه العلاقات المفتوحة على جميع الاحتمالات . . فالامتحان الذي أعده المستقبل لنا كبير . . كبيرٌ وقد يكون فيه من الأفخاخ ما لا يقل عن الآمال . . وقيمة هذا الكتاب أنه يعمم التعرف على كليهما . . ويبقى علينا أن نحسن الاختيار ونغذي النقاش والحوار . . ولا شك أن المستقبل سيكون عندها مشرقا . . للجميع .

أنور الياسين

الكويت

فبراير 2002

مدخل I

نحو مستقبل مشترك لجزيرتنا العربية (*)

عبد القادر باجمال

رئيس الوزراء في الجمهورية اليمنية

بهذه الندوة نجدد أولاً ذاكرة التاريخ، وثانيًا نواصل ما انقطع من أجزائه، وثالثًا نستلهم منه العبر والدروس لصنع مستقبل مشترك لجزيرتنا العربية التي شع منها نور الحق والهدى والسلام بين الناس.

لقد مر بعض الزمن في تاريخنا المعاصر اختلت فيه أنساق التاريخ وإيقاعاته، وتغيرت بعض الأحوال والمفاهيم الاجتماعية بحكم تفاوت طبيعة التنمية وآثارها على الناس. وأصبحت السياسة والهموم الأمنية الأكثر طغيانًا على مسار العلاقات بين شعوب ودول الجزيرة العربية.

غير أن الثقافة والفنون والآداب بكل أفرعها قد سجلت في حضورها حقيقة عدم تجريدها من سلاحها النافذ إلى أعماق الناس ومشاعرهم والتصاقها بكل العقل والوجدان ورفضها لأن تكون جزءاً من متغيرات السياسة أو متقلبة مع تقلب الأسواق وحمى البورصات المالية أو محكومة بالمنافع الآنية المؤقتة.

لقد أثبتت الحركة الفكرية والثقافية والفنية بأنها تقف وحدها خلف عناصر التماسك التاريخي والاجتماعي لمجتمعاتنا في الجزيرة العربية.. إنها تمثل جذر أصالتنا وعميق وشاجنا.. ومنطلق وأساس تواصلنا غير القابل للانقطاع.. والتي لا تمثل فقط حنيننا الدائم نحو التوحد والاندماج.. ولكنها أيضًا جسرنا

(*) من الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للندوة في 7/ 8/ 2001 م.

نحو تحقيق الآمال والرؤى لتحقيق هذه الغاية النبيلة والعظيمة لصنع مستقبل آمن ومترابط.

إننا نستشعر هذا كله، عندما نقرأ الكتاب.. ونشاهد المسرحية.. وننفعل ونتفاعل مع القصيدة الشعرية الشعبية والتقليدية والحديثة.. ونمتلئ طربًا مع الأغنية والدان والأصوات والأهازيج.. إنها كلها تمثل ذلك النسيج العقلي والوجداني الذي يجمعنا اليوم في هذا الملتقى الرائع بثوبه الزاهي الجميل..

أحب ألاّ أكون مجرد شخصية رسمية تفتتح هذه الندوة المتميزة حتى لا نضفي على مثل هذه اللقاءات النوعية الطابع الرسمي والبروتوكولي والروتيني المعهود.. إننا بحاجة إلى حوار عميق وهادئ وحميم وأكثر شفافية.. وأن نسمو بهذا الحوار على مصاف الرؤى المستقبلية بكل أبعادها ومنطلقاتها المصيرية.. سعيًا وراء ردم الفجوات الفكرية والثقافية إن وجدت وتحقيق اللحمة بالانتقال بها من حالة المناجاة والعاطفة إلى حالة المؤسسية الدائمة والفاعلة.

وعلينا أن ندرك بعمق ويقين أن ثمة أسئلة حائرة تدور في عقل الجيل الجديد عن مستقبل الجزيرة العربية وأهلها.. وأن على مثل هذه الملتقيات والندوات أن تجيب عن بعض هذه التساؤلات حتى لا تطول حيرة هذا الجيل ويظل نهبًا للشك وعدم اليقين وفريسة لسراب التعويم أو العولمة الفكرية والثقافية الذي يسلمه إلى حالة من حالات (اللاانتماء) التي شهدنا آثارها المدمرة على أجيال ضائعة وعدمية المواقف الوطنية والقومية في فترات تاريخية معينة ولدى شعوب كثيرة. إن علينا أن نتعرف أولاً على أسئلتهم وطبيعتها وما تحمله من هموم سياسية وفكرية وثقافية ؟؟ ذلك لأن السؤال يمثل نصف المعرفة..

وثانيًا: علينا أن نتعرف على مصادر القلق عند هذا الجيل ومنابع الشك وعدم اليقين لديه.

وثالثًا: علينا أن نحتويه عن طريق الحوار وليس عن طريق النزعة (الإرادية) وندمجه في العملية التنموية بكاملها سياسيًا وفكريًا وثقافيًا وربما نفسيًا وعاطفيًا.

إن أي حوار ينطوي على الإملاء . . أو فرض القناعات أو البابوية بمفهومها التقليدي المبني على احترام التراتبية الاجتماعية، واعتماد مفهوم أن السكوت هو دليل الرضا، مع هذا الجيل الذي تعصف به كل رياح العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، إنما هو أمر خاطئ ومؤدي على الفشل، وربما الانهيار والتفكك بين صلات الأجيال بعضها بعضا . . وهذه هي الكارثة بعينها . . وذلك لاقتصادنا عنصر القوة المستقبلية وهم الجيل الصاعد .

إن الجزيرة العربية غنية بالثروة، والمال، والثقافة، والموقع الفريد والمتميز بين كل القارات وهي في حسابات القوى الدولية ينبغي أن تبقى رقما غير متميز . . وملحقا بأرقام المصالح العالمية الكبرى .

وأحسبني أقول وبكل يقين بأن حركة الفكر والثقافة هي القادرة على تغيير هذا المفهوم . . وهي المؤهلة لأن تؤكد قدرتنا على تأصيل مفاهيمنا وتكريس اندماجنا وتبرهن على وحدتنا وتماسك مجتمعاتنا . وضرورة تكاملية أنشطتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية . .

مدخل II

الطريق الصعب :

ترسيخ الثقة وإزالة المخاوف (*)

أ. د. محمد الرميحي

أمين عام المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت

يتشرف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بتنظيم ندوة مستقبل العلاقات اليمنية ـ الخليجية، مع الإخوة في مركز دراسات المستقبل في صنعاء ساعين معا إلى طرق هذا الموضوع من أبوابه المختلفة بالاعتماد على النهج العلمي في المناقشة والاستناد إلى الوقائع التاريخية المعاصرة في تشخيصها وتحليلها، آملين في نهاية الندوة الخروج بخلاصات وتوصيات ذات جدوى استراتيجية تفيد وتساعد وتقنع أصحاب القرار المعنيين بهذه العلاقات لما فيه فائدة لشعوبنا.

والواقع أن محاور الندوة تشكل مادة دسمة وحيوية وحساسة في الوقت نفسه، غير أن ثقتنا بالإخوة المشاركين وبروح المسؤولية العلمية التي يتمتعون بها، تجعلنا على يقين بأن المعالجة الأكاديمية ستتغلب على تلك الحساسية بحيث لا يأتي النقاش مبتوراً، وستوظف هذه الحيوية بحيث لا تطغى الوقائعية على الآمال المعقودة على ندوتنا هذه، وعلى ما ننتظره من استنتاج لعبر وقواعد يكون لها مردود إيجابي في المستقبل.

وربما لا أضيف جديدا إذا قلت إن العلاقات اليمنية ـ الخليجية فيها من الشؤون والشجون ما تعجز ندوة واحدة عن تناوله بالتفصيل، غير أن بوسعنا، عند كل

(*) من كلمة الدكتور محمد الرميحي في الجلسة الافتتاحية للندوة.

محور التركيز على الخلل واقتناص الفرص الرئيسة في إصلاح الخلل، يحكمنا في ذلك الوصول إلى ما يخدم شعوبنا، أي ما يتعلق بالمستقبل والتعاون المشترك. فالاكتفاء بالغوص في التاريخ لا يشفي الغليل، تماما كما الحلم، فمجرد الحلم بمستقبل مزدهر ومشرق لهذه العلاقات في المدى البعيد والطويل لا يخدم طموحنا، إنما يخدم الطموح أن ترسم الخطط وتبعد الطرق لعلاقات صحية حضارية تستفيد من الماضي وتخدم خططنا التنموية.

ولاشك أن ما يحدث أخيرا من تطور إيجابي في علاقات الجمهورية اليمنية مع المملكة العربية السعودية بحكمة القيادة السياسية في البلدين، فخامة الرئيس على عبدالله صالح، وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، قد فتح آفاقًا رحبة لتعاون مثمر وبناء بين اليمن وبين دول الخليج، كما أن ما يتم الآن من مبادرات طيبة، وإن لم تكن كافية بعد، في مسار عودة العلاقات مع دولة الكويت، يضفي بتقديرنا جوا مريحا على الندوة ومناقشاتها في هذا الوقت، ويمنحها أهمية بالغة بقدر ما تكون نتائجها متلائمة مع الأجواء السياسية السائدة في منطقتنا.

لقد شهدت منطقتنا في العقود الأخيرة حروبا وأحداثا أكدت بشكل حازم أن أمن الخليج هو أولوية رئيسة في اهتماماتنا وهو أمر لا يتجزأ ومن هنا، فإن أبرز إشكالية في ندوتنا هذه هي كيفية توظيف العلاقات اليمنية ـ الخليجية في سبيل أمن مستقر لشبه الجزيرة العربية، ذلك أن تحقيق الأمان لدولنا وشعوبنا، هو خطوة حتمية تسبق إشكالية كيفية الحد من النفوذ الأجنبي، كما تسبق إشكالية التفكير في التنمية المستقبلية.

إلى ذلك، فإن المعطيات الظاهرة تبين أن بوسع اليمن تشكيل عمق بشري استراتيجي وجغرافي لدول التعاون الخليجي العربية، وأن بوسع مجلس التعاون توفير عمق اقتصادي وتنموي واجتماعي لليمن، لكن هذا وذاك يتطلبان تأمين وتثبيت أجواء ثقة واطمئنان لا تكون عرضة للانتكاس بين الحين والآخر، ولا تترك لأهواء أشخاص أو مصالح ضيقة أن تخرب المسيرة وتحرف المسار وهذا ما يؤدي بنا إلى إشكالية أخرى مطروحة أمام ندوتنا، وهي كيفية الوصول بمنطقتنا إلى ترسيخ

مثل هذه الأجواء وكيفية المعالجة الجوهرية لأسباب الحذر والقلق التي تفجر هذه العلاقات بين فترة وأخرى.

من الثابت الإقرار بأن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومشاكل الحدود من جهة أخرى هي من العوامل الرئيسة التي ساعدت في الماضي على طغيان حالة المد والجزر في مسار هذه العلاقات. لكن يجب الاعتراف في المقابل بأن الرهانات التي رافقت التطورات الدراماتيكية المأساوية في منطقة الخليج وجوارها ليست قابلة للتحقيق. . ذلك أن الأطماع في منطقتنا والأحلام التوسعية لا يمكن أن تعرف صديقا أو حليفا دائما. ولهذا فإن دليل عملنا المشترك يجب أن يتمحور حول كيفية تحقيق نظام أمني ومستقبل اقتصادي مشترك. . وهو أمر يمثل أحد التحديات المطروحة أمام ندوتنا. سواء كان انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي متيسرا أو متعثرا الآن، فإن تعذر إقامة مثل هذا النظام بصيغة موحدة، لايمنع إمكانية قيام صيغة تكاملية تحقق الأهداف نفسها في المدى المتوسط والمدى الطويل.

وفي شتى الأحوال فإن ما يجري في عالمنا العربي من جهة، وعلى صعيد النظام الدولي من جهة أخرى، يتطلب من العلاقات الخليجية ـ اليمنية قدرا من التنسيق الخارجي قابلا للتطور التدريجي في سبيل التعاطي الموضوعي والبناء مع القوى العالمية والخارجية، وبما يخدم فتح وتعزيز آفاق جديدة لمختلف دولنا، وخاصة مع دول الجوار، ودول القرن الأفريقي، والدول المطلة على المحيط الهندي. . وبما يدعم ويقوي أهمية الموقع الاستراتيجي الذي تحتله منطقتنا في خريطة العالم.

إن غياب مثل هذا التنسيق ينعكس تخريبا وضررا علينا جميعا، كما أنه لم يساهم إلا في زيادة النفوذ والضغط الخارجي بما يساعد على تفجر حروب وفتن داخلية حينا، وعلى استنزاف طاقتنا حينا آخر.

ولا أخفيكم القول أنني قد كتبت جزءا من هذه الكلمة قبل المجيء إلى اليمن ولم أفاجأ بعد تشرفنا بزيارة متميزة للأخ الرئيس علي عبدالله صالح ـ الذي استقبلنا ـ كعادته بود وترحاب ـ إن فخامته قد تطرق لمجمل هذه الأفكار، ولذا أجد نفسي موقنا بمدى حكمة ورجاحة عقل هذا القائد، بطل الوحدة والتنمية اليمنية.

وعود على بدء . .

إن آفاق مستقبل التعاون الدائم في هذه العلاقات مرهونة ـ قبل كل شيء ـ بترسيخ الثقة ، وإزالة المخاوف ، وتوظيف الروابط الإنسانية والثقافية والأسرية والتاريخية بين دولنا ومجتمعاتنا ، بما يدفع نحو بناء أواصر قربى سياسية وأمنية واقتصادية تكون من ثوابت هذه العلاقات بغض النظر عن التكتيكات الآنية وردات الفعل المتسرعة .

إن العالم المتقدم لم يستطع إنجاز ما وصل إليه إلا بالاستعانة بمراكز الأبحاث والدراسات والتخطيط الاستراتيجي . . وها نحن اليوم نفتتح هذه الندوة بمشاركة كوكبة من مفكرينا ومثقفينا المختصين الذين يعرضون خلاصة أبحاثهم المتعلقة بهذا الموضوع ويعبرون في الوقت نفسه عن بعض طموحات شعوبنا ، وليس هناك طريق سهل لتعاوننا ، بل هناك طريق صعب يذلله المثقفون منا أمام الجمهور العام .

وأود أن أتقدم بالشكر لمعالي وزير الإعلام رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت الشيخ أحمد الفهد الصباح ، على دعمه وتعضيده لإقامة هذه الندوة التاريخية ، وأتقدم بالشكر لمركز دراسات المستقبل والقائمين عليه ، كما أن الشكر موصول للإخوة من أبناء الخليج والإخوة من اليمن الذين تفضلوا بالمشاركة .

كما أود أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الشيخ محمد مبارك الصباح والأستاذ عبدالعزيز البابطين والأستاذ فهد المعجل ، الذي كان لتفهمهم لأهمية هذه الندوة ودعمها بالغ الأثر في نجاحها .

إن إيماننا كبير بأن جلسات وحوارات هذه الندوة . . ومداخلات المشاركين فيها . ستنعكس إيجابا على هذه العلاقات ، خاصة إذا استرشدت دولنا بتوصياتها ونتائجها وآراء هذه الكوكبة المرموقة من المثقفين الذين نتوجه إليهم ببالغ الشكر والتقدير لحرصهم على إنجاح الندوة وعلى تحقيق الأهداف المرجوة منها .

رؤية من مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية

د . فارس السقاف

رئيس مركز دراسات المستقبل ـ صنعاء ـ اليمن

لم تكن المؤشرات بالمؤكدة لكي توحي بإعادة التمحور حول منطقة الجزيرة والخليج بعد أن عصفت بها أحداث، ونالت من نسيجها ومقدراتها خطوب كأنما لم ترتفع عن آثار تلك العوارض وانعكاساتها بما تمتلكه من مقومات استراتيجية وماتحوزه من خصائص متميزة. فالأحداث التي اكتنفت العشرية الأخيرة من القرن العشرين ومستهل القرن الراهن كانت بحق تحولية فاصلة وجذرية، وكان كل شيء ولا يزال يوحي بل ويؤكد أننا الخاسر الأكبر في منطقتنا العربية وفي الجزيرة والخليج بشكل خاص.

رغم ذلك كله كانت هناك إدارة مستبصرة، ورؤية مستقبلية تتلمس طريقها وسط الضباب تتجه صوب النخبة العربية لتلتقي في ساحة التحاور والتفاكر، تستجلي مستقبلها بحسبانها ـ أي النخبة ـ في موقع الريادة المؤثرة، وصناعة القرار.

المبادرة انطلقت من الكويت، من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، من قيادة هذه المؤسسة الرائدة: وزير الإعلام، ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح، لتخلص في الأخير إلى عهدة وأجندة المثقف الموضوعي العروبي الأمين العام الدكتور محمد الرميحي، وهي عقد ندوة إقليمية كبرى تقارب موضوع: مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية.

وانتقلت المبادرة من بعد فكرة فخطة عمل ثم إنجازا عندما تلاقحت في صنعاء مع مركز دراسات المستقبل تشكلت بمقتضاها لجنة تحضيرية مشتركة تواصلت لأشهر في سبيل إنجاح أعمالها في رحاب العاصمة اليمنية ـ صنعاء ـ في الموعد المضروب لها أغسطس 2001 .

من جهتنا ـ كما هو في الكويت ـ قمنا باختيار لجنة علمية أكاديمية وسياسية تتمتع بمستوى معتبر، عهد إليها رسم خطة ومحاور الندوة ، وترشيح المكلفين بإعداد الأوراق والتعقيبات، ومراجعتها ثم الإشراف على سير جلسات عمل الندوة وحفل الافتتاح وجلسة الختام التي تكللت بـ (بيان صنعاء الثقافي) بما مثله من استخلاصات توافقية لمستقبل أكثر معافاة شاركت فيه كوكبة يمنية خليجية ، وقد أنجز هذا الفريق مهامه بنجاح كبير ، وتحقق للندوة مضمونها الموضوعي من خلال بحوثها، ومناقشتها الثرة، وشكلت تظاهرة ثقافية جامعة تؤسس لمستقبل تصنعه الإدا رة السياسية على هدي الرأي الفكري الجمعي الذي غطى محاور عدة أساسية : المحور التاريخي، السياسي الاقتصادي والثقافي الاجتماعي ، ويضاف إلى نجاح هذا الفريق الحضور الكثيف والنوعي الذي أغنى محاور الندوة بالمناقشات والآراء بما أثاره أصحاب الأوراق الرئيسة في المحاور المختلفة الشاملة .

كما أن الإسهام الحكومي اليمني برعاية دولة رئيس الوزراء عبد القادر باجمال ، ومشاركة وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي كان له نصيب مقدّر في إنجاح هذه التظاهرة العلمية والثقافية ، ومن قبل ذلك ومن بعد العناية من فخامة رئيس الجمهورية اليمنية علي عبد الله صالح .

الندوة ليست خاتمة ولكنها المنطلق والتأسيس لطريق طويل، وجهد مستدام وهاهو التأسيس هذا يوثق في كتاب يضم بين دفتيه أوراقا ومناقشات وفعاليات الندوة فيكون في متناول المتلقين ، وهو جهد يتكامل مع المبتدي في المبادرة ، حيث الفضل في إخراجه إلى النور والانتشار إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ليصبح إضافة متميزة ، ومرجعية يحسب لها في مجالها ، ولا غنى عنها .

فتحية لدولة الكويت وعلى رأسها سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ووزير الإعلام الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح وأمين عام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الدكتور محمد الرميحي الشكر والتقدير على دعم ورعاية هذا السفير الثمين وهو من الكويت ليس بدعا، ولن يكون الأخير منقطعا.

نأمل في أن يحقق نشر وقائع ندوة مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية مقاصده في لفت الاهتمام إلى هذه المنطقة الحيوية، في ظل عالم متغير تحيط به التحديات، ويستوجب قدراً خاصا من اليقظة المعرفية المستنيرة في توليفة حكيمة بين المبادئ والمصالح، وهو ما نحسب أنه يجد خطوطه وبداياته في جهد نضعه بين يدي القراء والمهتمين وقادة الرأي وصانعي القرار في وطننا الكبير هذا.

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾ [الرعد: 17].

د. فارس السقاف

رئيس مركز دراسات المستقبل

صنعاء ـ 2002

مدخل III

اليمن ودول الخليج
والطريق إلى المستقبل

د. أبو بكر عبد الله القربي
وزير الخارجية في الجمهورية اليمنية

إن التراث الحضاري والثقافي للأمة سيساعدانها على تجاوز أزمتها، وأن وحدة اللغة والتاريخ والعقيدة والامتداد الجغرافي تمثل قواسم مشتركة ستعرض الحلول والمواجهة للاختلاف الداخلي والتحدي الخارجي.

واليمن، لأنها أثبتت الحرص على حق الجوار وثوابت الأمة ووحدتها، فعملت على حل خلافاتها بالجوار والتفاوض مع أشقائها إيمانا منها بأن مصير الجزيرة العربية واحد وموحد.

واليمن كانت على الدوام في سياستها العربية والدولية تنطلق من ثوابت العروبة والإسلام ورفض استعمال القوة أو فرض رؤاها على الآخرين، لهذا نبدأ بالقول الكريم: ﴿**ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب**﴾ صدق الله العظيم.

ويهمني أن أسجل في موضوع العلاقات اليمنية ـ الخليجية النقاط التالية:

1 ـ أنا أعرف مدى ولع العرب بالتاريخ وربما هذا الذي دفع الكاتب الإنجليزي ويليام مانسفيلد إلى القول بأن «للعرب تأريخ عظيم ولكن ليس لهم مستقبل» وأنا

(*) من كلمة ألقيت في الجلسة الافتتاحية للندوة.

بالتأكيد لا أقبل هذه المقولة كما لا أقبل أن يتحول حوارنا حول المستقبل إلى إجرار سلبيات الماضي بدلاً من إيجابياته، ولعلي أقول لو أن الأوروبيين اجتروا سلبيات وخلافات الماضي وخلافات وحروب القرن العشرين لما تحقق الاتحاد الأوروبي.

ـ لذلك أريد أن أسأل لماذا نحن هنا اليوم؟

ـ هل جئنا للمجاملة ولإظهار المحبة والمودة وهذا في حد ذاته مطلوب لتقوية الروابط؟

ـ هل جئنا لأننا نشعر بالقلق لوضع أمتنا ونريد حواراً يساعدنا عن الخروج من أزمتنا ؟

ـ هل ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا أو العكس ؟

ـ ما المخاوف والشكوك التي تراودنا وكيف نتغلب عليها ؟

2ـ هل لنا كعرب أن نطمح فيما طمح فيه شيمون بيريز عندما قال «السلام بين إسرائيل وجيرانها سيخلق البنية الموائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصور أساسية، إن التوافق وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسئوليات متساوية سينجب نوعا جديداً من التعاون، لا بين إسرائيل وجيرانها بل بين البلدان العربية أيضاً».

3ـ فهل لليمن أن تطمح من الأخوة في دول الخليج إلى ما يطمح به الإسرائيليون فيه من العرب وهل يتحقق سلام بين العرب قبل السلام مع إسرائيل.

4ـ هل يمكن لدول الخليج أن تتجاهل اليمن، هل هناك مبررات ؟

ـ بموقعها الجغرافي ـ العمق ـ استراتيجية الموقع.

ـ بكثافتها السكانية ـ كمصدر العمالة والأمن والاستقرار.

ـ بوحدة الجغرافيا واستمرارية مع دول الخليج.

ـ بوحدة النسيج الثقافي والاجتماعي ـ والأسري والحضاري.

ـ بالمصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي والشراكة.

ـ البعد الديمقراطي الذي يعطي للجزيرة باباً إلى عالم جديد متغير.

ـ التوازن والوزن السياسي الذي تضيفه اليمن إلى مجموعة مجلس دول الخليج.

5 ـ لا أتصور أن القارئ للتاريخ والمواكب للتغير الهائل في العالم اليوم ورياح العولمة التي تهدد الحدود والقلاع واحداً واحداً وتفرض جغرافية جديدة واقتصاداً مفتوحًا وتداخلاً في كل مناحي الحياة في دولنا يمكن أن يتجاهل حقيقة وأهمية اليمن ضمن دول الجزيرة لقصر قدرة دولها لمواجهة هذه التحديات وتخلق قوة إقليمية فاعلة.

6 ـ من المؤكد أن هناك من يقلل من أهمية اليمن بدعوى الفقر ومشاغل التنمية والخوف من نهجها السياسي الداخلي (الخيار الديمقراطي) وربما من تكوينها القبلي. ولكن الذين يرفضون اليمن تجنبًا من هذه المشاكل إنما يعالجون الأمور بالهروب غير مدركين أن اليمن ستظل بينهم، وأن ضعفها ضعف لهم وتخلفها خطر يهددهم وأن عليهم كما فعلت أوروبا مع البرتغال وإسبانيا أن يدعموا التنمية ويطوروا الاقتصاد فيها حتى تكون عضواً فاعلاً ومنتجًا وسنداً لهم ولن يجدوا خيراً منها عونًا وسنداً.

(فكيف يتم التعاون وكيف يخلق مناخ المشاركة)

7 ـ لعلي أؤكد هنا أن اليمن فاتحة قلبها وعقلها للأشقاء وهي تريد منهم نفس الشفافية في التعامل. لهذا تقدمنا بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي إيمانا منا بأن لنا دورا وإسهاما فيه، واليمن لا تعرض نفسها على أحد وستظل كما كنا دائمًا معتمدين على الله ثم على قيادة حكيمة وإرادة قوية وتصميم ثابت وعلى عون الأخوة والأصدقاء ولكننا نعرف أن التاريخ والدم والحضارة والعقيدة تفرضنا على بني قومنا وما لا نريده ونكرهه هو أن تفرضنا إرادة العولمة في إطار تقسيماتها وتوزيع مناطق نفوذها فنحن نريد أن نكون مع إخواننا لأنهم يريدوننا كما نريدهم وليس لأننا مفروضون عليهم.

8 ـ إن رياح التغيير تهب اليوم منذرة بعاصفة وعلينا تجنبها من خلال إعادة صياغة للعلاقات العربية بدية بدول الجزيرة حتى يكون البناء صلبًا وقادراً على مواجهة العاصفة. وأنتم أيها الإخوة المفكرون تقع عليكم مسؤولية كبيرة في تصميم هذا البناء وإزالة الشوائب التي تعيق تماسكه وهي كثيرة وعليكم أنتم أصحاب الرؤية النافذة والعقول المتفتحة أن تكونوا للسياسيين ضمير الأمة الذي خلص عمله لله ولأمته والذي تخلص قبل غيره من عصبية مدمرة وعقلية ثأر مهلكة.

* * *

مدخل IV

النخبة المثقفة

مصدر ضمانة لمستقبلنا (*)

د . فارس السقاف

رئيس مركز دراسات المستقبل

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ

﴿ ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء. تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ﴾ .

ها هي اليمن والكويت تلوذان إلى سابق عهدهما من علاقات العطاء المتبادل والنماء وترتفع بها على جراحاتهما أواصر الثقافة والقربى .

هذا اليوم قدري . . اليوم الموعود .

يوم عودة الروح ـ عودة الوعي . . المفقود .

إن المثقفين في كل أمة هم طليعتها تتعزز رسالتها في ريادة الشعوب صوب النهضة والنماء، وهم حصانتها وضمانتها من مهاوي الانحراف، ومزالق التنافر والاحتراب .

وهنا وفي هذه الرحاب التي هيأها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت الشقيقة بأمينه العام الأستاذ المثقف الموضوعي المتميز د. محمد غانم الرميحي، ومركز دراسات المستقبل بصنعاء . . في هذه الرحاب تجتمع نخبة مثقفة . . علمية من اليمن وبعض دول الخليج . . تلتقي للتحاور والتفاكر فقد آن الأوان لتجاوز خطاب التسطيح والشطط وعبور حالة الاحتجاج السالبة وهو لقاء لا نريد له أن يكون ترفيًا دعائيًا وشكلا نيًا، بل حوارا إيجابيًا تتجه أنظارنا صوب المستقبل لا نرتهن فيه للماضي ولا نقف طويلاً عند تخومه إلا لاستخلاص العبرة وهي واضحة جلية لا تحتاج إلى جدل أو لجاج .

(*) من كلمة ألقيت في افتتاح الندوة .

المثقفون هم حملة مشاعل الهداية، وقادة التنوير وعلى إثرهم وتأسيًا بهم وبرؤاهم تتبني حركة المجتمع وعمل العامة إذ الأعمال فرع عن التصور والإرادة لابد أن تتقدمها رؤية مع تمييز كما صرح بها أبو حيان التوحيدي.

والمثقفون هم أصحاب الرؤية ولا أحد سواهم ولننظر ماذا صنعنا برسالتنا الرائدة هذه قد نسمح لأنفسنا بالتفاؤل بهذه الفعالية النوعية، ولكنه لن يكون واقعًا إذا لم يتحصن بضمانة الوعي الراشد بشروطه العلمية وأبعاده الأصيلة المكونة لشخصيتنا، وأحسب أن النخب المثقفة هي مصدر التحقق لهذه الضمانة، ونتطلع إلى أن تكون مبادرتنا هذه التي نتداعى إليها هنا تأسيسًا صحيحًا لهذا التطلع، وبداية تأتي في وقتها وفي محلها.

ما كان لهذا الإنجاز أن ينطلق وقد بدأ الإعداد له منذ أشهر لو أننا لم نتبع منهج البداية بما أمكن ثم التوسع والتعمق ذلك أن طول الأمد في الانقطاع سيباعد من نقطة البداية مهما اقتربنا منها لهذا فإن إصرار الدكتور الرميحي على استهلال الخطوة الأولى، وتوفير إمكانات تخطيها كان له الدور الأكبر في التحقق ورغم أن المشاركة كانت ستتسع لتشمل باحثين وأكاديميين من كافة دول الخليج واليمن لولا تعارضها مع ارتباطات، إلا أن مخطط الندوة الذي عملنا وفقه في تقسيم المحاور إلى : سياسي أمني قانوني، اقتصادي، وثقافي وجه جهدنا لتغطية مفردات موضوعاتها العامة أثمر أوراق عمل عميقة ومهمة من متخصصين أكاديميين لهم اجتهاداتهم المسددة ومشتغلين بهموم واهتمامات المنطقة منطقتنا، هذا المجال الحيوي الذي يقتضي الاستفادة من مقدراته وحسن توظيفها بكتلة تتوحد في غاياتها ومصائرها، وتتنوع في آلياتها وإمكاناتها.

إن هذه الندوة تأتي ثمرة جهود معتبرة وغير عابرة ستتخطى في مدى تأثيرها التأصيلي الإيجابي فترة انعقادها في هذا اليوم والذي يليه، وكما عرفت من الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب فإن (إرادة) ضم أوراق الندوة بين دفتي كتاب يصدر بعد تحقيقها إن شاء الله تعالى هو إضافة قيمة إلى مكتبتنا العربية المفتقرة إلى الاجتهاد المؤسسي الذي ينهض بأمتنا حيث التخلف المعوق الأول، كما أنني لعلى ثقة بأن تتعزز وتتوالى مناشطنا العلمية من بعد كما كانت من قبل حيث الكويت الثقافة والمعرفة والعلم حاضرة في اليمن نشهدها في مقاعد الدراسة ومدرجات الجامعة، ونتجول معها في عالم الفكر والمعرفة وفي ترجمات «الثقافة» العالمية ونتفيأها في ظلال فنون.

الباب الأول

المحور السياسي والقانوني

الفصل الأول

قراءة سريعة للتاريخ المشترك في حياة منطقة الخليج العربي واليمن (*)

أ.د. صالح علي باصرة
رئيس جامعة عدن وأستاذ التاريخ

مقدمة عامة:

تقع اليمن ودول الخليج العربي في شبه الجزيرة العربية التي وصفها وحدد حدودها الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني في كتابه (صفة جزيرة العرب). وقال الهمداني حول الجزيرة العربية: «أفضل البلاد المعمورة من شق الأرض الشمالي إلى الجزيرة الكبرى، وهي الجزيرة التي يسميها بطليموس (ماروي) تقطع على أربعة أقاليم، من عمران الشمال إلى الخامس، فجنوبيها اليمن، وشماليها الشام وغربيها شرم أيله وما طردته السواحل إلى القلزم وفسطاط مصر، وشرقيها: عمان والبحرين وكاظمة والبصرة، وموسطها: الحجاز وأرض نجد والعروض، وتسمى جزيرة العرب، لأن اللسان العربي في كلها شائع..»[1]. وقال أيضًا: «وإنما سميت بلاد العرب الجزيرة لإحاطة البحار والأنهار بها من أقطارها واطرارها وصاروا منها في مثل الجزيرة من جزائر البحر.»[2].

والجزيرة العربية، حسب وصف الهمداني ومن جاء قبله أو بعده من المؤرخين والجغرافيين الإسلاميين، تشمل كل بلدان المشرق العربي والواقعة في قارتي آسيا وأفريقيا.

(*) الورقة الأولى في جلسة العمل الأولى من الندوة تحت عنوان «مستقبل العلاقات اليمنية .. الخليجية: المحور السياسي القانوني».

وحدث بعض التعديل في الجغرافيا المكانية للجزيرة العربية عند عدد من المؤرخين والجغرافيين المحدثين. فهي عند هؤلاء المنطقة الواقعة بين الساحل الغربي للبحر الأحمر والساحل الشرقي للخليج العربي وخليج عمان من ناحية الغرب والشرق، وبين ساحل البحر العربي وصحراء الربع الخالي من ناحية الجنوب إلى الشمال. وهي وفقًا لهذا التحديد المكاني تشمل الدول العربية التالية :-

1) المملكة العربية السعودية وهي أكبر دول الجزيرة من ناحية المساحة فمساحتها تزيد على 2.400.000 كم2. وتعد ثاني دول الجزيرة من ناحية عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها حسب إحصاء عام 1994م حوالي 16.837.000 نسمة. [3] وتأخذ مساحة المملكة العربية السعودية شكل المستطيل الممتد طوله بين الربع الخالي جنوبًا وأطراف بادية الشام والأردن شمالاً والممتد عرضه من ساحل البحر الأحمر غربًا وحتى ساحل الخليج العربي في الشرق.

2) الجمهورية اليمنية. وهي ثاني أكبر دول الجزيرة العربية من ناحية المساحة المكانية وتزيد مساحة اليمن على 477000 كم2. وهي في الوقت ذاته أكبر دول الجزيرة العربية سكانًا فعدد سكان اليمن حسب إحصائيات عام 1999م يزيد على 18 مليون نسمة. وتصل نسبة السكان الأصليين إلى حوالي 99%[4].

3) سلطنة عمان وهي تقع في الركن الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتطل على خليج عمان والبحر العربي وتقترب نهاية جزء من حدودها مع دولة الإمارات العربية المتحدة من رأس مضيق هرمز، وتبلغ مساحة سلطنة عمان حوالي 271.950 كم2. ويبلغ عدد سكانها حوالي مليونين [5]

4) دولة الإمارات العربية المتحدة. وهي اتحاد فدرالي لسبع إمارات تأسس عام 1971م، وكانت تسمى بإمارات ساحل عمان. وتبلغ مساحة دولة الإمارات حوالي 83.600 كم2 ويزيد عدد سكانها على المليون نسمة. ولدولة الإمارات العربية المتحدة وجود مكاني عند مضيق هرمز من خلال أرض إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة [6].

5) دولة قطر. وهي بمثابة نتوء بارز من اليابسة في مياه الخليج وتبلغ مساحة قطر حوالي 11.437 كم2 ويزيد عدد سكانها على النصف مليون نسمة.

6) مملكة البحرين. وهي عبارة عن أرخبيل مكون من عدة جزر أهمها جزيرة البحرين وجزيرة المحرق وتم ربط جزيرة البحرين بجزيرة المحرق بطريق بحري مع جسر مفتوح. والأرخبيل يبعد حوالي 40 كيلو متراً عن الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية. وترتبط البحرين بالسعودية بجسر بحري طويل. وتبلغ مساحة البحرين حوالي 706 كم2 ويزيد عدد سكانها عن نصف المليون نسمة (7).

7- دولة الكويت. وهي أقصى دولة عربية في الخليج. وتقع بمحاذاة حدود العراق ومياه شط العرب كما أنها أيضًا قريبة من حدود إيران في نهاية حوض مياه الخليج. وتبلغ مساحة الكويت حوالي 17.818 كم2 ، ويزيد عدد سكانها على المليون (8).

وتمتلك جميع الدول السالفة الذكر الكثير من الجزر على البحر الأحمر والبحر العربي وفي خليجي عمان والخليج ومعظم هذه الجزر بمنزلة قلاع حراسة متقدمة تحمي الدول التابعة لهامن ناحية البحر وتحمي أو تسيطر على مسار حركة التجارة الدولية والإقليمية المارة عبر تلك البحار والخلجان المائية.

إن المكان الجغرافي لليمن ودول الخليج العربي بمنزلة قلب العالم ومتصلان ببعضهما البعض ويسيطران على شريان حركة التجارة الدولية والإقليمية بين الشرق والغرب وبين الإقليمين مع بعضهما البعض أو مع العالم الخارجي. فاليمن تسيطر على أهم بوابة لحركة التجارة الدولية البحرية وهي مضيق باب المندب ولديها جزيرة سقطرى في وسط البحر العربي بمنزلة حارس طبيعي يراقب ويحمي حركة التجارة البحرية الذاهبة من آسيا أو الخليج إلى دول البحر الأحمر وأوروبا عبر باب المندب أو القادمة عبر هذا الباب من الغرب إلى الشرق. وتسيطر بعض دول الخليج على مضيق هرمز بوابة الدخول والخروج إلى حوض الخليج العربي. وإلى جانب ما ذكر فإن عمان واليمن يستطيعان توفير موانئ ومنافذ بحرية للمنطقة كلها لغرض التجارة البحرية، أو نقل النفط دون الحاجة إلى مضيق هرمز وباب المندب، وذلك في الظروف الطارئة لأسباب محلية أو إقليمية أو دولية.

لقد اختلطت جغرافية المكان مع جغرافية السكان الممتدة جذورهم إلى جنوب وشمال الجزيرة كأصل بشري وعمق ترابط المكان والسكان وحدة المعتقد الديني وهو الإسلام بمختلف مذاهبه الفرعية. وأوجد هذا الترابط بأبعاده الثلاثة ترابطا وتكاملا بين اليمن والخليج العربي في أكثر من مجال وبأكثر من صورة وقيمة مادية ومعنوية. وهو في حالة ديمومة مستمرة ومتصلة حلقاته ببعضها البعض وفي كل حقب ومراحل تاريخ المنطقة. ومن عناوين نتائج الترابط المكاني والسكاني والديني بين اليمن ودول الخليج ما يلي :-

* التاريخ المشترك أو المتشابه أو المتأثر والمؤثر في أحداث هذا الجزء أو ذاك في اليمن والخليج.

* المساهمة الحضارية المشتركة في بناء الحضارة الداخلية والعربية والدولية في الماضي والحاضر وبكل أشكالها وألوانها المعرفية والثقافية.

* ترابط المصالح بين أجزاء المنطقة أو بين الكل والخارج.

* ترابط الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والبيئي لكل المنطقة والضامن لاستقرار الكل أو الجزء داخليًا أو لمواجهة أي خطر خارجي يهدد الكل أو أحد مكوناته.

وسوف نحاول في هذه الورقة المتواضعة تقديم إضاءات سريعة لبعض الأحداث الفعلية في تاريخ العلاقات الخليجية اليمنية في الماضي البعيد والقريب بوجهيها السلبي والإيجابي وطعمها الحلو والمر وذلك كخلفية تاريخية لموضوع هذه الندوة وكدروس وعبر مفيدة لحاضر ومستقبل العلاقات اليمنية الخليجية ولتجديد وتجذير محاسن وفوائد التكامل والتعاون اليمني الخليجي التي حدثت في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل وتجاوز السلبيات بعد دراسة أسبابها واستيعاب دروسها.

أولاً: في مرحلة التاريخ القديم:-

تعود أقدم فترة تاريخية معروفة وواضحة المعالم في تاريخ اليمن والساحل العربي في خليج عمان والخليج العربي إلى الفترة الواقعة بين عامي 3000 ق. ب و2500 ق. ب ، ففي إطار هذه الفترة الزمنية بدأت في التكون الممالك اليمنية

القديمة معين وأوسان وقتبان وسبأ وحضرموت وتدريجيًا توحدت هذه الممالك في دولة واحدة، وبدأ هذا التوحد منذ عام 450 ق. ب واستكمل بناؤه في حدود عام 300م في عهد الملك اليمني (شمر يهرعش). وكانت ظفار العمانية تابعة لمملكة حضرموت ومكان وجود أهم ثروات العربية والجنوبية القديمة وهو اللبان. ومن ظفار بدأ التواصل السكاني والتجاري بين اليمن والمستوطنات في الخليج ومنها: -

1) صحار العمانية وكانت تقوم فوقها مستوطنة قديمة جدًا وتقول بعض قصص التاريخ العربي القديم إن الذي شيدها هو (صحار ابن إرم بن سام بن نوح) والبعض يقول أن اسمها القديم (مزون) وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي السحاب والماء الغزير المتدفق ولعل هذا ما يفسر قيام وازدهار الزراعة في عمان منذ القدم وما صاحبها من حضارة، وبالنسبة لاسم عمان فيقال إنه ورد مع هجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عمان في اليمن. وقيل أيضًا سميت بهذا الاسم نسبة إلى عمان بن سبأ وهو أحد أبناء سبأ أو مايعرف عند البعض بيعرب بن قحطان الذي سميت بعض المناطق في جنوب الجزيرة العربية، بأسماء بعض أولاده ومنها عمان وحضرموت[9].

2) مستوطنة دلون: منذ الألف الثالثة قبل الميلاد وحتى عهد (سيروز) في فارس يرد ذكر متكرر في النصوص المسمارية لبلاد تقع في مكان ما إلى الجنوب من بابل يطلق عليه (دلون) أو (تلمون). وورد اسم (دلون) في ملحمة جلجامش ووصفتها الملحمة أنها أرض ليست لأناس عاديين ولكنها أرض الخالدين من البشر أو وبعبارة أدق (أرض الفردوس). وتتحدث أغنية سومرية يرجع تاريخها إلى حوالي 2000 ق. م عن (دلون) كأرض مقدسة طهور باركها إله المياه. وسجل الأشوريون اسم (دلون) في كتاباتهم. ويعتقد الكثير من المؤرخين وعلماء الآثار أن (دلون) قامت فوق أرض البحرين حاليًا وجزءًا من الساحل الشرقي للسعودية والكويت[10].

3) جزيرة فليكا وهي من الجزر التابعة حاليًا لدولة الكويت، وقد كشفت الحفريات التي جرت فيها عن آثار مستوطنات بشرية يرجع تاريخها إلى سنة 250 ق. ب. ويعتقد أن فليكا وجزرًا أخرى إلى جانب الساحل الكويتي كانت على اتصال تجاري ببلاد الرافدين واليمن [11].

وفي نهاية التاريخ القديم وعلى وجه الخصوص في القرنيين الأخيرين قبل الميلاد تعرضت اليمن ومناطق الخليج العربي لهجمات يونانية ورومانية، بغرض احتلالها. لقد تعرضت اليمن لحملة رومانية قادها القائد الروماني أليوس جالوس في سنة 24 ق.م. وقبل هذا التاريخ وقعت الكثير من مناطق الخليج تحت سيطرة ضباط الإسكندر المقدوني. فقد أحكم أسيلوكس وعائلته سيطرتهم على سوريا وبابل وباقي آسيا وكانت البحرين من ضمنها. وعند ما ظهرت الإمبراطورية الرومانية الشرقية بعد أن نقل الإمبراطور (قسطنطين) حاضرة مملكته شرقًا إلى مدينة اسطنبول ليتسنى له إدارة أقاليمه الشرقية خضعت بعض مناطق الخليج للحكم الروماني الشرقي[11] أما اليمن فقد أوكل الرومان للأحباش مهمة احتلالها وخاصة بعد ظهور الديانة المسيحية.

لقد تعرض اليمن والخليج في نهاية التاريخ القديم (الثلاثمائة الأخيرة قبل الميلاد والثلاثمائة الأولى بعد الميلاد) لهجوم روماني غربي ثم روماني شرقي مباشر أو غير مباشرعبر بلاد الحبشة (ما عرف بدولة أكسوم) بغرض إنهاء السيطرة العربية على طريق التجارة البحرية والقيام بهذا الدور.

وقبيل ظهور الأطماع الساسانية في الخليج واليمن امتزجت قبائل الجنوب مع قبائل الشمال في سواحل الخليج لتستعيد سيطرتها على المنطقة. ومنذ القرن الثالث الميلادي بدأ الساسانيون هجماتهم على الإمارات العربية في الخليج لاحتلال ساحله الغربي. وتشير كتب التاريخ إلى أن الكيانات العربية في الخليج قاومت الغزاة الساسانيين. منها مقاومة إمارة (ميسان) العربية للملك الساساني (أردشير) الذي لم يتمكن من احتلالها إلا بعد مقتل آخر حاكم عربي فيها عام 262 م. وهاجمت قبائل تميم وعبد قيس حدود الفرس عام 350م مما دفع الملك (سابور الثاني) إلى غزوهم. وثار عرب البحرين ضد الفرس وذكر الطبري، أن (سابور) في حملته على البحرين قضى على المقاومة العربية مؤقتًا [12].

وأصبحت اليمن من البلدان الخاضعة للنفوذ الفارسي ولكن بعد مرور زمن كبير على تاريخ وصولهم إلى الساحل الغربي للخليج. وربما يعود هذا إلى البعد المكاني لليمن عن مركز الإمبراطورية الفارسية عكس دول الخليج العربي وكذا وجود

الأحباش في اليمن. ودخل النفوذ الفارسي إلى اليمن، كما تقول الروايات التاريخية، تحت مبرر دعم اليمنيين وقائدهم سيف بن ذي يزن في كفاحهم ضد الأحباش(13).

لقد جاء الإسلام ومعظم سواحل الخليج وجنوب الجزيرة العربية خاضعة للنفوذ الفارسي الفعلي المباشر أو الاسمي غير المباشر.

ثانيًا: في عهد الإسلام ودولته منذ الخلافة الراشدة وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي:

ظهر الإسلام في مكة وأسس الرسول (ﷺ) نواة الدولة الإسلامية في المدينة. وحل مع ظهور الإسلام كدين ونظام للحكم عهد جديد في جزيرة العرب واستقبل عرب الخليج واليمن ميلاد الإسلام بفرحة كبيرة واستبشار بمستقبل أفضل من حاضرهم آنذاك الذي فقدوا فيه جزءًا كبيرًا من سيادتهم على الأرض وعلى التجارة البحرية وأمنهم الداخلي بسبب النفوذ الأجنبي والصراعات الداخلية بين الأمراء والأقيال وشيوخ القبائل الذين مزقوا الأرض والدولة إلى كيانات صغيرة جدًا.

دخل أهل اليمن في الإسلام طواعية وأرسلوا وفودهم لإعلان اعتناقهم للدعوة الجديدة ومبايعة الرسول (ﷺ) كمبشر بالدعوة وقائد ومؤسس لدولتها وكان من بين رؤساء وفود اليمن إلى المدينة كلٌ من الأشعث بن قيس الكندي ووائل بن حجر وأبو موسى الأشعري وأمراء وأقيال اليمن(14).

وأقبل العمانيون على الإسلام بعد وصول مبعوث الرسول (ﷺ) عمرو بن العاص إلى (جيفر) و(عبد) ابني الجلندي بن المستكبر ملكي عمان آنذاك. ودخل الإسلام إلى ساحل عمان وإلى ما يعرف اليوم بقطر والبحرين والكويت. ويقال إنه كان يوجد في بعض مناطق الخليج أسقفيات نسطورية عند وصول الإسلام إلى هذه المناطق. ولكن يبدو أن النصرانية لم تكن الديانة الوحيدة في اليمن والخليج عند ظهور الإسلام فإلى جانب النصرانية كانت توجد الديانة اليهودية وكذا الوثنية بآلهتها المتعددة(15).

عـزز الإسـلام من روابط الدم والمصلحة الاقتصـادية بين سكـان الجزيرة ومنهم سكان جنوبهـا وشرقهـا. وأعاد لهـم مكانتهـم ودورهم في حركة التجـارة الدولية. وساهم هؤلاء في الفتوحات الإسلامية وخاصـة في بلاد الشام والعراق ومصر التي من خلالهـا تمّ إنهاء الوجود الفارسي والبيزنطي في هذه البلدان والأمصار. وساهم أهل اليـمن والخليج أيضًا في حروب الإسـلام البحرية التي أوصلته إلى إسـبانيـا وتخـوم فرنسا غـربًا وبلاد السند والصين شـرقًا. واسـتوطن بعض المشـاركين في الفتوحات الإسلامية في الأمصار التي فتحوها. وكونوا في هذه الأمصار أسراً ذات جذور يمنية أو عمانية.

إن الإسهام الأبرز لعمان واليمن في نشر الإسلام كان في القرون الثلاثة الماضية، فقـد نشر العـمانيـون واليمنيون عبر تجارتهم البحرية أو هجراتهم البشرية للعـمل وكسب لقمة العيش ـ الإسلام في جزر الشرق الأقصى ومنها: إندونيسيا وماليزيا وفي بعض أراضي الصين والهند وكذا في السـاحل الشرقي لأفريقيا ووسط أفريقيا.

وتأثرت اليـمن ومناطق الخليج وأثرت في كـل الأحـداث التي شـهـدتهـا دولة الخلافة الإسلامية، منذ حروب الردة والفتنة الكبرى وسقوط الخلافة الأموية وبزوغ عـهد الخلافـة العباسية وحتى سقوط بغـداد تحت جحافل التتار. وانتقل إلى اليـمن والخليج بعض الفـرق والمذاهب الدينية والفكرية التي نشأت في نهـاية عـهـد الخلفاء الراشدين وفي زمن الخلافتين الأموية والعباسية.

لقد انتقلت إلى حضرموت وعمان الفرقة الإباضية وحاول الإباضيون الانطلاق من عمان وحضرموت لتأسيس خلافة إسلامية إباضية وذلك في نهاية عهد الخلافة الأمـوية. ووصلت قواتهـم إلى مكة المكرمة والمدينة واقـتربت من أبواب العـاصـمة الأمـوية في دمشق. ولكنهـا تقهقـرت وهزمتهـا القوات الأموية ثم واصلت تعـقبهـا حتى مركـزها في شبـام وعمـان. واختفى المذهب الإباضي في حضرموت تدريجيًا وحل محله المذهب الشـافـعي الـذي بدأ في نشره الداعيـة العلوي أحـمد بن عـيسى المهـاجر الـذي وصل إلى حضرموت من البـصرة في سنة 318هـ (16). وعلى عكس مـا حدث في حضـرموت فقـد ظل المذهب الإباضي في عـمان محافظًا على وجـوده وكيانه الفكري والسياسي حتى اليوم.

ووصل المذهب الزيدي إلى صعدة على يد الإمام يحيى بن الحسين الرسي الذي قدم إليها سنة 892م وانتشرت الزيدية كمذهب ديني وفلسفة إلى معظم ما يعرف بشمال الشمال في اليمن.

وبحث القرامطة الاسماعليين عن ملجأ لهم في جزر البحرين وفي جبال يافع وأبين وحراز في اليمن. ففي البحرين استولى القرمطي سعيد الجنابي على السلطة وحكم منذ عام 903 وحتى عام 1058. وثار ضد حكمه أبو البهلول الذي نصب من نفسه أميرًا على البحرين واستنجد بالخلافة العباسية ولكنه لم ينتصر بسبب طرده من البحرين على يد يحيى بن عباس حاكم القطيف وجاء العيوني الذي خلف القرامطة في الإحساء ليعيد سلطة القرامطة في البحرين وتمكن هو وعائلته من بعده من حكم البحرين ولسنوات طويلة (17).

ووصل إلى اليمن الداعية القرمطي علي بن الفضل ومعه صاحبه المعروف (بمنصور اليمن) واتجه الأول إلى موطنه الأصلي أبين، واتجه الثاني إلى (عدن لاعه) وحاول الاثنان إقامة دولة قرمطية في اليمن وعلى غرار دولة سعيد الجنابي في البحرين وكتب النجاح المؤقت للقرامطة في تأسيس دولة لهم في اليمن وجعلوا من المذيخره في العدين عاصمة لدولتهم. غير أن عمر هذه الدولة لم يستمر طويلاً فقد سقطت دولتهم وفلسفتها الدينية والدنيوية تحت جحافل قوات التحالف السني الزيدي الذي أسسته الدولتان اليعفرية والزيدية وحصل على دعم الخلافة العباسية. وكانت نهاية الدولة والحركة القرمطية في اليمن في عام 915 (18).

وانتشرت في مدن وقرى اليمن والخليج ملل ومذاهب سنية وشيعية وخارجية عديدة ومتنوعة. وظهر في نجد في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي مذهب آخر وهو المذهب الوهابي وحقق هذا المذهب وبالتحالف مع آل سعود السيطرة الدينية والسياسية على نجد والحجاز وامتدّ في وقت من الأوقات حتى وصل مداه إلى البحرين وأجزاء من بلاد الشام واليمن وعمان. وانحسر في وقت آخر لينكمش ويتقوقع وفي حدود مركز انطلاق المذهب وهي (الدرعية) في نجد. لقد قامت الدولة السعودية الأولى في عام 1745 واستمرت حتى عام 1811م، ثم اختفت لتعود مرة ثانية عام 1843، وانتهت في عام 1865 لتعود مرة ثالثة منذ عام 1902 وما تزال مستمرة حتى اليوم (19).

لقد بقي الإسلام راسخًا في الجزيرة العربية رغم تنوع وتعدد فرقه ومذاهبه. ولكن انفرطت الوحدة السياسية والإدارية المتمثلة بالخلافة الإسلامية. وتكونت في اليمن والخليج دول ودويلات كبيرة وقوية أحيانًا وضعيفة وصغيرة أحيانًا أخرى. وتصارعت هذه الدول والدويلات مع بعضها البعض وتحت أكثر من راية منها: الحرب من أجل انتصار هذا المذهب أو ذاك، الحرب من أجل التوحيد، الحرب من أجل مد نفوذ هذه الأسرة الحاكمة أو تلك، الحرب من أجل السيطرة على حركة التجارة البحرية وأحيانًا الحرب من أجل تنصيب هذا الحاكم أو الشيخ بدلاً عن شقيقه أو عمه أو ابن عمه.

وعاشت المنطقة حالة من العنف وعدم الاستقرار والضعف الاقتصادي والجفاف الفكري والثقافي وكانت هذه الحالة مشابهة لأحوال المنطقة قبيل ظهور الإسلام، ولكن ما تلاها يختلف تمامًا عمّا حدث عشية ظهور الإسلام. لقد حدث العكس، تمامًا فقد هيأت هذه الأوضاع والظروف المنطقة بكاملها للغزو والاحتلال الخارجي، بدءًا من الغزو البرتغالي ومروراً بالحكم العثماني، وانتهاءً بالنفوذ البريطاني، الذي استمر حتى بداية النصف الثاني من القرن المنصرم. وهذه الحقبة الزمنية الممتدة من بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن العشرين سوف تكون محور الجزء اللاحق من هذه الدراسة.

ثالثًا: مرحلة التاريخ الحديث (أو زمن الغزو البرتغالي والحكم العثماني والنفوذ البريطاني في الخليج وجنوب الجزيرة)

أ) زمن الغزو البرتغالي:

بعد توقف هجمات الصليبيين على سواحل شرقي البحر الأبيض المتوسط عقب سقوط (اسطنبول) بيد الأتراك سنة 1473م راح ساسة أوروبا يتآمرون من جديد على تحطيم التجارة البحرية التي كانت بيد العرب، واقترح البعض عقد حلف مع المسيحيين في بلاد النوبة والحبشة ثم إنشاء أسطول في خليج عدن لعرقلة حركة الملاحة فيه وفي خليج عمان وإغلاق مدخل البحر الأحمر عن طريق جزيرة سقطرى حيث توجد جالية يونانية سوف تساعد السفن في أداء مهمتها. ولكن

جميع هذه الاقتراحات لم توضع موضع التنفيذ [20] وراحت الدول الأوروبية تضع خططا أعمق للوصول إلى الشرق وبطريق مباشر ولأكثر من غرض منها :ـ

* السيطرة على طرق التجارة البحرية بين الشرق والغرب .

* التخلص من الرسوم الجمركية والوسطاء التجاريين .

* احتكار تجارة التوابل وكشف أسرار تجارته .

* نشر العقيدة النصرانية .

* اكتشاف المجهول وزيادة المعرفة الجغرافية .

* الوصول إلى أراضٍ جديدة في آسيا لاستثمار ثرواتها .

* معالجة الأزمات الاقتصادية الخانقة التي كانت تعيشها أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي [21] .

كانت البرتغال أول الدول الأوروبية تحركًا في مجال الكشوفات الجغرافية والنشاط العسكري البحري للسيطرة على سواحل الشرق بما فيها سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر . ومن أسباب تقدم وتصدر البرتغاليين لهذا النشاط عدة عوامل منها :ـ

* ورث البرتغاليون جراء حروب طرد المسلمين من الأندلس سلطة مركزية قوية استطاعت توحيد البلاد .

* شكل وصول أسرة (أفيز) إلى الحكم في البرتغال بداية التخطيط والتنظيم والتأسيس لبداية الكشوف والتوسع في ضم الأراضي بالقوة .

* استفادت الملاحة البرتغالية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر من علوم العرب الفلكية والبحرية والخرائط والأدوات الملاحية مما كان له أثر كبير في السبق الذي حققه البحارة البرتغاليون في مجال الكشوف الجغرافية . إن تزويد السفن بالأشرعة المثلثة كان في الواقع من المستحدثات العربية التي نقلها عنهم البرتغاليون .

* قوة الروح الصليبية عند الشعب البرتغالي بعد طرد المسلمين من منطقة الجرف قبل غيرها من شبه جزيرة إيبيريا ، وهذا منح المملكة البرتغالية الناشئة زعامة العالم النصراني [22] .

وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والسيطرة على الهند واستحداث منصب (نائب الملك البرتغالي في الهند) بدأ النشاط البرتغالي لتدمير السيطرة العربية على التجارة البحرية واحتلال الموانئ العربية، ومن خلال عملية إغلاق كل الطرق المؤدية إلى الهند وأسواقها في وجه العرب والمسلمين بشكل خاص، والعمل على استئصال الوجود العربي الإسلامي التجاري من جذوره في المحيط الهندي والتحالف مع أي ملك من ملوك الهند على ألا يكون مسلمًا. واستمر الإعصار الاستعماري البرتغالي يعصف بالسفن التجارية العربية وبمراكز الحضارة الشرقية في سواحل المحيط الهندي. حيث كانت أية لمسة من البرتغاليين لأي من تلك المراكز تعني الموت والدمار في ذلك الوقت، وبما أن عدن وهرمز كانتا المنفذين الإسلاميين الوحيدين اللذين تتسرب منهما السلع الشرقية إلى أوروبا عن طريق الأسواق في المشرق العربي، فقد قرر البرتغاليون السيطرة على هذين المنفذين. وفي عام 1506 وصلت قوة بحرية برتغالية مكونة من أربع عشرة، سفينة بقيادة القائد البرتغالي الذي روع سكان الجنوب العربي وسواحل عمان والخليج وهو (الفونسوا دا البوكيرك)[23].

وقبل وصول البوكيرك جاء داغاما البرتغالي من الهند في عام 1502 حاملاً أوامر تخريب موانئ العرب وتحطيم مراكبهم وسد مدخلي البحر الأحمر والخليج العربي في وجه التجارة البحرية. وفعلاً قام البرتغاليون في هذه السنة بمهاجمة السفن التجارية في الطريق بين هرمز والهند. واستولوا على حوالي سبع سفن وقتلوا بعض ركابها وأسروا بحارتها وهذه الحادثة كانت، وكما قال بافقيه الشحري في كتابه (حوادث السنين)، هذه أول أعمال القرصنة البرتغالية في بحر العرب،[24] وربما كان الغرض من هذا العمل التخويف والتمهيد لحروب (البوكيرك).

وفي عام 1506 جهز البوكيرك حملة تحت إمرة نائبه لاحتلال جزيرة سقطرى لاتخاذها قاعدة بحرية للانطلاق إلى الخليج والبحر العربي، وتمكن البرتغاليون من احتلال سقطرى بعد قتال ضار مع أهالي الجزيرة وقوات شيخها إبراهيم بن غشن. وفي العام التالي تحرك البوكيرك إلى شرقي عمان ووصل إلى جزيرة هرمز وطلب من شيخها الاستسلام ولكن طلبه رفض وجرت معارك بن أسطول هرمز الصغير والأسطول البرتغالي انتهت بمعاهدة صلح بين الطرفين، واعترف بموجبها

البرتغاليون بسيادة الشيخ سيف الدين على هرمز. وفي عام 1513م وصلت القوات البرتغالية إلى عدن لاحتلالها، غير أنها كانت وقتئذ محصنة تحصينًا منيعًا فلم ينجحوا في مهمتهم وعاد أسطولهم وقائده إلى الهند خائبًا، وفي سنة 1517م وصلت القوات البرتغالية مجدداً إلى عدن واستسلمت المدينة للبرتغاليين غير أن القائد البرتغالي رأى تأجيل استلام عدن إلى حين رجوعه من جدة، ولما عاد من جدة خائبًا وجد أن تحصينات عدن قد رممت وأصبحت قوية ومستعدة لمقاومته فغادرها إلى الهند [25] وحاول البرتغاليون احتلال عدن والشحر في عام واحد وهوسنة 1523 غير أن المقاومة الوطنية في عدن والشحر لم تمكنهم من تحقيق أحلامهم في السيطرة على هذين الميناءين المهمين.

واستمر الصراع بين العرب والبرتغاليين طوال القرن السادس عشر الميلادي وأصبح البرتغاليون يحتكرون نقل السلع الشرقية إلى أوروبا مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح وزخرت عاصمتهم لشبونة بمختلف أنواع السلع الشرقية. إن استئثار البرتغال بتجارة الشرق والأسبان بثروات أمريكا لم يهن على بقية الدول الأوروبية وراحت تعد العدة وتبني الأساطيل للدخول في صراع معهمًا من أجل اقتسام الغنائم. ولم يكد القرن السادس عشر الميلادي يقترب من نهايته حتى نجح الهولنديون في عبور رأس الرجال الصالح. ومن عام 1599م إلى عام 1606م أرسلت هولندا إلى المحيط الهندي عدداً كبيراً من الأساطيل. واستطاعت في فترة قصيرة أن تتمركز في جزر الهند الشرقية، وأن تهزم البرتغاليين وتطردهم من بعض قواعدهم في المحيط الهندي [26] .

تحرك الإنجليز، ولكن ببطء، للتعرف على منطقة البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب وبدءوا منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي في إرسال السفن الاستطلاعية وتأسيس بعض الوكالات التجارية في عمان والبحرين والمخا وعدن وفي نهاية المطاف فاز الإنجليزي البارد وبطيء الحركة بالسيطرة المباشرة وغير المباشرة على كل البحار والخلجان العربية الجنوبية والشرقية وهو أمر سوف نوضحه لاحقًا .

في أثناء الصراع البرتغالي العربي شهدت المنطقة العربية والإسلامية صراعًا عنيفًا بين كياناتها الكبيرة والصغيرة، وكان هذا الصراع يغلف بتعقب البرتغاليين ومحاربتهم أو محاربة المتعاونين معهم.

لقد أرسلت الدولة المملوكية في مصر والشام والحجاز أساطيلها إلى الخليج وسواحل اليمن في البحر العربي والبحر الأحمر لتعقب الأساطيل البرتغالية في هذه البحار والخلجان، ولكنها بدلاً من مواصلة هذه المهمة احتلت عدداً من المناطق اليمنية. وفي الفترة نفسها تحركت الدولة العثمانية الناشئة والقادمة من بلاد الأناضول (آسيا الصغرى) نحو احتلال الجزيرة العربية وتحت شعار محاربة الأساطيل البرتغالية وتم لها فتح مصر والشام سنة 1516م ـ 1517م والحجاز ثم الدخول إلى اليمن والخليج قبيل نهاية منتصف القرن السادس عشر. وفي الوقت نفسه حارب العثمانيون الدولة الصفوية الشيعية وتمكن سليم الأول من دخول عاصمة الصفويين (تبريز) واحتلها في سبتمبر 1514م. وترتب على هزيمة الصفويين في (جالديران) أن هبطت الدولة الصفوية من الدرجة الأولى إلى دولة من الدرجة الثانية وأخذت تسعى للثأر من العثمانيين وبالتحالف مع الأوروبيين.

وشهدت عمان صراعًا بين آل نبهان كعائلة ملوك توارثت السلطة، وبين الإمامة الإباضية الدينية والزمنية المنتخبة وكان صراعا بين نوعين وفلسفتين في نظام الحكم.. وتصارعت إمارة الجبور في الأحساء والبحرين مع مملكة هرمز. وفي اليمن تصارعت الدولة الزيدية مع الدولة الطاهرية.

ويلخص هذا الوضع محمد حميد سلمان في كتابه (الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج) بقوله: «نكبت المنطقة العربية الإسلامية في شرق العالم الإسلامي في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس بموجة من الصراعات والخلافات الجانبية في فترة ظهور الغزو البرتغالي، فهل كان الأمر مجرد مصادفة والتاريخ لاتحكمه المصادفات بهذا القدر من الكثافة والتتابع فعند مجيء الغزو البرتغالي بعنفوانه ووحشيته إلى الشرق انفجرت بقوة ووحشية أيضًا الحروب الإسلامية في المنطقة، ولكن تلك الحروب لم تكن ضد العدو البرتغالي بل بين الدول الإسلامية الكبرى والصغرى ومنها الصفويون، العثمانيون، المماليك، الطاهريون، الزيديون، الإباضيون والنبهانيون ومملكة هرمز وإمارة الجبور» ويقول أيضًا: إن الحقيقة التاريخية موجعة فكأن التدمير جاء من الداخل قبل أن يفد من الخارج وبشكل متوافق ومتجانس في ضربة واحدة وجهت للكيان العربي الإسلامي في هذه المنطقة الحيوية والمتوسطة من العالم آنذاك، ومن سخريات القدر كما يقال، إنه

كلما أوغل العدو البرتغالي تقدمًا في الأراضي الإسلامية وفي البحار الشرقية كلما ازداد الصراع بين الدول الإسلامية في مشرق العالم الإسلامي عمقًا ودموية [27] .

ب) الحكم العثماني:

حسب القراءة التاريخية السابقة لأحداث الصراع العربي البرتغالي وما رافقها وتزامن معها من صراع بين مختلف الدول والدويلات العربية والإسلامية نجد أن جميع أوراق القوى المحلية والإقليمية والدولية قد اختلطت ببعضها البعض في المياه العربية لتنتهي بفوز ورقة واحدة رابحة وهي الورقة العثمانية. لقد انتهى الأمر بوقوع جميع المناطق العربية الواقعة على ساحل الخليج وساحل عمان والبحر العربي والبحر الأحمر تحت النفوذ العثماني واستمر الحكم العثماني في الخليج والجزيرة العربية فترة طويلة جدًا ، أي من النصف الأول للقرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م وهزيمة تركيا في الحرب ومغادرتها النهائية لكل مناطق احتلالها أو نفوذها في الجزيرة العربية وكل بلدان المشرق العربي .

لقد سمح العثمانيون أحيانًا ببقاء بعض الكيانات السياسية الصغيرة في الخليج واليمن ونجد والحجاز والمتعاونة معهم ولكنهم وقفوا بشدة ضد بعضها وخاصة تلك الكيانات المستندة إلى مكانة دينية روحية كالزيدية في بعض مناطق اليمن والإباضية في أجزاء من عمان والدولة السعودية بمذهبها الوهابي وكان صراع هذه الكيانات السياسية الروحية مع العثمانيين عنيفًا جدًا . لقد أدت المقاومة اليمنية الزيدية للعثمانيين إلى إجبارهم على الجلاء من اليمن مؤقتًا عام 1636 والعودة إليها ثانية بدءًا من عام 1849م .

وكان صراع الدولة السعودية وحركتها الدينية (الوهابية) مع العثمانيين ومع الكيانات المحلية المعارضة لها عنيفًا واتسع نطاقه ليشمل أجزاء واسعة من الجزيرة العربية ، فمنذ عام 1743م وحتى عام 1814م تمكن آل سعود من نشر دعوة التوحيد في بلاد نجد مثل العارض والوشم وسدير وحائل والخرج والأفلاج والحريق ووصلت ظلالها إلى الأحساء وعمان وبادية الحجاز وعسير وأجزاء من اليمن[28] وبعد مقتل الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود تولى رئاسة الدولة السعودية الأولى ابنه سعود بن عبد العزيز وعرف باسم سعود الأكبر وامتد حكمه من عام

1803م إلى عام 1814م. ودخل السعوديون إلى مكة سنة 1803 وبايع أهل المدينة الأمير سعود الأكبر سنة 1805م.

لقد أزعج الدولة العثمانية انتشار دعوة التوحيد وتوسع الدولة السعودية وإعلان الأمير سعود الكبير إنهاء السيادة العثمانية على الحجاز وهي موقع الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة والمدينة) كما أزعج الدولة العثمانية مهاجمة الدولة السعودية للولايات العثمانية في العراق والشام. وأدركت الدولة العثمانية أن دعوة التوحيد تؤذن بقيام دولة عربية كبيرة تناوئ الخلافة العثمانية[29]. ولذلك كلفت واليها في مصر محمد علي باشا عام 1806م بمحاربة الدولة السعودية. وماطل محمد علي باشا في تنفيذ الأمر لمدة خمس سنوات متعللاً بانشغاله بمحاربة المماليك. وتمكن محمد علي بعد أن جهز قواته استعادة حكم الحجاز ونجد والاحساء ومناطق النفوذ السعودي في الخليج واليمن، وانتهت حروب محمد علي باشا بدخوله الدرعية عاصمة الدولة السعودية في عام 1814 م.

لقد تميزت فترة الحكم العثماني للخليج واليمن بعدة صفات إيجابية وسلبية منها:-

1) حمت الدول العثمانية البحار العربية من الغزو البرتغالي ثم الهولندي والفرنسي لاحقًا وذلك أثناء قوتها في القرنيين السادس عشر والسابع عشر.
2) تعزيز الإسلام وحماية المنطقة من انتشار التبشير المسيحي. لقد فرضوا في أثناء تعقبهم للبرتغاليين في البحار العربية الجنوبية تقليداً يقضي بمنع دخول المراكب المسيحية إلى البحر الأحمر باعتباره يطل على الأماكن المقدسة.
3) الإبقاء على حكم رؤساء القبائل ولم يتدخلوا لتغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي السائد آنذاك في المنطقة. واحتفظ سكان المنطقة بمؤسساتهم السابقة ولغتهم وعادتهم وتقاليدهم.
4) الفهم القاصر لوظائف الدولة، فكان العثمانيون يفهمون خطأ أن وظائف الدولة ومسئوليتها نحو رعاياها مقصورة على ثلاثة أمور فقط هي:-
   * الدفاع عن الولايات ضد أي اعتداء خارجي أو ثورة داخلية.
   * تحصيل الأموال الأميرية.
   * الفصل في الخصومات بين الناس.

ولم يهتموا بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والحياة الثقافية والزراعية، وهذا أدى إلى جمود الحياة الفكرية وتخلف الحياة الاقتصادية بمختلف جوانبها.

5) عزل المنطقة عن العالم الخارجي بدعوى الخوف من أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية.

6) وعندما بدأ الضعف يدب في أوصال الخلافة العثمانية حاولت استرضاء الدول الاستعمارية بإعطائها امتيازات قنصلية واقتصادية ودينية وثقافية، والسكوت عن احتلال بعض المناطق مثل عدن أو توقيع اتفاقيات مع بعض الأمراء والمشائخ كما حدث بالنسبة للاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع عدد من أمراء الخليج وجنوب اليمن.

إن بداية ضعف الحكم العثماني في اليمن والخليج هو بداية وصول وتوغل النفوذ البريطاني في المنطقة.

ج) مرحلة النفوذ البريطاني:

من الطبيعي أن يتوجه البريطانيون أثناء سيطرتهم على الهند التي استغرقت حوالي مائة عام 1748 - 1848 نحو الخليج العربي والبحر العربي والبحر الأحمر. لتكون لهم السيطرة الكاملة على طريق التجارة من أوروبا إلى الهند والعكس وكذا لفتح أسواق تجارية لهم في هذه المنطقة.

وكان النشاط الأوروبي بصفة عامة يسعى إلى فتح أسواق تجارية له في الخليج العربي جنوب الجزيرة. ولكن مع نشوب الحرب الطويلة بين فرنسا وبريطانيا سنة 1793 بعد قيام الثورة الفرنسية، تسابق الفريقان إلى كسب نفوذ سياسي في المنطقة واتضح هذا الهدف مع غزو نابليون لمصر. ومراسلته لصاحب مسقط سلطان بن أحمد وبعض حكام الجنوب لكسب ودهم.

لقد أسس البريطانيون وكالات تجارية لهم في المخا والحديدة ومسقط والبحرين في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلادي. وفي عام 1761 انتقل المركز الرئيس للتجارة البريطانية في الخليج إلى البصرة حيث رفع مركز المقيم (الممثل لشركة الهند الشرقية البريطانية) إلى مرتبة قنصل. وأصبح مركز بريطانيا

التجاري في الخليج لا يضارع وأخذت تجني من ورائه نفوذًا سياسيًا جيدًا ازداد مع الزمن واعتبر الإنجليز أنفسهم ورثة النفوذ البرتغالي والهولندي والفرنسي في الهند والمحيط الهندي، ولذا رأوا أن العراق والخليج وجنوب الجزيرة الخط الأمامي الذي يمكن من خلال المحافظة عليه درء أي خطر عن الهند، ولهذا أخذوا في إعداد العدة لإحكام سيطرتهم على هذه المنطقة التي تأخذ شكل نصف الدائرة.

بدأ البريطانيون تدخلهم في شئون إمارات الخليج من خلال ما عرف بمكافحة عمليات الجهاد البحري وذلك في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ففي عامي 1798 ـ 1800م وقعت بريطانيا أول معاهدتين للصداقة والتعاون التجاري مع أمير خليجي وهو سلطان بن أحمد حاكم مسقط. ونصت الاتفاقيتان: على إنشاء وكالة تجارية في (بندر عباس)، وكانت تابعة لحاكم مسقط. وعلى تخلي مسقط عن أي اتصال مع الفرنسيين، واعتماد وكيل سياسي لبريطانيا في مسقط. وفي الفترة الممتدة من عام 1806 وحتى عام 1818م أرسلت بريطانيا عدة حملات بحرية لمحاربة القواسم في رأس الخيمة وتدمير قوتهم البحرية وتحت مبرر مقاومة عمليات الجهاد البحري العربي ضد السفن الأوروبية ,وفي عام 1805 حاولت بريطانيا وضع الكويت تحت حمايتها بدعوى وجود خطر وهابي يهدد الكويت. ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح (30).

وعلى نفس المنوال سار النشاط البريطاني في اليمن. ففي البداية تم تأسيس وكالة بريطانية في المخا أي في عام 1612م وبموافقة الدولة العثمانية صاحبة السيادة في اليمن في ذلك الوقت. وفي عام 1799م تم احتلال جزيرة (بريم) وكجزء من الخطة البريطانية للتصدي لغزو نابليون لمصر. وفي عام 1802 وقعت بريطانيا اتفاقية صداقة وتجارة مع السلطان أحمد عبد الكريم العبدلي سلطان لحج وعدن (31).

ومنذ نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر أخذ النفوذ البريطاني في الخليج والجنوب في النمو والتوسع من خلال أسلوبين هما:ـ

ـ الاحتلال المباشر.

ـ الاحتلال غير المباشر والمعروف بنظام الحماية البريطانية.

وحدث هذا النمو والتوسع للنفوذ البريطاني في المنطقة لمواجهة ثلاثة أخطار هي :-

1) الدعوة الوهابية ودولتها السعودية الأولى والثانية .

2) محمد علي باشا وتوسعاته في الجزيرة العربية تحت شعار تعقب النشاط والنفوذ البريطاني

3) النشاط الفرنسي في البحر الأحمر وبحر العرب والنشاط الروسي القادم إلى الخليج عبر إيران .

ودشن (بالمرستون) وزير خارجية بريطانيا المرحلة الجديدة للسياسة البريطانية في المنطقة في عام 1838 بتصريح قال فيه : «إن مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن نفوذ أي دولة أجنبية أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة ولكن بشرط ألا تكلفنا هذه السيطرة نفقات باهظة» [32] ودشن هذه البداية أيضًا سياسي بريطاني آخر وهو حاكم بومباي فقد أورد حاكم بومباي العبارات التالية في خطاب وجهة إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية في 27 فبراير 1838م : « . . . إن عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن فهي تصلح كمخزن للفحم طيلة فصول السنة . ويمكن أن تكون ملتقى عامًا للسفن المستخدمة طريق البحر الأحمر ، وقاعدة عسكرية بواسطتها يمكننا أن نحمي ونستفيد من تجارة الخليج والبحر الأحمر والساحل المصري المحاذي والغني بمنتوجاته . وعدن كجبل طارق متى ما أصبحت في أيدينا ستكون صعبة المنال من البر والبحر . . هناك أمتان كبيرتان تتآمران علينا وتودان القضاء على نفوذنا في الشرق الأولى روسيا لقيصرية وتتجه نحونا من خلال إيران والثانية فرنسا وهي آتية من خلال مصر . وحتى نتصدى لهذه التهديدات يتحتم على بريطانيا أن تعد لنفسها مراكز دفاعية خارج الحدود» [33] .

وفيما يلي عرض سريع لمسار نمو وتوسع النفوذ البريطاني في اليمن والخليج منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر وحتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد عام 1945 :-

* في يناير 1839 احتلت بريطانيا عدن. وظلت عدن منذ احتلالها وحتى 1937م تابعة لحكومة بومباي البريطانية أو لحكم نائب الملك في الهند. في أبريل 1937 أصبحت عدن مستعمرة بريطانية تخضع لوزارة المستعمرات في لندن وبشكل مباشر [34].

* من عدن تسرب النفوذ البريطاني إلى إمارات ومشيخات جنوب اليمن وعبر ثلاثة أنواع من المعاهدات الأولى سميت بمعاهدات الصداقة والسلام والثانية معاهدات الحماية والثالثة معاهدات الاستشارة. ووصل النفوذ البريطاني إلى حضرموت والمهرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبالوصول على حضرموت والمهرة ارتبطت حلقات النفوذ البريطاني في الجنوب والخليج ببعضها البعض [35].

* وصل آل الصباح إلى الكويت عام 1750م قادمين من الجنوب بعد أن أمضوا نحو نصف قرن على شاطئ الخليج بقطر والإحساء، وكان لآل الصباح علاقة سابقة مع بريطانيا وهذا سهل اتصال بريطانيا بهم بعد أن أصبحوا حكامًا للكويت. وفي أثناء حكم الشيخ صباح الثاني قام الكولونيل (بيلي) عام 1865م برحلته الشهيرة من الكويت إلى نجد وهو أول من لاحظ أهمية مركز الكويت التجاري.

وظهرت أهمية الكويت في المباحثات الألمانية ـ العثمانية بشأن جعل (كاظمة) في الكويت نهاية لمشروع خط السكة الحديد (برلين ـ بغداد). وبهذا نشطت بريطانيا ضد المشروع باعتباره وسيلة لوصول النفوذ الألماني إلى العراق والكويت وهي في نظر بريطانيا من مناطق نفوذها الرئيسة. وضغطت بريطانيا على حكام الكويت لتوقيع اتفاقية حماية معها وتم لها هذا بتوقيع آل الصباح على اتفاقية حماية وتجارة مع بريطانيا في 23 يناير 1899م. ونصت هذه الاتفاقية على ما يلي :ـ

1) عدم قبول حكام الكويت لأي تمثيل سياسي أجنبي دون موافقة بريطانيا.

2) عدم بيع أو تأجير أو التنازل عن أي قطعة من أراضي الكويت لأي دولة أجنبية بغير موافقة بريطانيا.

3) تولي بريطانيا مسئولية حماية الكويت من أي اعتداء خارجي على أن لاتتدخل في الشئون الداخلية للكويت.

4) حصول شيخ الكويت على مساعدة مالية سنوية من الحكومة البريطانية.

ومنذ عام 1904 أصبح لبريطانيا وكيلاً سياسيًا في الكويت وبمرور الزمن أصبح هذا المقيم السياسي هو صاحب السلطة الفعلية في الكويت [36].

* وفي نوفمبر 1819م أرسلت بريطانيا ست سفن حربية من بومباي إلى ساحل الخيمة معقل القواسم. وقامت السفن البريطانية بضرب رأس الخيمة بالمدفعية لمدة ستة أيام متتالية، دمرت حصونها وقلاعها. ودافع القواسم عن عاصمتهم ببسالة إلا أن الحرب انتهت لصالح بريطانيا. وتم إرغام الشيخ (صالح بن صقر) شيخ القواسم على توقيع معاهدة مع بريطانيا تعهد بموجبها على تسليم جميع السفن الحربية لحكومة الهند البريطانية مع احتفاظ القواسم بمراكب الصيد فقط [37].

* بعد إخضاع القواسم فرضت بريطانيا على أمراء ساحل عمان توقيع معاهدة عرفت باسم (معاهدة الصلح) وذلك في 21 يناير 1820م ونصت المعاهدة على :-

1) منع جميع أعمال القرصنة في الخليج.

2) التزام السفن العربية برفع علم أحمر وخضوعها لتفتيش السفن البحرية البريطانية.

3) تشترك القبائل الموقعة على معاهدة الصلح مع بريطانيا لمحاربة أي قبيلة تقوم بأعمال عسكرية ضد بريطانيا .

4) إيقاف نقل الرقيق من سواحل أفريقيا على ظهر السفن التجارية. وفي عام 1834 فرضت بريطانيا اتفاقية جديدة على شيوخ القواسم وبين ياسر والنعيمي وآل راشد. ونصت الاتفاقية الجديدة على تحريم أي اشتباك بحري في منطقة الخليج. ورفع أي خلاف إلى المقيم البريطاني.

واختتمت بريطانيا سياسة مد وتعميق نفوذها في كيانات ساحل عمان بفرض معاهدة جديدة على شيوخ هذه الكيانات في عام 1853 وأطلقت عليها اسم (معاهدة السلام البحري الدائم)[38].

* استفادت بريطانيا من النزاع الدائر بين محمد بن خليفة حاكم البحرين ومحمد ابن ثان حاكم قطر بضم البلدين إلى اتفاقية (السلام البحري الدائم) السالفة الذكر.

وخلال الفترة من 1861 إلى 1868م أقيم نظام الحماية البريطانية في جزر البحرين وقسم من قطر. وفي عام 1880م وقع شيخ البحرين معاهدة للحماية مع بريطانيا. وفي عام 1895م دبر البريطانيون صداماً عسكرياً بين البحرين وقطر، وكان نتيجة هذا الصدام تحطيم معظم قوارب سكان قطر التي كانوا يستخدمونها لصيد السمك والبحث عن اللؤلؤ. أجبرت قطر بعد هذا الصراع على الخضوع للحماية البريطانية [39].

* عقدت بريطانيا سلسلة معاهدات واتفاقيات جديدة مع حكام مسقط ومنها :-

1) معاهدة عام 1839م.

2) وبعد أن تمكنت بريطانيا من مساعدة سلطان مسقط (تركي) ثم ابنه (فيصل بن تركي) على قمع الانتفاضات العمانية التي بقيت منذ قرابة ثمانية عشر عاماً أي من عام 1871 وحتى عام 1886م عقدت معاهدة جديدة مع حاكم مسقط فيصل بن تركي وذلك في مارس 1891م وبموجبها خضعت مسقط وعمان للحماية البريطانية[40].

* وبعد فتح قناة السويس في عام 1869م ازدادت أهمية الخليج والجنوب في حركة الملاحة الدولية. وأصبح النفوذ البريطاني في الخليج وعدن إحدى نقاط الانطلاق لاحتلال مصر وإلغاء النفوذ العثماني فيها. وبعد احتلال مصر والسودان أصبحت الممرات المائية الدولية الثلاثة وهي البحر الأحمر ببوابتيه الشمالية والجنوبية والبحر العربي والخليج تحت السيطرة البريطانية وكانت هذه السيطرة أحد عوامل احتلال بريطانيا مرتبة الدولة العظمى الأولى في العالم إلى الحرب العالمية الثانية.

* وقبل بداية الحرب العالمية الأولى أجبرت بريطانيا الدولة العثمانية على توقيع اتفاقيتين معها الأولى عام 1913 والثانية عام 1914م. وبموجب الاتفاقيتين تم تحديد مناطق النفوذ البريطاني في اليمن والخليج [41] وقبل الحرب العالمية الأولى وخلالها وقعت بريطانيا اتفاقيات تعاون وحماية مع عدد جديد من دول الجزيرة العربية ومنها اتفاقية التعاون مع الأدارسة واتفاقية الحماية مع إمارة آل سعود. وكانت هذه الإمارة قد بدأت في استعادة مجد وأراضي الدولة السعودية الأولى.

* وشهدت منطقة الخليج وجنوب الجزيرة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى نموا نسبيّا في مختلف جوانب الحياة في هذه المنطقة . وظهر هذا النمو بشكل ملحوظ ومميز بعد الحرب العالمية الثانية وفي عدة مواقع منها : عدن، البحرين، الكويت، دبي وأبو ظبي، وكان من بين العوامل التي ساعدت على هذا النمو ما يلي :-

1) اكتشاف البترول في بعض مناطق الخليج والاستفادة من جزء من عائداته في حركة التنمية والتحديث في المنطقة .

2) الظروف العسكرية والاقتصادية لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية واضطرارها إلى تغيير سياستها وأسلوبها في حكم المنطقة .

3) ظهور التيارات السياسية الراديكالية في المنطقة بفعل تأثير نتائج الحرب العالمية الثانية ومنها نشوء المعسكر الاشتراكي والحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وسعي بريطانيا لامتصاص تأثير هذه التيارات من خلال إحداث بعض التطوير والتحديث في حياة المنطقة وعلى وجه الخصوص في بعض المدن .

4) بروز حاجة ملحة لكادر محلي متعلم لخدمة التجارة والنشاط النفطي والإدارة المحلية .

5) نمو الدور التجاري لعدن والبحرين والكويت وبعض مدن الخليج الأخرى لخدمة تجارة الترانزيت أو التجارة مع المناطق الواقعة خلف عدن أو مع بعض مناطق الجزيرة العربية والقرن الأفريقي .

وظهرت ملامح التطور الاقتصادي والتجاري والثقافي في عدة أشكال وخاصة في المدن الرئيسة مثل عدن والبحرين والكويت ومنها ما يلي :-

1) تأسيس المدارس الحكومية والأهلية الحديثة وإيفاد بعض الطلاب إلى الخارج للدراسة الجامعية أو الفنية .

2) تأسيس المنتديات والجمعيات الثقافية والاجتماعية . وفي داخل هذه المنتديات تأسست ونمت الأحزاب والتنظيمات السياسية بمختلف عقائدها الفكرية وشعاراتها السياسية (الإسلامية والقومية والماركسية) .

3) ظهور ونمو الصحافة المحلية بمختلف ألوانها الفكرية والسياسية وتأسيس المطابع ونظام نشر الكتب والمطبوعات .

4) نشوء التكوينات الإدارية المحلية الأولية مثل الإدارات الحكومية المحلية والمجالس المحلية أو البلديات .

5) إزدياد عدد سكان المدن بسبب الهجرة الداخلية والخارجية وتوفر عدد لا بأس به من فرص العمل .

6) نشوء صناعات محلية خفيفة وصناعة إعادة التعبئة .

7) تأسيس المصارف والبنوك وكفروع لمصارف وبنوك أجنبية .

8) ظهور حركة عمرانية ملحوظة وازدياد عدد ومسافة الشوارع الحديثة المعبدة .

وأصبحت عدن والبحرين بعد الحرب العالمية الثانية مركزي السيطرة العسكرية لبريطانيا في الجنوب والخليج . وأدى هذا الوضع إلى زيادة ملحوظة في عدد وعتاد القوة العسكرية البريطانية في عدن والبحرين مع الاهتمام بتأسيس الفرق العسكرية المحلية في معظم إمارات ومشيخات الجنوب والخليج .

ويرى الكاتب البريطاني الفرد الهوليداي أن النشاط الرأسمالي الأوروبي في الجزيرة العربية بما في ذلك النشاط البريطاني مر بأربع مراحل من التصعيد المكثف . ففي الطور الأول الممتد من 1500 إلى 1800 كانت تأثيراتها محصورة اقتصاديًا في التجارة وجغرافيًا في مرافئ الخليج والبحر الأحمر ، وفي الطور الثاني من 1800 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية قامت بريطانيا بضم الأرض وتركت البُنى الاقتصادية في شبه الجزيرة دون تغيير نسبيًا وفي المرحلة الثالثة التي بدأت من عام 1945م (مع نهوض صناعة النفط في الخليج وتوسع مرفأ عدن) . أحدثت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية تأثيرات رئيسة في شبه الجزيرة ، وفي الوقت ذاته بدأت الروابط السياسية المباشرة المميزة للحقبة السابقة بالتغيير . ومع بداية السبعينات بدأت الحقبة الرابعة : فنمو صناعة النفط غيرت بالفعل البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية لشبه الجزيرة . وحازت المنطقة التي أصابها الثراء أهمية اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية داخل النظام الرأسمالي العالمي[42] .

رابعًا : مرحلة الاستقلال الوطني (1960 -2000م)

نالت منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية استقلالها الوطني بعد كفاح عسكري أو سلمي وذلك في السنوات العشر الواقعة بين عامي 1961م و1971م. ورحل البريطانيون عن المنطقة وتأسست فيها دول وطنية مستقلة. وفرح الكل بهذا الحدث السياسي والوطني، ولكن هذه الفرحة لم تدم طويلاً فقد كان على شعوب ودول المنطقة معالجة الكثير من المشاكل والتحديات الداخلية والخارجية. وكان لبعض هذه المشاكل والتحديات جذور موغلة في القدم زمنيًا وعميقة في الأرض جغرافيًا، وكذا ارتباطات بمصالح داخلية وخارجية آنية واستراتيجية ومن هذه المشاكل ما يلي :-

1) مشكلة الحدود السياسية والجغرافية، وهذه المشكلة يمكن وصفها بالنبتة الشيطانية زرعتها بريطانيا وبالتعاون مع العثمانيين أثناء فترة حكمهم للمنطقة وحصدت ثمارها المرة وأشواكها الجارحة شعوب ودول الخليج العربي والجزيرة بعد تأسيس دولها المستقلة.

وألقت هذه المشكلة بظلالها الكئيبة على حياة شعوب المنطقة وعلى علاقاتها مع بعضها البعض أو مع الخارج. وتمكنت بعض دول المنطقة من حل بعض مشاكلها الحدودية في العقود الثلاثة اللاحقة لمغادرة بريطانيا منطقة الخليج وجنوب اليمن. ولكن الجزء الأكبر من مشكلة الحدود ظل كالجرح المفتوح المزمن والمؤلم والنازف دمًا وبشكل مستمر. وشهد العقد الأخير من القرن العشرين ذروة نزيف وآلام هذه الجروح وفي ذات الوقت التئام الجزء الأكبر من دائرته في جسم المنطقة. ففي مطلع هذا العقد شهدت المنطقة حدثين متناقضين وهما: توحد اليمن واختفاء خط حدودي في المنطقة وهو ما كان يعرف بالخط الأزرق الفاصل بين شطري اليمن، والحدث الثاني وهو عكس الأول مأساوي ومؤلم وهو احتلال العراق للكويت، وقطع الحدث الثاني فرحة الجميع بالحدث الأول بل وأدخل كل العرب في دوامة ونفق مظلم، وكاد أن يمزق كل جسم الأمة العربية. وما تزال بعض الآثار السلبية لذلك الحدث المأساوي مستمرة حتى اليوم. وكما يقول المثل العربي (اشتدي يا أزمة تنفرج)، فقد كان وسط ونهاية هذه العقد وكما أسلفنا القول هو زمن حل الجزء

الأكبر من مشكلة الحدود في منطقة الخليج العربي والجزيرة، ففي عقد التسعينيات وقعت الكثير من بلدان المنطقة اتفاقيات ومعاهدات بشأن ترسيم الحدود منها :-

* اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان.

* اتفاقية معالجة ما تبقى من مشاكل حدودية بين عمان والإمارات العربية المتحدة.

* معاهدة ترسيم الحدود البرية والبحرية بين اليمن والمملكة العربية السعودية.

* الاتفاق الحدودي بين عمان والمملكة العربية السعودية.

* قرار التحكيم الدولي بشأن معالجة الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين.

* قرار التحكيم الدولي بشأن ترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإيتريا.

* قرار الأمم المتحدة بشأن ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

إن معالجة الجزء الأكبر والأعقد من مشكلة الحدود في الجزيرة العربية في عقد التسعينيات يشبه إلى حد كبير معالجة مشكلة الحدود في أوروبا عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويتطلع الكل في الخليج العربي واليمن إلى نقلة عربية نوعية في الحياة الداخلية، وفي علاقات دول المنطقة مع بعضها البعض بعد حل الجزء الأكبر من مشكلة الحدود وعلى غرار نموذج التطور النوعي في حياة وعلاقات دول أوروبا الغربية عقب معالجة مشاكلها الحدودية بعد نهاية الحرب الكونية الثانية.

2) واجهت ولا تزال تواجه دول المنطقة بعد استقلالها قطرا أجنبيا جديدا متعدد الألوان والأغراض ومشاكل جواريه ومنها :-

* خطر النفوذ السوفيتي سابقًا العسكري والفكري الذي حاول التسرب إلى المنطقة عبر (اليمن الديمقراطية) سابقًا، أو عبر زرع وتغذية بعض التنظيمات اليسارية المتطرفة في المنطقة.

* خطر النفوذ الأمريكي العسكري والاقتصادي. ولقد توفرت لهذا النفوذ بسبب حرب الخليج الثانية الكثير من فرص التوغل في المنطقة، والسيطرة على الثروة وبعض جوانب الحياة الفكرية في بلدان الخليج والجزيرة.

* خطر التطرف الديني أو الدين السياسي والمرتبط بدول خارجية.

* خطر العولمة وهو خطر اقتصادي وثقافي وقطباه الرئيسان هما أميركا وأوروبا.

* مشكلة العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي وهي ذات أبعاد كثيرة (حدودية ومائية وتاريخية ومذهبية وسياسية).

3) أخطار داخلية عديدة ومن بين أسبابها ما يلي: الغنى والفقر، القلة السكانية والكثرة السكانية، الديمقراطية الفضفاضة والجفاف الديمقراطي، وأسباب أخرى كثيرة.

لقد عالجت دول الخليج العربي واليمن الكثير من مشاكل ما بعد الاستقلال، وحققت الكثير من أوجه تنمية وتحديث المجتمع وفي أكثر من مجال. وأسست الكثير من قنوات التواصل والتعاون فيما بينها ومع العالم الخارجي. وامتصت الكثير من أخطار الخارج الطامع في ثرواتها أو موقعها الاستراتيجي أو المستند إلى حقوق تاريخية أو مذهبية وهمية. ولكن هذا لا يعني أن كل المشاكل حلت وانتهت، فدول وشعوب الخليج واليمن لا تزال تواجه الكثير من المشاكل والتحديات والأخطار الداخلية والخارجية، وهو أمر يتطلب المزيد من العمل والتعاون في كل دولة على حدة وبين دول الخليج العربي والجزيرة مجتمعة وعلى وجه الخصوص في المجالات التالية:-

* استكمال بناء مؤسسات الدولة الحديثة وبمشاركة كل شرائح المجتمع.

* تحقيق توازن في التركيبة السكانية في كل دولة، ونقصد بهذا الأمر التوازن بين السكان الأصليين والوافدين.

* إصلاح وتحديث التعليم العام والعالي.

* توسيع وتنويع التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج والجزيرة.

* استكمال حل ما تبقى من مشاكل حدودية.

* تعلم وإتقان مهارة إدارة الأزمات عند حدوثها، سواء أكانت هذه الأزمات داخلية أو ذات علاقة بالخارج. وبطريقة تؤدي إلى معالجتها بأقل الخسائر على مستوى الحياة الداخلية أو العلاقات الخارجية.

خامسا: استنتاجات وملاحظات ختامية :

من خلال العرض السابق لبعض أحداث تاريخ الخليج العربي واليمن ذات الطابع المشترك أو المتباين يمكن تقديم الاستنتاجات والملاحظات التالية المفيدة للحاضر والمستقبل.

1) كانت اليمن المخزن السكاني لمنطقة الخليج العربي ومنه تجذرت وتعمقت الهوية العربية والإسلامية لسكانها، ولا يزال هذا الأمر قائمًا وممكنًا بل وضروريًا في الوقت الراهن.

2) لا يوجد فاصل مائي أو بري بين اليمن والخليج فهما جغرافيًا يشكلان إقليميا متصل الأجزاء ومتشابها في مناخه وبيئته البرية والبحرية.

3) تحتل منطقة الخليج واليمن موقعًا استراتيجيًا لحركة التجارة العالمية، وظل الموقع الإستراتيجي محل أطماع وتنافس الدول الكبرى منذ التاريخ القديم وحتى الوقت الراهن. وتاريخ الغزو والاحتلال الأجنبي في حياة هذه المنطقة يؤكد هذه الحقيقة (الغزو الروماني الاحتلال الفارسي، الغزو البرتغالي، الحكم العثماني، الاحتلال البريطاني).

4) تستطيع اليمن وعمان وعبر منافذها البحرية المفتوحة على البحر العربي والمحيط الهندي إنقاذ المنطقة كلها من مخاطر إغلاق باب المندب ومضيق هرمز في وجه التجارة البحرية وتصدير النفط.

5) كانت الملاحة البحرية بمراكبها ونواخيذها وبحارتها وإرشاداتها وأدواتها من بين أحد جوانب التاريخ المشترك في حياة الخليج العربي واليمن منذ القدم وحتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وظلت فترة أخرى مزدهرة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح حتى وصول بريطانيا إلى المنطقة ومحاربتها للملاحة البحرية المحلية تحت شعار محاربة القرصنة البحرية في البحر العربي وخليج عمان والخليج العربي. ومن المفيد إحياء ودراسة التراث البحري المشترك لسكان اليمن والخليج.

6) تبادل أبناء اليمن والخليج العربي الدعم والعون لمجابهة الأخطار الخارجية في الماضي. بعد الاستقلال تبادلت الشعوب والدول في المنطقة العون والدعم لتحقيق التنمية في مختلف الجوانب، فعناوين مساهمة اليمن في بناء وتحديث دول الخليج منتشرة في كل أحياء وشوارع هذه الدول وعناوين دعم دول الخليج لبناء وتنمية اليمن قبل وبعد وحدته موجودة وبارزة في أكثر من مكان ومجال في ربوع اليمن.

7) ظلت جسور التواصل السياسي والثقافي والاقتصادي مفتوحة بين دول الخليج العربي واليمن وفي كل الأوقات. بل وحتى في زمن الأزمات والمحن القاسية كانت تتوافر للعلاقات اليمنية الخليجية بوابة للوساطة ومعالجة أي توتر داخلي أو في العلاقات مع بقية دول المنطقة، ومثال على هذا الدور المتميز لدولة الكويت في معالجة أكثر من أزمة يمنية يمنية أو يمنية خليجية ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

* دور الكويت في الوساطة بين شطري اليمن في أثناء حرب 1972 ، وكذا دورها في توحيد اليمن وكان لها شرف رعاية أول لقاء يمني وعقد أول اتفاقية للوحدة اليمنية.

* دور الكويت في الوساطة بين جنوب اليمن سابقًا وسلطنة عمان لإنهاء التوتر بين الطرفين والوصول إلى اعتراف متبادل بين الطرفين.

* دور الكويت في إنهاء القطيعة السياسية والتوتر العسكري بين المملكة العربية السعودية وجنوب اليمن سابقًا . وإيصال الطرفين إلى مائدة التفاوض لتسوية المشاكل بينهما وإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية بين الطرفين.

الهوامش

1) الهمداني، الحسن بن أحمد، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد ـ صنعاء، 1990م، ص 39.
2) نفس المصدر ص 84.
3) انظر: الأطلس المدرسي، مؤسسة فهد المرزوق الصحفية، الكويت، الطبعة السابعة 1998، ص192.
4) انظر: نفس المصدر، ص 193، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 1998 صنعاء أبريل 1999م.
5) انظر: الأطلس المدرسي، ص 192.
6) انظر: نفس المصدر، ص 191.
7) انظر: نفس المصدر ص 191 والمجلاء كلارك، جزر البحرين دليل مصور لتراثها، ترجمة محمد الخزاعي، نشر جمعية تاريخ وآثار البحرين 1985، ص 25ـ26.
8) انظر: الأطلس المدرسي، ص 192.
9) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الطبعة الأولى 1998، المجلد 21، ص 6491ـ6497 . وزارة الإعلام، عمان 2000، مطابع الوزارة 2000م، ص24.
10) انظر: كلارك، أنجلا، جزر البحرين مصدر سبق ذكره، ص49ـ53 .
11) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سبق ذكره، المجلد 28، ص 8667 .
12) انظر: كلارك، أنجلا، ص 57ـ58.
13) انظر: القاسمي، خالد بن محمد، دراسات في تاريخ اليمن والخليج، دار الثقافة العربية، الشارقة 1193، ص 52ـ53 .
14) انظر: الحداد، يحيى بن محمد، تاريخ اليمن السياسي، الجزء الأول، شركة دار التنوير للطباعة، بيروت، 1986، ص165 ـ 166.
15) انظر: عمان سنة 2000م ص 24ـ 25. وكرك، ص 59ـ60.
16) للحصول على معلومات أوفر حول أحمد بن عيسى المهاجر ودوره في نشر المذهب الشافعي انظر: سعيد عوض باوزير، صفحات من التاريخ الحضرمي، المطبعة السلفية، القاهرة 1958م من ص56 إلى 65.
17) انظر: كلارك أنجلا، جزر البحرين، ص60 .

18) انظر: الحداد، يحيى بن محمد، تاريخ اليمن السياسي، الجزء الثاني، شركة دار التنوير للطباعة، بيروت 1986م، ص 19 إلى ص 29.

19) لمعرفة المزيد من المعلومات حول نشوء المذهب الوهابي وتأسيس الدولة السعودية الأولى، انظر رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر. القاهرة 1989م من ص 113 إلى 152. و فاسيليف: تاريخ العربية السعودية، دار التقدم موسكو 1986م، من ص 100 إلى ص 278.

20) انظر: شهاب، حسن صالح، فن الملاحة عند العرب، دار العودة بيروت 1982، ص45.

21) انظر: السلمان، محمد حميد: الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج العربي في الفترة 1507ـ 1525، مركز زايد للتراث والتاريخ 2000 م، ص20 إلى 26.

22) انظر: نفس المصدر ص 26 إلى ص 32.

23) انظر: نفس المصدر 55ـ 56ـ 57.

24) انظر: شهاب، حسن صالح: فن الملاحة عند العرب ص46ـ 47.

25) نفس المصدر ص 48.

26) نفس المصدر ص 49.

27) السلمان، محمد حميد: الغزو البرتغالي. مصدر سبق ذكره، ص 81ـ 82.

28) انظر: غنيمي، الشيخ رأفت: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مصدر سبق ذكره ص 138ـ 139.

29) نفس المصدر ص 140ـ 141.

30) انظر: نفس المصدر من 45 إلى ص 60.

31) للحصول على تفاصيل بداية النشاط البريطاني في السواحل اليمنية انظر: ناجي، سلطان: التاريخ العسكري لليمن 1839 ـ 1967م، مقدمات الاحتلال من ص 10 إلى 12، بدون دار النشر أو تاريخ النشر.

32) نقلا عن: كتاب التاريخ للصف الثالث الثانوي (الفصل السابع، الصراع الإنجليزي ـ العثماني في الخليج العربي)، نشر معهد الوسائل التعليمية عدن 1986، ص 120-121.

33) نقلاً عن ناجي، سلطان: التاريخ العسكري لليمن، مصدر سبق ذكره، ص 12.

34) انظر: تفاصيل احتلال عدن وأوضاعها حتى عام 1937 في: لقمان، حمزة إبراهيم: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة القاهرة 1960م، من ص 184 إلى 242، وفي

محيرز، عبدالله: العقبة، مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر عدن 1990م، من ص 7 إلى 11، ومن ص 191 إلى 209 .

35) انظر: تفاصيل توغل النفوذ البريطاني في سلطنات ومشيخات الجنوب في: عكاشة، محمد عبد الكريم: قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت، دار ابن رشد بيروت 1985، وفي فالكوفا، ل: السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر، عدن 1978م.

36) انظر: كتاب التاريخ للصف الثالث الثانوي، مصدر سبق ذكره ص 120 ـ 121 .

37) انظر: طربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، مطبعة جامعة دمشق 1988م، ص 138 ـ 139 .

38) انظر: نفس المصدر، ص 139 - 140 .

39) انظر: كتاب التاريخ للصف الثالث الثانوي، مصدر سبق ذكره، ص 124 ـ 125 .

40) انظر: نفس المصدر، ص 125 ـ 126م.

41) انظر: نص الاتفاقية الأنجلو عثمانية بشأن الخليج الفارسي والمناطق المجاورة والموقعة في 29 يوليو 1913 في كتاب: حدود الجزيرة العربية، تأليف جون، س. ولينكسون، ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي القاهرة 1993م، من ص 89 إلى 93. والاتفاقية الأنجلو عثمانية بشأن تحديد مناطق النفوذ في اليمن والموقعة في 9 مارس 1914 في كتاب: مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة لها (جنوب اليمن)، إعداد وكيل وزارة الخارجية لحكومة الهند، ترجمة سعيد النوبان وأحمد زين، دار الهمداني للطباعة والنشر عدن 1984م، من ص 17 إلى 19 .

42) هوليداي، الفرد: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة 1981م، ص 10 إلى 16 .

الفصل الثاني

الأمن القومي لليمن والخليج
(تساؤلات مشروعة)

د. ياسين الشيباني
جامعة صنعاء

مدخل :

أجد نفسي مدفوعا قبل كل شئ إلى الإشارة إلى أن البحث سبق إصداره تحت عنوان : «الأمن القومي اليمني ـ رؤية مستقبلية» وبناء على الدعوة الكريمة الموجهة لي من مركز دراسات المستقبل للمشاركة في ندوة (مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية) وتحت ضغط الوقت، أضفت إلى البحث بنداً يتعلق بالتساؤلات الأساسية التي تطرح نفسها عند الحديث عن قضية أمن الخليج، تاركًا تفصيلات الموضوع ليتناولها الإخوة الأشقاء من الباحثين الخليجيين عملا بالمثل المشهور : «أهل مكة أدرى بشعابها». وهكذا رأيت أنه قد يكون من المناسب أن يصبح عنوان البحث ـ بعد الإضافة التي أشرت إليها : الأمن القومي لليمن والخليج (تساؤلات مشروعة) وسيتم تناوله على النحو التالي :

أولا : مفهوم الأمن القومي .

ثانيا : الدعائم الأساسية للأمن القومي اليمني .

ثالثا : عوامل تهديد الأمن القومي اليمني .

رابعا : نحو رؤية مستقبلية للأمن القومي اليمني .

خامسًا : أمن الخليج ـ التساؤلات الأساسية .

أولا: مفهوم الأمن القومي:

يقصد بالأمن القومي ـ على وجه العموم ـ الحالة التي تشعر من خلالها الدولة بأنها بعيدة عن خطر يهدد وجودها أو كيانها أو يؤثر في استقلالها أو استقرارها، سواء كان هذا الخطر هجومًا عسكريًا، أو ضغطًا سياسيًا، أو إجباراً اقتصاديا. . بحيث تتمكن الدولة من المضي بحرية في العمل من أجل تنمية نفسها وتقدم شعبها[1].

وهناك مفاهيم أخرى مختلفة للأمن، نشأت كلها استجابة للحاجة إلى توفير الأمن القومي نتيجة لتغير الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، ويتضمن مفهوم الأمن عناصر مختلفة مثل، القوة العسكرية، والقدرات الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتقدم العلمي والتقني، وكذلك قدرات الدولة السياسية والدبلوماسية.

وتتطلب سياسة تحقيق الأمن القومي تحديد الأخطار أو التحديدات التي تواجهها من الخارج والداخل. . وإلى جانب تحديد المصالح والأخطار، يجب أن تحدد الوسائل والخطوات وبناء المؤسسات القادرة على تحقيق ذلك في الواقع العملي وبالاعتماد على الذات، فلا يوجد أمن قومي إذا كانت مقوماته الرئيسة أو بعضها تعتمد على إرادة قوى خارجية.

ومن المسلم به، أن قضية الأمن القومي هي قضية بالغة التعقيد وتثير جملة من العوامل المتعارضة، إذ غالبا ما يكون أمن دولة ما هو ـ في نفس الوقت ـ عدم أمن دولة أخرى، وتحتل الاعتبارات الأمنية الذاتية أولوية قصوى بالنسبة لكل دولة ممايجعل منطق التعاون والتكامل الأمني بين الدول المختلفة يبدو قليل التأثير في حالات كثيرة.

وينبغي التحرز من عدم الخلط بين مفهوم «الأمن القومي» بالمعنى المشار إليه سابقًا، وما يقتضيه من إجراءات تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها الاستراتيجية في الحاضر والمستقبل وبين مفهوم «التأمين الذاتي» الذي يقصد به مجموعة الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء نظام سياسي معين أو حاكم لأطول مدة ممكنة، كما يحدث عادة في البلدان المتخلفة، حيث تركز

الجهود والإمكانيات من أجل تعزيز السلطة القائمة وعدم السماح بتداول السلطة مع الآخرين، وغالبا ما يكون «التأمين الذاتي» على حساب» الأمن القومي» إذ تأتي مصلحة «النظام القائم» في الاستمرار قبل مصلحة الوطن في التقدم والازدهار[2].

وإذا كان جوهر الأمن القومي يتمثل في قدرة الدولة على تأمين كيانها من الأخطار التي تهددها في الداخل وفي الخارج، وتأمين مصالحها العليا، وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها الحيوية، فإن ذلك يعني أن هناك تداخلا معقداً بين العامل الداخلي والعامل الخارجي في الأمن القومي، فالدولة لا تستطيع أن تحشد القوة اللازمة لحماية حدودها الدولية من الاختراق العسكري، دون أن تحقق قدراً من التماسك والتراضي السياسيين داخل المجتمع، ودون أن تنجز الحد الأدنى من حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.. كما لا تستطيع الدولة أن تهتم فقط بالأوضاع الداخلية وحدها إذ قد يكون من أهداف القوى الأجنبية إسقاط مشاريع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعرقلة مسيرة تلك الدولة نحو تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية.

ونخلص من ذلك إلى أن هناك عدة أخطار وتهديدات تتعلق بالمستوى الداخلي للأمن القومي، وهي التهديدات القائمة أو المحتملة داخل مجتمع ما، والتي قد تكون ناشئة عن عوامل سياسية: كعدم الاستقرار السياسي، وضعف شرعية السلطة، وسيادة العنف، أو قد تكون ناشئة عن عوامل اقتصادية واجتماعية كضعف البنية الأساسية والإنتاجية، والتبعية الغذائية وانتشار البطالة وتفشي الأمية.. إلخ. ويمكن مواجهة هذا النوع من الأخطار التي تهدد الأمن القومي بتبني وتحقيق برامج متكاملة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الأخطار والتهديدات المتعلقة بالمستوى الخارجي للأمن القومي فهي تلك المتصلة بمجال العلاقات بين دولة ما وبين محيطها الجغرافي ـ الإقليمي أو الدولي ـ وما قد ينشأ عن ذلك من ضغوط عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وماقد تؤدي إلية من نتائج مؤثرة ـ إيجابا أو سلبا ـ في الأمن القومي للدول[3].

ثانيا: الدعائم الأساسية للأمن القومي اليمني:

يرى بعض الباحثين أن المقصود بالأمن القومي القويم اليمن هو: «مجموعة الإجراءات والسياسات التي تقوم بها القيادة السياسية الدستورية في الجمهورية اليمنية ـ في حدود طاقتها وإمكاناتها ـ لحماية البلاد وتأمين سلامتها وأمنها وصيانة سيادتها واستقلالها ووحدتها والحفاظ على قيمها ومنجزاتها الوطنية من أي تهديد داخلي أو عدوان خارجي، وذلك من خلال إعداد سياسة شاملة تأخذ في الاعتبار المتغيرات الإقليمية والدولية»[4].

وبالرغم من أن تصور كل دولة لأمنها القومي وتحديد أولوياته يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك دعائم أساسية لا يمكن بدونها أن تتحقق حالة من الأمن القومي لهذه الدولة أو تلك. . وهذه الدعائم إما ثابتة كالمواقع الجغرافية للدولة، أو متغيرة كحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة علاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي ودرجة تطورها العلمي والمعرفي.

وبالنسبة لليمن، فيمكن القول إنه بتحقيق الوحدة اليمنية (1990م)وما واكبها من تبني النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية كوسيلة لتداول السلطة والمشاركة في صنع القرارات المتصلة بالمصالح العليا للمجتمع، وكذا إقرار الدستور للمبادئ الرئيسة اللازمة للاستقرار الاجتماعي مثل: مبدأ سيادة القانون، ومبدأ المساواة أمام القانون، ومبدأ استقلال القضاء، ومبدأ كفالة العدالة والحرية والكرامة والأمن والتعليم والصحة للمواطنين جميعا، وكذا كفالة الانتخاب والحرية السياسية والحكم المحلي وغيرها من المبادئ. . يمكن القول إنه بتحقيق ذلك كله بالإضافة إلى تبني الدولة لبرنامج في الإصلاح الاقتصادي والإداري ـ قد توافرت لليمن الدعائم الأساسية التي يمكن أن يقوم عليها صرح قوي للأمن القومي اليمني.

ويمكننا القول إن الوحدة اليمنية (بمضامينها الاستراتيجية في جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية) تشكل الدعامة الأساسية للأمن القومي اليمني، ويتجلى ذلك من خلال ما أصبحت تمتلكه اليمن الموحدة من إمكانيات وقدرات.

فمن حيث الموقع الجغرافي:

أصبحت اليمن الموحدة ثاني أكبر دولة عربية في الجناح الآسيوي للوطن العربي من حيث المساحة (بعد السعودية)، وهذه المساحة الجغرافية الشاسعة (أكثر من نصف مليون كيلو متر مربع) تتيح لليمن عمقا استراتيجيا مناسبا، إذ إن عامل المساحة يتناسب تناسبا طرديا مع الأمن القومي للدولة، فكلما زادت المساحة اتساعا زادت قدرة الدولة على تحقيق أمنها القومي، وبالعكس فكلما قلت مساحة الدولة سهل اجتياحها وزادت المطامع فيها.

وعلاوة على اتساع مساحتها، فاليمن تحتل موقعا استراتيجيا رئيسا في الخريطة السياسية والأمنية للمنطقة، فهي تتحكم بمضيق باب المندب وبحركة الملاحة عبر البحر الأحمر بين الشرق والغرب. وتشكل حزاما أمنيا لجنوب الجزيرة والخليج، حيث يوجد كنز البشرية النفيس من النفط والغاز.

ومن حيث الموارد الاقتصادية:

تتمتع اليمن بقدرة كامنة على تحقيق الأمن الغذائي إذا ما استغلت كافة الإمكانيات المتاحة لها من أرض وبشر وظروف مناخية مواتية.. وتغلبت على مصاعب المياه في المستقبل[5].

وفوق ذلك فهناك موارد معقولة من النفط والغاز والمعادن يمكن أن تكون رافدا أساسيا من روافد التنمية.

وهناك أيضا ثروة سمكية هائلة، وهي من الموارد المتجددة، وهذه الثروة الآن نهبا للدول والشركات ذات الإمكانات الفنية في مجال الصيد البحري ولا تحصل اليمن منها إلا على أقل القليل.. ومن الممكن جدا أن يصبح البحر موردا اقتصاديا رئيسا على نحو تتغير معه حياة قطاع كبير من السكان في اليمن وهو الأمر الذي سنشير إليه فيما بعد.

ومن حيث السكان:

فإن السكان في اليمن الموحد اليوم يبلغون ثمانية عشر مليونًا، أكثر من نصفهم تحت سن العشرين، ومعنى ذلك أن اليمن قوة بشرية فتية لا يستهان بها، ولو أحسن إعداد وتأهيل وتنظيم وتوظيف هذه القوة البشرية الهائلة لتغير وجه الحياة في اليمن

في أقل من عشر سنوات. . ومن المؤسف أن يكون جانب كبير من شباب اليمن يقبع خارج إطار التعليم وخارج إطار العمل[6] غير أن هذا الوضع في طريقة إلى التغيير الشامل بعد أن استكملت الحكومة وضع استراتيجية قومية للتعليم بمختلف مستوياته ومراحله. . ونأمل أن ينعكس ذلك إيجابا على الأمن القومي للبلاد على النحو الذي سنشير إليه عند الحديث عن التعليم كأحد مقومات الأمن القومي.

ومع أن اليمن تمتلك المقومات الأساسية بتحقيق الأمن القومي (الموقع الجغرافي الاستراتيجي ـ المساحة الكافية ـ الكثافة السكانية المناسبة ـ الموارد الاقتصادية المعقولة ـ الإطار الدستوري والقانوني المقبول ـ التجانس والاندماج الكافي) إلا أن درجة الوعي والتطور الاجتماعي والمؤسسي لم تبلغ بعد طوراً يمكن الدولة من الاستغلال الأمثل لكل تلك العوامل، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهناك عوامل أخرى تؤثر سلبا في عملية تحقيق الأمن القومي، وبعض تلك العوامل يمكن التحكم بها والسيطرة عليها والبعض الآخر من العوامل إما خارج السيطرة أو أن السيطرة عليها والتحكم بها صعبة للغاية لأسباب كثيرة. . وهذا يقودنا إلى الحديث عن عوامل تهديد الأمن القومي اليمني.

ثالثا: عوامل تهديد الأمن القومي اليمني:

سبقت الإشارة إلى أن اليمن لديها إمكانيات وقدرات كامنة يمكن أن تشكل ـ في حالة استغلالها الاستغلال الأمثل ـ دعائم أساسية لتحقيق الأمن القومي، غير أن درجة الوعي والتطور المؤسسي السائد لم تبلغ بعد الطور الذي يمكن معه توظيف كل عوامل القوة المجتمعة لإحداث نقلة نوعية في التنمية يتحصن معها المجتمع اليمني من الأخطار والتهديدات التي يمكن أن تحبط بأمنه القومي على المستويين الداخلي والخارجي.

وإلى أن تؤتي الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل التنمية الشاملة ثمارها المرجوة، فإن عدداً من عوامل تهديد الأمن القومي لليمن على المستويين الداخلي والخارجي ستظل تؤرق كل الطامحين إلى تحقيق ذلك الأمن بعيداً عن تلك التهديدات والأخطار، والتي نشير إليها بإيجاز فيما يلي:

١ ـ عوامل التهديد الداخلية:

أ ـ بالرغم من جهود الحكومات المتعاقبة منذ تحقيق الوحدة اليمنية في سبيل بناء دولة المؤسسات فلا يزال أداء أجهزة ومؤسسات الدولة لا ترقى إلى المستوى الذي يأمله المجتمع اليمني الذي ورث تركة ثقيلة من عهود السيطرة المتخلفة وما نتج عنها من علاقات تقوم على العصبية الضيقة، والقبلية أو الفئوية أو المنطقية أو السلالية.

ولا يمكن مواجهة ضعف البناء المؤسسي لأجهزة الدولة، الذي يشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي للبلاد، ويلحق آثارا مدمرة بالاستقرار الاجتماعي وبالولاء الوطني إلا بتحويل المبادئ الرئيسة الواردة في الدستور والقوانين اليمنية إلى قواعد سلوكية يتم على أساسها إنجاز الأعمال اليومية المنوطة بمؤسسات الدولة على أرض الواقع.

ولعل إدراك هذه الحقيقة، هو الذي دفع الحكومة الحالية (تشكلت في مايو 1998م) إلى إعطاء مسألة البناء المؤسسي للدولة أهمية كبيرة في بيانها الذي حازت بموجبه الثقة من مجلس النواب، حيث ورد من بين الأهداف التي تسعى الحكومة إلى إنجازها:

* تحقيق تقدم وتطور نوعي في البناء المؤسسي للدولة أساسه تطبيق برنامج وطني شامل للإصلاح الإداري والوظيفي والقانوني.. وإعادة الهيكلة المؤسسية بمايتلاءم مع تحديث الدولة ومؤسساتها ويقع في صلب ومركز هذه المهمة تطبيق نظام الإدارة المحلية.

* تحقق إصلاح قانوني يواكب عملية الإصلاح المؤسسي والإداري والوظيفي استكمالا لتحقيق دولة المؤسسات والقانون.

* العمل على تطوير مستوى أداء الرقابة على تطبيق القانون وتوسيع عملية التوعية بالقانون.. (7).

وإلى أن تثمر جهود الحكومة في البناء المؤسسي لأجهزة الدولة، يظل ضعف الأداء المؤسسي ثغرة خطيرة في جدار الأمن القومي لليمن.

ب ـ ضعف الأداء الاقتصادي وتدني الإنتاج :

واجهت اليمن صعوبات جسيمة في السنوات الأخيرة كان لها آثار سلبية على أداء الاقتصاد اليمني : فمن أجل تحقيق هدفه الأسمى في الوحدة الوطنية تحمل المجتمع اليمني أعباء إضافية نتيجة دمج وتوحيد أجهزة الدولتين الشطرين السابقتين في كيان دولي وأحد هو الجمهورية اليمنية . ثم كان لموقف اليمن المبدئي من أزمة حرب الخليج الثانية[8] ، انعكاساته الاقتصادية التي تمثلت في عودة قرابة مليون مواطن يمني وما نتج عن ذلك من أعباء تراكمت على الاقتصاد الوطني من أجل استيعابهم ، كما فقدت اليمن قرابة بليون دولار سنويا من تحويلات العمالة . . ثم جاءت الحرب التي تم بها مواجهة حركة الردة والانفصال والانتصار عليها ، وتكلفتها المادية والبشرية والمؤسسية والضرر الذي لحق في بنية البلاد التحتية . . علاوة على ذلك فقد شحت المعونات التي كانت تتلقاها اليمن من بعض الدول والمنظمات الدولية لأسباب لا مجال هنا لشرحها .

ونتيجة لتلك الظروف وغيرها ، تدل كثير من المؤشرات على أن الاقتصاد اليمن يتسم بالضعف ، كما أن عمليتي التشغيل والإنتاج توجهان صعوبات كثيرة . . ويمكن تبين ضعف الأداء الاقتصادي من خلال المؤشرات الآتية [9] :

* تدني مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي إلى نسبة سالبة .
* العجز في الموازنة العامة .
* العجز في ميزان المدفوعات .
* انخفاض نسبة حصة الاستثمار في عمليات التنمية .
* ارتفاع نسبة البطالة .
* تراجع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي . [10]
* زيادة حدة المعاناة المعيشية .

وعلاوة على ذلك فقد تأثرت قدرة البلاد على مواجهة احتياجاتها من السلع المستوردة نتيجة الانخفاض الحاد في مواردها الرئيسة من العملة الصعبة والتي كانت تتمثل في تحويلات المغتربين ، وبالقروض والمساعدات الخارجية[11] .

ويوجز البعض الأسباب الرئيسة لضعف أداء الاقتصاد اليمني في : تخلف رأس المال البشري ، وتخلف هيكل الإنتاج المادي ، وضعف الادخار المحلي بسبب تدني

مستوى الدخل، وعدم وجود بنية مؤسسية ومادية جاذبة للاستثمار، وعدم تنوع الإنتاج المحلي للسلع وضعف البنية الأساسية واهتراء القائم منها[12].

وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى ضعف الأداء الاقتصادي وتدني الإنتاج، فإن هذا الوضع يشكل عاملا من عوامل تهديد الأمن القومي اليمني، وذلك بالنظر إلى الآثار الخطيرة التي تترتب على سوء الأوضاع الاقتصادية وماتؤدي إليه من انتشار البطالة واتساع دائرة الفقر وتحلل منظومة القيم الأخلاقية التي بدونها لا يمكن الحفاظ على تماسك وتضامن المجتمع.

إن ارتباط الأمن بالتنمية تلخصها مقولة شهيرة لـ روبرت ما كنمار (وزير الدفاع الأمريكي، ورئيس البنك الدولي الأسبق) عرف فيها الأمن القومي بأنه: (التنمية)، فقدرة أي مجتمع على مواجهة ضروب التهديدات التي يتعرض لها تتوقف إلى حد كبير على درجة ونوعية الأداء الاقتصادي الذي يتوقف عليه الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.. فالأمن إذن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها أن تظل آمنة [13].

ج ـ النمو السكاني غير المتناسب مع التنمية:

وفقا لآخر إحصاء سكاني، يبلغ عدد سكان اليمن 17.8 مليون نسمة، ويبلغ معدل النمو السكاني في الوقت الحالي 3.7٪، وهو أعلى من أعلى المعدلات في العالم، وفي حالة استمرار اتجاهات النمو الحلية، فمن المتوقع أن يتضاعف سكان اليمن خلال عشرين سنة، وأن يصل عدد السكان إلى خمسين مليون نسمة في عام 2031م [14].

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الجيدة يشكل السكان عاملا إيجابيا من عوامل تعزيز الأمن القومي للدول، غير أنه في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية يكون النمو السكاني عبئا إضافيا على الدولة خاصة عندما يرتفع مستوى الإعالة الاجتماعية كما هو الحال في اليمن إذ إن ما يزيد على نصف السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، كما أن نسبة المسنين (أكثر من 65 سنة) تبلغ 3.5٪ من مجموع السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة) تبلغ 46.2٪.. ومن المتوقع أن يظل هذا التركيب السكاني.. الذي ترتفع فيه نسبة العاملين ـ حتى عام 2021م، وإذا أن نسبة الإعالة 439.3٪ وهي من أعلى النسب في العالم، وهو ما

يعني أن كل 100 شخص يعولون 440 شخصا تقريبا من صغار السن والمسنين والسكان غير العاملين[15].

فإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض مستوى الخدمات الأساسية، فإننا لن نكون متفائلين كثيراً بتحقيق الأمن الاجتماعي لهذا العدد الهائل من السكان، وبالتالي فإن النمو السكاني سيظل ـ وإلى أن تتغير المعطيات الاقتصادية الراهنة ـ أحد عوامل تهديد الأمن القومي اليمني.

د ـ ارتفاع نسبة الأمية وتدني نسبة انتشار التعليم:

في مراحل سابقة، كان ينظر إلى التعليم على أنه قضية خدمات، غير أن هذه النظرة قد تغيرت اليوم، فالتعليم ـ والمعرفة عموما ـ تشكلان عاملا أساسيا، بل قاعدة ضرورية لبناء الأمن القومي لأي مجتمع.

وإذا كان التطور في مفهوم الأمن القومي قد انتهى إلى أن أصبح يشتمل على: التنمية، وتعزيز الديمقراطية، ونشر التكنولوجيا، وتطور الصناعات، والاهتمام بمراكز البحث العلمي.. فإن معنى ذلك أن التعليم هو المحور الأساسي في الأمن القومي لأي دولة.. ويصدق هذا القول على اليمن بشكل خاص حيث تعاني ارتفاع نسبة الأمية (حوالي 60٪ وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1998م) كما تعاني اختلالات كثيرة في العملية التعليمية، وازدواجية في نظام التعليم وتدني نوعيته وفي كل ذلك تهديد للأمن القومي. وإذا كان حجم الإنتاج هو المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها، فإن الفارق الأساسي بين أكثر الدول تقدما وأكثرها تخلفا، هو إنتاجية الإنسان الفرد، وهذه الإنتاجية لا تحدد عشوائيا، بل هي نتيجة منطقية وعملية لمقدار المعارف والمعلومات الأساسية التي حصل عليها الفرد من خلال العملية التعليمية.. ومن هنا فإن التقدم الاقتصادي يتأثر بنوع التعليم وجودته.. وإذا سلمنا بأن تقديم أي دولة يتوقف على حجم وقيمة المعارف في هذه الدولة فإن معيار انتشار التعليم وامتلاك المعرفة يصبح معيارا مهما للتقدم وللأمن القومي معا[16].

هـ ـ مشكلة نقص المياه:

هناك مشكلة حقيقية أصبحت مؤكدة من خلال العديد من الدراسات والأبحاث، وتلك الحقيقة هي: إن اليمن ليس لديه سوى القليل من المياه.

ولا يتجاوز نصيب الفرد من موارد المياه المتاحة (150م^2) في العام، بينما تبلغ حصة الفرد في بلدان الشرق الأوسط (1250م^2)، أما المتوسط العالمي لنصيب الفرد من المياه فهو (7500م^2) في العام.

ومعظم مصادر المياه المتاحة في اليمن مستغلة بالكامل، بل ان معدلات الاستهلاك كثيرا ما تدل على درجة الاستنزاف نتيجة الضخ المفرط للمياه خصوصا في الجزء الغربي من البلاد.. أما حضرموت فمازال الوضع مطمئنا إلى حد كبير.

ونتيجة نقص المياه، فقد ازدادت تكاليف الحصول عليها بشكل كبير، كما تزايدت الخلافات على مصادر المياه ووصلت أحيانا إلى حد القتال المسلح بين السكان.. وبدا النقص الحاد في المياه يعيق التنمية الحضارية والصناعية، ويهدد الاقتصاد الريفي القائم أساسا على الزراعة[17].

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن قطاع الزراعة، وهو القطاع الحيوي في الاقتصاد اليمني يواجه مشكلتين خطيرتين هما: نقص المياه والنمو السكاني[18].. وهكذا يشكل نقص المياه في اليمن عاملا إضافيا من عوامل تهديد الأمن القومي للبلاد، ومن حسن الحظ أن الأجهزة المختصة قد تنبهت إلى خطورة هذه المشكلة وبدأت ـ بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية ـ في وضع استراتيجية شاملة لمواجهتها.. غير أن نجاح تلك الاستراتيجية يتوقف على اعتبارات وعوامل كثيرة يخرج بعضها عن نطاق سيطرة الأجهزة المعنية.

٢ ـ مصادر التهديد الخارجية:

بعد قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين، ورحيل المستعمر البريطاني لم تواجه اليمن تهديدات خارجية جادة لأمنها القومي سوى مرتين:

أ ـ المرة الأولى:

وكانت عقب قيام الثورة مباشرة، حيث سعت القوى الخارجية إلى إجهاض

الثورة والقضاء عليها في مهدها، واستمرت تلك المحاولة قائمة إلى أن قضي عليها نهائيا بفشل حصار صنعاء (حصار السبعين يوما) عام 1967م، وتأكد الانتصار الحاسم للثورة والجمهورية.

٢ـ المرة الثانية:

كانت بعد قيام الوحدة حيث سعت القوى الخارجية إلى تحريض دولة صغيرة ناشئة وإقناعها بشن عدوان غادر على اليمن واحتلال جزيرة حنيش اليمنية عند مدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وذلك بهدف إحراج الحكومة اليمنية وتشتيت تركيزها الذي كان منصبا على إعادة توطيد الوحدة الوطنية عقب نجاح قيادتها التاريخية بزعامة الرئيس على عبدالله صالح في القضاء على محاولة الانفصال التي كانت ممولة من ذات القوى الخارجية.

وهاتان المحاولتان الخارجيتان لتهديد الأمن القومي اليمني تشيران بوضوح إلى مصادر ذلك التهديد:

أـ التحدي القادم من وراء حدوده الشمالية.

ب ـ والتهديد القادم من وراء حدوده الجنوبية الغربية.

وإذا كان اليمن قد نجح في المرتين في التعامل مع الخطر الخارجي، بالقتال المسلح والصمود الطولي في المرة الأولى.. وبالحكمة وتغليب العقل وإشراك القوى الدولية المؤثرة في المرة الثانية، فإننا نتوقع أن يكون اليمن قادرا مستقبلا على مواجهة كافة التهديدات الخارجية خاصة بعد أن أرسى مبدأ الحل السلمي، ومبدأ لا ضرر ولاضرار في حل بعض المنازعات الحدودية، كما أبدى تعقلا وحكمة ومسئولية عندما لجأ إلى التحكيم الدولي في بعضها الآخر[19].

وبالفهم العميق الذي يبديه اليمن في سياسته الخارجية وإدراكه لطبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، وقرائته الصحيحة لخارطة توزيع القوة على المسرح الدولي، يمكن الاطمئنان إلى قدرة وكفاءة صانع القرار اليمني في التعامل مع الأخطار الخارجية المباشرة التي تهدد الأمن القومي.. وإن كان ذلك لا يمنع من القول أن اليمن لازالت بحاجة إلى استكمال عوامل قواتها البحرية بالشكل الذي يتناسب مع أهميتها كدولة بحرية استراتيجية في جنوب شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي.

رابعا: نحو استراتيجية يمنية للأمن القومي:

بعد وقوفنا في البنود السابقة على: المفاهيم المختلفة للأمن القومي عموما، وعلى الدعائم الأساسية للأمن القومي اليمني، وكذا على العوامل والأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد ذلك الأمن، نحاول فيما يلي أن نضع إطارا مبدئيا يمكن تطويره، بتضافر جهود الباحثين والمختصين والمخططين الاستراتيجيين، ليصبح فيما بعد استراتيجية وطنية للأمن القومي اليمني.

ومن وجهة نظرنا أن استراتيجية الأمن القومي في اليمن يجب أن تأخذ في اعتبارها النقاط الآتية:

1ـ إن الدعائم الأساسية للأمن القومي اليمني هي: النظام الجمهوري والوحدة الوطنية والبناء الدستوري والقانون، والديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة.

2ـ إن الجهد الرئيس لبناء منظومة الأمن القومي يجب أن يتجه إلى مواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية، ولما كانت الوحدة هي قاعدة الأساس في الأمن القومي اليمني فإن ترسيخها في وجدان الأجيال الصاعدة يحتل أولوية قصوى وأقصر طريق لتحقيق ذلك هو المزيد من التنمية.. وجعل المبادئ الدستورية والقانونية حقائق معاشة وملموسة في الحياة اليومية للمواطنين.. وإتاحة الفرصة للعناصر الطنية الكفؤة والنزيهة للمشاركة في مسئولية إدارة البلاد.. وإقصاء العناصر الانتهازية التي لا هدف لها ولا مطمع سوى مصالحها الشخصية الضعيقة[20].

3ـ لابد من إحداث تغيير جوهري في فلسفة ووظيفة العملية التعليمية وتوحيدها في مختلف مستوياتها وأنواعها والنظر إلى التعليم كقضية أمن قومي بما يعنيه ذلك من جعله يأتي في المقام الأول وقبل أي قطاع آخر.

4ـ توفير البيئة الصحية والشروط الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي فلا نمو اقتصادي حيث لا يوجد قانون محترم، وقضاء نزيه ومستقل، وظروف أمنية يطمئن معها المستثمرون المحليون قبل الأجانب.. وعلى ذلك فإن تطبيق مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، وتوفير الأمن والحماية وتكافؤ الفرص، تعتبر شروطا لازمة لتحقيق الأمن القومي اليمني.

5 ـ لابد من التفكير الجاد، والبدء في وضع الخطط المناسبة من أجل تحقيق إعادة توزيع السكان على مساحة اليمن الموحد الشاسعة . . وهذه الخطوة الاستراتيجية يجب أن تستهدف أمرين على المدى الطويل :

أ ـ إقامة تجمعات سكانية عن طريق إيجاد أنشطة اقتصادية رئيسة في المناطق المؤهلة لذلك والموزعة على مساحة البلاد الشاسعة .

ب ـ الاستفادة القصوى من البحر والثروة البحرية ، وجعل البحر والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به المصدر الرئيس لحياة قطاع عريض من السكان نأمل أن يبلغ ثلث عدد السكان في السنوات الثلاثين القادمة .

وكل ذلك ، بالطبع يهدف إلى التغلب على مشاكل النمو السكاني المتزايد على نفس المساحة وعلى نفس الموارد .

6 ـ إقامة علاقات جوار صحيحة سليمة قائمة على مبدأ التعاون والتكامل وتبادل المنافع مع الإخوة الأشقاء في عمان والسعودية ودول القرن الأفريقي ، وذلك من أجل تحقيق الأمن الإقليمي لجميع دول المنطقة . . وإقامة علاقات دولية متوازنة قائمة على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة مع جميع دول العالم ، والتعامل الحذر المحسوب مع القوى الدولية الرئيسة بما يحقق المصالح الوطنية العليا للجمهورية اليمنية . . ودون أي تفريط بالمبادئ المتصلة بقيم وعقيدة الشعب اليمني وبما لا يتعارض مع المصالح القومية الحيوية للأمة العربية .

خامسًا : أمن الخليج

(بعض التساؤلات الأساسية) :

فرض الغزو العراقي للكويت (1999م)، وما تلاه من تداعيات عسكرية واقتصادية عددا من الأسئلة فيما يتعلق بأمن دول المجلس التعاون الخليجي وأمن المنطقة عموما . ورغم الجهود الحثيثة الجادة التي بذلتها دول المجلس في سبيل بناء ودعم منظومتها الأمنية والدفاعية على الصعيدين الفردي والجماعي فما زالت ثغرات خطيرة في جدار الأمن الخليجي .

عملا بالمثل العربي «أهل مكة أدرى بشعابها» فسنترك بحث الجوانب التفصيلية للأمن الخليجي لإخوتنا الباحثين والدارسين من دول مجلس التعاون وسنكتفي هنا بطرح بعض التساؤلات الأساسية المتعلقة بالبنية الأمنية لدول الجزيرة والخليج، باعتبار أن أمن هذه المنطقة الحيوية من العالم هو ـ بالدرجة الأولى ـ مسؤولية دول المنطقة ومن بينها اليمن التي تعتبر نفسها عمقا استراتيجيا لدول الخليج العربي. والتساؤلات الأساسية التي تطرح نفسها فينا يتعلق بأمن الجزيرة والخليج يمكن تناولها تحت ثلاثة عناوين رئيسة على النحو التالي:

1 ـ التساؤلات المتعلقة بالتهديدات الخارجية: وفي هذا الجانب ترد التساؤلات الآتية:

* ما الجهود التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل إعادة تطبيع علاقتها مع جارتيها العراق وإيران؟ وما هي وسائل التعايش الممكنة مع هاتين الدولتين بصرف النظر عن نوع الحكومة القائمة في كل منهما؟

* كيف يمكن التغلب على نقاط الضعف الرئيسة في منظومة الأمن الخليجي والمتمثلة في: محدودية العنصر البشري المؤهل والقادر على الانخراط في قوة عسكرية تتمتع بالمصداقية والاحتراف والجاهزيه القتالية المطلوبة؟ وعدم وجود العمق للدفاع عن كل دولة على حدة؟ والمخاوف المتبادلة التي ما زالت تقف حائلا دون تشكيل قوة خليجية مشتركة تحت قيادة موحدة؟

* إذا كان الأمن المستورد كافيًا لإشاعة الاطمئنان لدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ,فهل بالإمكان وضع حد للإنفاق العسكري المتنامي لدول الخليج والذي تجاوز 200 مليار دولار منذ عام 1990 منها 30 مليار دولار في عام 1999م وفقًا لأرقام المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية؟

* كيف يمكن التوفيق بين اعتبارات الأمن الذي يعتبر بموجب الترتيبات القائمة مسؤولية تضطلع بها بشكل مباشر وغير مباشر الولايات المتحدة الأمريكية، وبين اعتبارات الأمن القومي العربي المنتهك والمهدد من قبل إسرائيل المحمية والمدعومة والمضمون أمنها أيضا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؟

* ما خطط دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الوجود العسكري الغربي في المنطقة وخاصة الوجود الأمريكي ,و هل هناك توجه للتخفيف منه تمهيداً للاستغناء عنه ؟ أم أن هناك توجها لتعزيز وجوده ومنحه المزيد من التسهيلات في البر والبحر؟

* أين تضع دول مجلس التعاون الخليجي اليمن في استراتيجيتها الأمنية: هل تعتبرها من عوامل الدعم والتعزيز للأمن الخليجي أم تضعها ضمن عوامل الخطر والتهديد ؟

التساؤلات المتعلقة بالتهديدات الداخلية:

* ما رؤية دول مجلس التعاون لمواجهة التوترات السياسية والأمنية المتوقعة كنتيجة للعوامل الآتية:

- انخفاض العوائد المالية الناجمة عن المداخيل النفطية والتراجع المتوقع لمستوى معيشة السكان.

- تزايد معدلات البطالة وتفاقم المظاهر الاجتماعية السلبية.

- الخلل السكاني ومخاطر العمالة الأجنبية.

- عدم حسم المسائل المتعلقة بخلافة الحكم وانتقال السلطة في بعض الدول مع وجود جيل كامل من القادة في مرحلة الشيخوخة المتأخرة.

- تنامي التيارات الأصولية والسلفية المتشددة.

* ما رؤية وقوة دول مجلس التعاون في تحسين الأداء الحكومي وإدخال الإصلاحات السياسية والجذرية على وسائل الحكم ومؤسساته ؟ ومدى إمكانياتها في تحقيق إصلاحات مماثلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومكافحة الإهدار والفساد والشلل الإداري حيثما وجد، والسماح بهامش أكبر من الحريات والسياسية والإعلامية.

2 - التساؤلات المتعلقة بالتعاون الإقليمي والدولي:

* ما الصيغ المناسبة لإرساء قواعد العلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية التي تحتاج إليها دول الخليج لحماية مصالحها الحيوية ؟

* ما صيغ التعاون الممكنة على الصعيد الاقتصادي بين الخليج ودول الجوار الإقليمي وخاصة اليمن ؟ وما مدى جدية ما يتردد من عزم بعض هذه الدول على دعم الاستثمارات في اليمن خاصة بعد أن توافرت مقومات ومجالات استثمارية واسعة في اليمن الموحد ؟

* ما رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للعمالة اليمنية ؟ وهل هناك خطط عمل مشتركة وقنوات قائمة أو ممكنة للتعاون في مجال انتقال العمالة ؟

* كيف تنظر دول الخليج لمشكلة الفقر في اليمن، وكيف ستتعامل مستقبلا مع تداعيات هذه المشكلة ؟

تلك هي بعض التساؤلات المشروعة فيما يتعلق بأمن الخليج واليمن، ولابد من الإجابة عنها عاجلا أم آجلا مهما كانت صعوبة بعضها، ويتحمل الباحثون والدارسون والنخبة المثقفة في اليمن والخليج عبء الإجابة عن تلك التساؤلات بأقصى قدر من الدقة مع النفس وفاء لواجب الأمانة العلمية والمهنة وأداء للمسؤولية الدينية والاجتماعية.

الهوامش :

1ـ انظر في مفهوم الأمن القومي عموما :

United Nations Document No : (A / 40 / 553) , 1986 . p . 2ـ2

3 ـ وانظر في مفهوم الأمن القومي العربي : عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م . . ، وانظر أيضا : حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 1995م .

4ـ في هذا المعنى : أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 28، 29 .

5ـ راجع عبدالإله بلقزيز، الأمن القومي العربي، دار سعاد الصباح، 1989، ص 16 ـ 18 .

6ـ راجع، محمد عبدالله المأخذي، عميد ركن، الأمن القومي اليمني / العربي في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة، مجلة كلية القيادة والأركان، صنعاء، العدد (13)، السنة 13، سبتمبر 1999، ص 20.

7ـ راجع، في الإمكانيات المتاحة لليمن في مجال الزراعة الغذاء بشكل عام، التقرير الذي أعده مكتب المفوضية الأوروبية بصنعاء والذي صدر تحت عنوان : نحو استراتيجية لتأمين الغذاء في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 14، 1998 ص 90 ـ 261 .

8ـ راجع، رؤية اليمن / 2025، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء، 2000، ص 2 ـ 5 .

9ـ راجع عبدالله أحمد غانم، الإصلاح القانوني في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 14، 1998، ص 10 ـ 13 .

10 ـ راجع، في الموقف اليمني من أزمة الخليج الثانية، ياسين الشيباني موقف اليمن من الغزو العراقي للكويت ـ الأبعاد القانونية، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر، اليمن والعالم 1990 ـ 2000، الذي نظمه المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ومركز دراسات المستقبل، صنعاء، مايو 2000م .

11 ـ راجع، د. أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، كتاب : الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية، مطابع المتنوعات، تعز، 1999، ص 299، 302 .

12ـ إذا راجعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فإننا سنجد ذلك قد تطور بشكل سلبي خلال العقد الأخير وعلى النحو التالي : عام 1990 كان في حدود (686) دولار سنويا، ثم انخفض عام 1991 إلى (486) دولار سنويا، وعام 1992 (452) دولار، عام 1993 (382) دولار، وعام 1994(324) دولار، وعامي 1995، 1996 كان في حدود (281) . . وهو الآن

2000م في حدود 698) دولار سنويا . . وهذا يعني أن متوسط دخل الفرد في اليمن ـ ونتيجة للظروف التي سبق شرحها ـ قد أنخفض إلى الثلث تقريبا في أقل من عشر سنوات ، راجع : محمد عبدالعزيز الأغبري ، تنمية الصادرات اليمنية ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 13 ، 1998 ، ص 62 .

13ـ راجع ، برنامج الحكومة المقر من مجلس النواب في 15 / 11 / 1994 ، مطابع دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء ، 1994 ، ص42 .

14ـ د . محمد الميتمي ، في مقابلة موثقة أجراها معه الباحث ، تمت في صنعاء ، بتاريخ 15 / 5 / 2000م

15ـ أشار إلى هذه المقولة ، عبدالاله بلقزيز ، مرجع سابق ، ص 14 .

16ـ و15 راجع ، تقرير التنمية البشرية ، الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية ، لعام 1998 ، ص 14 وما بعدها . راجع فيما يتعلق بالتعليم ودوره في الأمن القومي ، د . حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999 ، ص 82 ـ 93 .

17ـ راجع تقرير البنك الدولي رقم (Y/15718) بتاريخ 13 أغسطس 1997 : نحو استراتيجية للمياه في اليمن ، منشور في مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد ، 12 ، 1998م .

18ـ انظر ، ز ناصر العولقي ، أزمة المياه واستراتيجية معالجتها في الجمهورية اليمنية ، مجلة المستقبل العربي العدد 254 ، 2000/4 ، ص 47 .

19ـ للوقوف على الطريق التي اتبعتها اليمن في حل نزاعها الحدودي حول جزر حنش مع دولة إرتريا عن طريق التحكيم الدولي ، راجع بشكل عام : ياسين الشيباني ، حنيش ومحكمة التحيكم الدولية الخاصة ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 13 ، 1999 .

20 ـ قارن ذلك مع : د . خديجة الهيصمي ، العلاقات اليمنية السعودية (1990 ـ 2000) ، بحث منشور مقدم إلى مؤتمر ، اليمن والعالم ، الذي نظمه المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ومركز دراسات المستقبل ، صنعاء ، مايو 2000 م ص 23 .

قائمة المراجع :

1ـ المؤلفات والأبحاث :

ـ أحمد على البشاري، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية، مطابع المتنوعة، تعز 1999م.

ـ أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، دار الشروق، القاهرة، 1991 .

ـ حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 1995م.

ـ حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.

ـ خديجة أحمد الهيصمي، العلاقات اليمنية السعودية (1990ـ 2000)، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر: اليمن والعالم، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ـ مركز دراسات المستقبل، صنعاء، مايو 2000م.

ـ عبد الإله بلقزيز، الأمن القومي العربي، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1989م. عبدالله أحمد غانم، الإصلاح القانوني في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (14)، 1998م.

ـ عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977م.

ـ محمد عبدالعزيز الأغبري، تنمية الصادرات اليمنية، مجلة الثوابت صنعاء، العدد (13)، 1998م.

ـ محمد عبدالله المآخذي، الأمن القومي اليمني / العربي في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة، مجلة كلية القيادة والأركان، صنعاء، العدد (13) السنة (13)، سبتمبر 1999م.

ـ ناصر العولقي، أزمة المياه واستراتيجية معالجتها في الجمهورية اليمنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (254) 2000م.

ـ ياسين الشيباني، موقف اليمن من الغزو العراقي الكويتي ـ الأبعاد القانونية، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر، اليمن والعالم 1990 ـ 2000م، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ـ مركز دراسات المستقبل، صنعاء، مايو 2000م.

2ـ الوثائق والتقارير :

ـ برنامج الحكومة المقر من مجلس النواب في 15 / 11 / 1994م مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 1994م.

ـ تقرير التنمية البشرية، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء 1998م.

ـ تقرير البنك الدولي : نحو استراتيجية للمياه في اليمن، رقم (Y /157/8) منشور في مجلة الثوابت العدد (13) صنعاء، 1998 .

ـ تقرير مكتب المفوضية الأوروبية بصنعاء : نحو استراتيجية لتأمين الغذاء في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (14)، 1998م.

- United Nations Document No : (A / 40 / 553) , 1986 . p . 2

الفصل الثالث

العلاقات اليمنية الكويتية
فى المنظور الدولى والخليجى

د. بدرية عبد الله العوضى
أستاذ القانون الدولى العام
كلية الحقوق / جامعة الكويت

مقـدمـة:

تتناول الدراسة الإطار القانونى للعلاقات اليمنية الكويتية فى ضوء المبادئ الدولية المدونة فى ميثاق الأمم المتحدة، والمواثيق الدولية، وفى قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التى تضع الأسس العامة للسياسة الخارجية للدول الأخرى، بالإضافة إلى المواقف الرسمية لليمن أثناء حرب الخليج الثانية عام 1990، التى اعتبرت من وجهة نظر الخليجيين وبالنسبة للشعب الكويتى خاصة انتهاكا لروابط التآخى التى تربط بين الشعبين ومجافاة للأخوة ونكرانا للجميل واستخفافا بالقرارات الدولية وخرقا صارخا لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أذكر أنه وبعد مرور عدة سنوات على التحرير لا يزال الشعب الكويتى يحاول جاهدا إيجاد المبررات لذلك الموقف المشين كما وصفه البعض فى الاستفتاء الذى أجرته جريدة السياسة عام 1993 والذى زاد من معاناة الإنسان الكويتى أثناء الاحتلال العراقى.

رغم كل ذلك وبعد مرور عامين فقط على التحرير من الاحتلال العراقى وبالتحديد فى عام 1993 أيد 25٪ من الشعب الكويتى إعادة العلاقات مع اليمن والذى يدل على صفاء النفس وعدم مقابلة الخطأ بالخطأ، كما ظهر من الاستفتاء

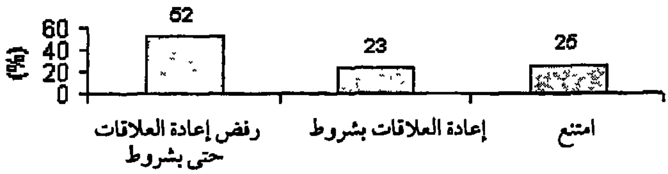
على (2000) مواطن كويتى من جميع الشرائح حيث شمل أساتذة الجامعة، موظفين فى الدولة، صحفيين، تجارا، طلابا وطالبات المعاهد العليا وغيرهم.

من ناحية أخرى يدل الاستفتاء على عمق الشرخ الذى حدث للعلاقات الأخوية بين الشعبين الكويتى واليمنى واستمرار هذا الشعور لدى بعض المواطنين حتى الآن ومطالبتهم بتوخى الحذر قبل عودة العلاقات دون شروط مسبقة، وذلك بسبب الموقف الرسمى لليمن من العدوان العراقى على دولة الكويت لدرجة أن 23٪ من الشعب رفض إعادة العلاقات حتى مع الشروط المسبقة لأن الشارع الكويتى أصيب بالإحباط من جراء ذلك الموقف وعدم احترام القيم العربية والإسلامية فى وقت الأزمات والمحن بصورة خاصة. وأعتقد أنه من المفيد أن ندرس نتيجة الاستبيان الذى قامت به جريدة السياسة فى عام 1993 لمعرفة الموقف الشعبى الكويتى من إعادة العلاقات مع اليمن قبل التطبيع الكامل للعلاقات الكويتية اليمنية على نحو يخدم مصلحة البلدين[1].

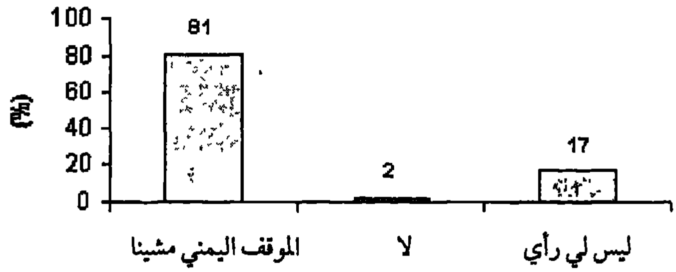
وأيا كانت حدة النتائج السلبية تجاه الموقف اليمنى بعد سنتين من التحرير فإن مايمكن التأكيد عليه هو أن هذه النتائج لن تغير من طبيعة الروابط الوثيقة بين الشعبين ولكنها فى الوقت ذاته توجه رسالة إلى الحكومة اليمنية لتصويب تداعيات موقفها مع العراق عملا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وتلقى على الدبلوماسية اليمنية بالمستقبل دورا فى غاية الأهمية من حيث تبنى الموقف الحيادى حيال المنازعات المتعلقة بالسيادة والاستقلال السياسى لأى دولة ونكران حقها فى البقاء، وأن إزالة معالم هوية شعب بأكمله لا يكون حيادا مشروعا وفقا للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة أو حتى فى ظل أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية لعام 1950، مهما كانت الروابط والمصالح المشتركة بين الحكومة اليمنية وحكومة العراق[2].

هذا الواقع الصعب للعلاقات اليمنية الكويتية لا يعنى بأى حال من الأحوال غلق جميع الطرق لإعادة تصحيح الأخطاء بالتدريج وإنما لا بد من الاستفادة منها فى رسم علاقات مستقرة ومتوازنة ليس فقط بالنسبة للعلاقات الكويتية اليمنية وإنما للعلاقات الخليجية اليمنية بصفة عامة، لأن إصلاح ذات البين بين الأشقاء فى اليمن وفى دول شبه الجزيرة العربية والخليج أمرٌ لا بد منه ولمصلحة الجميع.

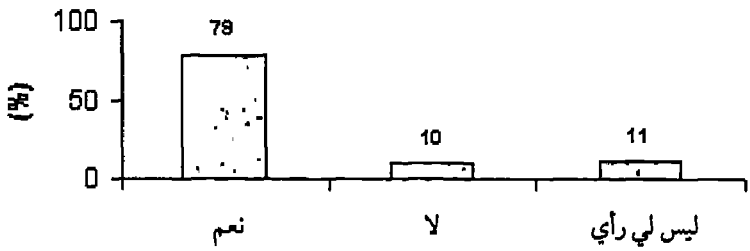
جدول (1) الموقف الشعبي من إعادة العلاقات اليمنية الكويتية (1993)



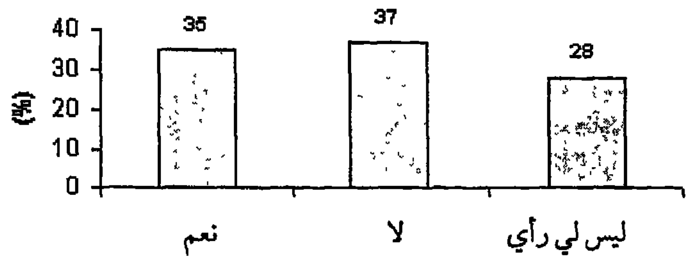
جدول (2) الرأي الشعبي من الموقف اليمني (1993)



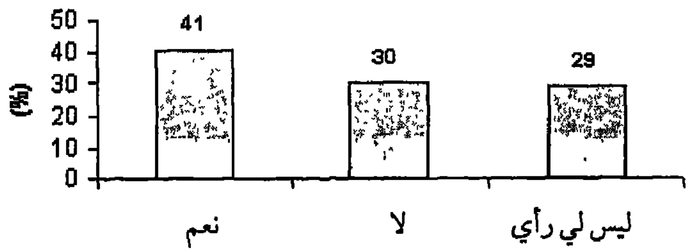
جدول (3) الموقف الشعبي من محدودية العلاقات اليمنية الكويتية (1993)



جدول (4) الموقف الشعبي من ضرورة إعادة العلاقات اليمنية الكويتية (1993)



جدول (5) موقف الشعب اليمني أقل تأييدا لصدام من الشعب الأردني والفلسطيني (1993)



ويبقى أن نتساءل كيف ينظر متخذو القرارات السياسية الخارجية اليمنية إلى العلاقات الكويتية اليمنية فى ضوء المبادئ الدولية، وفى ضوء العلاقات الخاصة بين الدولتين، وهل تم تطبيق تلك المبادئ الدولية فى علاقاتهما أثناء الغزو العراقى لدولة الكويت عام 1990 أو على الأقل المبادئ الأساسية للميثاق الوطنى اليمنى؟ ومدى تأثير العلاقات الكويتية اليمنية في العلاقات اليمنية الخليجية؟

نحاول فى هذه الدراسة الإجابة بقدر الإمكان عن التساؤلات السابقة فى إطار المبادئ الدولية التى تحكم العلاقات بين الدول، وفى ضوء القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية ومن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تنقسم الدراسة الى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول العلاقات الكويتية اليمنية فى المنظور الدولى كما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى، والقسم الثانى يتناول تجاهل المبادئ الدولية أثناء حرب الخليج الثانية فى الميثاق الوطنى اليمنى وفى مجلس الأمن الدولى بالنسبة للقرارت ذات الصلة بالغزو والاحتلال العراقى لدولة الكويت، فى حين يتناول القسم الثالث النهج السلمى لحل الخلافات الحدودية الخليجية اليمنية ومع الدول المجاورة. والقسم الرابع من الدراسة خصص لمستقبل العلاقات اليمنية الخليجية على المستويين الرسمى والشعبى.

القسم الأول: العلاقات الكويتية اليمنية فى المنظور الدولى:

يبين هذا القسم الأسس الدولية العامة للعلاقات بين الدول المستقلة ومدى انطباقها على العلاقة بين دولة الكويت والجمهورية العربية اليمنية بعد حصول دولة الكويت على استقلالها فى عام 1961، وقيام الثورة اليمنية فى السادس والعشرين من سبتمبر عام 1962 وإعلان النظام الجمهورى بعد الإطاحة بنظام الإمام أحمد ابن يحيى حميد الدين فى اليمن.

المبادئ الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية

تبين المادة (38) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية والذى يعد جزءا متمما لميثاق الأمم المتحدة، الأدوات الجوهرية للعلاقات الدولية والتى من أهمها المعاهدات الجماعية والاتفاقيات الثنائية، بالإضافة إلى الأعراف الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال، المبادئ العامة للقانون التى أقرتها الأمم المتحضرة. 3 ونظرا لأن ميثاق الأمم المتحدة معاهدة عالمية وافقت عليها خمسون دولة فى عام 1945 تعهدت بقبول مبادئ معينة تسعى الهيئة الدولية إلى تحقيقها لجميع شعوب العالم كما حددتها المادة الأولى فى الميثاق والتى من أهمها:

1 ـ حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2 ـ إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

ولتحقيق الأهداف السابقة نصت المادة الثانية من الميثاق على مجموعة من المبادئ الدولية أو الحقوق الأساسية للدول والتى أكدتها المحاكم الدولية كأساس للتعامل بين الدول، كما يعطى الميثاق للهيئة الدولية الحق بالتدخل إذا لزم الأمر لفرض احترام المبادئ المنصوص عليها فى المادة الثانية من الميثاق وفقا للفصل السادس والسابع من الميثاق والتى من أهمها ما يلى : ـ

(1) احترام مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول.

(2) فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر.

(3) امتناع الدول الأعضاء فى علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة».

(4) الامتناع عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع.

ويرى فقهاء القانون الدولى أن المبادئ الدولية الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية وتنظم ممارسة الدول لحقوقها الأساسية تندرج فى الآتى:

1 ـ حق الاستقلال:

يقصد بحق الاستقلال تمتع الدولة بالاستقلال الداخلى والخارجى وحقها فى تحديد اختصاصاتها بنفسها مراعية فى ذلك قواعد القانون الدولى العام. و ما لم تكن هناك قواعد دولية تفرضها عليها التزامات معينة، فإن الدولة حرة التصرف فى شؤونها الداخلية وفى علاقاتها الدولية، وبناء على حق الدولة فى الاستقلال فإنه يقع على عاتق الدول الأخرى مسئولية عدم التدخل فى الشؤون الداخلية والخارجية لتلك الدول. هذا الواجب يعتبر من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لأنها تلزم الدول باحترام سيادة واستقلال الدول الأخرى وعدم

التدخل فى شؤونها الداخلية والعمل على حل منازعاتها بالطرق السلمية وفقا للفقرة الأولى والثانية من المادة (33) من الميثاق التى تنص على ما يلى :

«يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادئ بدء بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها» .

2 ـ المساواة بين الدول:

يقرر القانون الدولى أن الدول متساوية فيما بينها . ويقصد بالمساواة هنا المساواة القانونية ، أى أن الدول كلها سواء أمام القانون الدولى العام وأن لكل دولة الحق فى أن يحترم استقلالية وسلامة إقليمها . ونصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق على أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة . وجعل الميثاق لكل دولة من الدول الأعضاء صوتا واحدا فى الجمعية العامة . أما من الناحية العملية فإن المساواة بين الدول ليست حقيقة كما هى فى الناحية النظرية لاعتبارات اقتصادية وسياسية وعسكرية . والدليل على ذلك حق الفيتو أو النقض الذى أعطى للدول الكبرى على تعديل ميثاق الأمم المتحدة . أو عندما تقرر الهيئة الدولية اتخاذ القرارات المهمة مثل توقيع العقوبات العسكرية أو الاقتصادية على الدول الأعضاء التى تخل بأحكام الميثاق .

ويتفق فقهاء القانون الدولى على أن احترام مبدأ المساواة فى العلاقات الدولية يستند إلى أن السيادة تعتبر إحدى المقومات الأساسية فى الشخصية الدولية للدول وأى محاولة للاعتداء على السيادة هى اعتداء على شخصية الدولة وأية تضحية بسيادة الدولة تجر وراءها زوال الدولة ذاتها . وتأكيدا لذلك قررت محكمة العدل الدولية فى قضية «مضيق كورفو» لعام 1949 : إن احترام السيادة الإقليمية بين الدول المستقلة يعتبر من أهم القواعد الأساسية فى العلاقات الدولية [4] .

ويرى فقهاء القانون الدولى أن سيادة الدولة تتضمن جانبين إيجابى وسلبى ويقصد بالجانب الإيجابى أن للدولة حق ممارسة سلطاتها الشرعية فى إقليمها ، ومايترتب على ذلك من وجود سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية . أما الجانب

السلبى فيقصد به أن للدولة الحق فى استبعاد نشاطات الدول الأخرى التى تهدف إلى فرض أية سلطة عليها، كى تنفرد هى بممارسة سلطاتها على إقليمها بموجب حق الاستقلال الداخلى والخارجى للدولة، مع مراعاة قواعد القانون الدولى العام.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول بأن قرار مجلس الأمن الدولى رقم (662) لعام 1990 الخاص بإنهاء الاحتلال العراقى لدولة الكويت يؤكد على التزام الأمم المتحدة بتفعيل حق سيادة الدول على إقليمها وضمان استقلالها وسلامتها الإقليمية وعليه اعتبر مجلس الأمن الدولى ضم العراق للكويت باطلا بموجب ما ورد فى القانون الدولى(5).

3- الحق فى البقاء:

نتفق مع أستاذنا الدكتور طلعت الغنيمى فى أن حق البقاء هو مفتاح أى حق آخر يمكن أن تدعيه الدولة لكون هذا الحق مصدر الحقوق الأخرى ورغم أهمية هذا الحق إلا أنه يتفق مع رأى بعض فقهاء القانون الدولى فى وجوب فرض قيود تقيد من ممارسته فى حالة توافر شرط الضرورة، لأن الدولة إذا لم تمكن من حماية ذاتها ضد وضع يهدد بقاءها فى ظروف الضرورة الملحة كان ذلك بمثابة السماح بتقويض دعائمها(6).

4- حق الدفاع عن النفس:

حق الدولة فى البقاء يثبت لها حق الدفاع عن النفس نتيجة لعدم وجود سلطة دولية عليا قادرة على الدفاع عن أمن كل دولة وسلامتها وحقوقها، ولذلك فإنه من الطبيعى أن تختص كل دولة بأن تتخذ من الوسائل ما يمكن به المحافظة على وجودها وحماية حقوقها من الأخطار الخارجية. فمتى وقع اعتداء غير مشروع ولايمكن دفعه إلا بالقوة وجب حق الدفاع عن النفس. ورغم أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تحرم اللجوء إلى الحرب فى العلاقات الدولية، عندما منعت الدول من استعمال القوة فى ميدان العلاقات الدولية أقامت محلها نظام الأمن الجماعى تحت إشراف مجلس الأمن والجمعية العامة إلا أن الميثاق أباح استعمال القوة بواسطة الدولة لكى تدافع عن نفسها إذا وقع عليها العدوان. وأكدت ذلك صراحة.

المادة (51) من الميثاق التى تنص على أن « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو

ينتقص الحق الطبيعى للدولة فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة». هذا الحق وإن أجازه ميثاق الأمم المتحدة إلا أنه يشترط لممارسته توافر الشروط التالية:

1ـ أن تكون الدولة ضحية لاعتداء مسلح، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى فى تلك الدولة وقد ثار خلاف حول تحديد معنى العدوان المبرر للدفاع الشرعى، فالغالب هو أن يكون الهجوم المسلح قد وقع بالفعل على الدولة ولا يجوز ما يسمى بالدفاع الوقائى(7).

2ـ يجب على الدولة المعتدى عليها أن تبلغ مجلس الأمن بالتدابير التى اتخذتها دفاعا عن النفس. وبالرغم من ذلك لجأت بعض الدول إلى استعمال القوة فى ميدان العلاقات الدولية بناء على أسباب مختلفة، مثال ذلك اعتداء إسرائيل بالاشتراك مع إنجلترا وفرنسا عام 1956 على مصر على أساس أنها تتخذ إجراءات بوليسية للدفاع عن سلامة الملاحة فى قناة السويس. ولا يمكن الاستناد إلى ذلك التبرير لأن حفظ السلم والأمن الدوليين ليس من اختصاصهما وإنما من اختصاص مجلس الأمن كذلك بررت الولايات المتحدة الحصار البحرى على كوبا عام 1962 حين مارست تفتيش السفن المتجهة إليها لمنع وصول الأسلحة الهجومية من الاتحاد السوفيتى إليها، وبلغت مجلس الأمن بذلك الإجراء على أساس أنه ممارسة لحق الدفاع عن النفس نظرا لوجود القواعد العسكرية السوفييتية فى كوبا، وبناء على قرار من منظمة الدول الأمريكية التى أقرت ذلك التصرف.

وفى منطقة الخليج العربى برر العراق عدوانه المسلح على دولة الكويت فى الثانى من أغسطس عام 1990، على حجج واهية مثل قيام بعض دول المنطقة بزيادة إنتاج النفط مما يشكل عدوانا عليه لأنه يماثل على حد زعمه لجوءا إلى استخدام القوة العسكرية، وقام بشن عدوانه المسلح على دولة الكويت فى محاولة لطمس هويتها الوطنية وإلغاء كيانها السياسى مما حدا بالأمم المتحدة إلى استخدام القوة وفقا للفصل السابع والمادة (51) من الميثاق والتى تعطى للدول الحق فى الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا لإنهاء ذلك الاحتلال غير المشروع، وتم تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقى فى 26 فبراير 1991(8).

5- واجب عدم التدخل:

يرى غالبية فقهاء القانون الدولي العام بأن الأصل في التدخل انه غير مشروع، مع أن هناك حالات يجوز التدخل فيها أقرها بعض فقهاء القانون الدولي ويحاول كثير من الفقهاء في العصر الحديث تبريرها على أسس مختلفة ، ومن جانب آخر أجازت المادة (16) من ميثاق عصبة الأمم والمادتين (41، 42) من ميثاق الأمم المتحدة التدخل في حالات معينة من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد أدانت محكمة العدل الدولية استعمال القوة ضد دولة لاعتبارات حماية دولة معينة، أو على أساس التقليل من المضايقات مثال ذلك حكم المحكمة الدولية في قضية مضيق كورفو عام 1949، عندما قررت: «أن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة البريطانية يعتبر اعتداء على سلامة واستقلال ألبانيا، وتدخلا في شؤونها واعتداء على سيادتها لأن احترام السيادة الإقليمية للدول المستقلة يعتبر من المسائل الجوهرية والأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية».

يؤكد هذا الحكم أن تدخل دولة في شؤون دولة أخرى يعتبر عملا غير مشروع في القانون الدولي، في حين يرى بعض فقهاء القانون الدولي أن هذا الحكم لا يمنع بصفة مطلقة ومانعة التدخل في شؤون دولة أخرى عندما يكون التدخل بهدف حماية رعاياها في دولة أخرى أساءت معاملتهم أو اعتدى عليهم ولم تقم السلطات المحلية بحمايتهم ولم ينصفهم القضاء الوطني في البلد الأجنبي، ففي هذه الحالات لا يعتبر التدخل عملا غير مشروع.

في حين يرى فقهاء آخرون أن استعمال القوة ضد سلامة أراضي دولة أخرى وفقا للفقرة الرابعة من الميثاق يقتصر على حالات استعمال القوة العسكرية، وعليه فإن التدخل الذي لا يكون باستعمال القوة كالتدخل بالطرق السياسية، أو قطع المساعدات العسكرية أو فرض الحصار الاقتصادي أو الحربي بقصد الإطاحة بحكومة معينة تولت الحكم بشكل غير قانوني لا يعد تدخلا غير مشروع، ولا يحرمه الميثاق صراحة، بل ويعتبر عملا مشروعا أكدته تجارب الدول في العصر الحديث، وبصورة خاصة في الحالات التي تعجز الهيئة الدولية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المصالح الأساسية لدولة معينة، مما يؤدي إلى أن

تقوم الدولة بنفسها بالتدخل لحماية حقوقها أو الدفاع عن رعاياها فى إقليم دولة أخرى، وهناك اتجاه حديث لدى بعض الدول الأوروبية والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بجواز تدخل الدول عندما تسيء دولة ما معاملة الأقليات، وخاصة فى مجال حماية حقوق الإنسان اصطلح على تسميته «التدخل الإنسانى»، ويمكن القول بأن تدخل الأمم المتحدة وقوات الحلف الأطلسى لحماية الأقليات من الألبان فى بعض جمهوريات اتحاد يوغسلافيا السابق مثل البوسنة والهرسك وفى إقليم كوسوفو، وحاليا فى جمهورية مقدونيا لحماية الأقلية الألبانية يندرج تحت مفهوم التدخل الإنسانى.

ونرى أن مفهوم « التدخل الإنسانى » رغم أهميته لحماية حقوق الإنسان فى دول العالم إلا أن من الضرورى وضع بعض الضوابط القانونية عند استخدامه، وأن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، للحد من إساءة استخدامه من قبل الدول الكبرى لأغراض سياسية تحت ستار حماية حقوق الإنسان فى عصر يمكن أن تقوم المنظمات الدولية بهذا الدور دون أن تكون لها مطامع أو غايات سياسية أو محاباة لدول معينة أو لنشر نظريات عقائدية أو سياسية. لأن الأصل فى العلاقات الدولية بين دول المجتمع الدولى أن تقوم على أساس الاستقلال وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام السيادة الوطنية لكل دولة.

القسم الثانى: تجاهل المبادئ الدولية أثناء حرب الخليج الثانية:

يحدد الميثاق الوطنى اليمنى لعام 1982 ثلاثة مبادئ تستند عليها الجمهورية اليمنية فى رسم سياستها الخارجية مع جميع دول العالم وهى: المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، والمعاملة بالمثل، وهى المبادئ الأساسية التى تنظم العلاقات الدولية والعربية والخليجية لليمن فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتعتمد كما جاء فى الميثاق الوطنى على مبدأ المصالح المشتركة التى تأتى على رأس قائمة تلك المبادئ. ويرى د. حسن الظاهر، أستاذ العلوم السياسية فى جامعة صنعاء أن الميثاق يصف علاقات اليمن فى شقها الرسمى، بأنها «علاقة متميزة» مع أقطار شبه الجزيرة العربية والخليج، وفى هذا الصدد يقرر الميثاق

مايلى: «لا بد أن تكون لنا علاقات متميزة بالأشقاء فى دول شبه الجزيرة العربية والخليج تقوم على الوضوح والتعامل المتكافىء، والاحترام المتبادل، وتتطور بالممارسة الأخوية لإبراز المصالح المشتركة من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية وتعاون ثقافى وإعلامى واجتماعى، تساعد فى مرحله: من المراحل على وضع اللبنة الأولى من صرح الوحدة العربية المنشودة»[9].

وتمشيا مع هذه السياسة و على الإحساس المشترك بين الدولتين بضرورة قيام التعاون البناء فيما بينهما وصولا لخلق أساس لوحدة العمل والتعامل العربى الذى يكفل لها عدم الفرقة والتمزق. ولتوطيد أسس التعاون بينهما فى مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والعلمية أبرمت دولة الكويت فى عام 1974 الاتفاق الإعلامى الثقافى مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وقبل ذلك كانت دولة الكويت من أوائل الدول التى وقفت مع أبناء الشعب اليمنى منذ الأشهر الأولى لثورته فى عام 1962 وذلك على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يعبر عن قوة ومتانة العلاقة المتميزة التى تربط البلدين و الشعبين الشقيقين، والتى برزت من خلال الأطر التالية:

* المساعدة المباشرة من الحكومة الكويتية.
* المساعدة المقدمة عبر الهيئة العامة للجنوب و الخليج العربى[10].
* القروض المقدمة من الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية.

أولا: العلاقات اليمنية الخليجية فى الميثاق الوطنى:

حدد الميثاق الوطنى أسس العلاقات الخارجية لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجى بأنها تستند إلى المبادئ الأساسية التالية: وضوح فى الأسس، والتعامل المتكافىء، الاحترام المتبادل، خدمة المصالح المشتركة. بالإضافة إلى التزام اليمن بالمبادئ الدولية الأخرى مثل، اللجوء إلى الطرق السلمية لحل الخلافات الدولية

بصفة عامة، والتمسك بالأهداف والمبادئ التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية(11).

ونرى أن الميثاق الوطنى اليمنى فى تحديده لطبيعة العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجى، ومنها العلاقات الكويتية اليمنية لم يخرج عن الإطار القانونى الدولى المتعارف عليه فى العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء فى منظومة الأمم المتحدة، حتى وان وصفها بعلاقات متميزة مع الأشقاء فى دول شبه الجزيرة العربية والخليج. ونتفق مع تفسير د. حسن الظاهر لمفهوم علاقات متميزة فى الميثاق الوطنى، بأنها تستند إلى عاملين: الجوار الجغرافى والتواجد السكانى الكبير للعمالة اليمنية فى هذه الدول. وأنه لأمر مؤلم حقا أن تتجاهل الحكومة اليمنية أثناء الاحتلال العراقى لدولة الكويت أو ما يعرف أحيانا بحرب الخليج الثانية عام 1990 التزاماتها بموجب الميثاق الوطنى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وأحكام ميثاق جامعة الدول العربية المتعلقة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأية دولة واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضى كل دولة وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى لأى منها وتأكدت هذه السياسة فى موقفها الرسمى فى مجلس الأمن الدولى وفى مؤتمرات جامعة الدول العربية بهذا الشأن كما سنرى فى البند الثانى، بالإضافة إلى التصريحات الرسمية للمسئولين اليمنيين فى فترة الاحتلال العراقى لدولة الكويت، وبررت الحكومة اليمنية موقفها المنحاز إلى العراق باعتباره «التزاما بالحياد بين طرفين عربيين، ورفضا للوجود الأجنبى على أرض عربية مجاورة»(12). وحيث إن الدراسة تتعلق بالإطار القانونى للعلاقات اليمنية الكويتية، وتستند إلى الأحداث السياسية فى علاقات الدول لمعرفة مدى اتفاق تلك العلاقات مع المبادئ الدولية، لذلك فإن تحليل السياسة الخارجية اليمنية أثناء فترة الاحتلال العراقى حتى وإن كانت ليست فى صالح قضية الكويت العادلة إلا أن ذلك لا يحول دون القيام بالتحليل القانونى للموقف اليمنى الرسمى فى تلك الحقبة التاريخية المؤلمة للأمة العربية ولدول شبه الجزيرة العربية والخليج بصورة خاصة.

ثانيا: العلاقات اليمنية الكويتية فى مجلس الأمن :

لا جدال فى أن العلاقات اليمنية الخليجية أثناء الاحتلال العراقى لدولة الكويت كانت بعيدة كل البعد عما جاء فى الميثاق الوطنى اليمنى بأنها «علاقات متميزة»، وهنا لا بد من أن نتوقف عند الموقف الرسمى لليمن فى مجلس الأمن الدولى أثناء التصويت على القرارات المتعلقة بالاحتلال العراقى لأنها مواقف موثقة فى السجل الرسمى للأمم المتحدة، ويمكن الاطلاع عليها بسهولة وتمثل وجهة نظر الحكومة اليمنية الرسمية من خلال مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة (السفير عبد الله الأجطل). وبموجب المادة (14) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 يعتبر السفراء من أشخاص الجهاز الخارجى للدولة فى ميدان العلاقات الدولية ويمثل موقف حكومته الرسمى، وتناولت المادة الثالثة من «اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية» المهام التى يقوم بها الممثل الدبلوماسى لدى المنظمات الدولية أو فى الدولة المعتمدة لديها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تمثيل دولته لدى الدولة المعتمد لديها، حماية مصالح دولته ومصالح رعاياها فى الدولة المعتمد لديها ضمن الحدود التى يقرها القانون الدولى، التفاوض باسم دولته لدى الدولة المعتمدة لديها. لذا يمكن القول من الناحية القانونية أن مندوب اليمن لدى المنظمة الدولية يمثل الجمهورية اليمنية والتصويت بالقبول أو الرفض أو حتى الامتناع على قرارات مجلس الأمن الدولى يمثل الموقف الرسمى لليمن، ونرى أنه كان أمام الدبلوماسية اليمنية فرصة مواتية لإثبات عمق العلاقات اليمنية الكويتية أو لتأكيد ما نص عليه الميثاق الوطنى بأنها علاقات متميزة، إلا أن انحياز اليمن إلى العراق ما لبث أن أتى على هذه الفرصة التاريخية وكان بمقدورها الاضطلاع بدور فعال وفى إطار الشرعية الدولية والعربية لخدمة مصالحها الوطنية وتعزيز التضامن العربى. ويوضح الجدول المرفق مدى تأثر العلاقات بين الدولتين بناء على الموقف الرسمى الذى اتخذه مندوبها الدائم أثناء عضوية اليمن فى مجلس الأمن الدولى فى الفترة من الثانى من أغسطس 1990 إلى أكتوبر 1991 :

موقف الجمهورية العربية اليمنية

من قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالغزو العراقي لدولة الكويت

(في الفترة من أغسطس ١٩٩٠ إلي أكتوبر ١٩٩١) ١٣

الرقم المتسلسل	رقم القرار	تاريخ صدوره	موضوعه	التصويت
1	660	90/8/2	إدانة الغزو وطلب الانسحاب الفوري	عدم مشاركة اليمن
2	661	90/8/6	تطبيق نظام العقوبات الاقتصادية	امتناع اليمن
3	662	90/8/9	اعتبار ضم الكويت باطلا	تأييد اليمن
4	664	90/8/18	السماح لرعاية الدول الثلاثة بمغادرة الكويت والعراق	تأييد اليمن
5	665	90/8/25	تفتيش السفن لضمان عدم انتهاك الحظر	امتناع اليمن
6	666	90/9/13	التأكد من مدى توافر المواد الغذائية في الكويت والعراق	رفض اليمن
7	667	90/9/16	إدانة الأعمال التي ارتكبتها العراق ضد البعثات الدبلوماسية وموظفيها	تأييد اليمن
8	669	90/9/24	دراسة طلبات المساعدة المقدمة في إطار المادة 50 من الميثاق	تأييد اليمن
9	670	90/9/25	الالتزام الصارم للجزاءات المفروضة على العراق	تأييد اليمن
10	674	90/10/29	الإفراج عن رعايا الدول الثلاثة المحتجزين في العراق والكويت	امتناع اليمن

الرقم المتسلسل	رقم القرار	تاريخ صدوره	موضوعه	التصويت
11	677	90/11/28	إدانة العراق لمحاولات تغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت	تأييد اليمن
12	678	90/11/29	السماح باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار 660 إذا لم ينسحب العراق حتى 15 يناير 1991	رفض اليمن
13	686	91/3/2	مطالبة العراق بتنفيذ القرارات السابقة وإلغاء إجراءات الضم وإطلاق سراح الأسرى وإعادة الممتلكات	امتناع اليمن
14	687	91/4/3	قرار وقف إطلاق النار و تخطيط الحدود بين الدولتين وتدمير أسلحة الدمار العراقية	امتناع اليمن
15	688	91/4/5	إدانة قمع السكان المدنيين في العراق مع السماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى المحتاجين	رفض اليمن
16	689	91/4/9	إنشاء فريق المراقبين بين العراق والكويت (اليونيكوم)	تأييد اليمن
17	692	91/4/20	إنشاء صندوق ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات	تأييد اليمن
18	699	91/6/17	إلزام العراق بتحمل تكاليف برنامج تدمير الأسلحة	تأييد اليمن
19	700	91/6/17	الموافقة على المبادئ التوجيهية المتعلقة لرصد حظر بالأسلحة	تأييد اليمن

التصويت	موضوعه	تاريخ صدوره	رقم القرار	الرقم المتسلسل
تأييد اليمن	تحديد نسبة 30٪ للتعويضات من صادرات النفط العراقي	91/8/15	705	20
امتناع اليمن	النفط مقابل الغذاء	91/8/15	706	21
تأييد اليمن	مطالبة العراق بالكشف كاملا عن برامجه المتعلقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل	91/8/15	707	22
امتناع اليمن	النفط مقابل الغذاء	91/9/19	712	23
تأييد اليمن	خطة المراقبة المستمرة على الأسلحة	91/10/11	715	24

يبين الجدول السابق أن عدد القرارات الصادرة عن المجلس فى تلك الفترة (24) قرارا يتعلق بالعدوان والاحتلال العراقى لدولة الكويت يلخص منها الموقف الرسمى لليمن على النحو التالى :

* عدم المشاركة فى التصويت العدد (1)
* رفض القرارات العدد (3)
* الامتناع عن التصويت العدد (7)
* تأييد القرارات العدد (13)

ثالثا: التحليل القانونى لموقف اليمن من القرارات الدولية:

يتضح من موقف اليمن الرسمى من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولى خلال عامى 1990 و1991 والتى تمثل فترة الاحتلال العراقى للكويت، وعضويها فى المجلس الآتى:

1- غموض الموقف اليمنى من القرارات، رغم أنها كانت الدولة العربية الوحيدة الممثلة فى مجلس الأمن الدولى فى تلك الفترة، ومع ذلك لم يكن موقفها ينسجم مع خصوصية العلاقات اليمنية الكويتية، أو مع مبادئ الميثاق الوطنى للعلاقات المتميزة مع دول شبه الجزيرة العربية والخليج.

2- اتفاق الموقف اليمنى غالبا مع موقف كوبا فى الامتناع عن التصويت على القرارات التى تفرض حظر التجارة مع العراق أو فرض الحظر الاقتصادى عليها ومطالبة العراق بدفع التعويضات عن المعاناة والخسائر أثناء الاحتلال العراقى للكويت (القرارات 661، 665، 674).

3- رفض اليمن للقرارات الخاصة باستخدام الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال العراقى لدولة الكويت أو دخول المنظمات الإنسانية إلى الكويت المحتل (القرارات 686، 678، 688).

4- الامتناع عن التصويت على القرارات التى تدين العراق، أو تطبيق العقوبات الاقتصادية عليها أو فرض الحصار البحرى، أو إطلاق سراح جميع الأسرى والمرتهنين وتعويض الكويت عن الأضرار التى لحقت بها، وإعادة كل الممتلكات التى نهبت من الكويت أو تخطيط الحدود بين الكويت والعراق (القرارات661، 665، 686، 707)

5- تأييد اليمن لغالبية القرارات الصادرة بعد تحرير دولة الكويت وخاصة المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل وإلزام العراق بالتعويضات عن الأضرار الناتجة عن العدوان.

يتضح من تحليل الموقف الرسمى لليمن من القرارات التى أصدرها مجلس الأمن الدولى أثناء الاحتلال العراقى لدولة الكويت أن العلاقات اليمنية الكويتية فى المنظور الدولى تتلخص كما يلى:

أ) إن نظرية الحياد وفقا للقانون الدولى لا ينطبق على وضع اليمن لأن موقفها من القرارات الشرعية الدولية يناقض تماما مبدأ الحياد الدولى حيال أطراف النزاع مهما كانت المبررات على المستويين العربى والخليجى.

ب) تعارض الموقف اليمنى مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية اليمنية الواردة فى الميثاق الوطنى لعام 1982، بشأن تنظيم علاقاتها الدولية والعربية على أساس التمسك بميثاق جامعة الدول العربية وتمسكها بالأهداف والمبادئ التى تضمنها الأمم المتحدة والعمل على الحيلولة دون استخدام الأداة الحربية فى حل المنازعات التى تقع بين دولة وأخرى، أوبعبارة أخرى حل المنازعات بالطرق السلمية.

ج) عدم اتفاق الموقف اليمنى مع المبادئ التى حددتها بشأن العلاقات المتميزة التى تنتهجها مع دول شبه الجزيرة العربية وهى: الوضوح فى الأسس، والتعامل المتكافئ، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة.

د) خرق اليمن لالتزاماتها الدولية بموجب المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى المتعلقة بحق الدولة فى البقاء والحق فى الدفاع عن النفس كما يتضح من موقفها من عدم المشاركة فى التصويت على القرار رقم (660) بشأن إدانة الغزو والمطالبة بانسحاب فورى وغير مشروط للقوات العراقية والصادر فى 3أغسطس 1990، ورفض القرار رقم (678) بشأن استخدام الوسائل اللازمة لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال العراقى وإعادة الأمن والسلم الدوليين فى المنطقة والصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1990. [14] هذا وقد برر وزير خارجية ورئيس الوزراء اليمن السابق الدكتور عبد الكريم الاريانى فى عام 1993، رفض اليمن للقرار الصادر فى نوفمبر 1990 بعد فشل الجهود السلمية الدولية والعربية لانهاء الاحتلال العراقى للكويت واصبح مناقشة فكرة الانسحاب كفرا، أجاز للأمم المتحدة استخدام القوة لطرد العراق من الكويت بقوله: «أعتقد أن سوء الفهم لم يحدث إلا لأن اليمن قرر السعى لحل سلمى بين العرب لهذه الأزمة، بينما شعرت مجموعة من الدول العربية أن هذه الأزمة لا يمكن أن تحل إلا من خلال اللجوء للقوة بالتعاون مع قوى أجنبية»[15].

وبناء على ما سبق نرى أن اليمن لم يلتزم بالشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية أثناء حرب الخليج الثانية وانحاز كليًا إلى جانب العراق في سياسته الخارجية مما ساهم في الاغتراب الخليجي والكويتي بصفة خاصة مع اليمن، ولا تزال تداعيات ذلك الموقف مستمرة بشكل غير مباشر على العلاقات اليمنية الكويتية في جميع المجالات، رغم أن الميثاق الوطني اليمني ينص على التزام اليمن بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في تنظيم سياستها الخارجية، مثال ذلك عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن امتناع اليمن من التصويت على قرار قمة القاهرة الخاص بإدانة العراق لعدوانه على دولة الكويت بتاريخ 10 أغسطس عام 1990، يشكل انتهاكا لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية والشرعية العربية المنبثقة عنه والتي تؤكد جميعها ضرورة قيام العلاقات بين الدول العربية على أساس الاستقلال وعدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام السيادة الوطنية وحق كل دولة في ثرواتها الطبيعية، وهذا ما أكدته قرارات القمة العربية الطارئة في القاهرة بعد أسبوع من العدوان العراقي على دولة الكويت والتي تماثل البيان الختامي للدورة الاستثنائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 3، 7 من أغسطس 1990. (16)

القسم الثالث: النهج السلمي لحل الخلافات الحدودية الخليجية اليمنية:

حرصا من اليمن على تعزيز علاقاتها الثنائية مع الأشقاء في دول شبه الجزيرة العربية فقد سعت منذ الثلاثينات إلى تسوية خلافاتها الحدودية البرية والبحرية بالطرق السلمية وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ومن هذه الوسائل المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، وأخيرا اللجوء إلى الطرق القضائية (التحكيم ومحكمة العدل الدولية)(17).

ويمكن القول بأنها التزمت بما جاء في ميثاقها الوطني في تنظيم سياستها الخارجية بالنسبة إلى حل معظم خلافاتها المتعلقة بالحدود مع الدول المجاورة باستخدام الوسائل السلمية، مثل اللجوء إلى الوساطة أو المساعي الحميدة أو بواسطة المفاوضات الثنائية أو بواسطة التحكيم الدولي. ومن الأهمية التذكير أن إعلان مسقط الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية لعام 1989، اعتمد مبدأ «الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض النزاعات بين الدول تمشيا مع مبادئ التعايش السلمى التى أعلنتها الأمم المتحدة وأقرتها القوانين الدولية»[18].

أولا: الاتفاق السعودى اليمنى لعام 1994:

إن حل مشكلة الحدود اليمنية السعودية بموجب مذكرة التفاهم لعام 1994 تعد خطوة مهمة ومثالا يجب أن يُحتذى به لحل الخلافات بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج بالطرق السلمية، ولعل من المناسب فى هذا الصدد الإشارة إلى تصريح الرئيس اليمنى (على عبد الله صالح) أثناء المباحثات الثنائية والذى يؤكد احترام اليمن للالتزامات المنصوص عليها فى المادة الثامنة من اتفاقية الطائف لعام 1934 والتى «تلزم الطرفين بالامتناع عن اللجوء للقوة لحل المشكلات بينهما، سواء كان سببها هذه المعاهدة أو تفسير بعض موادها، وفى حالة عدم التوفيق يلجأ الطرفان إلى التحكيم الموضحة شروطه فى ملحق المعاهدة حيث صرح الرئيس اليمنى: بأن بلاده غير مستعدة للدخول فى حرب مع أشقائها العرب، وأن اليمن يؤمن بالحوار لحل أى مشكلة سياسية أو حدودية، وقال إنه يقبل فى إطار الحوار أن يكون أساس حل المشكلة هو اتفاقية الطائف واعتبارها منظومة متكاملة» وفى المقابل أكد الملك «فهد» التزام بلاده بالسلام مع اليمن فى نزاعها الحدودى.

ونرى أن النص فى «اتفاقية الطائف» على التزام الطرفين بحل المنازعات بينهما بالطرق السلمية يعد فى غاية الأهمية لأنها سبقت ميثاق الأمم المتحدة فى تحريم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات بين الدول مما يدل على رغبة هذه الدول إلى تعزيز الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة[19].

ثانيا: الاتفاق اليمنى العمانى لعام 1992:

النموذج الآخر للحل السلمى للمنازعات المتعلقة بتحديد الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج نجدها فى الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود اليمنية العمانية التى تم التوقيع عليها فى صنعاء عام 1992، بعد مفاوضات ثنائية بين الدولتين استمرت أكثر من ربع قرن بسبب الأوضاع السياسية للدولتين وتدخل الحماية

البريطانية لحماية مصالحها فى المحميات الشرقية، ورغم ذلك استطاعت الدولتين بوساطة المباحثات الثنائية والحوار ومراعاة المصالح المشتركة والتجاوز على الاتفاقيات القديمة التى أبرمت أثناء الاستعمار البريطانى لمنطقة جنوب اليمن التوصل إلى ترسم الحدود بصورة واضحة حفاظا على مصالح شعوبها واستقرار الأوضاع السياسية فى المنطقة[20].

ثالثا: النزاع الحدودى اليمنى الإريترى لعام 1998:

تمشيا مع سياسة استخدام الوسائل السلمية لحل منازعات الحدود مع الدول المجاورة لها وفقا لمبادئ القانون الدولى والمبادئ الأساسية فى الميثاق الوطنى اليمنى لعام 1982، تم الاتفاق بين اليمن وإريتريا لحل النزاع بشأن حقوق السيادة على جزر حنيش و زقر الواقعة فى البحر الأحمر بواسطة التحكيم الدولى لحل هذا النزاع بدلا من اللجوء إلى القوة، وذلك بموجب اتفاقية التحكيم التى أبرمت بين الدولتين فى الثالث من أكتوبر 1996. هذا الاتفاق يدل على تبنى الجمهورية اليمنية للنهج السلمى لحل الخلافات الحدودية مع جميع الدول وبصورة خاصة المنازعات الحدودية مع دول شبه الجزيرة العربية والخليج ومع الدول الأخرى على أساس أن الوسائل السلمية تعد من المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية التى نص عليها الميثاق الوطنى اليمنى فى رسم سياستها الخارجية واحتراما للمبدأ الدولى بعدم استخدام القوة لحل المنازعات الدولية[21].

ومن جانب آخر يؤكد الميثاق الوطنى على التزام اليمن باحترام مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول. وبعبارة أخرى اتباع سياسة خارجية تستند على احترام تعهداتها والتزاماتها المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، وذلك مساهمة منها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إلا أن هذه السياسة لم يقدر لها الاستمرار أثناء حرب الخليج الثانية كما ظهر من موقفها الرسمى من الغزو والاحتلال العراقى للكويت، حيث يبقى السؤال قائما عن دوافع ومبررات هذا التحول الجذرى فى السياسة الخارجية لليمن تجاه دولة الكويت رغم العلاقات المتميزة بينها وبين دول شبه الجزيرة العربية والخليج والكويت خاصة قبل وبعد الثورة اليمنية عام 1962 وحتى قبل توحيد شطرى اليمن فى دولة اندماجية واحدة فى مايو 1990.

القسم الرابع : مستقبل العلاقات الكويتية اليمنية :

أولا : على المستوى الرسمي:

بين مستشار الرئيس اليمنى ووزير خارجية اليمن السابق محمد باسندوه فى ختام زيارته للكويت فى ديسمبر عام 1995، وهى الزيارة الأولى لمبعوث يمنى رسمى يزور الكويت منذ العدوان العراقى على دولة الكويت عام 1990، التحديات التى تواجه العلاقات اليمنية الكويتية بجملة مختصرة وشاملة تتلخص فيما يلى : تصويب العلاقات، توطيد العلاقات، إزالة ما بقى عالقا بها من الشوائب والأردان[22].

ولتحقيق ذلك طالب المسئول اليمنى بأن « تنتقل العلاقات اليمنية الكويتية من حالة الجمود إلى حالة الحركة لأن: «الباب قد فتح والجليد الذى يغطى على العلاقات قد كسر، لكن التطبيع الكامل للعلاقات لا بد أن يأخذ مداه والأمور تأخذ وقتها» .

لا يخفى أن التطبيق الكامل للعلاقات اليمنية الكويتية يعتمد بشكل كبير على تصويب الحكومة اليمنية لموقفها غير المنصف من قرارات مجلس الأمن الدولى ذات العلاقة بالغزو العراقى على دولة الكويت وأن تضع فى اعتبارها القيم الإسلامية التى تحث على عدم الوقوف مع المعتدى أو الباغى حيث قال سبحانه وتعالى فى سورة ص الآية 22: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ . . ﴾[23] وهل مطالبة الشعب والحكومة الكويتية بالتراجع عن المواقف السابقة قبل إعادة العلاقات بين الدولتين مطالب غير عادلة ولا تتفق مع الشرعية الدولية ؟

إن توطيد العلاقات اليمنية الكويتية ليست فى الواقع مسألة تهم الدولتين فقط وحدها، بل هى جزء من كل يتناول حاضر شبه الجزيرة العربية والخليج ومستقبلها، وموقعها الاستراتيجى فى خارطة الصراع الدولى، فضلا عن أن تسوية أوضاع دول المنطقة من شأنها إصلاح الأوضاع العربية المتأزمة منذ الغزو العراقى لدولة الكويت وما تسبب به من ويلات حلت بالشعب الكويتى أولا، ومن ثم الشعب العربى مما فتح آفاقا رحبة أمام إسرائيل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتطلعة إلى الهيمنة على العالم العربى بكامله .

هذا الواقع المؤلم لتداعيات الغزو العراقى أكدها المؤرخ والباحث الاستراتيجى الأرجنتينى المختص بشؤون الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية عندما قال إن الثانى من أغسطس من عام 1990 شكل: «بداية كارثة كبرى حلت بالعالم العربى ومازالت نتائجها ماثلة حتى اليوم، إذ تمنع وجود تكاتف عربى قوى فى مواجهة العدو الرئيسى للعرب وهو إسرائيل»(24).

وإذا كانت خطوات التقارب الرسمى بين اليمن والكويت قد بدأت على الطريق الصحيح من خلال إعادة فتح السفارات فى الدولتين وعلى مستوى تبادل السفراء، فإن الخطوات الأخرى بحاجة إلى دراسة متأنية بعد التجربة المريرة التى عاشها الشعب الكويتى أثناء الاحتلال العراقى لأن السياسية الخارجية لأية دولة كما يقول المختصون فى علم السياسية هى «عملية اختيار وتفضيل»، فعلى قيادتنا السياسية أن تحسن الاختيار والتفضيل فى علاقاتها الخارجية مع الحكومة اليمنية وأن تحسب لكل خطوة تخطوها فى المستقبل مهما كانت طبيعة العلاقات بين الدولتين، و ذلك لأن الأوضاع السياسية فى العالم العربى غير مستقرة ولا تدوم على حال.

ويمكننا القول أن التقارب بين اليمن والكويت دليل على تجاوز مرحلة الجمود فى العلاقات والانطلاق نحو مستقبل التعاون فى جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وخاصة أن دولة مثل الكويت لديها تاريخ مشرف مع اليمن منذ قيام الثورة اليمنية فى 26 سبتمبر 1962 شعورا منها بمسئوليتها التاريخية وإيمانا بواجبها القومى تجاه الشعب اليمنى، ونرى أن عقد هذه الندوة ضمن الأسبوع الثقافى الكويتى فى اليمن يهدف إلى تنقية الأجواء، والعودة إلى أسلوب الحوار القانونى السليم من أجل البحث عن أنسب وأفضل السبل لرسم مستقبل العلاقات اليمنية الكويتية استنادا إلى النوايا الطيبة وحسن النية فى تطبيق المبادئ الدولية فى علاقاتهما الثنائية والدولية، باعتباره الطريق الوحيد لتحقيق طموحات الشعب العربى فى دول شبه الجزيرة العربية والخليج وتؤدى بدورها فى تقوية التضامن العربى.

ولا يخفى أن التاريخ المعاصر خير شاهد على الدور الفعال للدبلوماسية الكويتية فى تقدم جهود الوحدة بين شطرى اليمن من خلال لجنة المتابعة العربية ونجاحها فى عقد القمة اليمنية فى 28 مارس 1979 على أرض الكويت من أجل

تحقيق المصالحة بين صنعاء وعدن ودعم المسيرة الوحدوية بينهما والتى كانت حلقة من سلسلة طويلة من الجهود الكويتية المستمرة لتحقيق الاستقرار فى جنوب الجزيرة العربية باعتباره جزءا أساسيا من استقرار المنطقة ككل، هذه التجربة الرائدة من شأنها تسهيل مهمة الدبلوماسية الكويتية والتغلب على جميع العقبات التى تحول دون توطيد وتطوير العلاقات الخاصة بين الشعبين اليمنى والكويتى وتهيئة الأجواء السياسية لعقد المصالحة المطلوبة بين الأشقاء فى الدولتين على أساس المصالح المشتركة بينهما. وهذا ما أكد عليه الرئيس اليمنى على عبد الله فى مقابلة مع صحيفة كويتية عام 1995 وقال: « أنا متفائل أن العلاقات اليمنية الكويتية ستلقى تفهما أفضل عندما يتم التواصل واللقاءات بين المسؤولين فى البلدين، حيث سيعمل ذلك على إزالة سوء الفهم. . . هنا أو هناك و أيا كان نوعه. للأسف هناك من استفاد من فتور العلاقات بين اليمن والكويت. . . رغم أن العلاقات اليمنية الكويتية تاريخية وممتازة ومتميزة. وتحدثنا دائما أن الشعب اليمنى يكن كل تقدير للشعب الكويتى الشقيق لما قدمه من دعم للتنمية وما أسهم به من مشاريع إستراتيجية فى اليمن. . إن شاء الله عندما يتم اللقاء فى المستقبل القريب يزول كل سوء الفهم لتعود العلاقات اليمنية الكويتية إلى ما كانت عليه وأفضل». نتفق مع هذا الرأى فى أهمية اللقاءات الرسمية بين المسئولين فى الدولتين ولكن لا نتفق معه فى عدم فتح ملف الخليج مرة أخرى، حتى وإن كان ماجرى صفحة من الماضى، لأن المواطن والمسئول الخليجى يجب أن يتعلم من درس الماضى مما يتطلب فتح الملفات وليس طى صفحة حرب الخليج، لأن هذه الحرب كما قال الرئيس على عبدالله صالح أوجدت أثارا سلبية على كل مواطن عربى وتداعياتها سوف تؤثر في القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية فى دول شبه الجزيرة العربية والخليج، أو بعبارة أخرى على مستقبل العلاقات اليمنية الكويتية.

جدير بالذكر أن قرارات المجلس الأعلى لمجلس تعاون دول الخليج العربية الصادرة بعد تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقى عام 1991 وحتى الدورة الرابعة والسبعين للمجلس الوزارى فى أبريل 2000، أكدت على العلاقة الوثيقة بين تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالغزو العراقى لدولة الكويت وبين استقرار الأوضاع فى المنطقة، حيث قرر المجلس أن: « تعزيز الأمن

والاستقرار فى شبه الجزيرة العربية والخليج يستند إلى تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت الذى يعتبر خرقا للمواثيق الشرعية والدولية، وانتهاكا لميثاق جامعة الدول العربية، ولاحظ المجلس أنه بالرغم من مضى أكثر من تسعة أعوام لا يزال العراق ينتهج أسلوب المماطلة فى تنفيذ جوانب أساسية من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة، وعبر المجلس عن أسفه لاستمرار النظام العراقى فى رفضه للمبادرات والنداءات العربية والدولية الهادفة لإيجاد منهجية فعالة لرفع العقوبات الاقتصادية الدولية عنه . . . »[25].

ثانيا: على المستوى الشعبى:

إن مستقبل العلاقات اليمنية الكويتية فى رأينا أقل تعقيدا على مستوى الشعب الكويتى، رغم أنها بحاجة إلى أكثر من التصريحات أو الزيارات الرسمية أو عقد الندوات الفكرية والسياسية لأن كارثة الغزو والاحتلال العراقى لم يكن احتلالا عسكريا لإقليم الدولة، وإنما أصابت الإنسان الكويتى فى مختلف جوانب حياته ولا تزال تداعيات هذا العدوان باقية ومعها مواقف الدول التى ساندته فى ظلمه وطغيانه وتمرده على الشرعية الدولية والقيم العربية ومبادئ الشرعية الإسلامية.

والخطوة الأولى تكمن فى حل القضايا الإنسانية مع دولة الكويت بشكل اخوى وديموقراطى، ومن خلال الحوار البناء والابتعاد عن أسلوب أو نهج التقاضى أو التقليل من حق الشعب الكويتى فى العيش بسلام فى حدود دولته دون تهديد من جيرانه، ويجب الاعتراف بوجود عدم الرضا من الموقف اليمنى الرسمى أثناء أزمة الغزو العراقى على دولة الكويت والعمل على حلها بشكل ودى والاعتراف بالخطأ فى معالجة الأزمة. أما بخصوص العلاقات مع دولة الكويت فإن الشعب اليمنى والحكومة اليمنية يجب أن تكون أكثر حرصا على علاقاتها مع دولة الكويت من أى شعب آخر لأن العلاقات بين الدولتين كانت من القوة والمتانة بحيث اعتبرت لها خصوصية خاصة منذ ثورة 22 سبتمبر 1962 وحتى قبل ذلك وبين شطرى اليمن الشمالى والجنوبى قبل الوحدة ولها سماتها الخاصة تختلف حتى عن علاقاتها مع الدول الخليجية الأخرى.

ومن جانب آخر العمل على الجمع بين الموقفين الشعبى والرسمى عند إعادة العلاقات اليمنية والخليجية وعدم الاعتماد على إحداهما دون الآخر لأن ذلك لايكفى لتحسين وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين.

العمل على ترسيخ الحوار الديموقراطى الحقيقى وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفردية وتطبيق القوانين المنظمة للحقوق والحريات العامة والدفاع عنها فى دول شبه الجزيرة العربية مما يتيح للحوار الحر والموضوعى مع تحكيم العقل بدل العاطفة بين النخبة والمثقفين من أبناء دول المنطقة عند بحث مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية بعيدا عن توجهات وتعليمات الجهات الرسمية وتدخلها لكى يكون صوت ذوى الاختصاص والمثقف مع الحق والعدل وليس مناصرا للظلم والعدوان كما حدث أثناء حرب الخليج الثانية، التى كانت ضحيتها العلاقات الإنسانية والأوضاع المعيشية للإنسان العربى ليس فى اليمن والكويت فقط وإنما فى الدول العربية عامة. إن تطوير العلاقات اليمنية الكويتية بشكل أفضل يتطلب إفساح المجال للدبلوماسية الشعبية أو الدبلوماسية الجماهيرية بمعنى مشاركة الرأى العام فى المجال السياسى، وأن توجه إلى الجماهير العربية، ويدخل فى هذا المجال المنظمات الأهلية ومنظمات المرأة ونقابات المحامين وغيرها من النقابات المهنية لكى تبين موقفها تجاه قضايا معينة أو تجاه دولة عربية بعيدا عن الموقف الرسمى للدولة حتى يصبح المواطن العربى إنسانا فاعلا وشريكا فى القرارات السياسية الصادرة من الحكومات، طالما أنها تمس مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة واستقرار الأمن والسلام فى دول المنطقة.

ملحق (1)

استبيان بشأن إعادة العلاقات الكويتية اليمنية 1993

السؤال	نعم	لا	ليس لي رأي
هل أنت مع إعادة العلاقات مع اليمن ؟	٪40	٪29	٪31
هل تؤيد إعادة العلاقات . . . . . . ولكن بشروط؟	٪52	٪33	٪25
هل الموقف اليمني كان مشينا وساند الغزو العراقي بقوة ؟	٪81	٪3	٪16
العلاقات مع اليمن يجب أن تكون محدودة؟	٪79	٪10	٪11
نحن مضطرون لإعادة العلاقات مع اليمن ؟	٪35	٪37	٪28
اليمن دولة مهمة في الإقليم وكان شعبها أقل تأييدا لصدام من شعب الأردن والفلسطينيين؟	٪41	٪30	٪29

الهوامش:

1) حول هذا الموضوع عبر الأديب عبد الرزاق البصير - رحمة الله -، عن موقف المثقفين الكويتيين من الموقف اليمنى أثناء الغزو العراقى للكويت وقال: « . . إنى أشعر بحالة لا قبل لى بتصويرها ، كلما تأملت ما لقيته الكويت ، هذا البلد الطيب من تنكر من إخوانها ، وعلى كل حال فإن تلك الحالة التى عجزت عن وصفها لأشد مرارة من الغصة أو اللوعة ، لأنها تعنى أشياء أرانى غير قادر على تسميتها ، فقد كانت الكويت تؤثر فى سلوكها بنى جلدتها على نفسها ، ويخيل إلى أن الذى يبرئ هذا الجرح العميق، ، أن نكون منصفين بصورة حقيقية » . . مقالة بعنوان « يمنيون وكويتيون » جريدة القبس، العدد (7975) 5 /6/ 1995 .

2) استبيان جريدة السياسة لعام 1993/ انظر الجدول المرفق بالدراسة - ملحق رقم (1)

3) تنص المادة الأولى من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية على أن المحكمة تعتبر الأداة القضائية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة وتنص الفقرة (1) من المادة 38 من هذا النظام، وظيفة المحكمة أن تفصل فى المنازعات التى ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولى مما يعنى أن الأدوات السابقة تنظم العلاقات الدولية بين الدول وواجبة الاحترام من جميع الدول ومخالفتها تعرضها للمساءلة الدولية .

4) Corfu Channel case، (Merits) Judgment of April ، (ICJ) Re ports P.35 . لدراسة مفصله حول علاقة السيادة بالأمن القومى ووقف فقهاء القانون الدولى العرب من أهمية احترام مبدأ السيادة فى العلاقات الدولية، راجع دز ممدوح شوقى مصطفى كامل، الأمن القومى والأمن الجماعى الدولى، 1985، ص 125 - وما بعدها.

5) أصدر مجلس الأمن الدولى هذا القرار فى التاسع من أغسطس عام 1990 وقد صدر بالإجماع من الدول الأعضاء فى المجلس فى حين أمتنع اليمن عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (660) الصادر فى الثانى من أغسطس بشأن إدانة الغزو والمطالبة بانسحاب فورى وغير مشروط للقوات العراقية من دولة الكويت .

6) المصدر، د. محمد طلعت الغنيمى، قانون السلام فى الإسلام، دراسة مقارنة، الفرع الثانى، فى الحقوق الدولية، ص 364.

7) لتعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 لمفهوم العدوان فى القانون الدولى، راجع، القانون الدولى العام فى وقت السلم والحرب وتطبيقه فى دولة الكويت ، د. بدرية عبد الله العوضى.

8) للرد على ادعاءات النظام العراقى حول مبررات عدوانه المسلح على دولة الكويت، انظر رسالة مندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 20 فبراير 1991 والتى تتضمن نص الرسالة التى وجهها معالى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد إلى زملائه وزراء خارجية دول عدم الانحياز بتاريخ 6 فبراير 1991، يرد فيها بالتفصيل على

رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية فى العراق المؤرخة فى 28 يناير 1991 . جريدة الرأى العام الكويتية ، العدد 28 يولية 2001 ، ص 8 . .

9) لدور الميثاق الوطنى اليمنى فى تشكيل السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية راجع ، د. حسن الظاهر ، السياسية الخارجية اليمنة فى ضوء الميثاق الوطنى : خمس ركائز وخمس دوائر ، المستقبل العربى (65) 1984 ، ص85 .

10) بناء(19) مدرسة موحدة - بناء (12) مدرسة ثانوية - بناء (8) مستشفيات فى عدن ، لحج ، أبين وتجهيزها - بناء (2) مراكز صحية فى شبوة، المهرة - بناء (3) معاهد للمعلمات بالمكلا ومعهد صناعى بدار سعد ، ومعهد التنمية الإدارية -بناء سكن داخلى لطلاب كلية التربية العليا فى عدن - بناء دورين لرياض الأطفال فى عدن - بناء المكتبة الوطنية فى عدن. تقرير عن علاقة التعاون بين الجمهورية اليمنية ودولة الكويت الشقيقة والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية فى 12/ 7/ 1999)

11)الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبى العام ، أغسطس 1982 ، الميثاق الوطنى اليمنى ص 94- 95 ، المرجع السابق ، د. حسن الظاهر ، ص 70 ، 73 .

12) لرأى د. حسن الظاهر حول مفهوم علاقات متميزة بين الجمهورية اليمنية ودول شبه الجزيرة العربية والخليج كما جاء فى الميثاق الوطنى اليمنى ، راجع المصدر السابق ، ص 67 .

13) عدد القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولى أثناء عضوية اليمن فى المجلس (24) قرارا

موقف اليمن من القرارات على النحو التالى : عدم المشاركة فى التصويت (1) ، رفض القرارات (3) ، امتناع عن التصويت (7) ، تأييد القرارات (13) .

14) لبنود القرار رقم 678 لعام 1990 (اليمن وكوبا رفضا القرار الصين امتناع) والذى يعد من القرارات المهمة لمجلس الأمن الدولى ، لأنه أجاز للدول الأعضاء المتعاونة مع دولة الكويت ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولى رقم (660) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما فى المنطقة .

15) المرجع السابق ، تصريح وزير خارجية اليمن السابق ، إدارة المكتبات ، مركز معلومات الكويت والخليج ، وحدة المعلومات . أنظر أيضا حوار الرئيس على عبد الله صالح مع رئيس تحرير السياسية أحمد الجار الله ، 1995/7/5 ، العدد9558 .

16) أنظر الفقرة (3) من قرار قمة القاهرة الطارئة والصادر فى العاشر من أغسطس عام 1990 ، والتى تنص على إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضى الكويتية ن ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا وأعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ 1 - 8 - 1990 . مجلة التعاون ، السنة الخامسة ، العدد التاسع عشر ، سبتمبر 1990 . ص 169

17) راجع، المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة

18) للمبادئ الأخرى التى اعتمدها المجلس الأعلى فى قمة مسقط لتنظيم علاقاتها الدولية مع الدول العربية ودول المجلس والدول الأخرى، راجع، محلة التعاون، العدد (17) مارس 1990، ص 107 .

19) راجع، الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم، سعيد عبدالمسيح شحاتة، السياسة الدولية، السنة الحادية والثلاثون، العدد(120) 1995، مؤسسة الأهرام ص 605

20) لدراسة تحليلية لترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان وأهميتها من الناحية التاريخية والسياسية، راجع حسن أبو طالب، حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية، السياسية الدولية، العدد (111) يناير 1993، مؤسسة الأهرام، ص 214.

21) لدراسة قانونية وسياسية لقرار هيئة التحكيم الدولية بشأن السيادة على جزر حنيش فى السادس من أكتوبر عام 1998، راجع عودة حنيش، أوراق عبدالله الصايدى، أحمد عبدالله الباشا، مروان نعمان، د. ياسين الشيبانى، مركز دراسات المستقبل.

22) تصريح مستشار الرئيس اليمنى محمد باسندوه لوكالة الأنباء الكويتية لدى مغادرته الكويت بتاريخ 27 12// 1995، جريدة الوطن، العدد 7141/ 1587 .

23 الحقوق الأساسية للدول فى الإسلام، د. محمد طلعت الغنيمى، قانون السلام فى الإسلام، دراسة مقارنة، ص 364 .

24) حديثا لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، جريدة الرأى العام الكويتية، العدد، 12461، 3/ 8 / 2001\ . ص 3

25) البيان الصحفى للدورة الرابعة والسبعين للمجلس الوزارى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المملكة العربية السعودية، جدة فى 8 أبريل 200، خصص بند خاص فى البيان الختامى باسم « القضايا السياسية » فى دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لمتابعة تنفيذ العراق للقرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولى منذ تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقى، للقرارات الصادرة ابتداء من الدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون فى ديسمبر 1991 حتى أبريل 2000، راجع التعاون، مجلة فضلية فكرية، الأمانة العامة لمجلس التعاون الدول الخليج العربية، العدد (27) لعام 1992 إلى العدد (51) يونيو 2000 .

الفصل الرابع

تطور النظام السياسي في اليمن والخليج

د. فارس السقاف

تقديم:-

في علم السياسة تخلص قراءة الباحث إلى نتيجة مؤداها أن النظام السياسي يتحرك محكومًا بطبيعة بيئات مختلفة (داخلية وإقليمية ودولية) يتبادل معها التأثير والتأثر.

وتكمن أهم مقومات البيئة الداخلية للنظم السياسية في معطيات ثلاثة أساسية:

أولاها: المعطيات الاجتماعية التي رغم أنها تتمتع بقدر أكبر من الاستمرار والاستقرار إلا أن هذا لا يعني أنها جامدة بل هي قابلة للتغير والتطور تبعًا لظروف النظام السياسي.

وثانيها: هي القواعد الدستورية والقانونية التي تمثل إطارًا ضابطًا للحركة السياسية.

وثالثها: هي العملية السياسية نفسها التي تتم من خلال التفاعل بين أبنية ومؤسسات من جهة ونخب وقيادات من جهة أخرى وأيديولوجيات وتيارات فكرية مختلفة من جهة أخيرة.

ويشير مصطلح السياق المجتمعي إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالنظام السياسي، فتفرض عليه بعض القيود أو تتيح له بعض الفرص في تحركاته الداخلية والخارجية.

وانطلاقًا من هذا فإن هذا البحث المختصر لم يع فقط بالوقوف على تفاصيل تلك الظروف من الناحية الوصفية، بل اهتم بتحليل أثرها في توازنات القوى داخل النظام السياسي ومع القوى الخارجية.

من جانب آخر، لابد من الإشارة إلى أن النظم السياسية العربية (والذي يمثل النظام السياسي في الخليج واليمن جزءًا مهمًا فيها) تعتبر مجموعة متميزة في إطار الدول النامية حيث إن الأمة العربية هي ذاك الكيان البشري الذي وضعت لبناته الأولى الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها، وذلك نتيجة تغير الظروف المناخية تغيرًا استهدف شبه الجزيرة بجفاف شديد، ولما جاء الإسلام بفتوحاته أعطي موجات الهجرة دفعة قوية وإن لم تكن الهجرة وحدها سببًا في التجانس، ولا كانت هي العامل الأهم في ظهور الأمة العربية، وإنما الذي ساعد على ذلك هو التزاوج بين الوافدين وسكان البلاد الأصليين، مما أدى إلى امتزاجهم في اللغة والدين والعادات والتقاليد لتصير في نهاية الأمر إزاء كيان واضح القسمات الاجتماعية والثقافية.

وفي بحثنا هذا عن «تطور النظام السياسي في اليمن والخليج» استعرضنا وتناولنا ما سبق من خلال ستة محاور رئيسة تتركز في الجوانب التالية: -

أولاً : مدخل عام - الخليج والطبيعة الجيوسياسية.

ثانيًا : فترة ما قبل قيام مجلس التعاون الخليجي.

ثالثًا : الفترة ما بين قيام مجلس التعاون الخليجي حتى نشوب حرب الخليج.

رابعًا : فترة ما بعد حرب الخليج.

خامسًا : التطورات السياسية في اليمن 1990 - 2000 م.

سادسًا : خاتمة واستخلاص.

ولقد يبدو التقسيم للمحاور مستغربًا نوعًا ما، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار الحيز المختصر لهذا البحث بالرغم من تشعب الجوانب التي تأسست عليها بنية البحث، أدركنا كل العوامل الاستثنائية التي تحيط ببنية وتركيبة مثل هذا البحث المختصر.

* * *

مدخل عام :

الخليج والطبيعة الجيوسياسية

كل من يطلع على خارطة قارة آسيا يلاحظ أن في جنوبها الغربي نقطة يتوغل فيها المحيط الهندي إلى الداخل من اليابس ويترك خلفه بحراً يحتويه ذراعان كبيران ـ يتقاربان في أجزاء ويتباعدان في أخرى ـ وقد استقام الذراعان في أحضان الطبيعة خليجًا اشتهر في الماضي بما في باطنه من لؤلؤ ومرجان، وفي العصر الراهن بما يتفجر في شرايين تربته من « نفط» هو عصب الحضارة وقوام الحياة الحديثة. وقد شهدت منطقة الخليج مولد الكثير من الحضارات زاد من أهمية الخليج الجغرافية والتاريخية المكون لموقعه الاستراتيجي الذي يعتبر نقطة وصل بين الشرق والغرب، قامت على شواطئه المراكز الملاحية والتجارية، لا تقل أهمية عن حوض البحر الأبيض المتوسط، بل ويؤكد المؤرخون أن الخليج سبق الأخير لفترة غير يسيرة من الزمن، هذا الموقع كان العامل الأساسي الذي حرك شهوات الطامعين ودفعهم إلى التناطح والتطاحن والتنازع فيما بينهم، مما تسبب في عدد من الحروب والمغامرات والمقامرات السياسية بين أولئك الطامعين. فقد تعرض لحملة الإغريق في عهد الإسكندر المقدوني ثم الرومان، وبعدها أخذت الأفكار الاستعمارية الغربية تتجه صوب هذا الخليج وبخاصة في عهد الاستكشافات الجغرافية التي كانت بزعامة البرتغال في مطلع القرن الخامس عشر، وقد شنت البرتغال حملات عسكرية بحرية ضربت المراكز التجارية العربية في الخليج العربي، وسيطرت على مراكز إستراتيجية على ساحليه الشرقي والغربي، وسيطرت كذلك على أكثر جزر هذا الخليج واتخذت منها مراكز عسكرية هجومية تشنها على المدن الآمنة على ساحليه، ولاتزال آثار الاستعمار البرتغالي ماثلة في قلاع بعض الجزر الخليجية وبعض المدن الساحلية كما في رأس الخيمة والشارقة.

وقد مكث الاستعمار في الخليج العربي فترة طويلة من الزمن مما أثر في أوضاع المنطقة تأثيراً واضحًا وازدادت الهيمنة الدولية لمنطقة الخليج بعد القرن الخامس

عشر، حيث ازداد الصراع الاستعماري والسيطرة الأجنبية والتسابق من أجل التوسع والاستحواذ على موارده الطبيعية وجزره الغنية بالثروات الطبيعية، والتي أدت كثيراً إلى احتدام الصراع بين الغزاة الطامعين وبين سكانه الآمنين المسالمين، وفي حالات أخرى كان الصراع بين الدول الغازية نفسها كالذي حدث بين البلجيكيين والبرتغاليين وبين البلجيكيين والفرنسيين وبين الإنجليز والروس، وقد تم للإنجليز السيطرة النهائية على المنطقة بأسرها بعد أن ازدادت المصالح الاستعمارية البريطانية وبخاصة المصالح النفطية.

وفي مطلع القرن العشرين وبعد أن أخذ نجم بريطانيا بالأفول ظهرت قوى استعمارية جديدة في العالم في سياق مبدأ « سد الفراغ »، وكما ظهرت تطورات سياسية واجتماعية لم تكن متوقعة، حيث ظهرت دول وأقطار عربية ذات سيادة ترفض السيطرة الأجنبية والنفوذ الأجنبي بشتى أشكاله وصوره واتجاهاته معتمدة على الوعي الجماهيري الذي نما وانبثق في المنطقة. وفي وجه آخر برز التنافس والصراع المحلي بين دول وأقطار المنطقة نفسها ومطالبتها ببعض الجزر، وقد تم تسوية النزاع بين بعض تلك الدول في المنطقة، بينما بقى البعض منها مصدر أزمات سياسية من حين إلى آخر.

ولابد من الإشارة هنا إلى تصريحات بعض قادة الفكر والرأي الغربي حول الأهمية القصوى لمنطقة الخليج، فقد جاء على لسان المفكر البريطاني ريموند أوسيه في كتابه (ملوك الرمال في عمان) عن أسباب تشبث بريطانيا بمنطقة الخليج (أنها شريان الحياة الرئيسي، وقد أكد اكتشاف النفط وتقدم الطيران هذه الحقيقة، وسيظل الخليج العربي ضمن إستراتيجيتنا سنوات طويلة).

أما المفكر الفرنسي جان جاك بيربي فقد قال (هذا الشرق العجيب الذي كثر عنه حديث الخبراء والساسة، إنما ينحصر أغلبه في الخليج العربي بصورة خاصة، لأن الخليج هو قلب الشرق الأوسط جغرافيًا وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب). من جانبه نبه الكاتب السياسي البريطاني برنارد ريلى ماسماه بخطورة نمو القومية العربية في منطقة الخليج والوعي القومي التي عمت أقطار الوطن العربي.

مصطلح الخليج:

إن كلمة «الخليج » هي اصطلاح شامل يستعمله العرب والأوروبيون والأمريكيون والروس على حد سواء للإشارة إلى جزء من العالم وإلى مجموعة من الناس، وكثيراً ما يستعمل للإشارة إلى كيان سياسي أو وجهة نظر.

والجغرافيون وبخاصة « البحارة » يستعملون مصطلح « الخليج » للإشارة إلى البحر المحاط باليابسة والممتد من مضيق هرمز حتى مدخل شط العرب. أما الفهم الأكثر شيوعًا وذيوعًا فهو الذي يعني مجموعة من الدول تمتد من الكويت حتى رأس الخيمة، أما في الغرب فالمقصود بمصطلح ـ الخليج ـ مجموعة البلدان التي تزوّد العالم بمعظم بتروله.

ومهما كان اختلاف الرؤى حول المصطلح فإنه من المتفق عليه أن لكل دولة من دول الخليج طابعها الخاص، وقد يعزى ذلك للطريقة التي تطورت بها كل واحدة منها بالرغم من أن سرعة التطور في منطقة الخليج أكبر منها في أي مكان في العالم بسبب عوائد النفط الكبيرة، فلقد تغيرت ملامح منطقة الخليج في أقل من عقدين من الزمن، حيث تحولت إلى مدن من أحدث المدن في العالم وإلى مراكز مصرفية وإلى قوى مالية عالمية.

وقد ظلت القبيلة والعشيرة والعائلة في منطقة الخليج هي وحدة التنظيم الاجتماعي / الاقتصادي / السياسي الرئيسة، وهكذا بكل ما يعنيه مصطلح القبيلة كوحدة « قرابية » تقوم على رابط الدم والنسب، متضامنة في وظائف الإنتاج والاستهلاك وفي وظائف الدفاع والتكافل، ويحكمها هيكل من علاقات السلطة في قمته شيخ أو شيوخ القبيلة.

والرعي والزراعة الموسمية البسيطة كانا النشاطين الاقتصاديين الرئيسين لقبائل الداخل، ودعمت ذلك بنشاطين ثانويين لاستكمال احتياجاتها الأساسية، الأول التجارة مع قبائل المنطقة الغربية والشرقية، والثاني الغزوات الدورية لبعضها البعض أو لقوافل التجار والحجاج، أما معظم قبائل السواحل فقد كان نشاطها الاقتصادي الرئيسي هو التجارة بكل أنواعها، تجارة المسافات الطويلة الخارجية وتجارة المسافات القصيرة الداخلية، وأهم من هذا أو ذاك أن معظم قبائل ومجتمعات منطقة الخليج

كان بينها من التنوع الاقتصادي والاجتماعي، ومن ممارسات التعاون والتبادل السلمي بقدر ما كان بينهما من التجانس أو ما بينها من التنافس والصراع والتصارع. وقد كانت التجارة تعني أيضًا ضرورة بلورة نوع من السلطة الحاكمة، وكانت تتمثل أساسًا في وجود قبيلة رئيسة أو تحالف عدة قبائل تقوم بتقنين (غير مكتوب عادة) لقواعد التعامل، وتضطلع بوظائف الدفاع والوساطة والفصل في المنازعات، وهذه السلطات الحاكمة كانت محلية وليست مركزية، وقد كان لكل مجموعة من القبائل « وطن » يتحركون في إطاره، يستقرون جزءًا من العام يزرعون ويحصدون أو يصيدون ويتحولون جزءًا من العام يرعون أو يتاجرون، ومن ثم كانت السلطة في إطار هذا « الوطن » المعروفة رقعته بالتقريب (دون علامات حدود بالمعنى الحديث) وفي ثلاثة مواضع على الأقل، كانت هناك سلطات حاكمة في أسر معروفة، جمعت بين المكانة الدينية والقوة السياسية منذ القرن العاشر للميلاد. ورغم أن القبيلة كان لها هيكل سلطة داخلية خاص بها ـ ويتمركز عادة حول كبار العشائر والبطون ـ إلا أنه إلى جانب ذلك، كانت هناك قبائل تتمتع بسلطة سياسية تتجاوز حدودها وتمتد على عدد أكبر من القبائل المجاورة لها، وكانت معايير امتلاك هذه السلطة السياسية الأوسع معروفة، منها نسب القبيلة وأصالتها وحجمها وقوة بأسها، وتحالفاتها مع قبائل أخرى.

وطبيعي أن هذا النظام في بلورة السلطة السياسية كان يحتوي على بذور من عدم الاستقرار، فالقبيلة الواحدة كانت تنمو على مر الزمن وتتشعب عشائرها وبطونها وأفخاذها، وكانت هناك بالتالي منافسة حادة بين هذه العشائر والبطون والأفخاذ، على من يتحدث باسم القبيلة ويمارس السلطة نيابة عنها لا في داخل القبيلة فقط ولكن على القبائل الأخرى المتحالفة أو الخاضعة أيضًا، وهذا يعني أن النوع الأول من عدم استقرار السلطة السياسية كان يتبع من داخل القبيلة نفسها، فإذا احتدم الصراع والتنافس لمدة طويلة داخل عشائر هذه القبيلة وبطونها، فإنه يضعفها عمومًا في مواجهة القبائل المتحالفة معها أو الخاضعة لها، وقد تتحدى سلطتها وتحاول أن تحل محلها في القيام بالوظيفة السياسية الأوسع، وكان هذا بدوره يخلق نوعًا آخر من عدم الاستقرار، وأحيانًا يتداخل الصراع الداخلي في القبيلة مع الصراع خارجها، ففي منافسة بين فرعين من القبيلة نفسها قد يستعين كل طرف منهما بقبيلة

أخرى لتنصره على منافسه من قبيلته، وربما كانت هذه اللحظات الصراعية هي التي سجلها الرحالة، ومنها استنتجوا وجود حالة فوضى وحرب دائمة بين القبائل، وتناقلها عنهم الرواة حتى أصبحت تلك هي الصورة النمطية عن الأحوال السياسية والاجتماعية في شبه الجزيرة العربية والخليج.

الخليج والإدارة الإسلامية:ـ

لقد كانت الدعوة الإسلامية منذ بداياتها عالمية في نطاقها، إنسانية في جوهرها، تدعو إلى دراسة كل المجتمعات البشرية، وتدعو إلى استعمال العقل والفكر وإلى النظر في مناحي الإنسانية ودراسة سيرها وتطورها وإلى استنباط القوانين الإدارية التي تنظم سير البشرية. والأفكار التي أكد عليها الإسلام ليست مجرد نظريات فكرية، وإنما هي متصلة بالواقع لغرض تطويره وتنميته، مما تطلب مراعاة كثيراً مما في البيئة التي ظهر فيها وساد بين أهلها من نظم وأوضاع لا تعارض أسس الإسلام ومبادئه.

وقد اعترف التنظيم الإداري للرسول (بالمجموعات العشائرية التي كانت قائمة واقر لها بالتماسك وحق الجوار والاحتفاظ بالسيطرة.. ﴿إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. واعتمد هذا التنظيم الإداري للدولة على نظام الأمصار أي المراكز العربية الإسلامية، فكانت المراكز الإدارية التي يقيم فيها الأمير مسؤول الوحدة الإدارية والمسؤول عن إدارة الأقاليم التي يفتحها الجند. ولابد أن نتذكر أن الوضع الإداري في الدولة قد ارتكز على الممارسات العملية أكثر مما هي مع نظم وقوانين إدارية محددة مكتوبة، وهذه مسالة في غاية الأهمية منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا؟!!

وفي العصر العباسي حاول أولو الأمر الاتجاه في الإدارة اتجاهًا مركزيًا، ولكن هذا الاتجاه ما لبث أن اصطدم بمحاولات الانفصال عن الكيان السياسي الموحد للدولة.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والصراع الأوروبي على البحار وعلى طرق التجارة فيها على أشده، وشواهد البترول تلوح من بعيد، بدأت الطوائف والقبائل والأقليات تطالب بأن يكون لوجودها وكيانها قوة ومكانة،

مما أوقع الدولة العربية في إشكالية مازلنا نعاني منها . . . لقد انشغلت الأمة في البحث عن الهوية ، بينما راح الحكام يثبتون أسس الشرعية لأنظمتهم على اختلافها وتنوعها سواء كانت ملكية أو جمهورية . إن فرص شرعية الدولة دون حضور وإنجاز مقوماتها الحقيقية وغياب صوت المجتمع في إدارة شؤونه ، يفسر إخفاقها السياسي والاجتماعي ، كما يفسر فشلها الذريع في التنمية الحقيقية .

ثانيًا: فترة ما قبل قيام مجلس التعاون الخليجي:

تتضارب آراء المؤرخين حول تاريخ وجود العرب في منطقة الخليج ، رغم أنهم يتفقون على أنهم وفدوا إليه من بلاد اليمن ، حيث بدأت هجرات العرب إلى هذه المنطقة من جنوبي الجزيرة العربية إلى عُمان منذ القرن التاسع قبل الميلاد ، وفي القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد وفدت هجرات جديدة من النزاريين والعدنانيين وكانت هذه المرة من وسط الجزيرة العربية ومن شرقها ، وقد استقر المهاجرون الجدد إلى الشمال من وادي (سمايل) وعلى طول ساحل إمارات الخليج العربي قرب اليمن ، وهنا يشير البعض إلى أن قبائل المنطقة قد هاجرت إليها من مأرب في اليمن حوالي العام 130 بعد الميلاد .

وأثناء وجود الإسكندر المقدوني في مصر وإبان تصاعد صراعه مع الفرس كان يدرك أهمية الخليج العربي الإستراتيجية واعترف بأنه لا يستطيع تأمين استقراره في مصر إذا كان الفرس يسيطرون على هذه المنطقة البحرية الإستراتيجية ، وواصل الإسكندر تقدمه بعد انهيار المقاومة الفارسية وتفتحت أمامه أبواب الشرق العربي . وشرع الاسكندر في إرسال عدد من الخبراء البحريين والذين نجحوا في اكتشاف جزر البحرين (تيلوس وأبو ظبي ورأس مسندم) ، ويشير بعض المؤرخين إلى أن الإسكندر كلف أحد أعوانه من القادة البحريين بالدوران حول شبه الجزيرة العربية لتقدير حجمها على أن يبدأ من رأس مسندم في الخليج العربي وينتهي عند برزخ السويس ، وجاء في تقرير هذا القائد البحري أن حجم شبه جزيرة العرب تقارب حجم شبه الجزيرة الهندية .

وبعد وفاة الإسكندر في بابل عام 323 ق . م اقتسم قواده البلاد التي كان قد أخضعها لسيطرته ، حيث خضعت بلاد الرافدين ومنطقة الخليج العربي لحكم

السلوقيين الذين استمر حكمهم إلى أوائل القرن الأول قبل الميلاد، ثم جاءت الدولة الساسانية وحكمت ابتداء من العام 226 ميلادية، وظلت كذلك إلى أن وضع الإسلام نهاية للحكم الفارسي في موقعة القادسية عام 637م .[1]

وبعد مجيء الرومان للمنطقة شجعوا على قيام نوع من السلطات المحلية، فكان العرب الغساسنة تابعين للروم والمناذرة للفرس، وكان عرب الحيرة وملوكها في أحايين كثيرة أشد غيرة على مكونات الشخصية العربية ومروءات العرب، مما جعل العديدين منهم يصطدمون بالأكاسرة، بل إن عرب الخليج أوقعوا بالفرس هزيمة كبرى في موقعة ذي قار[2] وقد تميز حكم الساسانيين بفترات ناشطة جداً بدأت كرد فعل على هجمات قوية شنها العرب على معظم مناطق الساحل الفارسي عام 390م واقتحموا فيها ساحل كرمان وهرمز والأحواز، ويبدو أن ذلك الهجوم نتج عن دفقة من دفقات الهجرة إلى شرقي الجزيرة العربية، وقد تكرر ذلك نتيجة لانقطاع المطر وانعدام المحاصيل الزراعية .[3]

وبعد سلسلة من الملوك الضعفاء انتهى الحكم إلى سابور الثاني الذي شنّ غارة كبيرة على ميناء القطيف في الإحساء وواصل حملته إلى موقع هجر، ويشير المؤرخون أن سابور (شاهبور) الثاني كان يحكم إعداد خططه الهجومية حيث يعمد إلى مصادر المياه والآبار فيدمرها أولاً كما كان الفظاعة التي يرتكبها جيشه وعنصر المباغتة في هجومه، أثارت الرعب في نفوس قبائل العرب التي كانت تفتقر إلى التنظيم ووحدة الكلمة والعدد الكافية للقتال، وكان من جملة تلك القطائع خلع أكتاف الرجال، حيث لقب سابور الثاني بكسرى ذي الأكتاف .[4]

وعمد إلى تفتيت القبائل وترحيلها عن ديارها الأصلية وبحسب مفهوم النظام القبلي كان شيخ القبيلة هو الحاكم الفعلي في القبيلة العربية، ويدين له جميع أفرادها بالولاء والطاعة، وقد كان هذا النظام سائداً في معظم مناطق الخليج العربي وبخاصة المناطق الداخلية، أما السواحل فكانت تتمتع بنظام إداري متطور بحكم قربها من الدولة الساسانية، وحاكم عربي يعين غالبًا من قبل الساسانيين، كما كانت في المدن الساحلية للخليج حاميات ساسانية بهدف حماية الأمن والاستقرار في المنطقة (حماية المصالح الساسانية)، ولقد ظل العرب تحت رحمة الفرس والروم إلى أن دخل أبناء الخليج في الإسلام، ففي السنة السادسة للهجرة (628م) بعث

الرسول ﷺ برسالة إلى إمارات الخليج، حيث بعث عمرو بن العاص إلى عمان وصحار وأبو العلاء الحضرمي إلى البحرين، ودانت الضفة الغربية للخليج بالإسلام، وشاركت القبائل العربية الخليجية في الفتوحات الإسلامية، وقبل نهاية القرن الأول الهجري أخذت حركة التجارة والملاحة تنشط من جديد في منطقة الخليج، وأصبحت لها مكانة خاصة في سياسة الدولة إبان حكم الأمويين.

وفي عصر الدولة العباسية، أصبح الخليج العربي بحيرة داخلية سيطرت عليها الدولة لعدة قرون، شهد خلالها ازدهاراً تجاريًا واقتصاديًا عظيمًا وتربعت مدينة البصرة على رأس الخليج باعتبارها إحدى القواعد التجارية والعالمية المهمة في العصور الوسطى، ثم ازدهرت كل من عمان والبحرين.(4)

وتوالت الحركات المناوئة للدولة العباسية والتي شملت ثورة القرامطة (892 م) والحركة البويهية والغزنوية والسلاجقة والغزو المغولي والمماليك والعثمانيون.

ومع بداية القرن السادس عشر توزع النفوذ حول الخليج بين ثلاث قوى هي:

- دولة الصفويين في إيران.
- الدولة العثمانية.
- الاستعمار البرتغالي.

وإذا كانت الدولتان الصفوية والعثمانية قد تصارعتا على مناطق النفوذ في البر، فقد أعطى البرتغاليون برهانًا مازال قائمًا حتى عصرنا الحاضر بأن لا سيطرة على الخليج إلا لمن تعززت قواه البحرية.(5)

وفي العام 1550م ثار سكان منطقة القطيف والبحرين على الحاكم المحلي لضعفه وتردده وأرسلوا يستنجدون بالترك لمساعدتهم في طرد البرتغاليين، وفي العام 1551م هاجم الأسطول التركي مسقط واحتل جزيرة قشم وهدد هرمز ثم اضطر إلى الانسحاب، ثم أعاد الكرة في العام 1581م فاحتل مسقط لفترة وجيزة.

وفي العام 1839م وصل العثمانيون إلى الساحل العماني وإلى أبو ظبي بقيادة سعد بن مطلق مندوبًا عن خورشيد باشا، وكان ذلك من أجل التباحث مع شيوخ المنطقة لإبعاد الشيخ خليفة بن شخبوط وشيخ الشارقة ورأس الخيمة سلطان بن صقر الأول بعد أن نزل في رأس الخيمة، ونشير إلى أن سعد بن مطلق أراد احتلال

منطقة البرمى باسم والي مصر في نفس العام بعد أن طلب معاونة آل النعيم في ذلك. ورغم فشل العثمانيين في السيطرة التامة على منطقة الخليج، إلا أنهم تمكنوا من تقويض الجزء الأكبر من السيادة الملاحية العربية على الخليج العربي وبحر عمان، وحرمان العرب من الدور التجاري الذي لعبوه على مر العصور بسيطرتهم على المركز المهم والرئيسي للتجارة الدولية بين الشرق والغرب، بعد أن تمكن الأوروبيون بمساعدة عربية بعضها مقصود والآخر غير مقصود من إقامة اتصال مباشر مع الشرق أولاً ومن ثم سيطرتهم على تجارة الهند والإمساك بالخطوط الملاحية في أعالي البحار.[6]

قبائل الإمارات ودور المشائخ:-

يعتبر القواسم فئة من عرب الحويلة (أي الذين تحولوا) وقد اتخذوا من الشاطئ العماني نقطة ارتكاز أساسية لهم إلى أن حل آل بو سعيد في عمان محل آل يعربة (اليعاربة « 1749م » فكانوا المنافسين الأشداء للقواسم، حتى اضطر رحمة بن مطر القاسمي (1722 ـ 1760م) أن يجعل مقره في رأس الخيمة مكرساًبذلك انفصاله النهائي عن عمان. ولم يتردد صقر بن رشيد (1777م ـ 1803م) زعيم القواسم في الإغارة على قواعد العثمانيين في حمرا وشارقة ورمس وخورفكان على الساحل العماني في داخل الخليج وخارجه مستغلاً تردي الأمور وانتشار الفوضى بين القبائل العمانية.

أما بنو ياس فقد حلوا أبو ظبي عند اكتشافهم المياه العذبة حوالي العام 1761م ولحقت بهم قبائل أخرى مدفوعة بالعامل نفسه، وقد استطاع عيسى بن نهيان أمير قبيلة البوفلاح (وهي فرع من بني يأس) أن يفرض نفسه على الجميع وفي عهد الأمير شخبوط بني ذياب (1793 ـ 1816م) توطدت العلاقات مع القواسم واستتب الأمر للبوفلاح في أبو ظبي. ومن قبيلة البوفلاح خرجت أسرة آل نهيان الحاكمة الآن في أبو ظبي، وتضم قبيلة بني يأس أقساما أخرى منها اليوفلاسة التي ينتمي إليها حكام دبي المعروفون بالرواشد والقبسيات الذين سكنوا ساحل قطر وأبو ظبي بالإضافة إلى قبائل أخرى تشمل المناصر والظواهر والعوامر.

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، أصبح تاريخ إمارت الساحل العماني

مرتبطًا كل الارتباط بتاريخ قبيلة القواسم التي حكمت كلاً من الشارقة ورأس الخيمة، وبسطت نفوذها على القبائل الأخرى في المنطقة، وقد ظهرت قبيلة القواسم كقوة عسكرية بحرية في منتصف القرن الثامن عشر في أعقاب ضعف نظام الحكم في بلاد فارس.

من جانب آخر يشير المؤرخون والمهتمون بتطور الأوضاع الخليجية أن التاريخ السياسي الحديث لمشيخة أبو ظبي قد ابتدأ حوالي العام 1760م، وأن حكم البوفلاح قد تمركز في أبو ظبي على مر السنين.

أما مشيخة دبي فكانت مستوطنة في بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات قبيلة تدين بالولاء لشيوخ أبو ظبي، أما تاريخ دبي كإمارة مستقلة فيرجع إلى العام 1838م حين استقلت عن أبو ظبي.

ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم الذين لهم علاقة بقبائل بني ياس في أبو ظبي. أما راس الخيمة والشارقة فكانتا المركزين الرئيسين لشيوخ القواسم الذين كانوا تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر حوالي العام 1803م، وبالنسبة لأم القوين يمكن اعتبار العام 1836م بداية استقلالها الداخلي نتيجة لمبادرة الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة آنذاك بالتخلي عن مطالبته بالسيادة عليها.

ويتبين لنا من ذلك أن مشيخات الخليج - التي اختلف عددها على مر السنين من خمس إلى سبع إمارات كانت كيانات مستقلة ذات طابع قبلي بحت و تؤكد المصادر التاريخية بأن هذه الإمارات كانت مستقلة خلال القرن الماضي، لكنها كانت واقعة تحت نفوذ الحكم الوهابي في الجزيرة العربية. (7)

الأوروبيون في الخليج العربي: -

في العام 1507م غزا البرتغاليون بقيادة بدرو اليوكيرك، جزيرة هرمز وأحرقوا نحو 40 سفينة عربية لحرمان المنطقة من ممارسة التجارة والملاحة والتحكم بالخليج العربي وإغلاقه في وجه أبنائه.

وفي العام 1521م احتل البرتغاليون البحرين، ثم باقي الموانئ الرئيسة للساحل الغربي. وظلت النزاعات سجالاً بين البرتغاليين وعرب الخليج حتى نهاية العام 1649م عندما تم توجيه الضربة القاضية لهيبة البرتغاليين في الخليج.

بعدها جاء الهولنديون إلى منطقة الخليج، ويعزو البعض سببٌ مجيئهم إلى التهديدات الإسبانية في عهد فيليب الثاني بالاستيلاء على السفن الهولندية التي يصادف تواجدها في المياه الإسبانية.

وبلغ النفوذ الهولندي في الخليج ذروته حوالي العام 1664م حيث كانت لهم السيطرة على ميناء بندر عباس، ولكن الهولنديين لم يعرفوا الاستقرار إبان وجودهم في منطقة الخليج بسبب تنافسهم التجاري وصراعهم العسكري مع الإنجليز، بالإضافة إلى القوى المحلية من عرب وفرس، ولكن صراعهم مع الإنجليز توقف وانقلب إلى تحالف مع بروز القوة الفرنسية. ووقعت فرنسا في العام 1696م اتفاقية مع الدول الأوروبية الأخرى لحماية البحار من القرصنة وأسندت فيها مسؤولية الحفاظ على أمن الخليج إلى الفرنسيين، ولكن لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية. ويعتقد البعض أن هذه الاتفاقية كانت محاولة قامت بها كل من إنجلترا وهولندا لضبط التحرك الفرنسي في الخليج.

وحاول الفرنسيون تحسين أوضاعهم في منطقة الخليج العربي، إلا أن نجاح الثورة الفرنسية ودخول هولندا حلبة الصراع أدى إلى تنافس بريطانيا وفرنسا للوصول إلى مسقط ومياه الخليج، وبالتالي أصبح الخليج خطًا من خطوط الدفاع البريطانية الرئيسة عن بلاد الهند وبخاصة ضد الحملة الفرنسية التي كانت بقيادة نابليون بونابرت الذي بعث برسالة إلى سلطان مسقط يقول فيها « أكتب إليكم مالاشك أنكم علمتموه وهو وصول الجيش الفرنسي إلى مصر، ولما كنتم أصدقاء لنا، فعليكم أن تقتنعوا برغبتي في حماية جميع سفنكم وعليكم أن ترسلوها إلى السويس حيث تجد حماية لتجارتها [8] وقد وقعت هذه الرسالة في يد شريف مكة الذي لم يلبث أن سلمها للإنجليز.

ويعتبر الاستعمار الإنجليزي الأكثر تأثيراً في منطقة الخليج بسبب طول مدته وتزامنه مع أعمال عنف ومراوغة وتفتيت لأبناء المنطقة وضرب لتجارتها الوطنية ونهب خيراتها، وفي العام 1763م تنازلت فرنسا عن سائر الممتلكات الخاصة بها في منطقة الخليج وذلك بموجب معاهدة الصلح التي أبرمت بينها وبين بريطانيا مما أدى إلى سيطرة البريطانيين على الخليج بحنكتهم ودهائهم ولباقتهم السياسية ويؤكد

المؤرخون أن سياسة العنف التي اتبعها البرتغاليون في منطقة الخليج دفعت القبائل العربية إلى مساعدة الإنجليز ضدهم مما أدى إلى التكوين الحديث للإمارات العربية والذي أدى بدوره إلى ظهور القوتين الرئيستين في الخليج بني يأس والقواسم اللتين شكلتا واقعًا جديداً منافسًا للاستعمار البريطاني في المنطقة. وقد تمكنت قوة القواسم البحرية، بالإضافة إلى آل خليفة في البحرين من منافسة شركة الهند الشرقية في التجارة مما أدى إلى انزعاج الأخيرة، وضربها للأساطيل البحرية العربية، وكانت للقواسم مواقف بطولية مشهودة في ذلك خلال الفترة 1797م ـ 1809م استولوا خلالها على عدد من السفن الأجنبية ـ وقد شنت بريطانيا عدة حملات شرسة ضد قشم في العام 1805م وضد بندر عباس في العام 1809م ثم ضد الشارقة في العام 1916م وضد رأس الخيمة التي صمدت أيامًا عديدة في وجه الطغاة الإنجليز بالرغم من اللاتكافؤ في العدد والعدة بين الفريقين في العام 1819م[9] وبعد تفتيت القوى المحلية، سارعت بريطانيا إلى ربط الإمارات بمعاهدات غير متكافئة، أعطت بريطانيا كل شيء. واضطر القواسم إلى توقيع اتفاقية السلام العامة في العام 1820م ثم معاهدة الهدنة البحرية الأولى في العام 1835م ثم اتفاقية الهدنة الثانية في العام 1843م ومعاهدة الصلح الدائمة في العام 1853م.

وقد ركزت جميع هذه الاتفاقيات على إيقاف الحروب البحرية وتأمين سلامة الملاحة البحرية في الخليج، ولم تتطرق إلى ذكر النزاعات البرية، مما يثبت أن بريطانيا كانت تسعى لتأمين مصالحها فقط، ومما يؤكد ذلك أن السنوات (الأعوام) التي أعقبت العام 1835م تميزت بتزايد المد الإنجليزي عن طريق هذه الهدنات البحرية ودور المقيم البريطاني في الخليج العربي حتى أصبح هذا المقيم الملك غير المتوج للخليج بحلول العام 1853م.[10]

وفي السياق الآخر يؤكد البعض أن الاتفاقيات وبخاصة اتفاقية العام 1892م كانت لها وجهًا إيجابيًا في أنها شكلت عاملاً مهمًا في ربط الإمارات بمصير مشترك وعامل توحيد، وذلك لانشغال البريطانيين بالسياسة الخارجية لهذه الإمارات حتى ألحقتها بوزارة الخارجية البريطانية بدلاً من وزارة المستعمرات، واستمرت مطلقة السيادة على الإمارات العربية حتى الحرب العالمية الثانية بالرغم من محاولات

النفوذ ين الألماني وروسيا القيصرية، وقد أدى ذلك إلى إضعاف النفوذ البريطاني في الخليج وبخاصة مع بداية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية والذي تزايد أثر اكتشاف النفط في المنطقة، فقد أخذ الخليج العربي يكتسب أهمية إستراتيجية بعيدة المدى، إذ أصبح من أيسر سبل الاتصال بين الاتحاد السوفيتي « سابقًا» والولايات المتحدة الأمريكية عبر إيران، وذلك نظرًا لأن الطريق البحري القصيرالذي يوصل بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه في الغرب من بحر الشمال كان واقعًا تحت سيطرة الغواصات الألمانية.

ومنذ ثورة يوليو المصرية في العام 1952م بدأت رياح القومية العربية تهب على الخليج، مما أثار مخاوف بريطانيا. وفي العام 1965م وصل الوزير البريطاني جورج تومسون مبعوثًا إلى منطقة الخليج واصدر تحذيره إلى الشيوخ الذين كانوا يرغبون بالانضمام إلى الجامعة العربية. وقد كان لزيارة الأمين العام المساعد للجامعة العربية سعيد نوفل، أثرها البالغ في نفوس بعض حكام الإمارات، ومن بينهم الشيخ صقر القالسمي الذي تحمس وتحدى بريطانيا بفتح مكتب للجامعة العربية في الشارقة، فتم أبعاده عن المشيخة وتنصيب ابن عمه الشيخ خالد مكانه في الإمارة [11] وفي مايو 1963م قام وفد من الجامعة العربية بزيارة لإمارات الخليج ـ البحرين، قطر، دبي، أبو ظبي، الشارقة ـ وأصدر حكام الإمارات الخمس مراسيم بإنشاء مكاتب للمقاطعة في إماراتهم لتطبيق أحكام المقاطعة المعمول بها في الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية.

وفي 16 يناير 1968م أصدرت بريطانيا قرارها بالانسحاب من منطقة الخليج ومن أكبر العوامل التي أدت إلى ذلك عدم مصداقية بريطانيا في حماية دول المنطقة بموجب الاتفاقات التي عقدتها معها، وكذلك وقوف بريطانيا إلى جانب إيران في قضية الجزر العربية الثلاث أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى.

من جانب آخر عندما قررت بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج، عقد في طهران في شهر أبريل 1971م مؤتمرًا لسفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط برئاسة وكيل الخارجية الأمريكية، وكان في مقدمة أجندة الموضوعات المطروحة في المؤتمر «بحث مستقبل الخليج العربي» بعد انسحاب بريطانيا، وذلك خوفًا من سيطرة ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي على المنطقة. [12]

وعندما انسحبت بريطانيا من منطقة الخليج العربي، تركت وراءها مشاكل وهمومًا أهمها تفتيت المنطقة وتزكية الصراعات القبلية، فقد حرصت بريطانيا بموجب المعاهدات التي عقدتها مع الشيوخ على تدعيم الكيانات الإقليمية، كما عارضت التحالفات التي كانت تقوم بين هذه الإمارات بعضها والبعض الآخر، كما حدث تدخلها لفض حلف أقامته إمارتا عجمان وأم القوين، بالإضافة إلى تشجيع النعرات القبلية وإثارة الخصومة بين الحكام رغم صلات الدم التي تجمع بين الكثيرين منهم.

وفي أغسطس من العام 1966م تبوأ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان سدة الحكم في أبو ظبي خلفًا لأخيه الشيخ شخبوط. وعلى يد الشيخ زايد وأيادي إخوته حكام إمارات دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، أم القوين والفجيرة، تم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي الثاني من ديسمبر عام 1971م تم الإعلان فعليًا عن قيام هذه الدولة، وبدأ العمل بدستورها المؤقت وإنهاء كافة المعاهدات الخاصة التي كانت تربط هذه الإمارات مع بريطانيا، وقد انضمت إمارة راس الخيمة إلى الدولة الاتحادية في 10 فبراير 1972م، وانضمت دولة الإمارات إلى جامعة الدول العربية في 6 ديسمبر 1972م وإلى منظمة الأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1972م لتصبح الدولة الثامنة عشرة في الجامعة العربية والثانية والثلاثين بعد المائة في المنظمة الدولية.

وفي الجانب الآخر وعلى الداخل من الإمارات العربية المتحدة، كانت الجزيرة العربية في حالة من الفوضى والضياع، وكان آل سعود منذ أوائل القرن الثاني عشر الهجري «الثامن عشر الميلادي» حكامًا للدرعية في نجد وفي عام 1157هـ ـ 1744م ظهر الفقيه النجدي الشيخ محمد بن عبدالوهاب في بلدة العينية، وحاول تغيير الأوضاع، ولكنه وجد صدودًا وخذلانًا من أمراء الدويلات والإمارات الصغيرة وشيوخ القبائل في الجزيرة العربية [13] فاتجه إلى الدرعية، وكان أميرها آنذاك هو الإمام محمد بن سعود الذي أيد دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب / ومنذ ذلك التاريخ مرت الدولة السعودية بثلاث مراحل تاريخية.

بعد وفاة الإمام محمد بن سعود عام 1179هـ 1765م خلفه ابنه الإمام عبدالعزيز الذي بسط نفوذه على الجزيرة العربية وتعداها إلى حضرموت والبصرة وبعض

أنحاء بلاد الشام، وعرفت الجزيرة العربية نوعًا من الاستقرار والازدهار وأصبحت السبل والطرق إلى الحج آمنة.

هذا الاستقرار والازدهار استمر خلال ما يزيد على المائة والخمسين عامًا، حيث ضعفت الدولة في نهاية الدورة الثانية من أدوارها نحو العام 1390هـ ـ 1891م.

ويعزى الكثيرون هذا الضعف إلى أن الحكام في تلك الفترة لم يتمكنوا من تأسيس دولة منظمة مستقرة أو فرض السيطرة المستمرة والانضباط المنظم، وذلك نتيجة للظروف الصعبة والتحديات الكثيرة التي قامت في وجه آل سعود من الداخل ومن الخارج، فقد كانت حملات الدولة العثمانية على الجزيرة العربية تستهدف الحد من قوة الدعوة الإصلاحية، بالإضافة إلى ظهور محمد بن رشيد منافسًا لآل سعود على السلطة بدعم من الدولة العثمانية، وقد استطاع ابن رشيد أمير حائل من الاستيلاء على الرياض وضمها إلى إمارته، مما أدى إلى رحيل الإمام عبدالرحمن الفيصل آل سعود والد الملك عبدالعزيز واستقراره في الكويت في العام 1891م.(14)

كان عبدالعزيز منذ صغره حاد الذكاء وقد حفظ القرآن الكريم وهو ابن عشر سنوات كما كان دقيق الملاحظة، سريع البديهة، وقد تركت الأحداث في نفسه ذكريات موجعة، فترسخت في ذهنه وقلبه فكرة العزم على استرداد ملك آبائه وأجداده مهما بلغت التضحيات.

وفي ظروف قاسية، انطلق عبدالعزيز من الكويت إلى الرياض بجيش صغير عدته 60 رجلاً وفي اليوم الخامس من شهر شوال 1319هـ الموافق 15 يناير 1902م تمكن عبدالعزيز بعد مغامرة بطولية من فتح مدينة الرياض ونادى المنادى: الملك لله ثم لعبد العزيز.

بعد ذلك استطاع عبدالعزيز أن يضم إليه القصيم في العام 1322هـ والإحساء في العام 1331هـ، ثم ضم منطقة عسير في العام 1334هـ ثم حائل (معقل ابن الرشيد) في العام 1340هـ، وتم له فتح الطائف ودخول مكة المكرمة محرمًا في العام 1343هـ ـ 1924م، وفي العام 1344هـ استسلمت مدينة جدة، وبذلك أصبحت جميع منطقة الحجاز ومدنها تحت حكمه دون منازع، ونودي به ملكًاعلى البلاد من قبل

صفوة من أهل الرأي والعلماء والوجهاء، وفي 21 جمادى الأولى عام 1351هـ الموافق 23 سبتمبر عام 1932م أعلن الملك عبدالعزيز تأسيس المملكة العربية السعودية. وبعدها عمد إلى تسوية مشاكل الحدود وتحسين العلاقات مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة، وجعل القرآن الكريم والسنة المشرفة دستور المملكة وأسس مجلس الشورى وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (15)

وعندما تم اكتشاف البترول في المنطقة الشرقية من المملكة وبدا الإنتاج والتصدير في العام 1938م. أخذت المملكة تتقدم بسرعة في النواحي التعليمية والصحة وإنشاء الطرق والسكك الحديدية.

وواصل الملك عبدالعزيز تنظيم أجهزة الدولة، فقام بتأسيس مجلس الوزراء ووضع موازنة للدولة، وبدأ في تنفيذ مشروعات توسعة الحرمين الشريفين وعقد العديد من المعاهدات مع الدول الأخرى بما يحقق مصلحة المملكة، وساهم في تأسيس جامعة الدول العربية في العام 1945م ،وأصبحت المملكة عضواً في الأمم المتحدة وفي كثير من المنظمات والهيئات الدولية المنبثقة عنها، وتوفي الملك عبدالعزيز في الثاني من ربيع الأول عام 1373هـ الموافق التاسع من تشرين الثاني عام 1952م وقد خلفه أبناءه سعود وفيصل وخالد.

وبعد وفاة الملك خالد في 21 شعبان عام 1402هـ الموافق 13 حزيران عام 1982م بويع ولي العهد فهد بن عبد العزيز آل سعود ملكًا على المملكة العربية السعودية.
وقد حرص الملك عبدالعزيز وخلفاؤه على إنفاذ منهج الإسلام في الحكم والمجتمع، ويتلخص هذا المنهج في إقامة المملكة العربية السعودية على عدد من الركائز الأساسية أهمها: ـ

1ـ شريعة الإسلام التي تحفظ الحقوق والدماء وتنظيم العلاقة بين الحكم والمحكوم وتضبط التعامل بين أفرد المجتمع وتصون الأمن العام.

2ـ تحقيق الوحدة الإيمانية التي هي أساس الوحدة السياسية والاجتماعية والجغرافية.

3ـ الأخذ بأسباب التقدم وتحقيق النهضة الشاملة التي تيسر حياة الناس ومعاشهم وترعي مصالحهم في ضوء هدي الإسلام ومقاييسه.

4ـ تحقيق الشورى التي أمر الإسلام بها.

5ـ الدفاع عن الدين والمقدسات والوطن والمواطنين والدولة.

ويوم 27 شعبان 1412هـ الموافق الأول من مارس 1992م أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ثلاثة أنظمة أساسية للحكم هي النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق وفي تاريخ 3 ربيع الأول 1414هـ أصدر جلالته نظام مجلس الوزراء.

وقد شكلت هذه الأنظمة أسس وثوابت الحكم في المملكة العربية السعودية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي إطار من الشمول والاتساع والتقويم والتنظيم لتواكب التطور الكبير الذي شهدته المملكة في جميع مجالات الحياة، ولتوفر المرونة المطلوبة في تصريف شؤون الدولة والمواطن وتحدد المسؤوليات والواجبات والصلاحيات على نحو منظم ودقيق. ومن جانب آخر كرست مواد هذه الأنظمة التأصيل لثوابت السياسة السعودية وتطويرها لتتمشى مع المستجدات في مجالات الشمول والمرونة والتنظيم. والمملكة منذ تأسيسها تتمتع بالسيادة التامة حيث لم يحدث أبداً أن خضعت للاستعمار أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية.

ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية نظام ملكي ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. كما يبايع المواطنون الملك على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره. وقد أناط الحاكم في المملكة بالقاضي مهمة كبرى في تطبيق أحكام الشريعة مباشرة ثم من خلال النصوص التي تلتزم بالشريعة الإسلامية، وهذا التطبيق هو ما يميز مهمة القاضي في الإسلام عن مهمة القاضي في التنظيم السياسي المعاصر الذي تقتصر مهمته على تطبيق القانون فقط، أما في النظام الإسلامي فإن للقاضي حرية أوسع في الاجتهاد واستنباط القواعد الإسلامية من مصادرها الشرعية، ولهذا اشترط أن يكون القاضي من أهل الاجتهاد.[16]

أما نظام المناطق فيهدف ـ كما نصت المادة الأولى منه ـ إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة، بالإضافة إلى المحافظة على الأمن والنظام

وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم في إطار الشريعة الإسلامية، ويعتبر هذا النظام نقلة حضارية واسعة في مجال الإدارة والتنظيم، فبعد أن كان عدد مناطق المملكة خمس مناطق أصبح عددها الآن ثلاث عشرة، ويتكون مجلس المنطقة من: ـ

أ ـ أمير المنطقة رئيسًا.

ب ـ نائب أمير المنطقة نائبا للرئيس.

ج ـ وكيل الإمارة.

د ـ رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة.

هـ ـ عدد من الأهالي لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص من أهل العلم والخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح أمير المنطقة وموافقة وزير الداخلية.

ومجملاً فإن هذه الأنظمة الأساسية للحكم قد شملت وأحاطت بكل ما يهم المواطن السعودي، ويوفر له الحياة الكريمة والرفاه. ويظهر لنا أهمية ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن المملكة بها ما يزيد على (100) قبيلة وتعد مستقرا أكبر تجمع من القبائل في العالم، والثابت تاريخيًا أن هذه القبائل عربية الأصول، هاجرت من اليمن واستوطنت في أرجاء شبه الجزيرة العربية إثر انهيار سد مأرب أو سيل العرم كما ورد ذكره في القرآن الكريم (17).

ويؤكد كثير من المؤرخين العرب والأجانب على انه بتأسيس المملكة العربية السعودية قامت أول وحدة حقيقية بعد صدر الإسلام.

وتعتبر المملكة من أكثر دول العالم حدوداً مع الدول المجاورة لها، إذ يحدها من الشمال كل من العراق والكويت والأردن ومن الشرق كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة ومن الجنوب كل من اليمن وسلطنة عمان (18).

وتعتبر مدينة مكة المكرمة ـ العاصمة المقدسة ـ للمملكة حيث توجد بها الكعبة المشرفة قبلة بليون مسلم، ويتجه المسلمون صوبها خمس مرات في اليوم لأداء الصلوات المفروضة. وتعتبر المدينة المنورة المدينة الثانية المقدسة عند المسلمين وبها المسجد النبوي وقبر الرسولﷺ.

ومن السمات السياسية لنظام الحكم في المملكة سياسة الأبواب المفتوحة وهي سياسة إسلامية أدرك أهميتها ملوك المملكة العربية السعودية، وهي سياسة أثبتت

نجاحًا في كل عصر لأن الحاكم عندما يفتح الأبواب بينه وبين الرعية ويتواضع لهم ويقضي مصالحهم ويتواصل معهم يحقق أسمى العلاقات وأدومها وأوثقها بينه وبين رعيته .

من جانب آخر وحبًا في التواصل وتشجيعًا له فقد جرت العادة أن يخصص الملك وولي العهد يومًا معينًا في الأسبوع للقاء أفراد الشعب والحديث معهم والاستماع إليهم بسعة صدر وقضاء مصالحهم

والسياسة الخارجية للمملكة أيضًا مستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، وترتكز على الحكمة والتعقل والهدوء والاتزان . ومن أهم أهداف السياسة الخارجية للمملكة : ـ

1 ـ تحرص المملكة أشد الحرص على علاقتها الحسنة مع الدول الشقيقة والمحاورة ، كما تحرص على علاقتها الطيبة القائمة على التعاون المتكافئ مع الدول الأخرى . والمملكة لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، ولكنها تؤمن بحق الدفاع المشروع عن نفسها ضد أي اعتداء (19) .

2 ـ لا تدخر المملكة جهدًا في سبيل خدمة التضامن العربي والإسلامي ، وتحرص على احتواء الخلافات وإزالتها بين الدول العربية والإسلامية لتحقيق التضامن العربي والإسلامي المنشود .

3 ـ تؤمن المملكة بأهمية السلام العالمي وتنادي دائمًا بمبادئ السلام القائم على الحق والعدل ، كما تحرص على حماية نفسها من مخاطر الانزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية .

4 ـ تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الثانية في تقديم المساعدات للدول النامية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن مساعداتها هذه لا تنطبع بطابع المصلحة الذاتية أو السياسات التي تهدف إلى الاحتواء والسيطرة وخلق التبعية السياسية والاقتصادية .

وحرصت المملكة ومازالت تحرص على صداقة العالم ، وزرع العلاقات الحسنة والمتكافئة مع كل دولة تخطو خطوات إيجابية على طريق التعاون معها والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور لجميع الدول ، وتثبيت دعائم الاستقرار العالمي بشكل عام .

وتبرز هذه العلاقات الحسنة من خلال علاقات المملكة مع كل من الدول العربية والإسلامية وعلاقاتها مع دول أوروبا واليابان، وكذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبرز العلاقات الطيبة بين المملكة العربية السعودية والدول العربية الشقيقة في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم العربي من خلال عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في هذه الميادين، ومن خلال هذه المنظمات وغيرها تقدم المملكة جهدها وتبذل الأموال من أجل تحقيق النهضة للدول العربية والإسلامية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية كافة.

أما علاقات المملكة العربية السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي فهي أكثر قوة وتميزاً وبخاصة بعد إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981م والذي يضم بجانب المملكة كلاً من الكويت البحرين قطر الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

ولاشك في أن مجلس التعاون الخليجي يمثل خطوة جريئة في اتجاه التكامل الإقليمي، وقد نجح في أعماله بصورة لا يمكن التقليل من شأنها وذلك بفضل التجانس بين الأعضاء في الالتزام بأصول الدين وبفضل المصالح المشتركة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وقد برهن مجلس التعاون الخليجي بأهدافه المنطقية والتزامه بالعهود التي قطعها رؤساء الدول على أنفسهم على إمكان تحقيق برنامج رشيد للتكامل يستطيع مع الوقت حل المشكلات التي لابد من مواجهتها.

وفي العلاقات مع الدول الأوروبية كان أول اتصال مهم للمملكة العربية السعودية في هذا الشأن مع بريطانيا في العام 1915م حينما وقعت بريطانيا مع الملك عبدالعزيز معاهدة اعترفت بها بريطانيا بسيادة الملك عبدالعزيز، على نجد والإحساء. وعندما أصبح الملك عبدالعزيز الحاكم الوحيد لمعظم شبه الجزيرة العربية حوالي العام 1926م أقامت المملكة علاقات دبلوماسية كاملة مع بريطانيا بدرجة سفارة ثم تطورت العلاقات تطوراً كبيراً حتى أواخر الأربعينات، ونتيجة لبعض القضايا الإقليمية، شهدت العلاقات فتوراً لبعض الوقت ثم عادت كما كانت من قبل في العام 1963م، ثم ظفرت كثير من الشركات البريطانية بتعاقدات كبيرة في المملكة مع اتساع القاعدة الصناعية والتجارية في المملكة.

وفي السنوات الأخيرة قامت علاقات طيبة بين المملكة ودول السوق الأوروبية المشتركة، وهنا يرى البعض أن هذه العلاقات لم تعط الثمرة المرجوة نتيجة لأن هذه الدول أرادت أن تخضع هذه العلاقات الاقتصادية مع المملكة لصالحها حيث لم تتقبل الصناعات البتروكيميائية التي تنتجها المملكة ـ لكي لا تنافس الصناعات المشابهة لها في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، بالإضافة إلى أن موقف معظم هذه الدول من القضية الفلسطينية كان في غالبه لمصلحة إسرائيل (فقد كانت تمارس بعض الضغوط على إسرائيل) بدون جدية وربما يعود ذلك لإيمانها بأن مفتاح أي حل سلمي للمشكلة الفلسطينية / الإسرائيلية هو بيد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالعلاقات المملكة مع اليابان فقد كانت دائمًا مزدهرة في مجال التبادل التجاري حيث تشتري اليابان النفط من المملكة، بينما تستورد المملكة العديد من المصنوعات اليابانية.

أما العلاقات السعودية / الأمريكية فقد بدأت في العام 1932م عندما منح الملك الراحل عبدالعزيز امتياز التنقيب عن الزيت في مساحة كبيرة من المنطقة الشرقية للمملكة لشركة (إستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) الأمريكية. وفي العام 1945م التقى الملك عبدالعزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت على ظهر بارجة أمريكية في قناة السويس، وتضمنت المباحثات بينهما موقف المملكة إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني، ونتج عن هذا اللقاء رفع درجة التمثيل الدبلوماسي إلى مرتبة سفارة بعد أن كانت مفوضية أمريكية في جدة.

وفي المراحل اللاحقة لم تقتصر العلاقة بين البلدين على حجم التبادل التجاري بل شملت العلاقات العلمية والبحثية التي توجت بمشاركة المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية في مجال علوم الفضاء حيث كان من أبناء المملكة أول رائد فضاء عربي مسلم على متن المكوك الفضائي الأمريكي ديسكفري في العام 1985م.

ورغم بعض اختلافات الرؤى بين البلدين وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني فإن العلاقات السعودية / الأمريكية تميزت بالثبات الذي وصفه البعض بأنه ثبات ديناميكي يتعلق بالمبادئ التي تحكم العلاقات بين البلدين [20] ودول الخليج العربي مجتمعة وبحكم قلة عدد سكانها، ولأنها أولت اهتمامًا كبيرًا لقضايا التنمية

والتطور الاقتصادي، فإنها كانت تعاني فرادى من مواجهة التحديات، ولذلك ارتأت تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ منذ انطلاقته كتكتل عسكري ثم التحول إلى منظمة جهوية تعطي الأولوية للشؤون الاقتصادية، ولقد بذل هذا التكتل جهوداً لإنشاء قوة أمنية ذاتية ولكن لم تتحقق هذه الجهود ولم تتمخض عن القوة المطلوبة، مما دفع بدول المجلس إلى الاستعانة بالدول الشقيقة والصديقة وعقد الاتفاقات والمعاهدات معها للذود والدفاع عن سيادتها. ومما يزيد من التهديدات الخارجية على المنطقة أن هناك مجموعة من الجزر برزت أهميتها السياسية في السابق وبرزت أهميتها الاقتصادية في الفترة الأخيرة، وتتضارب التقديرات حول عدد هذه الجزر ولكن الدراسات الحديثة تشير على أنه نحو 126 جزيرة. [21]

ثالثاً: الفترة ما بين قيام مجلس التعاون الخليجي حتى نشوب حرب الخليج:

كما تناولنا سابقًا فقد كان نظام الحكم في منطقة الخليج قائمًا على القبلية كوحدة سياسية ميزت تلك المجتمعات [22]، فالقبلية نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي له مقوماته.

ومع ظهور النفط في الخليج تغيرت ملامح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوتيرة متسارعة بحيث حدثت عملية اندماج بين المفاهيم الموروثة وتلك المستحدثة ولو بطريقة التفافية على حركة التغيرات السياسية التي تعتمد على القواعد الديمقراطية الغربية الحديثة، وبعد تأسيس الاتحاد في العام 1971م حدد الدستور المؤقت شكل السلطة الاتحادية وبالتالي انتقال الحكم من قبلي مطلق إلى قبلي دستوري - من حكم شيخ القبيلة إلى شورى شيخ القبيلة - وقد حمل هذا النظام نفحة ديمقراطية من حيث انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه واختيار الإمارات لممثلي المجلس الوطني الاتحادي، كما أرسى هذا الدستور مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث - التنفيذية، التشريعية والقضائية - وبمقارنة بين هذا التنظيم السياسي وبين النظم السياسية المعروفة نجد أنه مزيج من النظام البرلماني والنظام الرئاسي، فهو يتوافق مع النظام البرلماني في أصوله الشكلية، كما يتوافق مع النظام الرئاسي في أصوله لا الموضوعية. [23]

ينص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية بأنها مستقلة ذات سيادة تتكون سلطاتها الاتحادية من المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ونائبه ومجلس الوزراء الاتحادي والقضاء الاتحادي .

ويمثل المجلس الوطني الاتحادي السلطة التشريعية في دولة الإمارات ويتكون من 40 عضواً ولكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس : وينوب عضو المجلس الاتحادي عن شعب الاتحاد جميعه وليس فقط عن الإمارة التي يمثلها داخل المجلس ، ورغم أن الدستور منح السلطة الاتحادية اختصاصات تنفيذية وتشريعية عديدة إلا أنه للإمارات اختصاصات تنفرد في تشريعها وتنفيذها وفق ما تقتضيه الضرورات والظروف .

ويتميز النظام السياسي لدولة الإمارات بنوع من الاستقرار السياسي الذي ينعكس استقراراً اجتماعيًا ، وهذا الاستقرار ناجم عن خلو الدولة من أية جماعات ضاغطة كالأحزاب والنقابات وغيرها والتي تنتفي ضرورة وجودها في ظل تأمين كافة مقومات العيش الكريم ، مما يتيح بالتالي استتباب الأمن السياسي غير الخاضع لأية ضغوطات داخلية (24) .

التطور السياسي في الكويت:ـ

منذ العام 1899م ظلت الكويت مرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا ابتداء من عهد الشيخ مبارك الذي حكم خلال الفترة 1899م ـ 1915م ، واستمرت الكويت خاضعة لهذه الاتفاقية حتى تم إلغاؤها في العام 1961م ، وقد أتاحت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الكويت عقب إنتاج النفط منذ عام 1946م أتاحت لها فرصة التخلص من القيود التي فرضتها هذه المعاهدة ، حيث انفردت الكويت بتوقيع اتفاقيات نفط مع شركات غير بريطانية ، كما وقعت معاهدة دفاع مشتركة مع المملكة العربية السعودية في العام 1947م . (25) وبعد إعلان استقلالها في العام 1961م بدأت الكويت تتحول إلى دولة دستورية حيث تشكل مجلس تأسيسي تولى وضع الدستور ، وتحولت دوائر الحكومة إلى وزارات ، وصدر الدستور في العام 1962م ونص على أن الحكم وراثي في ذرية الشيخ مبارك . وقد تعاونت الكويت مع الإمارات العربية قبل استقلالها وبخاصة في المجالات التعليمية

والصحية والعلمية والاجتماعية وأنشأت صندوقًا لتنمية إمارات الخليج، وفي العام 1967م قدمت الكويت دعمًا ماليًا لدول المواجهة العربية، مما أكد شخصيتها ضمن المجموعة العربية والدولية.

تطور النظام السياسي في البحرين:-

عقب الحرب العالمية الثانية أخذت بريطانيا تعمل على تأكيد سيطرتها على البحرين، ونتيجة لذلك انتقلت المقيمة البريطانية من بوشهر إلى البحرين وذلك في العام 1946م، وأصبحت البحرين قاعدة للاستعمار البريطاني في منطقة الخليج، وازداد عدد الموظفين الإنجليز الذين أخذت تمتلئ بهم الدوائر الحكومية.

وتأتي أهمية الحركة الوطنية في البحرين في أنها تنبهت إلى أهمية الثغرة التي يمكن أن تنفذ منها بريطانيا والتي تتمثل في أن البحرين تنقسم إلى طائفتي السنة والشيعة، وأصبحت الحركة الوطنية في البحرين بوتقة لصهر الخلافات الطائفية، وقامت معارضة شديدة ضد حلف بغداد وبخاصة عندما كان نوري السعيد رئيس وزراء العراق يبحث مع المسؤولين البريطانيين إمكانية ضم كل من الكويت والبحرين إلى هذا الحلف، وحدثت انتفاضة كبيرة قام بها شعب البحرين أدت إلى تنحية تشارلز بلجراف الذي كان يعمل مستشاراً لحكومة البحرين، وقد استمر في هذا المنصب لمدة ثلاثين عامًا.

في جانب آخر استطاعت فارس (إيران حاليًا) أن تمارس سيطرتها على البحرين بعد جلاء البرتغال، وذلك خلال الفترة 1602م - 1783م حين استقر آل خليفة في حكومة البحرين ووضعوا أساس حكم عربي مستقر في هذه الجزر، وحتى أثناء حكم الفارسيين على البحرين كانت القبائل العربية هي التي تتولى مسؤولية الحكم المباشر، وعندما وصل آل خليفة إلى الحكم أعلنوا استقلالهم عن الحكم الفارسي وارتبطوا مع بريطانيا بمعاهدة في العام 1820م، ومن الملاحظ أن المباحثات بشأن البحرين خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانت مباحثات بريطانية فارسية، ويعود ذلك إلى سيطرة بريطانيا على مقدرات الخليج خلال تلك الفترة [26] وفي العام 1969م أعلن شاه إيران أنه يقبل حق تقرير المصير في البحرين وأن إيران لن تلجأ إلى القوة في سبيل ضم أراضٍ جديدة، وإزاء هذا

التحول المفاجئ قررت الأمم المتحدة أن ترسل لجنة لتقصي الحقائق في البحرين وقدمت اللجنة في العام 1970م تقريرا مهمًا كان مقدمة لاستقلال البحرين.

ويشير بعض المؤرخين هنا إلى فقرة من حديث شاه إيران في مؤتمر صحفي بنيودلهي في 4 يناير 1969م حيث صرح بقوله (إيران تلتزم بسياستها وهي عدم الاعتماد على القوة العسكرية في الحصول على مكاسب إقليمية وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون في الانضمام إلى بلادنا، فنحن لن نلجأ إلى القوة لأن ذلك يتعارض مع مبادئ سياستنا).

وعقب هذا التصريح طلبت حكومة الشاه الاجتماع بالمسؤولين البريطانيين فانعقدت عدة اجتماعات في لندن وجنيف حضرها ممثلون عن الحكومة الكويتية والسعودية للبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى إنهاء المشكلة، وقد اقترحت إيران إجراء استفتاء في البحرين، ولكن الممثلين السعوديين والكويتيين رفضوا هذه الفكرة لأنها تعني التشكيك في عروبة البحرين، ومن جانب آخر فإن مبدأ الاستفتاء قد يشكل سابقة يمكن أن تطالب إيران بتطبيقها في جزر وإمارات أخرى تسود فيها نسبة كبيرة من السكان الإيرانيين.

وفي ضوء ذلك اقترح الجانب البريطاني تكوين لجنة دولية لاستقصاء الحقائق تحت إشراف الأمم المتحدة، ووافق أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك على إرسال جود شياردلي، وهو إيطالي الجنسية وكان يعمل مديراً لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ووصل شياردلي إلى البحرين في مارس1970م وخلال ثلاثة أسابيع استطلعت اللجنة رأي المواطنين حول مستقبل بلادهم، وأكد التقرير أنه لا توجد أي خلافات مذهبية، وأن الأغلبية الساحقة ترغب الحصول على الاعتراف بكيانها في شكل دولة مستقلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كانت تدور في ذلك الوقت مباحثات اشتركت فيها البحرين بالانضمام لاتحاد الإمارات العربية ولكن نتيجة تعثر هذه المباحثات خرجت البحرين من مباحثات الاتحاد وأعلنت استقلالها وفق تقرير شياردلي، وتم إعلان ذلك في 14 أغسطس 1970م وألغت بريطانيا جميع معاهداتها القديمة مع البحرين

تطور النظام السياسي في سلطنة عمان: ـ

حكم السلطنة خلال الفترة 1932م ـ 1970م السلطان سعيد بن تيمور وقد عانت السلطنة من التخلف والعزلة واستمرار التبعية لبريطانيا، وواجه السلطان سعيد ثورة الأباطية في الداخل، وعلى الرغم من أن سلطنة مسقط كانت تتميز عن غيرها من إمارات الخليج بعلاقاتها الدولية، إلا أن السلطان سعيد لم يكن على استعداد للتمثيل الخارجي فأوكل هذه المهمة إلى بريطانيا، وكذلك لم تكن هناك علاقات بين السلطنة والدول العربية [27].

وواجه السلطان سعيد الثورة في إقليم ظفار وقد كانت ثورة يسارية دفعت السلطان إلى أن يعزل نفسه في العام 1985م في صلالة، وأصبحت السلطنة مفككة.

وفي 23 يوليو 1970م تمت تنحية السلطان سعيد بن تيمور، وتولى ابنه قابوس الحكم بدلاً عنه والذي استطاع أن يحطم حواجز العزلة، وتغير اسم الدولة من سلطنة مسقط إلى سلطنة عمان تعبيراً عن الوحدة.

وبدوره واجه السلطان قابوس الثورة التي اندلعت في إقليم ظفار التي تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية في السلطنة، ذلك أنه وبالرغم من تولي السلطان قابوس الحكم، إلا أن ثوار ظفار استمروا في معارضتهم للوضع خوفًا من أن تقف الإصلاحات والإنجازات التي تحققت في عهد السلطان قابوس أمام انتشار ثورتهم، وقد استطاع السلطان قابوس ردع محاولات ثوار ظفار عسكريًا واستوعبها في حركة ذكية سياسيًا.

هيكلية النظام الإقليمي الخليجي ومجلس التعاون الخليجي: ـ

يتألف النظام الإقليمي الخليجي وبصفة أساسية من ثماني وحدات هي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج وهي: السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، العراق، إيران، وهناك من يعترض على مشاركة إيران أو العراق أو كليهما وذلك لأسباب ودوافع سياسية.

وتبرز هنا قضية مهمة تتعلق بعلاقة النظام الخليجي بالنظام الإقليمي الشرق

أوسطي، وكذلك علاقة النظام الإقليمي الخليجي بالنظام الإقليمي العربي[28] وربما لا تكون فكرة تفكيك النظام الإقليمي الشرق أوسطي أو النظام الإقليمي العربي دقيقة بقدر كاف لتفسير نشأة النظام الإقليمي الخليجي، فالتفكيك له مدلولات قريبة إلى حد ما مع فكرة الانشقاق، وكلاهما لا يعكس حقيقة نشأة النظام الإقليمي الخليجي ولا طبيعة علاقته بالنظام الإقليمي العربي. فإذا كان التاريخ للنظام الإقليمي الخليجي الحديث يبدأ بالانسحاب البريطاني في العام 1971م فإن انخراط دول الخليج العربية في شؤون قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي هي النزاع المركزي للنظام الإقليمي العربي، بدأ قبل هذا التاريخ ولكنه كان محدوداً إلى درجة لا يمكن معه مقارنته بالانخراط المكثف لهذه الدول في شؤون الصراع العربي الإسرائيلي بعد هذا التاريخ وربما باستثناء العراق الذي كان في مركز هذا الصراع منذ تفجره، فالدور السعودي والدور الكويتي ودور الإمارات آخذة بالتزايد بدرجه كبيرة في عقد السبعينات مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي إلى درجة دفعت بعض الخبراء للحديث عن انتقال مركز هذا الصراع إلى الخليج، ودفعت آخرين إلى الحديث عن « الحقبة السعودية » في قيادة النظام العربي.

وهذه الحقائق تنفي وجود أي انشقاق من جانب إقليم الخليج كما تنفي أي تفكيك للنظام العربي، ولكن الذي حدث هو أن تفاعلات خاصة ومميزة أخذت تحدث بشكل متواتر بين الدول الثماني الخليجية جعلت من الطبيعي والمنطقي أن يحدث تفرع للنظام العربي إلى فروع أو نظم فرعية إقليمية من بينها النظام الإقليمي الخليجي.

وبالنسبة لعضوية الدول في النظام الإقليمي الخليجي فإن المعايير الخمسة المتمثلة في: -

1- وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام.

2- أن النظام يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.

3- وجود تجاور أو تقارب جغرافي بين وحدات النظام.

4- إن وحدات النظام تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية الخاصة بالنظام.

5- وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وهذه المعايير تحسم الخلاف الذي يمكن أن يثار حول عضوية وحدود النظام الإقليمي الخليجي بحيث تتحدد بالدول الثماني المطلة على سواحل الخليج العربي. . وإذا كان هناك بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام، فإن هذه التحفظات ترجع إلى اعتبارين : ـ

الأول: نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الستة الأخرى. والثاني: ضآلة إطلالة العراق على شواطئ الخليج، فضيق الساحل العراقي على الخليج والذي لا يتجاوز الـ 15 كيلو متراً من أهم العوامل التي تجعل العراق شديد العصبية في علاقاته مع الدول المجاورة وبخاصة الكويت، نظراً لأن هذه الإطلالة الضيقة على الخليج هي المنفذ الوحيد للعراق على الخارج ومن دونها يكون العراق دولة مغلقة بلا أية سواحل، ومع تزايد اعتماد العراق على الصادرات النفطية زاد اعتماده على الخليج، وبدأ يسعى إلى توسيع سواحله بما يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والعسكرية المتزايدة (29) ، وقد كان لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين السعودية وكل من الكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين نتائج في غاية الأهمية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، ومن أهم هذه النتائج على صعيد هيكلية النظام هو تغيير نظام القطبية داخل النظام الإقليمي الخليجي من القطبية الثنائية التعددية إلى نموذج أقرب إلى نظام القطبية المتعددة، فالقطب الثالث الذي ظهر بتشكيل مجلس التعاون الخليجي امتلك من عناصر القوى ما يجعله قادراً على موازنة قوة القطبين الآخرين. وهذا يعني أن مجلس التعاون امتلك كل عناصر القوة ربما باستثناء القوة البشرية وذلك لموازنة أدوار القوة الإيرانية والقوة العراقية وإحداث التوازن المطلوب في تفاعلات النظام، وخلق إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعلات من شأنها التقليل من احتمالات الحرب داخل النظام.

ولكن من الناحية الفعلية لم يؤد تشكيل مجلس التعاون الخليجي إلى إحداث تلك التحولات الإيجابية داخل النظام، حيث لم يستطع المجلس أن يتحول إلى تكتل حقيقي داخل النظام الإقليمي الخليجي، وظل أقرب إلى صيغة المنظمة الإقليمية التشاورية، تجتمع قمته سنوياً للتشاور فيما يعني القيادات السياسية العليا من شكليات العلاقة بين الدول الأعضاء دون أن يأخذ الرؤساء صفة التمثيل لهذه

المنظمة دون أن يقوم المجلس بانتخاب أحد أعضائه من الملوك والأمراء رئيسًا، فالرئاسة وفقًا للنظام الأساسي للمجلس تكون للدورة لا للمجلس، وهو ما يعني أن مسؤولية رئيس الدورة تنتهي بانتهاء الدورة [30].

وقد كان من أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج بين العراق والكويت، دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرف أساسي في معادلة منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات المعهودة للنظم الإقليمية التي تعلي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات الأخرى. ولقد فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأمريكي الجديد. منها ما يخص التحولات الجديدة في النظام العالمي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أحادية مسيطرة على قيادة النظام، ومنها ما يخص النظرة الأمريكية لإقليم الخليج وحجم المصالح الأمريكية فيه، ومنها الاتفاقية الأمنية والعسكرية التي وقعتها الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد.

وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي مسؤول عن ضمان الأمن الإقليمي للخليج، أخذت هيكلية النظام شكلاً جديداً، شكل المستطيل بدلاً من الشكل المثلثي للعلاقات الذي كان في عقد الثمانينات بتشكيل مجلس التعاون الخليجي، والزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم الفواعل الأربعة الرئيسة في النظام وهي: ـ

* إيران ومجلس التعاون الخليجي.
* العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا فإن القوة العالمية المهيمنة تجد نفسها في نزاع مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغيير ـ العراق وإيران ـ وهما بدورهما في حالة نزاع بينهما [31]، ومن الواضح أن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها تعد عاملاً يؤثر على الاستقرار في المنطقة وليس مرجحًا أن تعوق الخلافات بين دول المجلس احتمالات تحقيق تعاون سياسي واقتصادي وعسكري أوثق، بل يمكن للخلافات أن تزيد من فرص التدخل الخارجي في الشؤون الخليجية.

وفي هذا السياق يشير المراقبون والمهتمون بشؤون المنطقة أن نطاق المنازعات

الحدودية داخل مجموعة مجلس التعاون الخليجي تشغل مساحة كبيرة، فكل دولة من الدول الأعضاء في المجلس لها نزاع مع دولة واحدة على الأقل من الأعضاء الآخرين في المجلس، وبالرغم من أن هذه النزاعات ليست نزاعات ساخنة أو مثيرة للخصام، فإنه يبدو أن الوصول إلى اتفاق جوهري وأصيل حول الترسيمات الحدودية شرط مهم لقيام علاقات مستقرة بين دول مجلس التعاون الخليجي. ويؤكد الخبراء في شؤون منطقة الخليج أن التوازن داخل مجلس التعاون الخليجي لايستلزم التكافؤ في تحديد المستويات القطرية (الخصائص الفردية لكل دولة) بل يستلزم التنسيق والتشاور، كما يستلزم التقدير المشترك للمصالح المستقلة لكل دولة عضو.

رابعًا: فترة ما بعد حرب الخليج:

قبل أن تضع حرب الخليج الثانية أوزارها أدرك العرب وغيرهم أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لم ترسل إلى الخليج أكثر من نصف مليون جندي كي تضمن مصالح الشعب الكويتي أو تطبيق القانون الدولي أو الاستقرار في منطقة الخليج، وجاءت التبريرات متعددة وتشير إلى عوامل كثيرة أهمها أهمية المنطقة الاقتصادية والتحركات الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وغير ذلك من تبريرات أخرى، وإن كان الكويت قد قبل الاستعانة بالغرب مضطراً وتحقق له التحرير نتيجة ذلك من عدوان عربي شقيق.

ومهما يكن الأمر فإنه ينبغي التمييز بين أزمة الخليج التي نجمت عن خلاف عربي - عربي، وبين الحرب التي جاءت استغلالاً لهذه الأزمة والتي تندرج في سياق عملية المواجهة التاريخية المستمرة التي ينظمها الغرب ضد العرب لمنعهم من تحقيق أهدافهم والخروج من وضعهم الراهن، والواقع أن لعداء الغرب المتميز للعرب من بين كل شعوب الأرض أسباب أهمها:

* الموقع الإستراتيجي الحساس والخطير الذي يحتله الوطن العربي على مقربة من أوروبا، وما يمكن أن يشكله العرب في حالة نجاحهم في تجاوز خلافاتهم وتكوين اتحاد يجمع شملهم من تهديد خطير لأمنهم واستقرارهم، وحرص الغرب على تأكيد تمايز العرب، بعضهم عن بعض، ودعم كل ما يمكن أن يثير الخلافات القومية والثقافية و الدينية و الطائفية.

* النفط . : وهنا يعمل الغرب على إضعاف العرب وحرمانهم من الاستقرار، وكذلك يعمل على محاربة النزوعات الوطنية التي تنطوي على فكرة السيطرة على الموارد القومية وتضييق فرص التحكم الكامل بها من قبل الدول الصناعية الكبرى في الغرب .

* إسرائيل : ويحتفظ بها الغرب باعتبارها قوة احتياطية للحفاظ على الانقسام وعدم الاستقرار في الوطن العربي .

* الإسلام : والذي يشكل أكبر قوة مقاومة للهيمنة السياسية والثقافية الغربية، والذي كان ولا يزال المرتكز الأول والأعمق لتطور العرب الحضاري وتماسكهم الذاتي وتوحيد منطقتهم روحيًا وثقافيًا وتحويلهم إلى تكتل حضاري واسع، ولذلك فإن الجانب الذي يرتكز فيه العداء للعرب كأعنف ما يكون هو الهجوم على الإسلام بوصفه رديف العرب التاريخي ومرتكز هويتهم جميعًا ومحاولة تشويه صورته ودعم كل من يتنكر له من أهله أو يدعو للتنكر منه .

ومن هذه المنطلقات فإن العامل الأساسي الذي غذى الحرب ولعب دوراً كبيراً في نجاح إستراتيجية حرب التدمير في الخليج، هو نجاح الدول الغربية عن طريق تشويه صورة العرب، وتسويد صفحتهم في تعميق وتكريس كره العرب والعداء المنظم السياسي والنفسي لهم كأمة وحضارة ودين، وقد كان هذا الكره العامل الأخطر في نجاح إستراتيجية العدوان والتدمير التي حكمت حرب الخليج، وأنها التي سوف تحكم إستراتيجية المواجهة الغربية للعرب في السنوات القادمة [32] .

وفي الاتجاه المعاكس يجب على دول منطقة الخليج أن تعمل وتكرس جهودها كافة في تحليل أوضاعها التي أدت إلى حرب الخليج وعلى رأس ذلك فتح الباب أمام الآراء المختلفة والنقاشات الجادة لحماية المنطقة من العدو الخارجي وإفشال مخططاته ومؤامراته على المددين القريب والبعيد. والآن ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين تتعرض دول الخليج إلى أزمة بنائية جديدة، بسبب الضغوط التي تفرضها قوى العولمة والمتمثلة في : ـ

1 ـ الضغوط الدافعة إلى الدخول في المنافسة على المستوى العالمي مما يتطلب رفع الكفاءة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل .

2ـ الضغوط الدافعة إلى التخلي عن سياسات الرعاية الاجتماعية والامتناع عن تدخل الدولة في الاقتصاد ببيع القطاع العام ومؤسساته الإنتاجية والخدمية فيما يعرف بالخصخصة وإعادة الهيكلة.

3ـ الضغوط الدافعة إلى الانفراج السياسي بزيادة المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية وإلى إدخال الإصلاحات الدستورية والقانونية وبخاصة فيما يتصل بتداول السلطة وخضوع الحكومات للرقابة الشعبية، وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة المجتمعية.

4ـ الضغوط الدافعة نحو الدخول في تكتلات إقليمية جديدة لتحسين موقف هذه الدول التفاوضي في السياق العالمي من جهة، ولتوفير الأمن الإقليمي باستعمال الديبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة وبخاصة تحقيق قدر من التكامل الإقليمي.

خامساً: التطور السياسي في اليمن (1990 ـ 2000):

بعد 22 مايو 1990م ومع إعلان قيام دولة الوحدة اليمنية، أصبح من الضروري نقل المنظمات الجماهيرية والفئوية من واقعها التشطيري إلى الواقع الوطني ليشمل نشاطها عموم أرجاء الوطن اليمني فأكملت بعض التنظيمات والمنظمات الجماهيرية والمهنية تنظيم أحوالها وبعضها الآخر جرى توحيده بعد قيام الوحدة مستفيدة في ذلك من تجاربها السابقة إبان الشطرين، وبعض آخر من هذه التنظيمات استمر مشطراً دون توحيد ولفترة طويلة مما خلف نوعًا من عدم التكامل أعاق تطور العملية السياسية خلال الفترة الانتقالية وأوجد نوعًا من عدم التنسيق والتكامل مازالت الأوضاع السياسية تعاني من تداعياتها حتى الآن.

وقد فرضت الوحدة على المنظمات الجماهيرية والتنظيمات السياسية أن تعمل على بلورة أساس ومفهوم جديدين للديمقراطية في عمل هيئاتها ينسجمان مع الظروف الديمقراطية والتعددية السياسية والرأي والرأي الآخر التي أصبحت من السمات البارزة في واقع الحياة السياسية اليمنية الراهنة.

لقد كانت وحدة اليمن فكرة متجذرة بشكل كبير في وعي المواطنين اليمنيين في كل من الدولتين قبل الوحدة، وقد أجبر هذا الوعي الخاص كلتا الحكومتين على أخذه في الحسبان، فتاريخ اليمن الذي يعود إلى حوالي ثلاثة آلاف عام، يسند الشعور العام بالإرث الثقافي المشترك حتى ولو لم ينشأ عنه وحدة في الأرض والسياسة، فعلى مدى القرون ظهرت إمبراطوريات كثيرة متعددة تختلف مساحاتها الجغرافية في الجنوب والجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية، وكان نشوء هذه الإمبراطوريات يتحدد من خلال صراعات القوة والتجزئة الاجتماعية Social fragmentation .

بحلول العام 1989م كانت الخطة أن تتم الوحدة على مراحل خلال عام كامل بناء على مشروع دستوري عام 1981م، وكانت أحد بنود هذه الخطة الاتفاق على الاحتفاظ بالتنظيمين السياسيين في الدولتين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والسماح للأحزاب الأخرى بالظهور، وقد رفضت عدن اقتراح صنعاء بتشكيل (جبهة وطنية) من التنظيمات السياسية الموجودة، حيث إن القيادة السياسية للحزب الاشتراكي كانت تريد الاحتفاظ بجهاز الحزب.

التدهور المتسارع في الأحوال السياسية والاقتصادية جعل من الوحدة مطلبًا منهجًا عاجلاً في كل من الشطرين، مما أدى إلى تعجيل تاريخ إعلانها من نوفمبر 1990م إلى مايو 1990م.

وقد تضمن دستور الوحدة قضايا تم التصالح بشأنها وحملت تناقضات بينة، حيث اشترطت المادة الثالثة أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، بينما كان دستور اليمن الشمالي قبل الوحدة ينص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، وقد أوجد التعديل في هذا النص بعد الوحدة احتجاجات شديدة من القوى الإسلامية والجماعات القبلية الأخرى المحافظة على معتقداتها وبخاصة في شمال اليمن، كما تضمن دستور الوحدة متناقضات أخرى فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية مثل أولوية القطاع العام وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية والذي كان معهوداً في الشطر الجنوبي، وقد تناقضت مواد هذه

الجوانب مع الجوانب الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير والصحافة والتعددية الحزبية. وبعد إنشاء التجمع اليمني للإصلاح في 13 سبتمبر 1990م أصبح يحتل المركز الثالث في هرم التنظيمات السياسية وذلك بعد كل من المؤتمر الشعبي العام (32) والحزب الاشتراكي اليمني، ويقود التجمع رئيس أكبر اتحاد قبلي قوي وهو الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وهذه القبائل يرتبط بعضها بصلات قوية مع السعودية تتخذ شكل الارتباط المالي، كما ضم التجمع مجموعة كبيرة من جماعات الإخوان المسلمين.

الوحدة والديمقراطية:ـ

لقد ظلت الديمقراطية هدفًا للمجتمع اليمني المعاصر منذ قيام الثورة الأم في 26 سبتمبر 1962م حيث تصدر أهدافها «إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل» لكن هذه الديمقراطية المنشودة ظلت شعبية عرفية بعيدة عن نظام الحكم ومؤسساته سواء في شمال اليمن أو في جنوبه.

وما أن قامت الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990 حتى تلازمت معها المطالبة بالديمقراطية في ثنائية نادرة، ورغم التعثرات أدرك الكثيرون أن السير باتجاه تحقيق مجتمع ديمقراطي لن يكون سهلاً ميسوراً بل سيكون محفوفًا بالابتلاءات والتحديات وأن إتمام ذلك لن يكون طفرة واحدة أو عطية جاهزة وإنما هو جهاد متواصل وكسب موال وبناء متكامل، وأنه مادام رصيد اليمن من ركام التراث الاستبدادي ضخمًا، ومادام الكسب في صعيد الواقع يغشاه التخلف والانحطاط بفعل تراكمي يمتد في الزمان والمكان فإن معركة الديمقراطية تتطلب قدراً من المجاهدة يوازي حجم التحديات والعوائق، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن الديمقراطية يمكن التعامل معها كوسيلة وغاية (33).

وقد بدأت اليمن الخطوة الأولى الحقيقية على الطريق الديمقراطي عندما دلفت إلى ساحة الديمقراطية عبر بوابة الانتخابات في 27 أبريل 1993م، فقد استطاعت رغم الأزمات والتداعيات أن تنجز وعد الانتخابات الأولى ثم الثانية في العام 1997م رغم الأغلال الكثيرة التي كانت تهدد الاستقرار، وقد شجع ذلك وأكد

صواب النهج في السير على خط الديمقراطية مع تصويبها وترشيدها، فالعملية الديمقراطية تشكل الآلية التي عبرها يتحقق رضا المحكومين وشريعة الحكام كعقد اجتماعي بينهما، ذلك أن الديمقراطية أضحت ضرورة واقعية واجتهاداً بشرياً أثبتت جدواها، بما لا يمكن للاختلافات الشكلية أن تصرف الناس وتنظيماتهم السياسية عن الاتفاق حول جوهر الموضوع.

ويعتقد بعض المراقبين للأوضاع السياسية في اليمن أن الموروث التاريخي الثقافي والسياسي وتراكمات فترات الصراع السابقة والاختلاف في طريقة أداء العقليات وأنماط التفكير قد استحكمت بالحزبين الحاكمين خلال الفترة الانتقالية بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وجعلتهما يلجآن إلى وسائل جديدة للصراع انتهت بالحرب.

ويرى بعض آخر من المراقبين أنه عند اتفاق حزبي المؤتمر والاشتراكي على توحيد اليمن لم يكن أمامهم من خيار سوى الاعتراف بالتعددية والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية لأنه كان من شبه المستحيل دمجهما في حزب واحد نتيجة للشكوك المتبادلة بينهما من جراء مخلفات الصراعات التشطيرية بكل أبعادها وربما أيضاً لاختلاف قاعدتهما الاجتماعية والفكرية مما دفع بكل واحد منهما إلى التمسك بمصادر قوته لاستخدامها عند الحاجة.

انتخابات العام 1993م:

مرت تجربة الديمقراطية الناشئة في 22 مايو 1990م تاريخ قيام الجمهورية اليمنية الموحدة بمخاض عسير بدءاً من الفترة الانتقالية المتجاوزة لفترتها المحددة بستة أشهر إلى ما يزيد على العامين ونصف العام والتي منحت حزبي السلطة آنذاك ـ المؤتمر والاشتراكي ـ حقًا لا يستحقانه بتقاسم السلطة حتى 27 أبريل 1993م موعد إجراء أول انتخابات برلمانية على أساس تعددي.

بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي خاضت هذه الانتخابات 22 حزبًا وتنظيمًا سياسيًا، وقد بلغ عدد الناخبين المقترعين الذين أدلوا بأصواتهم (2271185) ناخبًا وناخبة من إجمالي عدد المسجلين البالغ (2688323) ناخبا وناخبة.

وقد أسفرت الانتخابات عن الفوز بالدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية على النحو التالي :

1ـ المؤتمر الشعبي العام	122 مقعداً
2ـ الإصلاح	63 مقعداً
3ـ الحزب الاشتراكي	56 مقعداً
4ـ مرشحون مستقلون	48 مقعداً
5ـ حزب البعث	7 مقاعد
6ـ حزب الحق	2 مقعد
7ـ الوحدوي الناصري	1 مقعد
8ـ التصحيح الناصري	1 مقعد
9ـ الديمقراطي الناصري	1 مقعد
المجموع	301 مقعد

وقد كان عدد غير قليل من المرشحين المستقلين ينتمون لكل من المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي، التجمع اليمني للإصلاح.

انتخابات العام 1997م:

بلغ عدد الناخبين المقترعين بأصواتهم في الدوائر الـ 299 التي تم إجراء الانتخابات فيها بلغ (2827369) ناخبًا وناخبة من عدد المسجلين في جداول الناخبين في العام 1993م والمسجلين في جداول الناخبين في العام 1996م والبالغ عددهم (4606933) ناخبًا وناخبة. وتشير المقارنة بين نسبة الناخبين من المسجلين في انتخابات العام 1993م على مستوى الجمهورية 84.5٪ وبين نسبة الناخبين من المسجلين في انتخابات العام 1997م على مستوى الجمهورية 61.4٪ مما يشير إلى أن التفاعل الجماهيري مع الانتخابات في العام 1997م قد انخفض بشكل كبير عن انتخابات العام 1993م وأن

مقاطعة واسعة للانتخابات قد وقعت سوى على مستوى الجمهورية أو على مستوى المحافظات وبخاصة في أمانة العاصمة حيث كانت النسبة 80٪ في انتخابات العام 1993م وانخفضت إلي 55٪ في انتخابات العام 1997م .

وكانت النتيجة الرئيسة والمهمة لنتائج هذه الانتخابات أن تفرد المؤتمر الشعبي العام بالحكم ، حيث شكلت نتيجة الانتخابات أغلبية مريحة له بينما رأى الإصلاح أن يكون في المعارضة الإيجابية .

الانتخابات الرئاسية - سبتمبر 1999م:

أثارت الانتخابات الرئاسية التي جرت العام الماضي 1999م جدلاً ولغطًا كبيرين ، فمنذ بداية العمليات الإجرائية لتلك الانتخابات كان واضحًا ضيق الهامش الديمقراطي الذي تجري فيه تلك الانتخابات وذلك بسبب المادة الدستورية التي تشترط الحصول على 10٪ في البرلمان للمتقدمين للانتخابات الرئاسية ولكنها مع ذلك تعد أول انتخابات تجرى في هذا المستوى وحدد فترة الرئاسة لدورتين كل واحدة منها خمس سنوات .

انتخابات السلطة المحلية:

بإجراء الانتخابات المحلية تكون دوائر العملية الديمقراطية اكتملت على الأقل في جانبها الإجرائي والشكلي مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية .

خلاصة: مستقبل النظام السياسي:-

شهدت اليمن خلال الفترة 1990م - 2000م سلسلة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية على جانب كبير من الأهمية بالنظر إلي أبعادها وأثرها في النطاقين المحلي والإقليمي من جانب ، وقيمتها الكبيرة في دراسة حركة التحولات العالمية من جانب آخر . وتبدأ هذه التحولات بتحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو1990 م وما صاحب ذلك وتبعه من تحولات في العملية الديمقراطية والآثار الإقليمية التي ترتبت على تحقيق

هذه الوحدة ومن بين هذه التحولات انعكاسات حرب الخليج الثانية منذ مطلع العام 1990م، سواء على وضع العلاقات بين اليمن وجيرانها، أو على الجانب الاقتصادي اليمني نتيجة لعودة معظم المغتربين اليمنيين بعد تلك الأزمة في العلاقات كما تشمل التحولات أجراء الانتخابات البرلمانية في عام1993 م، كأول انتخابات في ظل الجمهورية اليمنية ثم تفاقم أزمة النظام السياسي خلال العامين 1993م ـ 1994م، مما أدى إلى نشوب حرب صيف عام 1994م وبالرغم من أن هذه الحرب أسقطت مشروع العودة إلى الانفصال وأكدت الحفاظ على الوحدة إلا أنها أثمرت عن تبعات كبيرة في المجالات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه التحولات ضاعفت من أهمية اليمن على خارطة شبه الجزيرة العربية، فالاندماج السكاني بعد الوحدة جعل اليمن بسكانها البالغ نحو 18 مليونًا تمثل المكان الأول في شبه الجزيرة العربية، كما أن الاندماج الجغرافي جعل اليمن تمثل المكانة الثانية بعد المملكة العربية السعودية.

ونتيجة للوحدة أيضًا تضاعفت الإمكانات القائمة والمتوقعة لليمن في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية إلى درجة كبيرة نتيجة لحيازة النظام الجديد بعد الوحدة على الكثير من الموارد والخيرات والإمكانات ولاشك أن التطور السياسي في اليمن رغم الصعوبات يبقى في محوره الديمقراطي خياراً مستمراً ولم تتخل السلطة عنه على الأقل في مظاهر إجراء الانتخابات المتكاملة (برلمانية ـ رئاسية ـ محلية) وتحقق هامش الحرية الصحفية وبدايات متعثرة للمجتمع المدني ولازالت تدعي أنها نظام ديمقراطي مع تغول هيمنة الحزب الحاكم باعتباره المركز وضعف القوى الأخرى باعتبارها أطراف جعلت الديمقراطية تعاني من الاختلال.

ومن جهة أخرى فإن عملية توحيد اليمن ارتبطت بظهور سلسلة من الاكتشافات النفطية ـ البترول والغاز ـ الجديدة وتكثفت عملية الاستثمار في هذين القطاعين، وإن كان حجم الإنتاج النفطي قد ظل محدوداً مقارنة بدول الجوار النفطية، ولكن مؤشرات النمو تبدو كبيرة وبخاصة في قطاع الغاز، بالإضافة إلى أن عملية توحيد اليمن ارتبطت بالتحول نحو اقتصاد السوق وبخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية التي كانت قبل الوحدة تنتهج النظام الاشتراكي. . . إلا أن هذا التحول لم يرتبط باستراتيجية محددة وواضحة المعالم.

سادسًا: خاتمة واستخلاص:

يذهب بعض المحللين والمراقبين للأوضاع في منطقة الخليج للقول أن هنالك همسًا يدور في أوساط بعض الخليجيين عن الدور المرتقب لجيل من الشباب من أفراد الأسر الحاكمة والذي هو أكثر انفتاحًا ومرونة بعدم ارتباطه بمخاوف الحرب الباردة العربية والعالمية ومحاولة الانتقال إلى نظام إقليمي جديد أكثر فاعلية وأوسع في مجالات مصالحه.

ومن جانب آخر يشير بعض الباحثين في تطور نظام الحكم في منطقة الخليج إلى أن القبيلة / الطائفية هي من نوع النظم الوظيفية مثلها مثل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني والتي لا يمكن إلغاؤها إلا بإضعاف المبررات وتقليص الوظائف التي قامت من أجلها، وأن إضعاف هذه النظم الوظيفية لن يتم إلا في إطار إقليمي عربي أوسع من إطار الدولة القطرية، وحياة دستورية وتعددية سياسية على مدى زمني متدرج.

وما يبدو حاليًا من تبعية للعالم الرأسمالي، تفرز آثاراً سلبية وخطيرة يمكنها أن تؤثر مستقبلاً في استقلالية القرار السياسي بما يخدم العالم الرأسمالي ويكرس من سيطرته على المنطقة بما فيها الهيمنة المباشرة.

وهنا يشير البعض على أن كلاً من روسيا والصين يمكن أن تشكلا في المستقبل، مشكلة في اتجاه إمكانية تحقيق توازن دولي يؤدي إلى الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج، ولتجنب ذلك وجعلهما باستمرار دعامتين لهذا الأمن والاستقرار فإن منطق الأمور الذي يتفق مع مصلحة دول المنطقة، يقود إلى ضرورة توسيع شبكة الاتفاقيات لتتجاوز النطاق الأمني إلى الجوانب الاقتصادية المتعددة، وبمايمكن تحقيق التوازن الدولي في المنطقة والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، ولاشك أن هذا يعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها كل دولة من دول الخليج العربي بدون استثناء.

ومن جانب اخر وفي حال استمرار انقسام الدول العربية إلى نفطية وغير نفطية،

فمن الطبيعي تمامًا أن نجد الدول غير النفطية تسعى إلى أن يكون لها مجال للتأثير على دول النفط من أجل أعلى مستوى من المشاركة في خيراتها، ونظراً لأن جل النفط العربي هو في منطقة الخليج، فمن الطبيعي أن تسعى الدول العربية غير الخليجية بما فيها العراق (الذي أنهكه الحصار) إلى الركون إلى الأيديولوجيا القومية العربية كمسوغ شرعي بهدف الحصول على هذا المبتغى، ومن هنا فإن الاعتبارات الاقتصادية قد تدفع إلى مزيد من تدهور الأوضاع وعدم استقرار المنطقة، ومن هنا لابد من إزالة هذا الدافع الخطر بالاستيعاب واعتماد الديمقراطية على مختلف مستوياتها لاستيعاب التناقضات واستقرار الأنظمة السياسية.

* * *

الهوامش:

(1) سليمان سعدون البدر : منطقة الخليج العربي خلال الألفين الثاني والأول قبل الميلاد. دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم ـ الكويت الطبعة الأولى 1978م ص 106.

(2) أحمد العناني ـ جذور الحاضر الخليجي ـ دار المتنبي للنشر والتوزيع ـ قطر ـ الطبعة الأولى ـ 1983م ص27.

(3) المرجع السابق ص 24.

(4) ابن الأثير ـ الكامل ـ المطبعة المنبرية ـ حماه ـ سوريا ص 228.

(5) محمد نصر مهنا وفتحية النبراوي : الخليج العربي ـ دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ـ منشأة المعارف، الإسكندرية ـ عام 1988م ص 29.

(6) لبيب عبد الستار ـ قصة الخليج ـ تفاعل دائم وصراع مستمر ـ

(7) لبيب عبدالساتر ـ قصة الخليج ـ تفاعل دائم وصراع مستمر ـ دار المجاني ـ بيروت 1989م ص 45 .

(8) المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة مسحية شاملة عام 1978م ـ ص 24 .

(9) حسن محمد البحارنة ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ سلسلة مؤسسات الحياة ـ بيروت عام 1973م ـ ص ـ23ـ24 .

(10) قدري قلعجي ـ الخليج العربي بحر الأساطير ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1992م ـ ص 393 .

(11) سالم بن حمود السيابي ـ إيضاح المعالم في تاريخ القواسم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ـ 1976م ـ ص 141.

(12) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم ، حكومة الهند البريطانية ، دراسة وثائقية ـ دار المريخ – الرياض 1981م ص 123 .

(13) إياد حلمي الجصاني النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي دار المعرفة الكويت عام 1982م ص 103 .

(14) محمد ياسر شرف تأسيس دولة الإمارات مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية أبو ظبي الطبعة الأولى عام 1995م ص 51 .

(15) لمحات عن ثوابت السياسة السعودية ، إدارة الأبحاث والنشر بدار الأفق للنشر والتوزيع السعودية 1415هـ ص 12.

(16) ولد الملك عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود في مدينة الرياض في 29 ذي الحجة العام 1297هـ الموافق 2 كانون الأول العام 1880م (المصدر السابق) ص 14 .

(17) المصدر السابق ص 16 .

(18) المصدر السابق ص 122 .

(19) لمحات عن ثوابت السياسة السعودية دار الأفق للنشر والتوزيع 1415هـ ص 146 .

(20) المصدر السابق ص 148 .

(21) د . نزار عبيد مدني المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية مجلة الدبلوماسي معهد الدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية السعودية العدد الأول 1401هـ ص 21 .

(22) ثبات رغم المتغيرات قصة العلاقات السعودية دار الإسراء للخدمات الإعلامية السعودية ص 18 .

(23) جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية سالم سعدون المبادر دار الحرية للطباعة بغداد 1410هـ 1981م ص 31 .

(24) محمد غانم الرميحي الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي كاظمة للنشر الكويت 1980م ص 10 .

(25) السيد محمد إبراهيم أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي 1975م ص ت105 .

(26) التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة خالد بن محمد القاسمي الكتاب الأول دار الثقافة العربية الشارقة الطبعة الأولى 1998م ص 165-166 .

(27) الخليج العربي والتطورات السياسية 1941م 1971م عبدالرحمن يوسف بن حارب دار الثقافة العربية الشارقة بدون تاريخ ص 33 .

(28) المصدر السابق ص 46 .

(29) المصدر السابق ص 48 .

(30) النظام الإقليمي للخليج العربي د . محمد السعيد إدريس مركيز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت فبراير 2000م .

(31) المصدر السابق ص 33 .

(32) المصدر السابق ص 40 .

(33) James A . Bill "The Geometry of Instability in the Gulf : The Rectangle of Tension" - Abu-Dhabi- U-A-E . Emirates Center for strategic studies and Research 1996 p.p (101-102)

(34) مـا بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى برهان غليون الطبعة الولى 1993م مكتبة مدبولي القاهرة .

(35) التحولات السياسية في اليمن بحوث ودراسات عربية 1990م 1994م المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية صنعاء 1995م ص62

(36) الديمقراطية والأحزاب في اليمن الواقع والآفاق المستقبلية وقائع ندوة مركز دراسات المستقبل صنعاء ديسمبر 1997م ص 6 .

الباب الثاني

المحور الاقتصادي والسياسي

الفصل الأول

دول الخليج والجزيرة العربية في
نمط جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية

د. محمد عبد الواحد الميتمي

أستاذ الاقتصاد - جامعة صنعاء

«إن أشد أنواع القلق مرارة للمُفكّر أن يشعر في غياهب العتمة أن التقدم يغط في سبات عميق، دون أن يكون قادرا على إيقاظه»

فيكتور هوجو

مقدمة:

إنه لمن نافل القول التنويه إلى أهمية هذه الندوة التي تنعقد في ظل ظروف ومتغيرات اقتصادية دولية غاية في التشابك والتعقيد والأهمية. فهي تنعقد في توقيت تحتل فيه مهمة الانخراط في «سباق العصر» لدى الدول أولوية مركزية كما تأخذ قضايا التجارة والمبادلات الاقتصادية بين الدول والتكتلات الاقتصادية مركز الصدارة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي المحافل الدولية. وبميلاد منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث «لحكومة العولمة» باعتبارها منظمة لها سلطات كبيرة على الدول وفي ملفاتها شروط لا يقدر على الوفاء بها والاستفادة منها إلا من امتلك مجموعة قواعد اقتصادية متينة ومقومات نهضة ونمو مواكبة لشروط ومتطلبات «مناخ العصر» يغدو الانخراط في علاقات دولية متكافئة من المهام الصعبة على كتل اقتصادية بحالها ومستحيلة على دول منفردة. فمقومات وشروط الاندماج في «مناخ العصر» أو العولمة ومقتضياتها لا قبل لدولة عربية منفردة على تحملها والوفاء بها.

وفي مقابل ما في ملفاتها من شروط معقدة ومكلفة جنبا إلى جنب مع التطورات المتسارعة لظاهرة العولمة تقف اليمن وبلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية متفرجة على مسار الأحداث التي تتابع بسرعة غير معهودة وتتوالى من فوقها وتحتها دون أن تتأمل للحظة واحدة وبصورة جدية ومسؤولة عن المصير الذي يواجهها ما لم تكن لاعبا نشطا في ميدانها ومؤثرا في صيرورتها، وذلك لأن يتأتي إلا من خلال عمل جماعي مبتكر ومدروس. فالعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة تخضع بلدان العالم بدرجات متفاوتة لقوانينها وشروطها وذلك طبقا للمقومات الداخلية المتعددة الأبعاد والمستويات لهذه البلدان.

العلاقات الاقتصادية الدولية ومنافع غير متكافئة:

من أبرز سمات هذا العصر أنه يدفع جميع البلدان المتقدمة والنامية من دون تمييز إلى مزيد من الاندماج والتشابك بين الاقتصاديات الوطنية والأسوق الدولية. فاليوم يجري تصدير ربع الناتج العالمي، أي بما يساوي ١٤ ضعفا للتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى صعيد حركة رؤوس الأموال فقد أرتفع تدفق رؤوس الأموال المباشرة من 28 مليارا عام 1970 إلى 637 مليار دولار عام 1998، أي بأكثر من 22 ضعفا في أقل من ثلاثة عقود من الزمن. كما تزايد متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 10 مليارات دولار عام 1973 إلى 200 مليار دولار عام 1986 لتقفز إلى 1ـ 5 تريليونات دولار في عام 1998، وهو مبلغ يفوق إجمالي الاحتياطات الدولية بنسبة 90٪ تقريبا ويزيد بحولي 220 ضعفا حجم التجارة العالمية السنوية و52 مرة حجم الإنتاج العالمي السنوي. كما تكسرت الحواجز والحدود أمام تنقلات العمالة وإن بدرجة أقل مما حدث للتجارة والمال. وتلك دلائل بينة على أن الروابط الاقتصادية بين دول العالم تغدو أكثر تشابكا وتعاظما. غير أن منافع هذه الاندماج، وهذه الروابط ليست متساوية بين أقطار العالم، فالدول الأكثر تقدما صناعيا والأكبر إنتاجا هي التي تحصد المنافع بشكل أكبر وأفضل من التجارة العالمية ومن الروابط الاقتصادية والاندماج الاقتصادي على صعيد عالمي.

بيد أنه من نافل القول أيضا أن عملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والنهوض الاجتماعي لم يعد ممكنا خارج إطار التقسيم الدولي للعمل مهما بدا هذا التقسيم

محابيا، ومهما بدت العلاقات الاقتصادية على صعيد عالمي غير متكافئة. فالموارد الطبيعية لأية دولة ليست بلا حدود، وكذلك رأس المال والعمل. فهناك ربما ميزة نسبية لدولة على أخرى في أحد أو عدد من عوامل الإنتاج. وتفسح الروابط والعلاقات الاقتصادية بين دول العالم المعاصر إلى تسويق هذه الميزة النسبية وتحقيق أعظم الفوائد منها للأمم والشعوب. كما أن خلق صناعات وطنية حديثة وفاعلة، وتنويع النواتج المحلية وتسويقها، ورفع مستوى الدخول لم يعد متاحا من دون الدخول في شبكة من العلاقات والروابط الاقتصادية الواسعة والمتنوعة مع العالم الخارجي. والدول التي تراعي بحكمة وعناية ظروف وقواعد العلاقات الاقتصادية الدولية وتعمل بكد وبصيرة على تحسين وتطوير شروط موقعها في علاقاتها الاقتصادية الخارجية هي التي تجني باستمرار أفضل المنافع من هذه العلاقات والروابط.

وتنتمي اليمن مع بقية بلدان دول الخليج والجزيرة العربية كدول وشعوب إلى مجتمع دولي معاصر، تسعى للاندماج في منظومته وخلق شبكة من الروابط والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي وفيما بينها لعلها بذلك تؤمن لاقتصاداتها دينامية واستمرارية وتحقق لشعوبها الرخاء والتقدم. وهذه الأقطار تمتلك موارد طبيعية متنوعة أهمها وأوفرها النفط والغاز، وموارد بشرية كثيفة ورؤوس أموال نقدية ولكن بدرجات متفاوتة. جزء من هذه الموارد تم اكتشافها وجرى استغلالها، ويتم تبادلها مع العالم الخارجي، وأخرى ما زالت تبحث عمن يستغلها. ومن جانب آخر تؤمن هذه البلدان لشعوبها الغذاء والكساء والدواء عن طريق الخارج ولعملياته الإنتاجية وبنيته الأساسية عناصر المواد الخام والتكنولوجيا والآلات والمعارف. إنها باختصار مستورد لكافة عناصر الإنتاج: العمل، ورأس المال، والمواد الخام، والتكنولوجيا. كيف يا ترى يتم نسج هذه الروابط والعلاقات الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي وبينها وبين بعضها؟ ما الآليات والقنوات؟ ما الفوائد والخسائر؟ ما الإستراتيجيات والسياسات لتحسن وتطوير اندماجها في التقسيم الدولي للعمل؟ هذه الأسئلة المحورية هي ما ستحاول أن تجيب هذه الورقة على بعض منها.

ملامح الهيكل الاقتصادي وديناميية في أقطار منطقة الخليج والجزيرة العربية:

تضاعف الإنتاج العالمي بمعدل أكثر من ضعفين ونصف خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ليسجل رقما وقدره 30.2 تريليون دولار عام 1999 بعد أن كان مقدار١١ تريليون دولار عام 1980. وبناء عليه فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي ككل بأكثر من الضعف خلال الفترة المذكورة أي من حوالي 2400 دولار في بداية الثمانينات إلى حوالي 5000 دولار في عام 1999، غير أن هذه الأرقام تخفي تفاوتا شديدا بين دول العالم في معدل الإسهام في الناتج العالمي وفي تطور نصيب الفرد من هذا الناتج. وتفصح البيانات الخاصة بنمو الاقتصاد العالمي بتحيز هذا النمو لصالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية. فقد ارتفعت مساهمة البلدان الصناعية في الناتج العالمي من 72.5٪ في بداية الثمانينات إلى 78.2٪ من هذا الناتج في نهاية التسعينات. وقد حدثت هذه الزيادة على حساب إسهام البلدان النامية في الناتج العالمي، حيث أنخفض نصيبها من 27.5٪ إلى 21.8٪ وهو أقل من ربع الناتج العالمي لأكثر من ثمانين في المائة من سكان العالم. ويبدو هذا التفاوت في الإسهام في الناتج العالمي أكثر وضوحا بين مجموعة البلدان النامية. فقد بلغت مساهمة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبلدان شرق آسيا والمحيط الهندي 60٪ من إجمالي الناتج الإجمالي للبلدان النامية و13٪ من قيمة الناتج العالمي عام 1998. بينما لم يتعد نصيب أفريقيا جنوب الصحراء سوى 5٪ من الناتج الإجمالي للبلدان النامية و1٪ من الناتج العالمي عام 1998 بعد أن كان 2.5٪ من هذا الأخير في عام 1980 وهو تراجع درامي خلال عقدين من الزمن فقط.

أما فيما يخص بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي تصاعدا مطردا بالأرقام المطلقة من 195.3 مليار دولار عام 1980 إلى 258.4 مليار دولار عام 1999 ولكنه نمو بطيء. حيث كان متوسط معدل النمو السنوي لهذا الناتج يساوي 1.5٪ خلال 19 عاما وذلك أقل بكثير من المتوسط العالمي. أي أن اقتصاد هذه المجموعة من الدول تضاعف بمقدار 1.3 مرة مقابل 2.8 مرة للناتج العالمي. وبالتالي فقد تراجع نصيبها في الناتج العالمي من 1.8٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 1980 إلى أقل من 0.9 ٪ من هذا الناتج عام 1999.

وهذا المؤشر يشير إلى تدهور مكانة هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي. بل إن نصيبها في إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية قد سجل أيضا تراجعا بمعدل 2.2٪ نقطة مئوية من 6.1٪ عام 1980 إلى 3.9٪ عام 1999 . وتلك دلالة على إن اقتصاد هذه المجموعة من البلدان يتراجع باستمرار على كافة المستويات حتى في ظل الزيادة المستمرة في الطلب على النفط مصدر دخلها الأساسي.

إن مقارنة بسيطة بإسهام هذه المجموعة العربية في الناتج العالمي قياسا ببعض البلدان المتقدمة مع الأخذ في الاعتبار العامل السكاني وعامل المساحة يكشف عن صغر الدور العالمي لهذه البلدان في خريطة الاقتصاد العالمي، والذي يبدو أنه في تراجع مستمر. فقد بلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا 5.3 ضعف الناتج لهذه البلدان مجتمعة عام 1999، بالرغم أن مساحة هذه المجموعة تفوق مساحة بريطانيا بأكثر من 13 ضعفا. وتفوقت كندا التي يقل عدد سكانها بنحو 16٪ عن سكان المنطقة، بمقدار 2.4 مرة، وكوريا الجنوبية بحوالي 1.6 مرة، بالرغم من تماثل حجم السكان وتتفوق هذه المجموعة العربية بحوالي ستة أضعاف من حيث المساحة. إن بلدا صغيرا مثل بلجيكا لا يتعدى مساحته 1٪ من إجمالي مساحة مجموعة هذه البلدان و28٪ من عدد سكانها قارب ما أنتجته عام 1999 كل ما أنتجته بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية وتفوقت بحوالي الضعف عما أنتجته بلد كبير كالسعودية أو بمقدار 36 ضعف الناتج المحلي الإجمالي لليمن لنفس العام. وبلد كهونج كونج، التي تفتقر كلية إلى الموارد الطبيعية، ولا يزيد مساحتها على 0.03٪ من مساحة هذه المنطقة وسكانها لا يتجاوزون 20٪ من سكان بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية، عادل ناتجها المحلي لعام 1999 نحو 62٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان السبعة في منطقة الخليج والجزيرة العربية. وستكون المقارنة أسوأ حالا بكثير إذا استبعدنا النفط، وهي سلعة تقود التطورات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين على استبعادها تدريجيا من نمط الاقتصاد العالمي الجديد. وهو ما يعني مزيدا من تهميش هذه البلدان في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد.

وبتحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان يتضح أن الصناعة الاستخراجية تستأثر بأكثر من ثلث الناتج المحلي لهذه البلدان وثلاثة أرباع الناتج الصناعي. كما أن الصناعة التحويلية التي تشكل نسبتها نحو 10٪ من الناتج المحلي

وهي نسبة صغيرة بالقياس إلى مثيلتها في البلدان الصناعية التي تقدر بنحو 22٪ تعتمد بدرجة رئيسة على الصناعة الاستخراجية النفطية. وهو ما يجعل اقتصاد هذه الأقطار ومستقبل نموها وثرائها رهينة سلعة واحدة هي النفط.

وبالرغم من نمو قطاع الخدمات في هذه البلدان الذي بلغ نصيبها عام 1999 نحو 44.4٪ من الناتج المحلي وهي نسبة تعتبر متدنية بالنسبة للاقتصاد العالمي (61٪) و(64٪) للبلدان الصناعية المتقدمة فإن هيكل قطاع الخدمات يفصح عن الطبيعة المتخلفة لاقتصاد الخدمات وتبعيته الشديدة للبلدان الصناعية. إذ إن معظم ما يطلق عليها خدمات الإنتاج (التجارة والفندقة وخدمات البنوك وخدمات النقل والمواصلات) والتي تشكل نسبتها نحو 20.7٪ هي خدمات مرتبطة بالاقتصاد الخارجي أكثر منها ارتباطا بالاقتصاد المحلي. حتى الخدمات الحكومية التي بلغت نسبتها عام 1999 حوالي 24٪ جزء كبير منها هي عبارة عن خدمات الدفاع والأمن المرتبطة بصناعة السلاح في العالم الصناعي. على خلاف قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة التي تشكل خدمات المعلومات والبحث والتطوير النسبة الغالبة فيه.

إن الخلل الذي يصيب الهيكل الاقتصادي لمجموعة هذه البلدان صورة بادية للعيان. فهذا الخلل يصور هيمنة قطاعات الصناعة الاستخراجية المرتبطة بدرجة رئيسة بالعوامل والمؤثرات الخارجية على مجمل العملية الاقتصادية. وهو ما يجعل إقتصاداتها أكثر هشاشة وضعفا للتقلبات والصدمات الخارجية. بينما ظل قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية غير المرتبطة بالنفط، بإعتبارهما صمام أمان لأي اقتصاد نام بمنأى عن الدور الإيجابي والإسهام الفاعل في الحركة الاقتصادية لمجموعة هذه البلدان. وحتى النسب المرتفعة نسبيا لمساهمة قطاع الخدمات فهي لا تنسجم ولاتتلاءم مع أداء القطاعات الإنتاجية غير النفطية. فلولا دور النفط كسلعة مهيمنة وارتفاع عوائده لما أمكن بلوغ هذه النسبة المرتفعة للقطاعات الخدمية والتوزيعية التي يرتبط دورها بشكل رئيسي بتسهيل عملية التجارة الخارجية والداخلية لأنشطة غير منتجة معتمدة أساسا على النفط ومرتبط بدرجة مصيرية عليه.

إن تلك المقارنات الواردة أعلاه توضح بجلاء أن ثمار هذا الاقتصادي العالمي وثمار نموه كان أكثر فائدة وتمركزا لمواطني البلدان الصناعية المتقدمة، ويسير باتجاه

معاد لمصالح بلدان وشعوب هذه المنطقة. ففي الوقت الذي ارتفع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي من حوالي 2400 دولار في بداية الثمانينات إلى حوالي 4980 دولارا في نهاية التسعينات. أي أنه نما بمقدار الضعف خلال عقدين من الزمن. وبالمقابل أرتفع هذا المؤشر في البلدان الصناعية المتقدمة بمرتين ونصف المرة من 10400 عام 1980 إلى حوالي 25.8 ألف دولار عام 1999 . بينما عاني مواطنو البلدان الأقل نموا من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 320 دولار إلى 270 دولارا خلال نفس الفترة. وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية أنخفض هذه المؤشر من 8200 دولار عام 1980 إلى 7294 دولار عام 1999 ، أي نصيب الفرد من هذا الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع في هذه البلدان بنسبة 11٪ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وفي اليمن تراجع نصيب الفرد من هذا الناتج بحوالي النصف خلال نفس الفترة وهو ما يشير إلى تحيز النمو الاقتصادي العالمي لصالح البلدان الغنية وفي غير صالح بلدان هذه المنطقة. وهذه الفجوة يمكن أن تستمر في الاتساع إذا ظلت قواعد وآليات الاقتصاد العالمي تعمل بنفس الروح والنهج.

إن معدلات نمو الناتج وتحسن مستويات دخول الأفراد والحياة في البلدان الصناعية المتقدمة إنما جاءت محصلة لإستراتيجية مدروسة ومتواصلة في تنمية الصناعات التحويلية وتنمية المعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية التي انتهجتها هذه البلدان طيلة سنوات القرن العشرين. فقد نما إنتاج البلدان الصناعية المتقدمة ـ على سبيل المثال ـ من الصناعات التحويلية عام 1980 قياسا بعام 1900 بحوالي 3000 مرة[1].

هيكل وجغرافية التجارة الخارجية لبلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية:

تفرض العولمة الاقتصادية على البلدان منفردة ومجتمعة الانخراط في مزيد من المبادلات الاقتصادية بصورة متزايدة ودون قيود تحت سوق عالمية واحدة. فخلال النصف الأخير من القرن الذي مضى للتو تزايد حجم التجارة العالمية بمعدلات تفوق كثيرا معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي. واليوم يجري تصدير سلعا

وخدمات بما قيمته 6.8 تريليون دولار من أصل حوالي 30.2 تريليون دولار قيمة ما أنتجه العالم عام 1999. وهذا رقم يفوق ما صدره العالم من سلع وخدمات في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة بمعدل 14 مرة. وكان ذلك محصلة عملية لسقوط الحواجز التجارية بين الدول. فقد انخفض متوسط التعريفة الجمركية على الواردات المصنعة من 47٪ عام 1947 إلى 6٪ بحلول عام 1980 وستنخفض إلى 3٪ مع التنفيذ التام لجولة أورجواي. ومع ذلك فإن المنافع من التجارة العالمية لاتتوزع بشكل عادل بين القارات والأقاليم والدول. فالدول النامية التي يبلغ عدد سكانها أكثر من أربعة أخماس سكان العالم بلغ نصيبها من الصادرات 30٪ من إجمالي الصادرات العالمية، أما الـ 70٪ فقد كان من نصيب البلدان المتقدمة التي لايزيد عدد سكانها لا نسبة 16٪ من سكان العالم. وداخل مجموعة البلدان النامية هناك تفاوت شديد في معدلات النمو وفي الوزن النسبي لتجارتها العالمية. فقارة آسيا وأمريكا اللاتينية تتمتعان بمعدلات نمو سنوي للصادرات بلغ نحو 7٪ لآسيا و5٪ لأمريكا اللاتينية خلال الربع الأخير من القرن الماضي. بينما عانت أفريقيا من انخفاض سنوي بلغت نسبته حوالي 1٪. وانخفض بالتالي نصيبها في التجارة العالمية من 6٪ في بداية الثمانينات إلى 2٪ في نهاية التسعينات. فيما ارتفع إسهام آسيا في التجارة العالمية من 16٪ إلى 27٪ خلال الفترة المذكورة. وتأتي هذه الزيادة من النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته جنوب شرق آسيا بدرجة أساسية.

وفيما يخص مجموعة بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية فقد كانت من أكثر الدول التي لحق بها ضرر شديد من هذا التطور غير المتكافئ والمتحيز للتجارة العالمية، فعانت من انتكاسة شديدة من حيث إسهامها في التجارة كمحصلة لتراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الأقطار. إذ تراجع نصيها في التجارة العالمية من حوالي 6.8٪ في بداية الثمانينات إلى حوالي 1.4٪ في نهاية التسعينات. وهذا يعني أن إسهام هذه البلدان في التجارة كان يتراجع سنويا بمعدل 2٪ في المتوسط خلال الثمانينات والتسعينات. وهذه أرقام معبرة وتثير الفزع لما لها من دلالات على مستقبل هذه البلدان في خريطة الاقتصاد العالمي. ويعزى هذا التراجع في نصيب هذه الأقطار في التجارة العالمية، بدرجة رئيسة إلى تراجع عوائد النفط بسبب تدهور أسعاره في السوق العالمية، هذا من جانب آخر، ومن جانب آخر يعزى إلى النمو المطرد في حجم التجارة العالمية التي يستأثر العالم الصناعي الغربي بالنصيب الأكبر

منها . فبالرغم من الزيادة الذي طرأت على إنتاج النفط في مجموعة هذه البلدان من حوالي 7 ملايين برميل يوميا إلى نحو 13.8 برميل عام 1999 فقد تراجعت العوائد النقدية للنفط، أي أن تآكل أسعار النفط التي انخفضت من حوالي 45 دولار للبرميل في بداية الثمانينات إلى حوالي 18 دولارا للبرميل الواحد في نهاية التسعينات قد أمتص أثر هذه الزيادة في الناتج. وهو ما عرض اقتصاديات هذه البلدان للعديد من المصاعب، لعل أبرزها تراجع موازين مدفوعاتها وإثقالها بالديون بعد أن كانت تتميز بالفوائض النقدية.

ولعل من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن حجم الصادرات والواردات البينية بين دول منطقة الخليج والجزيرة العربية لا تمثل إلا قسطا يسيرا من مبادلاتها التجارية. فقد بلغ قيمة الصادرات البينية عام 1999 لهذه المجموعة ما نسبته 10٪ فقط من إجمالي صادرات هذه البلدان لنفس العام التي بلغت قيمتها 93 مليار دولار. وبالمثل لم تسجل الواردات البينية لهذه المجموعة العربية أكثر من 9٪ من إجمالي وارداتها التي بلغت أكثر من 84 مليار دولار عام1999 . وهذا مؤشر واضح على ضعف الروابط والعلاقات الاقتصادية فيما بينها، مثلما هو مؤشر على تبعيتها الاقتصادية لمنظومة العلاقات الاقتصادية خارجها نظامها الإقليمي. فهذه البلدان تقاسي أشد أنواع التبعية الاقتصادية، حيث تمول معظم أنشطتها الاقتصادية من الخارج. ويدلل معامل الانكشاف الاقتصادي، الذي يبلغ في الوقت الراهن 69٪ على شدة هذه التبعية. وللمقارنة على معيار التبعية الاقتصادية نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل تجارتها الخارجية حوالي 14٪ من إجمالي صادرات العالم وحوالي 16٪ من واردته لعام 1998، فإن معامل الانكشاف الاقتصادي لديها لا يتجاوز 22٪. وأكثر ما تتبدى هذه التبعية في درجة اعتمادها على الخارج لتلبية احتياجاتها من الغذاء. حيث بلغت فجوة الموارد الغذائية نحو 9.2 مليار دولار عام 1982، أي ما نسبته 70٪ من إجمالي التجارة الزراعية. وبالتالي فإن واردات الغذاء عام 1998 قد شكلت نسبتها حوالي 52٪ من إجمالي قيمة استهلاك الغذاء الذي قدر بنحو 22 مليار دولار عام1998 . والتأمل المسؤول والعميق في دلالة هذه الأرقام يبعث على القلق على مستقبل هذه البلدان وسلامة أمنها الاقتصادي والسياسي.

و يمكن أخذ بنية كهذه للتجارة الخارجية كإحدى الدلالات العامة لمضمون وجدوى التجارة الخارجية، منافعها وخسائرها. فصادرات المواد الأولية لهذه البلدان هي التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة بنود التصدير. بينما تحتل الواردات السلعية المرتبة الأولى. والحالة الأولى تعكس تخلف القاعدة الإنتاجية والثانية تطورها. وقد ينظر إلى مثل هذه التخصص الضيق أنه لا ضير فيه وينسجم مع قواعد التقسيم الدولي للعمل وما يجلبه ذلك من منافع على المنخرطين فيه. ولكن كون السوق الاقتصادية الدولية تحكمها في الغالب قوانين وعمليات عشوائية، وأن هذا التقسيم الدولي للعمل لا يجري التخطيط له بقلم ومسطرة محسوبة كما يفترض البعض لصالح جميع الأطراف بعدالة فإن مثل هذا التخصص الضيق لن يؤول إلا إلى أسوأ النتائج على هذه البلدان وخاصة مع التطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية العظيمة والمتسارعة في العالم المتقدم. فهبوط أسعار صادرات هذه البلدان من المواد الخام الأولية وعلى رأسها النفط مقابل ارتفاع أسعار الواردات الصناعية أو ما يطلق عليه مصطلح «مقص الأسعار» تحت شروط تقلبات أحوال السوق الدولية وبفعل التقدم العلمي والتقني للكيمياء الحيوية والمخلقات الصناعية الذي يقود باستمرار إلى استبدال عناصر المواد الخام الأولية الطبيعية بعناصر مخلقة صناعيا، بل إلى استحداث عناصر غير موجودة في الطبيعة يقلل من عائدات صادرات هذه البلدان، ومن ثم قدرتها على الاستيراد في المستقبل. وعلى الرغم أن النفط ظل إلى حد ما بعيدا عن مثل هذه التطورات، فقد برهن منتصف الثمانينات التي أوصلت أسعار النفط في السوق الدولية إلى أدنى المستويات الأثر الكبير والمباشر الذي أحدثه مثل الهبوط على مشاريع التنمية ورخاء شعوب هذه البلدان.

ومنذ بداية الثمانينات بدأت البلدان الصناعية بالتحول باتجاه صناعة وأنشطة الخدمات ذات التقنية العالية والمعلوماتية الرفيعة التي شرعت في النمو على حساب الصناعات التحويلية، بعد أن أكملت بنيتها الصناعية على نحو لا ينافس. حيث انخفض نصيب الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي في هذه البلدان من 25٪ عام 1980 إلى 19٪ عام 1998، وارتفع نصيب الخدمات من 59٪ إلى 65٪. فيما تواصلت وتائر نمو الصناعات التحويلية في البلدان الأقل نموا في تصاعد وإن بوتائر

متباطئة، حيث ارتفع إسهامها في الناتج المحلي من 13٪ عام 1980 إلى 18٪ عام 1998، جنبا إلى جنب للزيادة في إسهام قطاع الخدمات من 39٪ إلى 42٪ خلال نفس الفترة.

نمط جديد من التقسيم الدولي للعمل ومستقبل اقتصاديات بلدان الخليج والجزيرة العربية:

ظل الاعتقاد ومازال إلى حد مقبول بأن الإنتاج وإعادة الإنتاج لأي دولة أمر لامعنى له خارج نظام التقسيم الدولي للعمل. بيد أن هذه المقولة الاقتصادية التي شيدت على قاعدتها نظريات التبادل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية تخضع اليوم لتبدل جوهري في الشكل والمضمون وهو ما يقود إلى تغيير في أسس منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية. فإذا كان الماضي القريب وحتى اليوم وإن بمستوى اقل ظلت الموارد المحلية، الطبيعية بدرجة أولى هي مرتكز رئيسي لتقسيم العمل الدولي، ومن ثم طبيعة وخصائص المبادلات الاقتصادية بين دول العالم، فإن دور هذا العامل يتضاءل مع مرور كل يوم لتبرز إلى الواجهة عوامل أخرى تصيغ شكل ومضمون تقسيم العمل الدولي، لن تلعب فيه الموارد الطبيعية في المستقبل القريب إلا دورا ثانويا. في الماضي كانت الميزة التنافسية دالة لثروات الموارد الطبيعية ولنسب عوامل الإنتاج. فتمتع بلد ما بوفرة في عدد من الموارد الطبيعية لم يعد سببا لأن يجعله غنيا، كما أن عدم توافرها لدى بلد آخر لم يعد حائلا دون أن يصبح غنيا.

أما الآن فإن هذه الدالة يجري تبديل عناصرها ومتغيراتها بصورة جديدة، حيث تنسف التكنولوجيا الجديدة الإستراتيجيات القديمة للنجاح الاقتصادي. «فالثورة الخضراء وثورة علم المواد» قللتا من أهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية. وفي المستقبل فإن الميزة التنافسية المستديمة ستتوقف بدرجة أكبر على تكنولوجيا العمليات الجديدة وبدرجة أقل من تكنولوجيات الإنتاج الجديدة. وصناعة المستقبل الجديدة إنما تتوقف على المقدرة العقلية. كما أن الميزة المقارنة التي من صنع الإنسان تحل محل الميزة المقارنة «للطبيعة الأم»(2).

إن قيمة المواد الخام الأولية مقياس لأهميتها قد انخفضت خلال ربع القرن الماضي بمعدلات كبيرة وهي تتجه إلى مزيد من الهبوط. فطبقا لتقديرات لستر ثارو في تقرير السنوي عن أوضاع العالم تكون أسعار المواد الأولية قد انكمشت حتى الآن بحدود 60٪ من السبعينات حتى التسعينات. وسوف تهبط بنسبة 60٪ أخرى بحدود عام 2020. إن القرن الحادي والعشرين الذي ولجناه للتو سيتولى صياغة حياتنا وتشكيل مستقبلنا بطريقة مختلفة كلية. ففي القرون الثلاثة الماضية تراكمت الثروة عادة لدى الأمم التي أمتلكت مصادر طبيعية غنية، أو التي تراكمت لديها كميات ضخمة من رأس المال. أما القرن الحالي سيكون لثورة المواد المخلقة والثورة الجينية وثورة الكمبيوتر تأثيرات واسعة وجذرية في ثروة الأمم ومستوى معيشتها. فنظريات الكم والكمبيوتر والبيولوجيا الجزيئية هي الأعمدة الثلاثة للتقدم في القرن الواحد والعشرين. وتلك الأمم التي تملك ناصية هذه الأعمدة الثلاثة هي التي تستطيع البقاء والاستمرار مع مناخ العصر أما تلك الأمم التي لا يربطها شأن بهذه العناصر الثلاثة فإن ستجد نفسها خارج الصيرورة التاريخية. لأن هذه الأعمدة الثلاثة للعلم المعاصر والتلاقح بينها سوف توفر « قدرة لا سابق لها على التحكم في المادة والحياة والذكاء»[3].

مما لاشك فيه أنه مع تفجّر النفط في صحاري هذه المنطقة الذي ارتفع إنتاجه على سبيل المثال بنسبة 900٪ بين عامي 1920 و1939 قد وفر على بلدانها مهمة البحث العسيرة في الحصول على الموارد النقدية الضرورية التي تحتاجها لتمويل بناء هياكلها الأساسية وصناعاتها وكافة أنشطتها الاقتصادية، ونقل سكانها إلى حالة من الرخاء والرفاهية ما لم تحلم به من قبل وما تحسدها عليه شعوبا كثيرة. فالموارد البترولية للخليج والجزيرة العربية تمثل جزءا مهما وحيويا من الحياة العصرية للعالم الصناعي الغربي، بحيث يصعب على هذا العالم النظر إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في إطار غير النفط. ولهذا فقد تدفقت ثروات نقدية هائلة من عوائد النفط إلى هذه المنطقة شكلت مصدرا وفيرا وسهلا للتراكم النقدي الضروري لتمويل عملية التنمية في هذه الأقطار.

بيد أن التراكم النقدي ليس سبيلا للتقدم العلمي والتكنولوجي ولا طريقا مأمونا للنهوض الاقتصادي والاجتماعي. لا جدال في أن الحاجة الفعلية والعملية

لمقتضيات الخروج من حالة الشظف الاقتصادي والاجتماعي التي كانت تعانيه هذه البلدان قبل تدفق النفط قد فرض عليها جميعا مهمة الانتقال بحياة شعوبها إلى حالة أخرى أفضل وتوفير معدل ومستوى من التراكم النقدي كشرط أولي وحتمي لعملية النمو الاقتصادي. فمن بداهة القول أن أي عملية تنموية وأي نهوض اقتصادي واجتماعي إنما يقتضي توفير وحشد الموارد المالية لهذه العملية. غير أن حشد وتوفير الموارد المالية لعملية التوظف الرأسمالي لا يعتبر الحل النهائي لهذه الأقطار كما دللت التجربة التاريخية. والقضية الأكثر أهمية وتعقيدا هي المرحلة الثانية من عملية التراكم، أي تراكم الأصول الرأسمالية «رأس المال الحقيقي» أو المادي. تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال مادي يمكن أن يتم من دون عوائق إذا ما تقابل التراكم النقدي مع وجود العناصر المادية لعملية الإنتاج. لكن العناصر المادية والمقومات الفيزيقية للناتج القومي في اليمن والخليج لا تهيئ الظروف ولا الشروط الفعلية لمثل هذا «الميتامارفوز» Metamorphosis، فالقاعدة الفرضية تقول بضرورة نسق عملياتي يعمل على تحويل على جزء من الدخل القومي في صورته الأولية (مواد خام) لهذه البلدان بوساطة التصدير إلى أصول نقدية، ومن ثم تحويل هذه القيمة في صورتها النقدية بوساطة الاستيراد إلى أصول مادية بهدف الحصول على العناصر الرئيسة لرأس مال جديد. وهنا نلمح نقطة فاصلة مميزة في أن مجموعة هذه البلدان في مرحلة التراكم الرأسمالي المادي تكون في حالة من التبعية للعلاقات الاقتصادية الدولية مع العالم الغربي بدرجة أكبر من مرحلة التراكم النقدي. وتظل المرحلة الثانية من هذا الميتامارفوز هي المرحلة الحاسمة في درجة التبعية والتي تستثمرها البلدان الصناعة الغربية لصالحها بصورة شبه مطلقة على حساب مستقبل شعوب هذه المنطقة. فالبلدان النفطية في منطقة الخليج والجزيرة العربية استطاعت في العشرية النفطية الأولى ومنتصف الثمانينات أن تحل مسألة البعد المالي في التراكم، لكنها على مستوى التراكم الرأسمالي المادي قد زادت وتعمقت تبعيتها للسوق العالمية. قد يسوق البعض - في وجه ما نطرحه - حججا رقمية تقول بأن الأصول النقدية في بلدان الوفرة النفطية قد مكنتها من استقدام أصول مادية بأحدث التقنية بلغت قيمتها آلاف الملايين من الدولارات، وتلك حجة ناقصة. إذ إن الحكم على النتيجة النهائية لهذا الميتامورفوز، أي تحويل رأس المال النقدي إلى رؤوس أموال

حقيقية عبر منظومة السوق الدولية من خلال قناتين رئيستين متكاملتين تصبان معا في بوتقة واحدة يتشكل في قاعها رأس مال حقيقي. القناة الأولى: هي استيراد المعدات والآلات والمصانع ـ كعنصر أساسي في عملية تحديث الاقتصاد الوطني. وتلك قناة متاحة ومتوفرة في السوق الدولية من دون عوائق. القناة الثانية: هي القناة التي تتم عبرها «نقل التكنولوجيا»، أي بيع وشراء بضاعة خاصة، هي نماذج هذه الآلات والمعدات، وطرائق الإنتاج، وحقوق الملكية والتراخيص وبراءة الاختراع وإعداد الخبرات والكوادر العلمية والتقنية، وكافة الأسرار التكنولوجية التي تتكتم عليها البلدان الصناعية وهي القناة الأكثر أهمية وتعقيدا من الأولى. والواقع كما يشير الدكتور فؤاد مرسي في كتابه الرأسمالية تجدد نفسها أن «التكنولوجيا لا يمكن أن تنقل وإنما ينبغي امتلاكها في كل بلد، وذلك بتنمية المعارف النظرية والتطبيقية لأبنائه لتظهر بعد ذلك في صورة قدرة إنتاجية. والتراكم الحقيقي لرأس المال، الذي من شأنه إثراء المجتمع، هو ذلك التراكم الذي يتجسد في القدرة على إنتاج القدرة الإنتاجية»[4]. وهنا بالذات يتجسد الواقع والوضع السيئ وغير المحسود عليه لبلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية. فقدراتها العلمية ضعيفة للغاية وبناها المؤسسية متخلفة وقاعدتها الإنتاجية محدودة وأسواقها الوطنية ضيقة. وفي ظل هذه البيئة وهذه المحددات لا يمكن للتكنولوجيا أن تنمو وتتطور، وللقاعدة الإنتاجية أن تعلو وتزدهر وتنافس. وتظل هذه البلدان مستوردا صافيا «للتكنولوجيا» من العالم الصناعي المتقدم الذي يمسك بقبضة محكمة أسرار هذه التكنولوجيا ويحتكر التجديد التكنولوجي.

صحيح أيضا أن دول هذه المنطقة تحفل بثروات نفطية وغازية هائلة يحتاجها الاقتصاد العالمي والاقتصاد الصناعي الغربي على وجه التحديد في الوقت الراهن، حيث مثلت احتياطي النفط الخام لهذه المجموعة حوالي 46٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي لعام 1999، وحوالي 16٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، ولكن إلى حين. ذلك إن نظام الطاقة العالمي الحالي الذي يعتبر النفط مكونه الأول لن يدوم طويلا. ويجتهد العالم الغربي لاستحداث بدائل جديدة رخيصة ونظيفة للطاقة محل الوقود الأحفوري. ولذلك «من المحتمل أن يكون نظام الطاقة العالمي في عام 2030 قليل الشبه به الآن. ففي ذلك الوقت يكون الوقود

الأحفوري قد فقد السيطرة عليه، وعلى ذلك سوف يدار بالموارد الشمسية التي تستكمل يوميا بضوء الشمس القادم إلينا والطاقة الحرارية الأرضية» [5]، وستكون هناك بدائل أخرى تجعل النفط مصدر لا يعتد به للطاقة. كما أن الغاز الذي يتوافر بكميات كبيرة في العالم سيكون مصدرا بديلا ومرحبا به بديلا عن النفط. عندئذ سيكون الاقتصاد الدولي القادم هو اقتصاد شمسي وغازي، اقل تلويثا للبيئة، وسوف يعمل الغاز مع الطاقة الشمسية والطاقة الهيدروجينية والطاقة الحرارية ومصادر أخرى للطاقة على أن يكون اقتصاد المستقبل هو اقتصاد الطاقة المتجددة. هذا فضلا عما ستقوم به تكنولوجيا الإنتاج الجديدة من توفير كبير لاستخدام الطاقة. فالطائرات والمركبات ومختلف الآليات هي اليوم أخف وزنا وأكثر صلابة مما كانت عليه قبل عشرين عاما، وذلك بفعل استخدام تكنولوجيا المواد الجديدة. «إن كل كيلو جرام اقل في وزن الطائرة يترجم بتوفير 120 لترا من الوقود في السنة، أي حوالي 15 برميلا في حياة الطائرة. وخمسين أو مائة رطل من الألياف الزجاجية تقوم بتوصيل عدد من المكالمات الهاتفية مماثل لما كان يقوم به طن من الأسلاك النحاسية. وإنتاج مائة رطل من هذه الألياف الزجاجية يتطلب أقل من 5٪ من الطاقة الضرورية لإنتاج طن من الأسلاك النحاسية. وكذلك البلاستيك الذي يحل محل الصلب في أجسام السيارات» [6]. وهكذا فإن تكنولوجيا العمليات الجديدة قد خفّضت حتى اليوم حجم المواد الخام الأولية المطلوبة لإنتاج وحدة من المنتجات الصناعية بما لا يتجاوز 20٪ مما كان مطلوبا عام 1900 [7]. «وكما أكد ليستر ثورو العميد السابق لكلية سلون للإدارة في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا فسيكون هناك انتقال تأريخي في الثروة في القرن الحادي والعشرين بعيدا عن الأمم التي تمتلك المصادر الطبيعية ورأس المال... ويكتب ثورو «في القرن الحادي والعشرين فإن القدرة العقلية والخيال والابتكار وتنظيم التكنولوجيات الحديثة هي العناصر الأساسية. وفي الواقع فإن العديد من الدول التي تمتلك مصادر طبيعية بوفرة ستجد ثروتها تنخفض بشدة لأن المواد في سوق المستقبل ستكون رخيصة وستكون التجارة العالمية والأسواق مرتبطة إلكترونيا.. وفي القرن الحادي والعشرين ستزدهر دول عدة تفتقر إلى المصادر الطبيعية لأنها وضعت أولوياتها في التكنولوجيا التي يمكن أن تعطيها ميزة تنافسية في السوق العالمية. ويؤكد ثورو أن المعارف والمهارات تقف

اليوم وحدها كمصدر وحيد أفضلية المقارنة»[8]. ويعني هذا أن الموارد الطبيعية تكون قد سقطت من المعادلة التنافسية، وأن المنافسة في القرن الواحد والعشرين ستكون من صنع الإنسان. وبذلك يكون النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي قد أنهار وولّى إلى غير رجعة.

الخلاصة:

لاشك أن بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية قد فشلت حتى الآن، إما كأقطار منفردة أو كتجمع في صورة الراهنة من تعزيز موقعها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، بل حتى مجرد الحفاظ على نصيبها في التجارة الدولية. وعندما يسود الفشل تكون الحاجة إلى التغيير واضحة وحتمية. والتغيير هنا يتطلب روح المسؤولية وحب الوطن، كما يتطلب سعة الأفق والرغبة في التغيير. والتغيير هنا أول ما يجب أن ينصب على الاستراتيجيات والمؤسسات والأفكار. وواقع إستراتيجية التنمية الراهنة في بلدان هذه المنطقة أولى المجالات التي تتطلب التغيير. وذلك في مصلحة الشعوب والحكام معا. حتى كيسنجر لم يعد قادرا على طرح الحقيقة جانبا تجاه المخاطر التي تواجه حكام الخليج معلقا في كتابه (سنوات في البيت الأبيض، ص 1260) قائلا: «عاقل هو ذلك الحاكم الذي يدرك أن التنمية الاقتصادية ـ بصرف النظر عن أنها تؤدي إلى تقوية مركزه ـ تحمل معها حتمية إقامة مؤسسات سياسية جديدة لكي تتواءم مع الأوضاع التي تزداد تعقيدا في مجتمعه». ودول المنطقة هذه قد حباها الله ثروة كبيرة يجب أن توجّه أولا وأخير لصالح تنمية حقيقية وصلبة، بعيدا عن تبديدها في مشتريات السلاح والحفاظ على أمن الحكام فقط قبل أمن الشعوب.

لقد دعت الأديان السماوية البشر إلى التخلي عن شهوة الحرب التي تقتل الإنسان وتدمر الأرض وترفع بدلا عنها راية السلم والإعمار. لهذا فقد نصحت الداخلين في دارها إلى أن يطرقوا السيوف ويحولوها إلى محاريث. واليمن والخليج هم أعنى من غيرهم ومن أي وقت مضى للعمل بهذه الدعوى والتخلي عن الإنفاق العسكري لصالح عملية التنمية الاقتصادية والنهوض العلمي

والاجتماعي، من أجل البناء والتحديث. إذ إن التنمية الحقيقية هي أكبر درع واق وحصين للأمم والأوطان، فهي أقوى من الجيوش. وإذا كان الفقر والأمية والمرض يعتصر نصف سكان اليمن وجزءا من سكان منطقة الخليج فإن لدى هذه المنطقة اليوم فرصة بوهج الشمس لتعديل قوانين السير والحركة التي مضت على امتداد العقود المنصرمة بشكل غير سلسل وغير مستقر ومتوازن بأن تعمل باتجاه مستقبل لا يرحم الضعفاء والهامشيين، بأن يكون المستقبل مثمرا لبلدانها وشعوبها مجتمعة. إن سياسة تحويل قسط كبير من ثروة هذه المجتمعات إلى بناء المستقبل أمر يتهدده شغف صناع السلاح في العالم ببقاء جزء من ثروة هذه الشعوب تدور بين أسنان آلاتهم وتعهد العسكريين وبعض الساسة في هذه البلدان إلى الإبقاء على عسكرة جزء من الدخل القومي لما يدر عليهم من منافع خاصة. غير أن هذا التحول ليس مجرد تحول في اتجاه المال والأعمال، بل أكثر منه هو تحول في الرؤى والأفكار والاستراتيجيات، وهو تحول في المؤسسات والسياسات والأيديولوجيات. وهذا يعنى النظر إلى التحدي العالمي في وجه هذه البلدان بأنه تحد مشترك، وأنه العمل لمواجهته يقتضي جهودا وإستراتيجيات مشتركة.

وأول ما يمكن عمله في ظل إستراتيجية مشتركة هو توسيع دائرة التبادل الاقتصادي بين دول المنطقة ضمن استراتيجية مشتركة ومحسوبة إلى تطوير القاعدة الإنتاجية لعدد من المنشآت الصناعية والإنتاجية المهمة، وإلى تمكين هذه الدول من التحكم بصورة متزايدة بمسار العملية التنموية في بلدانها في ظل تخطيط مشترك. هذا المنظور في التبادل الاقتصادي نحو التكامل إنما ينطلق من نظرة أبعد من مجرد مفهوم تبادل المنافع القائم على أسس التجارة الحرة، وهو المفهوم الذي يعني بعملية النهوض الاقتصادي والتنمية، الذي لا توفره مجرد التجارة الحرة والعلاقات المنفردة، بل العمل الاجتماعي والجماعي المحسوب والمخطط والإمساك بزمام العلم والمعرفة كمحرك للنهضة ومزيد من الاستثمار في رأس المال البشري في ظل تخطيط وعمل تعاوني مشترك. فمهارات قوة العمل والتعليم ستصبح هي السلاح التنافسي الأول في القرن الواحد والعشرين الذين نعيشه الآن. لأن الأيدي العاملة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا هي بمنزلة الأذرع والأرجل التي سوف تسمح لهذه البلدان الإمساك بناصية «الأعمدة الثلاثة» للتطور في القرن الواحد والعشرين.

وللقيام بهذا الدور المهم فإن دور الدولة بالتفاهم البناء والتعاون المثمر مع القطاع الخاص يظل رأس حربة في التخطيط لعلاقات التبادل والتكامل الاقتصادي بين مجموعة هذه الدول. ويناط بالقطاع الخاص السير على هدي إستراتيجية مشتركة للنمو والتنمية الاقتصادية.

إن منابع الخوف والقلق من أن يمضي القرن الحادي والعشرون تاركا ـ إذا ماستمرت آليات وشروط الفعل والحركة بداخلها على ما هي عليه ـ مجموعة هذه البلدان وشعوبها تواجه مصيرا مظلما ومأساويا: مسلوبي الإرادة والقوة، عديمي الجدوى في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، فقراء، متناحرين سياسيا واجتماعيا. فالتطورات التقنية والتكنولوجية تتم بصورة كلية خارج إطار هذه البلدان، والمسرح الاقتصادي العالمي يستبعد من نشاطه وواجهته بصورة متزايدة هذه البلدان. والمشاكل والتحديات الداخلية تتفاقم بصورة متراكمة من دون حلول جذرية. إذا كانت نواميس التاريخ حتى وقت قريب تقرر أن القوي يسحق الضعيف والكبير يلتهم الصغير، فإن اليوم تضاف إلى هذه النواميس أن السريع يتمادى في دوس البطيء وإقصائه قريب، وما لم تشرع هذه البلدان في العمل فورا وبصورة مجتمعة على تعديل جذري لنواميس حركتها الكلية، فإن كتب التاريخ سوى تتولى ذكر هذه البلدان ليس أكثر من مجرد حكايات وأساطير.

أولا ـ المصادر والمراجع:

1ـ الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. بول كيندي، ترجمة غازي مسعود، دار الشروق، الأردن، 1993.

2ـ ارتقاء التقدم: نهاية النمو الاقتصادي وبداية تطوير الخصائص البشرية. سي. أويك بابيك، ترجمة محمد عبد القادر وزهير صندوقة، دار الشروق، الأردن، 1995.

3ـ الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين. د. محمد الرميحي وآخرون، كتاب العربي (30)، الكويت، 1997.

4ـ الرأسمالية تجدد نفسها. د. فؤاد مرسي، عالم المعرفة (147)، الكويت، 1990.

5ـ رؤى مستقبلية: كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين. ميتشيو كاكو، ترجمة سعد الدين خرفان، عالم المعرفة (270)، الكويت، 1999.

6ـ الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان. لستر ثارو، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة (204)، الكويت، 1995.

7ـ العالم في القرن العشرين: عصر الحروب العالمية والثورات. دانييل براور، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1990.

8ـ الغرب وأسباب ثرائه: التحول الاقتصادي في العالم الصناعي. ناثان روزنبرج وبيردزل، ترجمة الدكتور صليب بطرس، دار الفكر العربي، القاهرة.

9ـ فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية. هانس بيترمارتن وهارالد شومان، ترجمة الدكتور عدنان عباس علي، عالم المعرفة (238)، الكويت، 1998.

10ـ النظام المرابي العالمي: السمات الراهنة للعصر الرأسمالي. مجموعة من الباحثين، دار المستقبل، دمشق، 1199.

11ـ التقرير الاقتصادي العربي. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مارس 1994.

12ـ تقييم عن أوضاع العالم ـ 1990 . تقرير معهد مراقبة البيئة العالمية نحو تحقيق التقدم المتواصل للمجتمع ، لستر براون وآخرون ، ترجمة الدكتور سيد رمضان هدارة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1992 .

13ـ تقييم عن أوضاع العالم ـ 1992 تقرير معهد مراقبة البيئة العالمية نحو تحقيق التقدم المتواصل للمجتمع ، لستر براون وآخرون ، ترجمة الدكتور سيد رمضان هدارة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1993 .

14ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ 1989 .

15ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ سبتمبر 2000 .

World Tables 1998-1990 . The World Bank , 1990. 17. World ـ16

Development Report 1995. The World Bank, 1995.ـ17

World Development Report 2000/200 The World Bank, 2000.ـ18

World Development Indicators 1999. The World Bank, 1999.ـ19

ثانياً : الملحق الإحصائي :

جدول رقم (1)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية

بأسعار السوق لعام 1999 (مليون دولار)

الدولة / الصناعة	اليمن	السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين	قطر	الإجمالي
أ) الإنتاج السلعي	4219	79256	15367	27297	7747	2479	7220	143585
1. الزراعة والصيد	1088	9187	117	1781	408	59	71	12711
2. الصناعة	2829	56871	14637	19979	6746	1990	6374	109426
ـ الاستخراجية	2126	43555	11022	13442	6075	1198	5481	82899
ـ التحويلية	703	13316	3615	6537	671	792	893	26527
3. التشييد	251	12940	754	4444	417	269	599	19674
4. الكهربا والغاز والماء	52	247	141	1093	177	161	176	2047
ب) خدمات الإنتاج	1293	25068	6547	12790	3472	1616	2687	53473
1. التجارة والفندقة	541	10029	2124	6875	2108	532	882	23091
2. النقل والمواصلات	735	9130	1662	3763	1160	510	536	17496
3. البنوك	18	5910	2761	2125	203	575	1269	12861
ج) خدمات عامة	1075	32319	7483	11773	4207	2306	2198	61361
1. الإسكان	183	2288	-	4744	844	643	-	8702
2. خدمات حكومية	783	27904	0	5684	1762	1192	2239	39564
3. خدمات أخرى	109	2128	7483	1346	1600	470	-41	6355
الناتج المحلي الإجمالي	6772	139206	29676	15634	15634	6621	12197	258419

المصدر : أحتسبت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، سبتمبر 2000 . ملحق إحصائي رقم (4/2) ، ص 250 .

جدول رقم (2)

مؤشرات من السكان والتنمية في بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية لعام 1999

الدولة / المؤشر	اليمن	السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين	قطر	الإجمالي
مجموع السكان (ألف نسمة)	17677	21335	2255	2938	2325	665	557	35427
المساحة (ألف كم٢)	555	2250	17.8	83.6	309.5	0.7	11.4	3229
الناتج القومي الإجمالي (مليون دولار)	5628	125211	31189	47748	12664	5934	10255	238629
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار)	318	5869	13831	16251	5446	8923	18411	6736

المصدر: أحتسبت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999.

الهوامش:

(1) الاستعدادات للقرن الواحد والعشرين. بول كينيدي، دار الشروق، جدول (1)، ص70.

(2) الصراع على القمة ـ مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان. لستر ثارو، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة (204)، الكويت، 1995، ص، 12.

(3) رؤى مستقبلية ـ كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الحادي والعشرين. ميتشيو كاكو، ترجمة د. سعد الدين خرفان، عالم المعرفة (270)، الكويت، 2001، ص 22.

(4) الرأسمالية تجدد نفسها. ص. 74، مصدر سبق ذكره.

(5) تقييم عن أوضاع العالم ـ 1990. لستر براون وآخرون، ترجمة د. سعيد رمضان هدارة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ـ 1992، ص257.

(6) الرأسمالية تجدد نفسها. د. فؤاد مرسي، عالم المعرفة (147)، الكويت، 1990، ص، 48.

(7) نفس المصدر. ص 47.

(8) رؤى مستقبلية. ص23.

الفصل الثاني

سياسة اليمن الخارجية تجاه دول الخليج
(دول مجلس التعاون الخليجي)

د. خديجة الهيصمي

المقدمة:

تعد السياسة الخارجية اليمنية من القضايا المهمة والمصيرية في سياسة الدولة، فهي تعكس مدى قدرتها على التعامل مع المحيط الخارجي، والتكيف مع التطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، فالسياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تجاه بعض القضايا تعبر عن قدرتها في نسج علاقات خارجية مع الدول الأخرى بما يلبي احتياجاتها ومصالحها آخذة بعين الاعتبار المصالح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الوحدات السياسية الدولية الأخرى.

والسياسة الخارجية اليمنية تجاه دول الجوار في الجزيرة والخليج العربي تعتبر من القضايا المحورية التي تفرض العديد من القضايا والتساؤلات الخاصة بالعلاقات اليمنية ـ الخليجية، وبصفة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي الست ومستقبل هذه العلاقات في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. وذلك بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ الواحد وارتباطهم بمصير مشترك واحد. وتتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي الست) في فترة من 1990 حتى 2001م. وتعتبر هذه الفترة من أهم الفترات المهمة والحاسمة في العلاقات حيث أثرت تأثيراً عميقاً في الاتجاهات السياسية للدول محل الدراسة وتعرضت لتفاعلات ومتغيرات مختلفة لا يمكن تجاهلها في المنطقة.

ويمكن القول أن أزمة الخليج الثانية وقضايا الحدود بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي قد لعبت دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات بعد قيام الجمهورية اليمنية في مايو عام 1990م، حيث أصبحت اليمن تملك مقدرات وإمكانيات لعناصر القوة لم تكن تمتلكها من قبل أهمها الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به دولة الوحدة في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية والذي تبلغ مساحتها حوالي (555.000) كم2 ومن الناحية السكانية أصبحت الدولة الأكثر كثافة في منطقة الجزيرة والخليج حيث يبلغ التعداد السكاني ما يقارب 16 مليون نسمة.

بالإضافة إلى هذا فإن الجمهورية اليمنية تمتلك عددا كبيرا من الجزر في البحر الأحمر وتتحكم في مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كما تشرف على خليج عدن الذي يعد هو الآخر المدخل إلى المحيط الهندي، كما تشارك عمان في الإشراف الكامل على البحر العربي.

هذه المقدرات لا شك أنها سوف تلعب دورا كبيرا داخل اليمن وخارجها، فالجمهورية اليمنية تمثل عمقا إستراتيجيا في المنظومة الإقليمية التي تعيش فيها وقوة لا يستهان بها. وإن الوحدة اليمنية بقيامها تحقق أكبر قدر من الاستقرار الإقليمي وأحد عناصر هذا الاستقرار، وتعتبر قيمة مضافة للمصالح والقيم العربية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

أولا: الإطار النظري للدراسة.

ثانيًا: السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من (1990 ـ 2001).

ثالثًا: قراءة في مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي).

أولاً: الإطار النظري للدراسة

محددات السياسة الخارجية اليمنية

السياسة بشكل عام لأية دولة لا يمكن النظر إليها إلا على أنها نوع من النشاط الشامل الذي يجد امتداده القوي في السياسة الداخلية، وأيضا تمتد قوتها وتأثيرها إلى المحيط الخارجي، أيضا الجسد السياسي لأية دولة لا بد أن يكون محصنًا ضد كل عوامل الضعف أو أي اختراق خارجي ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الأرضية التي تقف عليها السياسة الخارجية اليمنية والتي تتلخص في أنها ذات توجه قومي عربي يستهدف تحقيق الغايات والأهداف الوطنية، وخلال 35 عامًا من عمر الثورة تمكنت الجمهورية اليمنية في ظرف قياسي من توطيد علاقاتها الدولية على أوسع نطاق سواء على المستوى العربي أو الإقليمي والدولي فالمرونة والانفتاح والواقعية السياسية واحترام المواثيق الدولية التي اعتمدتها الدبلوماسية اليمنية كسلوك من الواجب تجسيده على أرض الواقع السياسي الخارجي كل ذلك مكنها من الانتشار المحسوس وتوثيق الصلات مع معظم دول العالم.

وتنطلق الجمهورية اليمنية في سياستها الخارجية من المبادئ التي تؤمن بها وتهدف من خلالها إلى تحقيق العديد من الأهداف وعلى مختلف المستويات الوطنية والعربية والإسلامية والدولية، وبالتالي إذا أردنا الحديث عن ملامح وأبعاد السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة محل الدراسة لابد أن نتطرق أولاً إلى أهم الأسس والثوابت التي ترتكز عليها هذه السياسة، وكذلك لابد من معرفة الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها وسنحاول هنا التطرق إلى هاتين النقطتين سريعًا وبشكل مقتضب ثم بعد ذلك نتجه إلى قراءة سريعة للسياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(1).

والحديث عن نشاط السياسة الخارجية اليمنية ومدى قيامها بالدور المنوط بها يعتبر من المواضيع المهمة والحساسة في نفس الوقت، وقد تأثر هذا النشاط بعوامل عديدة خاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من شهر مايو عام 1990م.

وبكل تأكيد فإن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه اليمن قد أخذ نصيب الأسد في اهتمام مختلف المستويات الداخلية الرسمية منها والشعبية، وانعكس ذلك على مسار السياسة الخارجية ونستطيع القول إن الخارجية اليمنية لم تحمل في أجندتها سوى بعض القضايا المستديمة مثل قضية الحدود مع سلطنة عمان وقضية الحدود مع المملكة العربية السعودية وأخرى عارضة مثل الاحتلال الإريتري لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية، وتعتبر هاتان القضيتان من أهم القضايا التي شغلت بال الدبلوماسية اليمنية.

أهم المبادئ السياسية الخارجية للجمهورية اليمنية

يمكن تلخيص مبادئ السياسة الخارجية والتي تستند إليها حكومة الجمهورية اليمنية إلى أربعة مبادئ: ـ

1ـ الأسس الوطنية: ـ

تقر الجمهورية اليمنية في دستورها أن اليمن دولة ذات سيادة، ويعتبر المبدأ الأساسي الذي تنبثق منه المبادئ الأخرى، كذلك يأتي مبدأ المصالح اليمنية والحق في اختيار الوسيلة المناسبة للحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها وحماية مصالحها الوطنية.

2ـ الأسس القومية العربية[2]: ـ

الجمهورية اليمنية تنتمي إلى الأسرة العربية الواحدة الممتدة من المحيط الأطلسي غربًا وحتى الخليج العربي شرقًا، وبالتالي فإن مصالح اليمن هي جزء من مصالح الأمة العربية وبالمقابل فإن مصالح الأمة العربية هي مصالح اليمن.

3ـ الأسس الإسلامية: ـ

يؤكد الدستور اليمني في مادته الأولى على أن الشعب اليمني جزء من العالم الإسلامي، وأن دين الدولة هو الإسلام وهو مصدر كل التشريعات ومن أجل ذلك فإن مصالح وقضايا اليمن هي مصالح وقضايا كل أبناء الأمة الإسلامية، وبالمقابل فإن مصالح وقضايا الأمة الإسلامية هي مصالح وقضايا اليمن.

4ـ الأسس الدولية : ـ

جاء في الدستور اليمني التأكيد على رفض الانغلاق والعمل على أن تكون اليمن دولة فاعلة مساهمة في تطوير العلاقات الدولية والعمل بميثاق الأمم المتحدة واحترام المواثيق والقرارات الدولية، وكذلك تأكيد اليمن على الانتماء إلى مجموعة دول عدم الانحياز، وتحديد الإطار المنظم للعلاقات اليمنية مع الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي.

أهداف السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية:ـ

في ضوء مبادئ السياسة الخارجية اليمنية التي عرضنا لها سابقا يتضح جليا أن الأهداف العامة لسياسية اليمن الخارجية يمكن تلخيصها فيما يلي : ـ

الأهداف الوطنية : ـ

يعتبر هدف الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها وحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها في مقدمة الأهداف الوطنية للسياسة الخارجية اليمنية، وذلك لأن عدم تحقيق مثل هذا الهدف يؤثر سلبا في عملية صنع القرار السياسي اليمني الحديث وتحقيق بقية الأهداف وعلى مختلف المستويات كذلك من الأهداف الوطنية حماية أمن الدولة والحفاظ على سلامة مواطنيها، وقد أكد الدستور اليمني على ذلك من خلال المادة التي تؤكد على إنشاء مجلس للدفاع الوطني ـ يضم في عضويته وزير الخارجية ـ يختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تامين الجمهورية وسلامتها كذلك السعي إلى تدعيم وتنمية علاقات اليمن بالمنظمات الإقليمية والدولية خاصة تلك المنظمات ذات الطابع الاقتصادي[3].

الأهداف القومية العربية : ـ

من الأهداف المهمة للسياسة الخارجية اليمنية في الإطار العربي هو تحقيق الوحدة العربية الشاملة وذلك عبر انتمائها إلى الجامعة العربية والتفاعل معها ماديا ومعنويا والعمل على استعادة التضامن العربي والتفاعل الجاد مع كل القضايا العربية وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني وجهاده ضد الاحتلال الصهيوني.

الأهداف الإسلامية : ـ

تهدف الجمهورية اليمنية في سياستها الخارجية في الإطار الإسلامي على خدمة قضايا الأمة الإسلامية والإسهام المباشر وغير المباشر في السعي نحو توحيد كلمتها وصفوفها وذلك عبر انتمائها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ووفائها بكل التزاماتها تجاه هذه المنظمة باعتبارها وجدت لخدمة الأمة الإسلامية ووحدتها وعزتها .

الأهداف الدولية : ـ

تسعى اليمن إلى إبراز نفسها وهيبتها لكسب الاحترام على الساحة الدولية وأخذ موقعها الطبيعي بين الدول باعتبارها جزءا من الأسرة الدولية ، كذلك السعي لتحقيق المزيد من الأمن والسلام الدوليين شريطة أن تبنى على أساس الحق والعدل الذي يخلق أجواء مناسبة لسيادة مبدأ التعايش السلمي بين الشعوب وكوسيلة لتحقيق تلك الأهداف أكدت اليمن دستوريا التزامها بميثاق الأمم المتحدة والإعلام العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي[4] .

محددات القرار الخارجي اليمني :

القرار الخارجي لأي دولة ما هو إلا نتاج لتفاعلات متعددة تتم بين عناصر البيئة الداخلية وعناصر البيئة الخارجية ، وتشمل كلتا البيئتين على عناصر مختلفة ومتعددة ، ويراد بالبيئة الداخلية تلك العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع داخل محيط المجتمع في حين يراد بالبيئة الخارجية تلك العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج محيط المجتمع وعليه فإن السياسة الخارجية والبيئة الداخلية اليمنية لها محددات وعوامل عديدة أهمها عامل الموقع الجغرافي ، العامل التاريخي ، عامل النهج الديمقراطي ، العامل الديمغرافي ، والعامل الاقتصادي ، العامل العسكري ، وأما فيما يخص البيئة الخارجية فإن أهم العوامل التي تتركز عليها الإطار الإقليمي والإطار الدولي وإطار المنظمات الدولية[5] .

أولا البيئة الداخلية:

1 ـ الموقع الجغرافي : يعمل الموقع الجغرافي على تحديد أوليات علاقة الدولة

الخارجية لأن وجودها في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية لا بد وأنه يؤثر ويشكل بالغ في سياساتها الخارجية ومن خلال الحقائق العلمية والخرائط الجغرافية يعتبر موقع الجمهورية اليمنية موقعًا استراتيجيًا مهمًا فاليمن تمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر وتتحكم في لقائه الجغرافي بالمحيط الهندي عبر منطقة خليج عدن وتربط أمن الجزيرة والخليج والقرن الأفريقي ابتداء بقناة السويس، وانتهاء بشط العرب، وتمثل عنصراً مهما من عناصر الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة والخليج كذلك المساحة الواسعة التي تقدر بـ 550 ألف كيلو متر مربع تقريبا قد عززت الشعور لدى صانعي القرار بأهمية فرض سلطة الدولة في كل شبر من الأراضي اليمنية وخاصة وأنها ترتبط مع جيرانها بخط حدودي بري وبحري مفتوح ومترامي الأطراف مما يجعلها عرضة للاقتطاع والاستغلال الواسع من قبل أولئك الذين يسعون إلى تعكير حالة الاستقرار والأمن في اليمن(6).

2ـ العامل التاريخي: لا يختلف اثنان في أن القبائل المهاجرة التي استوطنت على ضفاف الخليج العربي ونهري دجلة والفرات كانت من اليمن منبع الشعوب العربية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي بشكل عام والجزيرة والخليج على وجه الخصوص فاليمن عبر التاريخ مهد الحضارة العريقة التي نشأ على ارض الجزيرة العربية، كذلك كان لليمنيين دور في نشر الإسلام والمشاركة في الفتوحات الإسلامية التي مازالت آثارها حتى يومنا. وعقب خروج العثمانيين من شمال اليمن عام 1918م استطاعت أسرة حميد الدين تولي الحكم تحت شعار الدين حتى عام 1962م وانطلاق الثورة اليمنية وتدخل عبد الناصر إلى جانب الثوار الجمهوريين ضد الملكيين الذين دعمتهم السعودية مما جعل من اليمن محطة لتصفية الحسابات بين التيار القومي الداعم للجمهوريين والنظام السعودي المؤيد للملكيين تلا تلك الفترة مرحلة غير مستقرة حتى بداية الثمانينات بعد القضاء على التمرد الذي حدث في المناطق الوسطى.

أما الشطر الجنوبي من الوطن فقد ظل تحت هيمنة الاستعمار البريطاني من عام 1839م إلى الثلاثين من نوفمبر عام 1967م أي ما يقارب 128 عاما، ثم دخل عقب الاستقلال مرحلة الحكم الماركسي والذي ارتبط مباشرة بالنظام في موسكو كامتداد

طبيعي للحزب الشيوعي السوفيتي، ولعل تصفية الصراعات الدموية التي تميز بها الحكم الشمولي في جنوب اليمن سابقًا قد شكلت قلقا مزعجا للدول المجاورة خوفا من تدهور الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي كل الأحوال فإن التجربتين المختلفتين في الشطرين شكلتا أطرا أولية لتأثير البعد التاريخي في القرار الخارجي للجمهورية اليمنية.

وخلاصة القول إن إعلان الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م قد شكل عاملا مهما في إيجاد يمن قوي قادر على المشاركة بفعالية إيجابية في تفاعلات السياسة الخارجية وعلى جميع المسارات الوطنية والإقليمية والدولية.

3ـ العامل الديموغرافي: لعل الانفجار السكاني الذي تشهده اليمن يشكل أحد المنطلقات التي تبنى على أساسها السياسة الخارجية اليمنية وبناءً على آخر تعداد سكاني أجرى في اليمن عام 1994م بلغ إجمالي عدد السكان حوالي 15 مليون نسمة تقريبًا وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد السكان وصل إلى 20 مليون نسمة، وبهذا التعداد الهائل من السكان الذي يتجاوز مجموع سكان دول مجلس التعاون الخليجي إذ يشكل رصيداً بشريًا استراتيجيًا لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله على اعتبار أن الشعوب هي أهم الثروات الطبيعية، رغم أن المجتمع اليمني يعاني مثل غيره من البلدان العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل (البطالة والأمية) وغيرها من المشاكل المعقدة والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه السياسة الخارجية(7).

4ـ العامل الاقتصادي: ليس مصادفة على الإطلاق أن معظم الذين تعاقبوا على وزارة الخارجية اليمنية خلال العشرين سنة الماضية كانت لهم خلفية اقتصادية تنموية وعلاقات تعاون دولي اقتصادي وعلمي، ومن هنا نستطيع أن نعرف مدى أهمية العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية اليمنية خاصة ونحن على أبواب عصر جديد يمثل فيه الهم الاقتصادي والتجاري وتوزيع الثروات على نطاق العالم أبرز أوليات الدول الكبرى في العصر الحديث.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها الجمهورية اليمنية منذ مطلع

التسعينيات كان من أهم مرتكزات السياسة الخارجية اليمنية الحصول على ثقة الدول والمنظمات الدولية المانحة من أجل الحصول على أكبر قدر من المساعدات القروض اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية خاصة بعد أن تقلص مقدار القروض والهبات والمساعدات التي كانت تصل إلى اليمن إثر أزمة الخليج الثانية، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط أوائل العام 1998م[8].

5ـ العالم الديمقراطي: يشكل النهج الديمقراطي أحد العوامل المهمة في صنع السياسة الخارجية اليمنية وتنبع أهميته من كون النظام السياسي اليمني قائما على أساس التعددية الحزبية والمشاركة السياسية وإجراء انتخابات نيابية عبر الاقتراع السري الحر المباشر. كل هذا يعزز دور اليمن في منطقة تغلب عليها الأنظمة التقليدية والتي لا ترتاح كثيراً للتجربة اليمنية في المجال الديمقراطي واتساع حرية التعبير عبر التنظيمات الحزبية ومختلف منظمات المجتمع المدني.

6ـ العامل العسكري والأمني: يشكل عامل القوة الأمنية أحد الأبعاد المهمة لتحديد مدى قدرة الدولة لفرض سيطرتها وهيبتها والانتصار على أي حركة مناوئة للأمن العام في الدولة وهذا يسهم بشكل كبير في اتخاذ مواقف سياسية تجاه القضايا الخارجية أكثر قوة ووضوحًا.

أما بنسبة للقوات المسلحة وتطويرها والعمل على بناء جيش وطني قوي كأحد أهداف الثورة اليمنية فإن ذلك يتطلب تزويدها بصفقات من الأسلحة العسكرية الحديثة والاستفادة من خبرات الآخرين في مجالي التدريب والتأهيل، وكل ذلك يجعل من الضرورة وجود علاقات طيبة مع الدول المؤهلة في هذا المجال، ومن هنا تأتي أهمية العامل العسكري في توجيه السياسة الخارجية خاصة مع الدول الكبرى في المقام الأول[9].

ثانيًا: البيئة الخارجية:

1ـ العامل الإقليمي: نظراً لمحدودية الإمكانية اليمنية يسعى صانعو القرار الخارجي اليمني إلى اتخاذ خطوات تمكنها من لعب دور حيوي في الإطار الإقليمي

فقد سعت اليمن إلى إيجاد حل جذري ونهائي للخلافات الحدودية مع (السعودية) بعد أن تمكنت من حل خلافاتها الحدودية مع سلطنة عمان بطريقة نموذجية، ومن جهة أخرى تسعى اليمن إلى تمتين علاقاتها مع (دول القرن الأفريقي)، وكذلك مع (جمهورية مصر العربية والأردن وسوريا) خاصة بعد الحصار المفروض على العراق الذي كانت تربطه مع العراق علاقات متينة.

كذلك تسعى اليمن إلى تمتين علاقاتها بدول الخليج العربي بعد الفتور الذي أصابها في الفترة السابقة.

2 ـ العامل الدولي: يشكل صراع القوى العظمى في شبه الجزيرة العربية إحدى سمات التاريخ المعاصر، وبما أن اليمن جزء من هذه المنطقة فإنها لم تنجُ من التنافس الأمريكي الأوروبي ويتضح هذا التنافس في صورته المصغرة من خلال التنقيبات النفطية الأمريكية الأوروبية وخاصة الشركات الفرنسية العاملة في اليمن[10].

وتحرص اليمن على المحافظة على علاقات متميزة مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا، ويتبين ذلك من خلال الزيارات الرسمية للعديد من المسئولين اليمنيين وعلى رأسهم الرئيس علي عبدالله صالح لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا في عام 1997م، وأيضًا الصين وفرنسا والزيارات المتكررة للمسئولين الأمريكان إلى صنعاء خلال عام 1998م، ويعتبر إطار المنظمات الدولية أحد المؤثرات الخارجية على عملية صنع القرار الخارجي لأية دولة واليمن عضو مشارك وفاعل في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، فهي أحد المؤسسين لجامعة الدول العربية وعضو بمنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة وبعض المنظمات المتخصصة.

ثانياً: السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من (1990ـ 2001):

اهتمت اليمن بالدائرة الإقليمية لها بالنظر إلى الترابط الوثيق بين أمنها وبين أمن دول الجوار الجغرافي، ولذا وضع صانع قرار السياسة الخارجية هذا الهدف ضمن قائمة أولوياته. وقد انصرف هذا الهدف على وجه التحديد إلى دول الخليج والجزيرة العربية التي ترتبط مع اليمن بروابط الدين واللغة والثقافة والمصير المشترك، فمنذ قيام الوحدة اليمنية في مايو عام 1990 تغير المشهد السياسي، والإستراتيجي في جنوب شبه الجزيرة العربية فعلى صعيد الصورة السياسية والظاهرة انكمش عدد دول المنطقة برقم واحد بدلاً من أربع دول تشغل جنوب الجزيرة العربية، أصبح العدد ثلاثًا. وينطلق الأمر نفسه على إجمالي أعضاء الجامعة العربية أما على صعيد المشهد الإستراتيجي فقد تكون واقعا توازنيا جديدا سواء كان على الصعيد العسكري أو على الصعيد البشري والمادي والاقتصادي ويمكن القول أن توحد اليمن قد حرك مكانة الشطرين (سابقًا) معًا من موقع أدنى في خريطة التوازن الشامل في المنطقة إلى موقع أعلى.

وسوف أتناول في هذا القسم سياسة اليمن الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي الست وبصفة خاصة تلك العوامل والقضايا والتي أثرت في سير العلاقات بينهم والتي يمكن القول أنها انحصرت في قضيتين رئيستين كانا لهما تفاعلاتهما المختلفة وأثارهما وخاصة في الفترة محل الدراسة وهما:

1ـ أزمة الخليج الثانية.　　　　2ـ قضايا الحدود.

1ـ أزمة الخليج الثانية:ـ

لم تمض سوى فترة قصيرة على قيام الوحدة في اليمن وإذا بأزمة الخليج الثانية تخط لنفسها مساراً في العلاقات العربية ـ العربية ومجمل التفاعلات الدولية. ولم تكن دولة الوحدة قد اشتد عودها بعد وإذا بهذا المتغير يلقي بمردوداته على كل من السياستين الخارجية والداخلية لليمن الموحد.

فبالنسبة إلى علاقات اليمن الخارجية فقد تأثرت بدورها نظراً للموقف الذي تم اتخاذه والذي لم يجد صدًى إيجابيًا خصوصًا عند دول الخليج، وبناءً عليه اتخذت إجراءات ذات الطابع العقابي، مثل إلغاء كافة الامتيازات التي كانت تمنح للمغتربين في السعودية مما دفع بأكثر من 700 ألف منهم إلى العودة ووقف المعونات الاقتصادية من قبل دول الخليج والدخول في حملات إعلامية ضد المواطن اليمني ومن ثم توترت العلاقات اليمنية ـ الخليجية[11].

وقد تبلور الموقف اليمني من أزمة الخليج على النحو الآتي:

1 ـ عدم الموافقة على غزو العراق للكويت وضمه بالقوة والطلب من العراق الانسحاب منها.

2 ـ رفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة والعمل على حل القضية في إطار الأسرة العربية.

3 ـ إدانة الإجراء العسكري ضد العراق والذي هدف إلى تدمير القوة العسكرية العراقية الصاعدة.

هذا الموقف التوازني الذي التزمت به الحكومة اليمنية عبر عن نفسه في أكثر من مناسبة، مثل الدعوة إلى عدم تدويل الأزمة، ورفض النتائج المترتبة على إقدام القوات العراقية على غزو الكويت، والمطالبة باستمرار الجهود العربية لحل الأزمة في إطار سلمي تفاوضي والإصرار على عدم المشاركة في أية أعمال حربية في إطار الحشد الدولي الذي كونته الولايات المتحدة تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة العراق.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن في هذا الصدد «لماذا فُهم الموقف اليمني على غير حقيقته؟» هناك تفسيرات رسمية كثيرة منها رغبة البعض في تشويه الموقف اليمني وعدم تفهم أبعاده والنظر إليه نظرة سلبية وخاصة أنه كانت له انعكاسات على التوتر الذي نشب في العلاقات اليمنية ـ الخليجية وغيرها مع عدد من الدول العربية وبعض القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا[12].

ومجمل القول أن انعكاسات أزمة الخليج الثانية على دولة الوحدة كانت لها تأثيرات سياسية واقتصادية شكلت عبئًا جسيمًا على اليمن نتيجة لعدة أسباب أهمها: ـ

1 ـ وقف كافة المساعدات الخليجية والقروض المباشرة وغير المباشرة عبر الصناديق العربية والخليجية إلى اليمن والتي كانت تعتبر العمود الفقري لدعم الاقتصاد اليمني الذي لا يرتكز على موارد داخلية ثابتة .

2ـ تحجيم الدعم الغربي خصوصًا الأمريكي .

3ـ عودة أكثر من 700 ألف مغترب يمني من الخليج والسعودية بعد حرمانهم من حقوقهم وامتيازاتهم التي اكتسبوها نتيجة جهودهم وعملهم واستقرارهم في تلك البلدان .

4ـ خسارة اليمن بنحو ٤٠ مليون دولار نتيجة وقف المبادلات التجارية مع العراق والكويت ، وتقدر قيمة الضرر المترتب على عدم تصفية وتكرير النفط العراقي والكويتي في مصفاة عدن حوالي 100 مليون دولار[13] .

وقد حاولت اليمن تجاوز تلك المواقف المضادة بالمناداة بالبدء بصفحة جديدة من العلاقات العربية وإصلاح النظام العربي . وعلى هذا الأساس دعت اليمن إلى معاودة العلاقات مع الدول الخليجية ، وإلى الترحيب بأي جهد يقوم به أي طرف عربي أو غير عربي للوساطة لعودة العلاقات اليمنية ـ الخليجية إلى طبيعتها المعهودة من قبل شريطة عدم فتح ملف الأزمة ذاتها .

2 ـ قضايا الحدود:

إنه منذ الأيام الأولى لقيام دولة اليمن الموحدة ، كان ثمة حرص على توضيح الموقف من قضايا الحدود التي تجمع بين تلك الدولة الجديدة وكل من عمان والسعودية ، وأبدت الحكومة اليمنية في أول بيان سياسي لها[14] أمام مجلس النواب بعد أقل من أسبوع على إعلان الوحدة ، إنها راغبة في إنهاء ملف الحدود من خلال الحوار والأساليب السلمية مع دولتي الجوار ، وسوف نتحدث هنا عن قضيتين أساسيتين من قضايا الحدود مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي وهي :

1 ـ قضية الحدود اليمنية العمانية .

2 ـ قضية الحدود اليمنية السعودية .

1ـ قضية الحدود اليمنية ـ العُمانية:ـ

إذا كان اندلاع أزمة الخليج أثار شكوكًا كثيرة حول جهود تسوية ملف الحدود مع السعودية، فإن الأمر بدا مختلفًا بالنسبة إلى تسوية الحدود اليمنية العُمانية، حيث استمر البلدان في الحوار حول ترسيم الحدود بينهما، واستكمال المهمة التي بدأت فيما قبل الوحدة بين الشطر الجنوبي (سابقًا) وعُمان. وقد تم الاتفاق على المبادئ التي يتم وفقًا لها ترسيم الحدود، وهي التراضي والتوازن وعدم الإفراط أو التفريط في الحقوق والسيادة الوطنية لكل منهما، وعدم سعي كل منهما إلى تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وأن يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما أمكن ذلك، وأن يراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة إلى القبائل التي تعيش على جانبي الحدود.

وبعد عدة جولات من المفاوضات توصل الطرفان إلى اتفاق لترسيم الحدود، وتم التوقيع عليها في صنعاء الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1992م.

وللاتفاقية ملحقان أولهما ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين، ويتيح استمرار التقاليد السائدة في المناطق الحدودية منذ مئات السنين، والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقًا لمواسم هطول الأمطار. ويشمل الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين، والتي تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها 300 كم، ومهمة تحديد إجراء التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة إلى منطقة اقتصادية مشتركة مو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك. ويسمح الملحق الثاني بالانتقال باشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر.

وفي هذا الصدد تبرز عدة دلالات مهمة هي: ـ

1ـ إن الاتفاق على ترسيم الحدود اليمنية العُمانية على النحو السباق خرج بها من عباءة الحدود الموروثة من حقبة الاستعمار البريطاني لمنطقة جنوب اليمن، والتي كانت مقننة في اتفاقيات 1954، 1961، 1965، كما خرج بها من حالة حدود الأمر الواقع إلى حالة الحدود المتفق عليها بالتراضي والتوازن والمصالح المشتركة. وهي بهذا المعنى تعد حدوداً عربية ـ عربية[15] صرفًا ليست لأية جهة أجنبية خارجية يد في تحديدها، وذلك على عكس الكثير من خطوط الحدود العربية ـ العربية الأخرى.

2 ـ إن البلدين لم يعتمدا في ترسيم الحدود بينهما على الاتفاقات القديمة أو المطالبات التاريخية، وإنما تجاوزا ذلك من خلال الاعتماد على جملة مبادئ هادية لهما من صنعهما وبرضائهما المشترك.

3 ـ إن الاتفاق يقدم نموذجًا للتوصل إلى ترسيم حدود يجعل منها معابر على جانبيها، وهو ما يبدو من المبادئ والأسس التي تضمنها ملحقًا الاتفاقية على النحو المشار إليه.

2 ـ قضية الحدود اليمنية ـ السعودية:ـ

لقد أنهت معاهدة جدة في 2000/6/12م ملف الحدود اليمنية السعودية ولتصبح هذه المعاهدة نهائية بين الدولتين، ولو تتبعنا المراحل التي مرت بها قضية الحدود بين البلدين فنجد قبل المعاهدة أنه بعد الوحدة توترت العلاقات اليمنية ـ السعودية نتيجة لتفاعلات حرب الخليج التي تزامنت مع بروز مشكلة الحدود وقد تبادل الطرفان إشارات عامة خلال عام 1992م[16] عبرت عن الرغبة المتبادلة في إنهاء ملف الحدود، بينهما. وقد انصب اهتمام الجانب اليمني في اجتماعات الخبراء على الاتفاق على آلية التفاوض وحفظ الحقوق القانونية للطرفين أثناء التفاوض في حين أنصب اهتمام الجانب السعودي على إقناع الطرف اليمني بما تضمنته مذكرته التي أرسلها لليمن بتاريخ 1992/9/28 م أوضح فيها وجهة نظره[17].

ولا شك أن الوحدة اليمنية شكلت خطوة مهمة على طريق حل مشكلة الحدود. بالنظر إلى أن صنعاء هي التي تتولى الملف الحدودي، وأن هذا الملف يأتي في غمرة أوضاع سياسة واقتصادية خلفتها الحرب الانفصالية. وأن المشاكل التنموية التي تفاقمت بعد الحرب أدت إلى اقتناع النخبة السياسية اليمنية بصورة خاصة والرأي العام اليمني بصورة عامة بإقفال الملف الحدودي مع جارتهم الكبرى. وأنه في هذه الظروف وقعت الرياض وصنعاء على مذكرة التفاهم في فبراير عام 1995م.

ويمكن إجمال التحركات والمبادرات اليمنية على طريق معالجة مشكلة الحدود بعد الوحدة مع السعودية في الآتي[18]: ـ

1 ـ في 1992/8/12م وصل إلى الرياض وفد يمني من 8 خبراء للبحث مع

نظرائهم السعوديين في معالجة مسائل الحدود العالقة . . وأنه قد كان سبق ذلك اجتماع بين وفدين برئاسة وزيرين يمني وسعودي في جنيف، قدم فيه الجانب اليمني عددا من الأوراق أهمها ورقة الضمانات التي سميت (باتفاقية لا ضرر ولا ضرار) والتي تنظم الإطار العام للمفاوضات . . الخ . وأن الجانبين بعد ذلك عقدا عدة جلسات تفاوضية في صنعاء والرياض . . وأن السعودية بدأت تقتنع بأن المشاكل العالقة بين البلدين لا تحل بالقطيعة وإنما بالتواصل .

2 ـ في 1994/12/13 م التقى الرئيس علي عبد الله صالح مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز في المغرب . وقد شكل هذا اللقاء صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين[19] .

3 ـ في 1995/2/25م وقع البلدان مذكرة التفاهم في مكة والتي أكدت على الأخذ بتطبيق كلي لمعاهدة الطائف، وأن المادة الأولى للمذكرة تؤكد على تمسك الجانبين بشرعية وإلزامية معاهدة الطائف كما أكدت المادة (10) على عدم احتواء المذكرة على أي تعديلات لمعاهدة الطائف وملحقاتها . ونصت المادة (5) على تشكيل لجنة مشتركة لمنع أي استحداثات حدودية من الجانبين . والمادة (6) التي تنص على تشكيل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية . وأيضًا المادة (8) ، وتتضمن تأكيد الطرفين التزام كل منهما بعدم السماح باستخدام بلادة قاعدة للاعتداء على بلد آخر أو القيام بنشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي . وأن مواد مذكرة التفاهم تأتي تأكيداً لمتضمنات اتفاقية الطائف[20] .

ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على أثر توقيع مذكرة التفاهم تلك وهي : ـ

* مثلت مذكرة التفاهم بداية خيرة لتطبيع العلاقات بين البلدين بعد القطيعة السياسية الحادة بينهما .

* شكلت المذكرة عملية كسر للحواجز النفسية بين الجانبين التي سببتها تفاعلات حرب الخليج الثانية واعتبارها بداية لانهيار بعض المفاهيم التقليدية مثل : «إن اليمن مصدر خطر على السعودية، أو بأن السعودية عدو تاريخي لليمن » .

* نجحت اليمن عبر المفاوضات في إقناع السعودية بعدم تجزئة اتفاق الطائف كما نصت المذكرة وفي ذلك ضمان لتطبيع علاقات البلدين في كل المجالات.

* كما يذكر أن ثمة رؤى تذهب إلى أن اليمن وقعت المذكرة في توقيت غير موات.

* جاء الاتفاق اليمني السعودي ليضفي بظلال إيجابية إلى حد ما على العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أن استقرار العلاقات اليمنية السعودية يخدم المنطقة كلها.

٤ ـ قيام الرئيس علي عبد الله صالح في 1995/5/6م بأول زيارة للسعودية بعد حرب الخليج وعلى أثر توقيع مذكرة التفاهم للتشاور حول كافة القضايا بما فيها قضية الحدود.. وأنه يمكن القول أن الزيارة كانت احتفالية بالمقام الأول ولم يتجاوز نجاحها إلا كسر الحاجز النفسي وتأكيد الجانبين بالتزامهما بمذكرة التفاهم.. وأنه رغم كل التحركات الإيجابية إلا أن العلاقات شهدت تحسنًا نسبيًا ومؤقتًا ثم عاد التوتر من وقت إلى آخر وإلى حد الاشتباكات العسكرية الحدودية. كما أن قنوات التنسيق المشتركة لم تأخذ الأبعاد الملحة بالنسبة لليمن فيما يتعلق باعتبار معاهدة الطائف منظومة متكاملة[21].

وبعد مفاوضات وزيارات متبادلة بين كل من الدولتين بعد مذكرة التفاهم أدرك الطرفان، واستنادًا إلى ما يجمعهما من أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية وقوامها التعاون على البر والتقوى.

وانطلاقًا مما تنسجها روابط تاريخهما المشترك وأساسها التعاون والتعاضد وإشاعة الأمن والسلام والسكينة بينهما.

وتأسيسًا على ما تتميز به العلاقات الأخوية القائمة بين قيادتي البلدين الشقيقين من حرص على كل ما من شأنه ترسيخ وتوطيد العلاقات الأخوية الحميمة بين الشعبين الشقيقين، وحرصًا منهما على إيجاد حل دائم لمسألة الحدود البرية والبحرية بين بلديهما بما ترتضيه وتصونه الأجيال المتعاقبة حاضرًا ومستقبلاً، سواءً الحدود التي عينتها معاهدة الطائف الموقعة بين المملكتين في عام 1353هـ الموافق 1934م ورسّمتها هيئات مشتركة حسبما هو وارد ومبين في تقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة، أو تلك التي لم يتم ترسيمها. فقد تم الاتفاق معاهد

جدة في 2000/6/12 م حول الحدود الدولية البرية والبحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، وتكشف القراءة المضامين بنود معاهدة جدة أنها قد عالجت في كل نصوصها ما كان عالقًا من مشاكل حدودية بين البلدين الشقيقين منذ توقيع معاهدة الطائف[22] عام 1934م مع اشتمالها أيضًا خط الحدود من نقطة52/19 التي هي نقطة تلاقي الحدود بين اليمن والسعودية وسلطنة عمان حتى الثأر مع تحديد العلامات من جبل الثأر بموجب ملاحق الترسيم حتى رأس المعوج والرصيف البحري شامي المنفذ(رديف قراد) مع اشتمالها على الخط الفاصل للحدود البحرية في البلدين. كما تضمنت نصوص المعاهدة أيضًا رسم الحدود البرية والبحرية، وكذا عملية التموضع الحدودي لقوات البلدين والنقاط المشتركة ـ وأماكن الرعي ومنافذ تنقل المواطنين.

كل هذه البنود وغيرها في المعاهدة قد أغلقت ملفًا كان أكثر الملفات تعقيدًا في اختراق الصعب وتحويله إلى واقع توافقي وبناء. حيث أثارت ارتياحا في البلدين وسارعت المؤسسات المعنية إلى المصادقة عليها ورأت البلدين فيها بابا مستقبليًا مفتوحًا على التعاون والعهد الجديد الذي سيؤمن مستقبلا للأجيال القادمة.

ولا شك أن توقيع معاهدة جدة ومن خطها الترسيمي الجديد وترتيباتها الطبوغرافية والميدانية وظروف ولادتها السياسية لمقتضيات المصالح العليا للبلدين أصبحت ضمانة أساسية لنجاح العلاقات بين الدولتين في المستقبل وأنها تنقل هذه العلاقة من مدار التجاور الجغرافي إلى رحاب الشراكة، كما أنها على المستوى الداخلي اليمني تعزز من مصداقية النهج السلمي في حل الخلافات الحدودية لدى القيادة السياسية.

وليس أفضل من الحدود المرسمة بين الدول المتجاورة كقاعدة لإرساء التعاون بهذا النهج وخاصة أنها تعتبر اختراقا تاريخيا وترتيبا جغرافيا وإنجازا سياسيا من الطراز الأول ليس لأنها تطور فقط ملفًا معقدًا حفل بالتجاذبات منذ 66 عامًا بل إنها تشكل نموذجًا يقتدى به في حل الخلافات الحدودية بين الدول، وأصبحت اليوم عاملاً رئيسا في تهيئة أجواء ومناخات التقارب العربي ـ العربي، ويفتح آفاقًا مشرفة على طريق الخروج بالمنطقة دولا وشعوبًا من دوامة الوضع المتردي الذي تعيشه، ويثبت بما لا يدعوا للشك أن بإمكان القيادات النهوض بشعوبها إن هي ترفعت عن صغائر الخلافات الجانبية التي لم تولد إلا الفرقة والشتات.

ولنا في معاهد جدة بين اليمن والسعودية خير دليل على ذلك، حينما عقدت قيادتا البلدين العزم على الخروج بعلاقات البلدين من دوامة الأزمات والصراع الحدودي المتكرر، والذي رأت فيه القوى المعادية للأمتين العربية والإسلامية ضالتها في إذكاء وتأجيج هذا الصراع خدمة لمصالحها[23]. ولذا كان للمعاهدة الأثر الكبير في تحسين علاقات البلدين وحل مشاكل الحدود بالطرق السلمية وعبر الحوار الأخوي لينتقل البلدان الشقيقان بعلاقاتهما إلى مرحلة جديدة تحمل أكثر من دلالة مستقبلية خاصة في توقيعها في هذه المرحلة بالذات، سواء كانت هذه الدلالات على مستوى العلاقات بين البلدين أو على المستوى الإقليمي في المستقبل.

ثالثاً: قراءة في مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية

(دول مجلس التعاون الخليجي)

بعد مرور عشر سنوات على قيام الوحدة اليمنية وبعد أن توصلت اليمن إلى حل خلافاتها الحدودية مع عمان قبل عدة سنوات والخلافات الأكثر تعقيداً مع السعودية مؤخراً فإن الحديث عن انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي سوف يطرح نفسه في المستقبل القريب وخاصة أن الحديث قد دار حول انضمام عدد من الدول كإضافات محتملة للدول الست، غير أن اليمن تظل الدولة الوحيدة التي تقدمت رسميًا بطلب انضمامها للمجلس. والسؤال اليوم، وبعد أن استطاعت اليمن حل جميع خلافاتها الحدودية مع جيرانها، الأمر الذي سيشكل عاملاً رئيسا وأساسيًا في أمن واستقرار المنطقة، ويدعم جهود نبذ عوامل الفرقة بين الأشقاء ويفتح آفاقًا أوسع في علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي والانتقال بها من مرحلة الجوار فقط إلى مرحلة التكامل والشراكة، ولتأمن للأجيال القادمة مستقبلا آمنا ومستقرا[24].

وأن اليمن قد تلعب دوراً في الترتيب الأمني في المنطقة الذي يعتبر ضروريًا، وأن انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي سوف يعطي للمجلس بعداً استراتيجيا، فموقعها على باب المندب، المضيق الذي يربط بين خليج عدن والبحر الأحمر يجعلها تسيطر على أحد أهم خطوط الملاحة التجارية في العالم. وقد كان التنافس

للتأثير على منافذ تلك الطرق الحيوية التي تمتلكها اليمن. فاليمن تتمتع بأحد أعمق الموانئ الطبيعية في العالم، حيث يمكنها أن تقدم خدمات للسفن التجارية والعسكرية الضخمة والتي تستطيع دخول الميناء بيسر. من ناحية أخرى فإن موقع جزيرة سومطرة يجعلها ذات قيمة إستراتيجية كقاعدة لجمع الإشارات الاستخبارية ومراقبة طرق الشحن في الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر. كما أنها تبعد عن المدى ذات التهديد المحتمل والمتوافر حاليًا في المنطقة.

ويمكن القول أن الاتصالات اليمنية الخليجية التي تتم الآن على أعلى المستويات من زيارات بين المسئولين والتي تكللت في الشهر الماضي بمشاركة خليجية بحضور الاجتماع الطارئ للاتحاد البرلماني العربي لهو خير دليل على وجود مؤشرات إيجابية في العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وأن هناك تفاؤلاً لتحسن هذا المستوى من العلاقات الذي يتم على جميع المستويات، وفي هذا السياق يمكن إضافة نوع آخر من الحوار يفتح آفاقا جديدة في العلاقات وبصفة خاصة بين المثقفين والأكاديميين ودورهم في تنسيق العلاقات، وفي التأكيد على مصداقية السياسة الخارجية اليمنية تجاه علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة أن هذه العلاقات تمر بمرحلة دقيقة وحساسة للغاية فيها كثير من القضايا المستقبلية التي يجب استثمارها وتوظيفها بشكل كبير من أجل مزيد من توطيد العلاقات والاستجابة لاعتبارات وعوامل الاستقرار في المنطقة والرقي بها نحو تطلعات وطموحات شعوب المنطقة وتوحيد مواقفها عبر انطلاقها من المجال القطري إلى المجال الإقليمي الأوسع والتأثير فيه بشكل فاعل وقوي بحكم ما يشكله الموقع الجغرافي لهذه الدول وما تتمتع به من ثقل سياسي واقتصادي وديموغرافي، الأمر الذي سيمكنها من لعب دور فاعل ومؤثر في الترتيبات الخاصة بالأمن الإقليمي لخدمة واستقرار المنطقة، وسيضع هذه الدول على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الذي يقود دول المنطقة إلى نبذ الشتات والفرقة والسير على طريق التضامن والتوحد.

الملاحق:

معاهدة جدة بين الجمهورية اليمنية ـ المملكة العربية السعودية 2000/6/12 م

المادة الأولى :

يؤكد الجانبان المتعاهدان على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها . كما يؤكدان التزامهما بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في 27 رمضان عام 1415هـ.

المادة الثانية :

يحدد خط الحدود الفاصل النهائي والدائم بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية على النحو التالي :

أ ـ الجزء الأول : يبدأ هذا الجزء من العلامة الساحلية على البحر الأحمر (رصيف البحر تمامًا رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) واحداثياتها هي : خط عرض(8، 14، 24، 16) شمالاً ، وخط طول (7، 19، 46، 42) شرقًا وينتهي عند علامة جبل الثأر وإحداثياتها هي (58، 21، 44) شرقًا و(00، 26، 17) شمالاً ، وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (1) ويتم تحديد هوية القرى الواقعة على مسار هذا الجزء من الخط وفقًا لما نصت عليه معاهدة الطائف وملاحقها بما في ذلك انتمائها القبلي ، وفي حالة وقوع أي من الإحداثيات على موقع أو مواقع قرية أو قرى أحد الطرفين فإن المرجعية في إثبات تبعية هذه القرية أو القرى هو انتماؤها لأحد الطرفين ، ويتم تعديل مسار الخط وفقًا لذلك عند وضع العلامات الحدودية .

ب ـ الجزء الثاني : هو ذلك الجزء من خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه ، فقد اتفق الطرفان المتعاهدان على ترسيم هذا الجزء بصورة ودية ، ويبدأ هذا الجزء من جبل الثأر المحدد إحداثياته أعلاه ، وينتهي عند نقطة النسق الجغرافي لتقاطع خط عرض (19) شمالا مع خط طول (52) شرقًا وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم(2) .

جـ ـ الجزء الثالث : هو البحري من الحدود الذي يبدأ من العلامة البرية على ساحل البحر (رصيف البحر تمامًا رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) المحدد إحداثياتها أعلاه وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم(3) .

المادة الثالثة :

1 ـ بغية وضع العلامات (الساريات) على خط الحدود، بدأ من نقطة التقاء حدود البلدين مع حدود سلطنة عمان الشقيقة عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض (19) شمالاً وخط طول (52) شرقًا وانتهاء برصيف البحر تمامًا رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد بإحداثياته الواردة في الملحق رقم(1) . فإن الطرفين المتعاهدين سوف يكلفان شركة دولية بالقيام بالمسح الميداني لكامل الحدود البرية والبحرية ، وعلى الشركة المنفذة المتخصصة والفريق المشترك من الجانبين المتعاهدين التقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل نقطة والنقطة التي تليها وبقية الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف وهذه أحكام ملزمة للطرفين .

2 ـ سوف تقوم الشركة الدولية المتخصصة بإعداد خرائط مفصلة لخط الحدود البرية بين البلدين ، وسوف تعتمد هذه الخرائط بعد توقيعها من قبل ممثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بصفتها خرائط رسمية تبين الحدود الفاصلة بين البلدين وتصبح جزءًا لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسوف يوقع الطرفان المتعاهدان على اتفاق حول تغطية تكاليف أعمال الشركة المكلفة بتشييد العلامات على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين .

المادة الرابعة :

يؤكد الطرفان المتعاهدان التزامهما بالمادة الخامسة من معاهدة الطائف وذلك فيما يتعلق بإخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن خمسة كيلومترات على طول خط الحدود المرسم بناءً على تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف . أما بالنسبة لخط الحدود الذي لم يتم ترسيمه بدءًا من جبل الثأر حتى نقطة تقاطع خط عرض (19) شمالاً مع خط طول (52) شرقًا فيحكمه الملحق رقم(24) المرفق بهذه المعاهدة .

المادة الخامسة :

تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقًا للإجراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاهدين وتبادل وثائق التصديق عليها من قبل الدولتين .

عن الجمهورية اليمنية	عن المملكة العربية السعودية
عبدالقادر عبدالرحمن باجمال	سعـود الفيصـل
نائب رئيس مجلس الوزراء	وزيـر الخارجيـة
وزيـر الخارجيـة	

جدة 1421/3/10هـ الموافق 2000/6/12 م

قائمة المراجع

1ـ المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، التقرير السنوي عام 1998م ، ص 316 .

2ـ المرجع السابق ، ص 315 .

3ـ د/ جلال إبراهيم فقيرة ، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافي 1990 ـ 1997م ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية من جامعة بغداد ، ص83 .

4ـ المرجع السابق ، ص 85 .

5ـ المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، التقرير السنوي ، عام 1998م . ص 311، 310 .

6ـ المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 313 .

7ـ المرجع السابق ، ص 315 .

8ـ حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994م ، ص262 .

9 ـ التحولات السياسية في اليمن، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، 1995م، ص 156 .
10 ـ حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 283 .
11 ـ التطورات الأخيرة في اليمن السياسية الدولية، 1994، العدد 51 يناير، ص 152 .
12 ـ سيد محمد العبدلي، الوحدة اليمنية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م، ص 342 .
13 ـ عبد الرحمن حسن، الحدود اليمنية ـ السعودية، مجلة القيادة والأركان العدد 13، سبتمبر 1999، ص 97م .
14 ـ تحرير د. عبدالمنعم المشاط، أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994م، ص37 .
15 ـ د. محمد سيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، العدد 158، 1992م، ص73 .
16 ـ المرجع السابق، ص78 .
17 ـ د. علي عبدالقوي الغفاري، الدبلوماسية اليمنية (1999 ـ 2000م)، الآفاق المطبعية، صنعاء، ص 240 .
18 ـ سعيد شحاته، الحدود اليمنية ـ السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم، العدد 120، مجلة السياسة الدولية القاهرة، أبريل 1995م، ص 98م .
19 ـ عبد الملك سعيد، النزاعات الإقليمية والدولية والنظام العالمي الجديد، العدد6، أبحاث سياسية 1991م، ص 45 .
20 ـ حسن ابو طالب، مرجع سابق، ص 186 .
21 ـ عبدالله فارع، السياسة الخارجية بالجمهورية اليمنية تجاه بعض القضايا العربية، رسالة لنيل درجة الماجستير جامعة تونس، 1997م، ص 11 ـ 14 .
22 ـ د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 72 .
23 ـ مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ندوة اليمن والعالم ـ (1900 ـ 2000م) صنعاء في 16 ـ 17 مايو، عام 2000م ص 2 ـ5 .
24 ـ المرجع السابق، ص 16 ـ 18 .

الباب الثالث
المحور الثقافي والاجتماعي

الفصل الأول

الثقافة العربية... هيمنة نسق الاستبداد

د. إبراهيم عبدالله غلوم

رئيس تحرير مجلة العلوم الإنسانية

جامعة البحرين

التحديات / القوى / النسقيّة المهيمنة:

ليست التحديات عدداً متواليًا من المشكلات كما قد يتوقع كثيرون، وإنما التحديات التي أفهمها هي قوى نسقيّة مهيمنة ينبغي اكتشافها من أجل معرفة حدود ما تشكله في أنساق الثقافة العربية من تشويه وتزييف وإعاقة، أو من بعث واندفاع خلاق. والثقافة بالمعنى الذي سأحدده دائمة الاقتران بمنظومة من التحديات في جميع العصور لأنها ـ أعني الثقافة ـ دائمة الاقتران بالمعنى الخلاق في التغيير، وبدون ذلك لا تغدو الثقافة روحًا ورمزاً مستمراً لعقل المجتمع الذي ينتجها. من هنا لن نستغرب إذا كنا سنتحدث عن تحديات في سياق الثقافة العربية وكأننا نتحدث بمرجعيات نستعيرها من سجالات امتدت منذ أواخر القرن التاسع عشر ثم تكررت في سياقات متعددة. ولن نذهب بعيداً. . دعونا نتذكر ـ فقط ـ سؤال الشيخ محمد عبده (لماذا تأخر المسلمون؟). . إنه سؤال حفر به الشيخ واقع العرب والمسلمين آنذاك بأسلوب المفارقة الذي قاده لأن يكتشف الإسلام لدى الغرب والمسيحية (اللاهوتية) لدى المسلمين.

منذ سؤال محمد عبده إذن يمكن لنا أن نفهم بأن التحديات ليست قوى تقع خارجَنا. . ليست تهديدات ومؤامرات تُحاك لنا وليست عوامل متصلة بنموذج غير نموذجنا. الذي نحيا به والذي نقرره ونختاره. في ضوء ذلك كانت التحديات ـ في تقديري ـ هي قوانا المهيمنة. التي تنتجها ثقافتنا ولا تنتجها ثقافة غيرنا. ولذا لن

تكون تحديات القرن الجديد في الثقافة العربية متبدّية في التقدم المتسارع في ثقافة الآخر، وإنما ستكون في التخلّف الجاثم في ثقافة الذات، وهذه عملية تقتضي التحرر من عقدة الآخر، ومن نظرته المركزية أيضًا، فهل يأتي على عقل أي منا أن نبرّئ ثقافة مّا من تمركز الذات. . أليست الثقافة داخل المجتمع الصغير عبارة عن مجموعة من التحيزات (المتمركزة) ثقافيًا يقوم بتوطينها أفراد وجماعات وولاءات متباينة؟ . من أجل ذلك لا مناص من أن يكون الذهاب إلى التراث أو إلى ثقافة الآخر محصنًا بالتمركز والشعور بأن أحدَهما قوةٌ مهيمنة. . فالمعرفة لا تعترف بالحدود والتخوم. وفحص المعرفة بالمرجعيات المهيمنة لا يتم دون معرفة، حسب النظرة الهيجيلية. . وإذا اقتضت «المعرفة» قطيعة مع ما هو «مهيمن» كنسق مستبد بالعقل فلا بأس من اجتراح ذلك بصرف النظر عن مقدساته وحصاناته. من هنا يمكن لنا أن نفهم العديد من إشكاليات الثقافة العربية سواء تمركزت في بيئاتها المحلية المغلقة، أو في محاذيرها ومخاوفها من الآخر، أو في أوهامها وأحلامها إزاء أفكار الوحدة وعلاقات التفاعل مع الثقافة العربية القطرية.

نسبية الثقافة:

حين نناقش مصطلح الثقافة لا بد أن نضع في الاعتبار ما يلي:

1ـ نسبية الثقافة زمانًا ومكانًا.

2ـ تجاوزها حدود الزمان والواقع إلى الخيال والماضي والحلم.

3ـ حكمتها المضللة التي جعلتها تشمل ما هو عقلاني في مجتمعاتنا وأسطوري وخرافي، وما هو واقعي وخيالي وما هو جماعي وفردي أو نخبوي.

في ضوء ذلك كانت الثقافة هي الكيفية المتعينة التي نتتج بها ما نفكر فيه ونقوله ونسلكه، ونشكل به المجتمع الذي نعيش فيه. . فالثقافة بالضرورة تحفل بما نحن عليه من تنوع واختلاف وتغير وثبات، وليست الكيفية ـ بذلك ـ إلا قوانا المشتركة والمهيمنة والخلاقة في إنتاج أنماط التباين والاختلاف.

هذا التحديد النسبي للثقافة في منأى عن أي نخبة ومع كل نخبة، وفي منأى عن أي حقل أو نوع أو جنس أو مادة ومعها جميعًا، وفي منأى عن التراث ومعه، ويقرّ

هذا التحديد بالتنوع الثقافي إقراراً يعني بأننا حين نذهب إلى قضايا الثقافة ومستقبلها لا بد أن نذهب غير مدججين بالتراث وحده، أو بالدين وحده، أو بالسلطة وحدها، أو بالأيديولوجيا أو بأي مفهوم نخبوي يضع مسافات بينه وبين أي مفهوم نخبوي آخر. لا بد أن نعترف بأن هذه وغيرها قوى خلاقة مشتركة تنتج المجتمع الذي نحن عليه وتحدّد الهوية أو الثقافة التي نكون عليها.

تجليات النسق الاستبدادي بوصفه قوة مهيمنة في الثقافة العربية:

في ضوء التحديد السابق نسأل.. ما هي أبرز القوى المهيمنة في الثقافة العربية بوصفها تحديات لقوى غير مهيمنة وغير نسقيّة..؟ لن أذهب بعيداً في الإجابة وسأختزل القوى جميعها في قوة مركزية مهيمنة وهي التراث وأعني به: الدين كاعتقاد والدين كأنثروبولوجيا والدين كأيديولوجيا (المؤول من السلوك) وكطوائف ومذاهب أو فرق. كما أعني به اللغة والسلطة والدولة والنظم والشعر والعلوم وكافة ما يستعمل في معنى التراث الثقافي والفكري، والمفردة بهذا المحتوى الملفوف في بطانة وجدانية أيديولوجية حسب تعبير د. محمد عابد الجابري «لم يكن حاضراً لا في خطاب أسلافنا ولا في حقل تفكيرهم، كما أنه غير حاضر في خطاب أية لغة من اللغات الحية المعاصرة التي نستورد منها المصطلحات والمفاهيم الجديدة علينا.. إن هذا يعني أن مفهوم التراث يجد إطاره المرجعي داخل الفكر العربي المعاصر» (التراث والحداثة، ص23). وقد جرى استخدام هذا المفهوم في الخطاب النهضوي ثم في الخطاب الحداثي أيضًا طوال فترة تزيد على قرن تقريبًا.. وهي الفترة التي تشكلت بمفاهيم الدولة الحديثة ونظمها، وتحددت داخله طبيعة السلطة وموقفها من الدين ومن الذات ومن العلم ومن ثقافة الآخر ومن القومية العربية وقضايا الوحدة والحرية والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني والاثنيات والأقليات وغير ذلك من القضايا التي ظلت نظم التراث وركائزه المعرفية تتحكم في توظيفها مع بروز خطاب النهضة وخطاب الحداثة، وحتى ما بعد الحداثة في سياق تيار العولمة كما سيتضح.

هذا التحكّم يمتد القبول به في خطاب مراحل الإحياء والبعث وإلى حدٍّ ما في خطاب النهضة، لكن لا يمكن القبول به في مرحلة مشروع الحداثة العربية، ومع ظهور الأحزاب السياسية التقدمية ونظم الحكم الدستورية والأنظمة الثورية

الاشتراكية منذ الخمسينات من القرن الماضي، والقبول بتحكم نظم التراث في مراحل الإحياء والبعث تبرره صدمة الاحتكاك الأولى عادة مع تحديات النموذج الغربي بمؤسساته العسكرية والعلمية. . وبذا تكون ركائز الإحياء ركائز دفاعية من أجل تأكيد الهوية، لكن أن تستمر بعد ذلك ومنذ رسم الشيخ محمد عبده مفارقته الشهيرة (الغرب الإسلامي والإسلام المسيحي) . . فهذا يعني أن نظم التراث وقواه المهيمنة تحولت إلى آليات مختلفة تؤدي وظائف مختلفة ظاهرة أو متخفية.

يتجلى حضور التراث كقوة مهيمنة متخفية أو حاضرة ومحتوية للثقافة العربية ومعوقة لحركتها وانفتاحها في أكثر من اتجاه:

1 ـ فهو بمنزلة ذاكرة ثقافية تتخلل مساحات الوعي واللاوعي وتنتظم في داخلها أنماطًا وأنساقًا وآليات تفكير وتتحوّل تدريجيًا إلى قناعات راسخة مفعلة بالرمزية والنسقيّة وسائر مكونات العقل الاجتماعي.

2 ـ وهو نموذج بديل يوازي النموذج الغربي الذي حقق مكتسبات علمية وإنسانية. ويتشكّل هذا النموذج البديل من كل ما يهبط من التراث من قراءات وتأويلات ومشروعات منظمة داخل المجتمع المدني للعقيدة والشريعة والدولة والأفراد والمؤسسات والجماعات. . إلخ، تجلّى ذلك أول الأمر في خطاب اليقظة (الجامعة الإسلامية)، وخطاب الإحياء ثم في خطاب النهضة، ولم يسلم منه مشروع الحداثة العربية أيضًا. لكنه تجلى في خطابات موازية متمثلة في حركات حزبية منظّمة وحركات أصولية متشددة إزاء (إشكالية فصل الدين عن الدولة).

3ـ وهو ـ أي التراث ـ الذات المتمركزة التي سجل الخطاب الفكري العربي المعاصر معها خطابًا سجاليًا طويلاً قائمًا على الاختلاف تارة وعلى المصالحة والتراضي تارة وعلى الانقسام تارة ثالثة. . وعلى التماهي تارة أخيرة. . من أمثلة التماهي ذات الدلالة المسقطة على إشكالية التراث في الفكر العربي المعاصر تعريف محمد عابد الجابري للتراث بأنه: «كل ما هو حاضر فينا أو معنا من الماضي، سواء ماضينا أو ماضي غيرنا، سواء القريب منه أو البعيد» (التراث والحداثة، ص٤٥) هذا تعريف ينطوي على منطق أرسطي، جامع وشامل لما هو مادي وما هو قومي وما هو إنساني أيضًا لكنه يعبّر عن الصورة المتماهية التي يبلغها حضور التراث فعبارة (حاضر فينا أو معنا) تعني الحضور الواعي واللاواعي دون شك.

أولاً: الذاكرة النسقيّة والنمطية للتراث في الثقافة العربية:

هناك أمثلة كثيرة يمكن تتبع هبوط مركباتها النسقيّة والنمطية من التراث إلى الثقافة العربية المنتجة للمجتمع المعاصر. . وقد لا يتسع المجال للحفر في مجموعة أمثلة، ولكن يمكن الإشارة إلى مثال يتقاطع بقوة مهيمنة في ثقافتنا وحياتنا المعاصرة وهو نمط الاستبداد. . أو نسق الاستبداد الذي يحرّك وعي الشخصية العربية نظراً لتراكمات نسقيّة تراثية منحدرة من التاريخ والميثولوجيا والدين وكافة ما صنعه الماضي من تضامن أو دعم لنسقيّة الاستبداد واتساع الحيز الثقافي للنمطية السائدة في إنتاج الأفكار أو في الخطاب الثقافي بشكل عام. هذه الذاكرة النسقيّة البعيدة ظلت تشحن الوعي الفردي والجماعي إلى الحد الذي أصبحت لدينا تجليات نسقيّة لا حصر لها. . نحن مثلاً نرفض الحديث عن التباين في ثقافتنا، نرفض التنوع ونصرّ إصرارا شديداً على الوحدة. . وللتأكد من ذلك علينا أن نتذكر واقع الثقافة العربية في سياق المشروع القومي (الإسلامي أو العربي)، وكيف أن الجميع رفض مبدأ الإقرار بالاختلاف أو التنوّع على أنه ظاهرة ثقافية طبيعيّة وقارة في الثقافة العربية، وأن المجتمع العربي ينتجها بشكل طبيعي مثله مثل المجتمعات الأخرى. بل إننا ينبغي أن نتذكر حدّة التمركز على الذات لا في الثقافة الإسلامية أو العربية إجمالاً في مقابل الثقافة الغربية. . وإنما في داخل هذه الثقافة نفسها؛ إن هناك ثقافات عربية مصغرة متمركزة على ذاتها، وفي تاريخ هذه الثقافات الحديثة صدامات مريرة تعايشت وسط دعاوى وشعارات الوحدة منذ أوائل القرن الماضي. ولم يكن من الممكن استثمار البعد الثقافي لتوحيد المجتمعات العربية وسط العصبيات القبلية والعرقية والمذهبية، بل لقد اعتمد الاستعمار هذه العصبيات في تقسيم البلاد العربية ووضع حدودها، مما يعني أن أوضاع السياسة والجغرافيا والثقافة ترتّبت وانحدرت وفق تلك العصبيات التي تعمل اليوم في الثقافة العربية بوصفها منبعًا للنسقيّة.

إن هذه الترتيبات الجيوسياسية هي التي فرضت مطلبين أو عاملين ضاغطين بقوة في فضاء العلاقات العربية:

الأول: مطلب التبعية لترتيبات الصراع الدولي.

الثاني: مطلب النمو الثقافي المحلي الذي حرّر ميلاد الحركات الوطنية المحلية في البلاد العربية.

وقد فرض المطلب الأول شروطًا وحدودًا في التشكّل على المطلب الثاني، لأنه ساهم بقوة في تحجيم آلية اشتغال المطلب الخاص بالنمو الثقافي. ومن هنا نلاحظ أن الحركات الوطنية الإصلاحية من الجزيرة العربية إلى المغرب العربي إنما عُنيت باستثمار القاعدة المحلية المحركة للثقافة (الولاء للمكان المغلق، العصبيات القبلية والمذهبية، الدين المُكتسب في ذات المكان، الثروة المُكتسبة لذات المكان)، وربما كان الولاء لقاعدة الثقافة العربية العريضة الممتدة تاريخًا ومكانًا أضعف العناصر المستثمرة في برامج النمو الثقافي. وفي تقديري أن فكرة القومية العربية جاءت متأخرة كثيراً في خطاب الإصلاح الوطني، وجاءت مستعصية على التحوّل إلى برامج عملية وظلت من أجل ذلك أفقًا للتجربة المحلية ـ لا غير ـ في الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن.

كل ذلك يشهد بأن الثقافة العربية من الناحية الجيوسياسية إنما هي حصيلة اجتهادات وترتيبات وقراءات وتأويلات نسقيّة وفسيفسائية.

كيف نفسّر ظاهرة رفض الاعتراف بالتباين والاختلاف والتنوع علمًا بأن نظريات الثقافة لما بعد الحداثة تضع ذلك شرطًا في تحديد مفهوم الثقافة..؟.. الإجابة تقع في حضور نسقيّة الموروث (الماضي) في الشخصية العربية.. والمثقفون يمثّلون النخبة الممثلة لهذه الشخصية ورمزها المتجبر بلا منازع. فالذاكرة النسقيّة تهبط بما يعني أن الزمان مخلوق والمكان مخلوق. إنهما واسطة إلى الأبدية، ولذا تنتفي السببية، ولا يكون للإنسان يد أو شهادة فيما يحدث إلا بإقرار وحدة الفاعل (الله).. يقول الغزالي في إحياء علوم الدين: «لا يتم الدين إلا بالدنيا والملك والدين توأمان، فالدين أصل والسلطان حارس وما لا أصل له فمهدوم وما لا حارس له فضائع» (ج1 ص3 دار الشعب، مصر).

وفي القصص والخرافات الشعبية العربية أمثلة كثيرة تدل على أن النسق الاستبدادي يتمثل ككائن متخفٍّ داخل الشخصية العربية حتى الشخصية البسيطة أنّى كان موقعها. من ذلك قصة أبو عزة المغفل مع هارون الرشيد في ألف ليلة وليلة التي روت كيف تنازل الرشيد عن الملك لهذا الرجل وراح يتفرج على استبداده

وبطشه بمن تسبّبوا في نكده وقهره. . وهناك قصص تضج بدلالات رمزية على كيفية تساكُن المستبد في المقهور والظالم في العادل والغاشم في الناعم الرقيق.

هناك عدد كبير من المفكرين الذين شغلتهم ظاهرة غياب الوعي باكتشاف الذات العربية عبر الاختلاف لا عبر التطابق معها. . وليس هنا مقام عرض ذلك لكنه يأتي فقط في سياق الدلالة على أن نسق الاستبداد المنحدر من حضور التراث في الثقافة العربية لا ينعكس في نصوص أو تجارب محددة، وإنما ينعكس في ممارسات وسلوكيات ومواقف مبنية على تراكمات تحوّلت مع الزمن إلى تحيزات ثقافية نمطية جاهزة (لاواعية). . ومن هنا لم يستقم الاعتراف بالتنوّع والاختلاف في سياق المشروع القومي (الإسلامي ـ العربي) لأنه يتعارض مع الوحدة الأولى غير المتناهية (الله) والتي تجعل الإنسان ـ بالضرورة ـ شاهداً عليها ونموذجًا لها، وهذا ما يمكن فهمه في التوأمة الحادثة بين الدين والمَلِك في الميثولوجيا وفي مقولة الغزالي. وفي المثال التالي:

من المعروف أن المَلك مفردة ذات فضاء ميثولوجي لأنها متحولة من أصول أسطورية بعيدة، فقد كانت الآلهة متساكنة مع غير الآلهة في الأساطير. . ثم تحوّلت إلى ملوك من البشر يتحكمون في مصائر الناس وأقدارهم كيفما شاءوا، وقد عرف العرب هذا المعنى للملك قبل الإسلام في شمال الجزيرة العربية وجنوبها، أما في قلبها فقد عرفت قبائل ربيعة (وهي أقوى القبائل العربية) المَلك كليب وائل، ولكن في ظروف منقسمة بين الولاء للرعوية والولاء للحاضرة. وحَرب البسوس المعروفة تحكي لنا قصة هذا الانقسام. . حين جاء الإسلام عفى على التصور الميثولوجي للملك وأحدث فيه انقلابًا كبيراً. . ولنتأمل النصوص التالية:

قال أبو بكر الصديق بعد أن تولى الخلافة:

«أيها الناس إني ولِّيتُ عليكم ولستُ بخيركم، فإن رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني، أطيعوني ما أطعتُ الله فيكم، فإذا عصيته فلاطاعة لي عليكم». .

هذه خطبة مشحونة بفعل القطيعة مع نسقيّة الملك. . لكن جاء وقت تمت فيه البيعة لمعاوية بن أبي سفيان في ظروف معروفة ومفصلة، فصعد المنبر وقال:

«أما بعد، فإني والله ما ولّيتُها بمحبة علمتُها منكم، ولا مسرّة بولايتي، ولكني جالدتكم بسيفي هذا مجالدةً. ولقد رضتُ لكم نفسي على عمل ابن أبي قحافة، وأردتها على عمل عمر فنَفَرتْ من ذلك نفاراً شديداً، وأردتها علَى سيئات عثمان فأبت عليّ، فسلكتُ بها طريقًا لي ولكم فيه منفعة. . » . .

هنا أعاد السيفُ ـ وهو رمز نسقي مشحون ـ الحضور لميثولوجيا الملك.

ثم جاء وقت اعتلى فيه أبو جعفر المنصور المنبر ليقول:

«أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسُه على ماله، أعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله قُفْلاً عليه، إن شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم، وقَسَّم أرزاقكم وإن شاء أن يقْفلني عليها أقْفَلني، فارغبوا إلى الله وسلوه. . أن يوفقني للرشاد والصواب وأن يُلهَمني الرأفة بكم والإحسان إليكم. . »

كاد الإسلام في الفترة الأولى أن يحدث قطيعة كاملة لنسقيّة الاستبداد. . لكن النسقيّة عادة لا يمكن أن تتعرض للانكسار في الوعي في مرحلة قصيرة من الزمن وإنما تحتاج إلى مراحل ربما توازي مراحل استقرارها في اللاوعي. .

وبإمكاننا أن نفهم ظواهر نسقيّة كثيرة في الثقافة العربية من ذلك مثلاً سرعة انتكاس مشاريع الوحدة العربية أو مشاريع العمل الثقافي والاقتصادي المشترك، وسرعة احتضان المشاريع القطرية أو الإقليمية، والذين يبحثون عن أسس تاريخية للقطرية ويجدونها في خصوصية الثقافة والمكان والزمان والتكوين الاجتماعي والطبقي يغفلون أن ذلك موصول بنسقيّة ـ الاستبداد. . فكل جماعة منتمية لمكان، ومرتحلة فيه لا تنفك تصنع لها رمزاً جبروتيًا يمثّل أمامها وبشكل عياني ما يكون عليه جبروتها الخاص بها والمتخفي المتحصّن بأوهامها.

ومثلما كان عدم الاعتراف بالتنوع الثقافي والتعددية (وخاصة في السياسة) سلوكًا نسقيًا منحدراً من توأمة الدين بالسلطان أو منحدراً من سيف معاوية أو قُفل أبوجعفر المنصور سلطان الله في أرضه. . مثلما كان ذلك كذلك فإن التشدّد في

الولاء للوحدة والانسجام صنيع لذات النسق، ولذا حفلت الثقافة العربية بمتشددين (أصوليين لمبدأ الوحدة القومية التي لا تعترف بالتنوع) ولمبدأ الوحدة داخل القطر، أو داخل الطائفة والمذهب. والولاء في الحالات جميعها لا يتبرأ من نسقيّة الاستبداد.

بإمكاننا أيضا أن نتأمل «النص» بوصفه رمزاً متجبراً للمستبد في أعماقنا وفي تناسل خصوصياتنا الثقافية المتعددة، وإني إذ استخدم صيغة الجمع هنا أؤكد أن الاحتكام إلى «النص الأول».. الذي ليس قبله نص ولا بعده نص إنما هو احتكام نسقي يبدأ بعد السنوات الأولى للخلافة الإسلامية ليكوّن مجموعة خصوصيات ثقافية تحتكم نسقيًا إلى النص (قراءة وتأويلاً)، بينما هو يتمثل فيها بوصفه سلطة ثقافية، ومن هنا لم يبتعد الدارسون عن الحقيقة حين وصفوا المجتمع العربي بأنه «مجتمع سلطوي في ثقافته ومؤسساته السائدة» (انظر حليم بركات، ص157).

أما اللغة في الثقافة العربية فتكاد تكون عصبًا نسقيًا ورمزيًا لا مثيل له.. إن اللغة نظامٌ مستقلٌ. ذاتٌ قائمة لا تنتمي إلى فرد كما تؤكد ذلك النظريات اللسانية الحديثة.. لكنها إزاء الإسقاطات النسقيّة في الثقافة العربية تلتبس بالكلام وسلطويته ورمزيته الذاتية العنيفة.. ولذا يمكن القول بأننا حين نصف الثقافة العربية بأنها ثقافة كلامية فكأننا نقول بأنها ثقافة سلطوية.

والكلام هنا غير اللغة لأنه يتبع الذات المتكلمة مبدعًا أو غير مبدع. ولذا كان - أي الكلام - موازيًا للسيف في الثقافة العربية.. وقد تمثله شعراء كبار مثل صلاح عبد الصبور بهذه الصورة الموازية في أعماله الشعرية المسرحية.. وتمثلته الثقافة العربية برمتها عندما عوّلت وبعنف على أن الكلام أداة في التغيير والفعل والثورة والالتزام، ودارت حول ذلك سجالات لم تنته حتى الآن منذ سنوات المد الأيديولوجي الماركسي والقومي والأصولي.. (في الأصولية الدينية - مثلاً - يتم النهي عن المنكر باللسان ويقصد به الكلام).. وقد تمثلت إسقاطات الأنا النسقيّة المتسلطة على اللغة لدى شعراء كبار.. يقول أدونيس: (صرتُ أشعر وأفكّر وأسلك وأكتب كأنني موجود في اللغة) (جريدة الحياة 1993/7/19 م).

ويقول محمود درويش :

ما دلّني أحدٌ عليّ أنا الدليلُ
إليّ بين البحر والصحراء، من لغتي وُلدت
على طريق الهند بين قبيلتين صغيرتين عليهما قمرُ الديانات القديمة والسلام المستحيل
وعليهما أن تحفظا فَلَك الحوار الفارسي
وهاجسَ الروم الكبير، ليهبط الزمن الثقيل
عن خيمة العربي أكثر. من أنا؟ هذا
سؤال الآخرين ولا جواب له. أنا لغتي أنا
وأنا معلقة معلقتان.. عشرٌ هذه لغتي
أنا لغتي، أنا ما قالت الكلمات
(قافية من أجل المعلقات، من ديوان لماذا تركتُ الحصان وحيداً، محمود درويش).

ولنتأمل العنف الرمزي الذي تتخذه «الكتابة» أو يتخذه «النص» بوصفهما فضاءً دلاليًا للثقافة النسقيّة المنحدرة من استبداد الأنا في حنايا المبدع. كما يتمثل في النص التالي لقاسم حداد مع ملاحظة أن الضمير الغائب هنا هي ذات الشاعر:

يتكاسرُ حولَه الكلامُ
يتحشّدُ مثل كتائب القتال
يتأسسُ ويحاذي
يوازي وينزاح
يتجاوز ويخرج
يصير المتنُ هامشًا له والحاشية شهوة النار

لكنه لا يكترث ولا يهتم

أكتبنا بهذا الشكل
كي نبقى بشكل شاهق
وامنح قصيدتك الهواء
مغامراً بنشيجك المشحون
وادفعنا معًا . . نبكي معك
أكتب كما يُملي هواك
تكون قنديلاً لنا بجنونك الأخاذ
خذنا في ظلام النص
للنص الذي لا ينتهي بالنوم
أكتب
سيّدٌ شكلُ الذي لا ينحني للشكل
(قبر قاسم، ص12)

إن الأمثلة التي سقتُها من الشعر الحديث تشير إلى أن تمثّل «اللغة» يتم بصورة نسقيّة متناغمة مع «جوانيه» شعرية موغلة، فالشاعر العربي قد يوجّه نقداً عميقًا للواقع، ويهزّ العالم والقيم ويُسقط الرموز النسقيّة في الواقع لكنه في مواجهة ذلك يقيم رمزًا نسقيًا موازيًا متصلبًا يحقّق من خلاله توازنه النفسي عبر اللغة. ونراه بسبب ذلك من خلال الوعي بالواقع مزعزعًا، متناقضًا، هشًا. لكنه من خلال اللاوعي يكوّن لذاته بنية صلبة غير متناقضة ومحتمية بالنسق، ولذا كان إسقاط الذات على اللغة وتحويلها إلى كلام أو كتابة أو نص أو معلقة. . إلخ، بمنزلة هدم النسق بالنسق وصهر المتناقض في غير المتناقض بصورة مؤقتة (وهمية) يحقّق الشاعر بواسطتها مقاومته وعنفه الرمزي الذي لا يُقهر.

إن التصورات والمفاهيم المتناقضة في الثقافة العربية هي تصورات ومفاهيم نسقيّة مرتبطة برمزها التراثي البعيد (الاستبداد / الملك)، هل يمكن أن نبعد من ذلك ظاهرة استعادة الأصوليات في الثقافة العربية؟ أو نبعد صفوف الإلغائيين في سجالات الثقافة العربية على مدى قرن كامل؟ أو نبعد اليقين المطلق بلا تاريخية النصوص التي أسست متانة قوية لمفهوم السلطة في الثقافة العربية، والتي كونت محيط حماية للأنظمة العربية الاستبدادية طوال القرن الماضي. وهل يمكن أن نفهم تنكّر المثقفين ونفسّر خياناتهم وتنازلاتهم إلا عبر النسق الاستبدادي المتساكن مع أوهام الفجوة المضللة مع السلطة التي اتخذوها. . كيف نعقل تحولات المثقفين من اليمين إلى اليسار وبالعكس ومن المعارضة إلى السلطة. . وكيف نفهم أن المثقف يمكن له أن ينظّر للديمقراطية وحريات الرأي والمساواة والعدالة وحقوق المجتمع المدني. . إلخ. . لكنه على المستوى السلوكي الشخصي يظل رمزاً قويًا لشحنات نسقيّة، فنراه خلف تلك الدعاوى قبليًا طائفيًا منغلقًا على القطرية يمارس الاستبداد في تنشئة أبنائه وأسرته ببشاعة ولا إنسانية.

وفوق ذلك وأبعد من ذلك كله، كيف يمكن لنا أن نفهم الصراع مع إسرائيل في معزل عن نسقيّة التراث ورموزه المنحدرة بعنف أو بنعومة. . هل ترثْ الثقافة العربية المعاصرة شيئًا أكثر مما ترثه من نسقيّة القمع؟، أترى هذه الثقافة ستعجز عن مواجهة إسرائيل لو أنها تحرَّرت من الشبكة النسقيّة الموروثة للاستبداد، وحدّدت خياراتها في العقلانية والديمقراطية، وفصلت الدين عن الدولة، وأطلقت مؤسسات المجتمع المدني لتؤسس الاندماج والوحدة من داخل التنوّع والاختلاف. أو أنها وضعت برامج لعلْمنة المجتمع وعقلنته مستثمرةً الموارد الاقتصادية (وخاصة النفط) والثقافية (وخاصة التراث الفكري والعلمي العربي والإنساني على السواء)؟

ثانيًا: تمثلات النسق التراثي في مشروع الحداثة العربية:

شغلت الثقافة العربية بقضية المستقبل ولكن بصيغة الانشغال بالماضي. . وفي أبسط الأحوال وأكثرها تفاؤلاً وعقلانية لم تنشغل بهذه القضية حتى بأفق المستقبل المنظور الذي يضع احتمالات المستقبل وجهًا لوجه أمام تمظهرات الواقع وتجلياته وتداعياته الراهنة. فبمجرد أن تطرح تحديات المستقبل يقفز الماضي إلى العقل

العربي، وتبدأ التصورات المسبقة تحرّك الذهنية العربية بنشاط لا مثيل له نحو استدعاء الماضي ثقافة وعقلاً وتاريخًا بل وإنتاجًا. . حتى باتت الأمة بذلك أمة مشغولة بالحفر في ماضيها؛ تفكر في الماضي وتتعبّده إلي الحد الذي تنقسم عليه، ويصل ذلك إلى درجة أنها تستدعي صورة أولئك القدماء من السلف الذين فكروا في حاضرهم آنذاك بصيغة الماضي، وأعادوا إنتاجه بأفضل أو أسوأ. وبمعنى آخر يمكن القول أن الثقافة العربية ظلت تحتضن التنوع الثقافي في شكل طوائف ومذاهب وقبائل وأقاليم وحتى أحزاب ولكن في صورة إعادة إنتاج التأويل السلفي القديم للنصوص والأفكار، وبذلك «أخذ العربي في الممارسة والنظر يستخدم موروثه لكي يفهم كل شيء، وما لا يضيئه هذا الموروث لا يكون جديراً بأن يعطي أية قيمة» (الثابت والمتحول، ج1، ص28).

ولو أننا حاولنا التأمل في الكيفية التي تكونت فيها تباينات الثقافة العربية سواء تجلّت في مصفوفات المجتمع الثابتة القبلية والطائفية والمذهبية والإقليمية، أو تجلّت في الأنماط والأنساق الثقافية في المجتمع العربي والتي تخفي وراءها تباينات متسترة. . أقول لو أننا بحثنا في ذلك سنجد لها مكوناتها في الموروث الثقافي العربي التقليدي، واليوم لا توجد «مفردة ثقافية » لا نعيد إنتاجها أو تفسيرها بواسطة العودة بها إلى «التراث» «الله» «محمد» ومعظم الأسماء العربية، «الملك»، «اللغة»، «القرآن»، «الحديث»، «الأثر»، «الأنبياء»، «الأولياء»، «الصحابة»، «الخلافة»، «الدولة»، «الدين»، «الدنيا»، «الموت»، «الجنة»، «النار»، «الخير»، «الشر»، . . . . «العقل»، «النهضة»، «التخلّف»، «التقدم»، «الديمقراطية». . إلخ.

ولو أن هذا التمثل التراثي يكتفي بحضور محدّد ونهائي لهان الأمر، ولكنه يتجاوز حضوره كمفهوم سلفي أو كمفهوم نهضوي وأيضًا كمفهوم حداثي، ذلك أن كثيرين حاولوا صياغة مشروع الحداثة العربية من مدخل ما يمكن تسميته بالقراءة الحداثية للتراث، وحاولوا البحث في خصوصية الحداثة العربية من هذه الزاوية - أعني تحديث التراث، (انظر مشروع محمد عابد الجابري، وانظر مشروع أدونيس في قراءة التراث والثقافة العربية في كتابه الثابت والمتحول). . وحتى أدونيس نفسه يفترض هذه الثنائية البنائية (الثابت والمتحول) المفسِّرة لظواهر الإتباع والإبداع في

الثقافة العربية بصورة يخترقها المفهوم التراثي للحداثة، أو قُل أن هذا المفهوم تخللها وتحكّم في بنية الثنائيات المطروحة جميعها منذ خطاب النهضة الإصلاحي وحتى مشروع الحداثة. ولنُلاحظ هنا بعض هذه الثنائيات في الخطاطة التصنيفية التالية:

المصفوفة التراثية		المصفوفة الحداثية
القديم	⟷	الجديد
التخلف	⟷	التقدم، النهضة
الأصالة، التراث	⟷	المعاصرة
الإيمان	⟷	العلم
القبيلة	⟷	الدولة
البداوة	⟷	الحضارة
الصحراء، البادية	⟷	المدينة، الحاضرة
الرعوية، البدائية	⟷	المدينة
الدين	⟷	السلطة
الإسلام	⟷	العروبة (القومية العربية)
الثابت، الثبوتية	⟷	المتحول، التحولية
الإتباع	⟷	الإبداع
السلفيون	⟷	الحداثيون
القدماء	⟷	المولدون، النهضويون
التقليديون	⟷	التنويريون، الإحيائيون
محافظ	⟷	مجدد
طائفي، قبلي، مذهبي	⟷	فردي
الملكية (بوصفها نظامًا تقليديًا)	⟷	الجمهورية (بوصفها النظام الحديث في الحكم)
المركزية، التسلطية، الاستبدادية	⟷	الديمقراطية

الشرق	الغرب
الثقافة الإسلامية + العربية	الثقافة الغربية
المركزية الإسلامية	المركزية الغربية
السكونية	الحركية
النقل	العقل
الشريعة	العلمانية
اليمين	اليسار
الوبر (بيوت الشعر)	المدر (بيوت الطين)
النص	التأويل
المحلي	العالمي
العرقية، الدينية والجنسية	الإنسانية
التبعية، تابعة	التحررية، متحررة
المطابقة	الاختلاف
مركزية تراثية	مركزية غربية

هاتان مصفوفتان تجسمان - بالفعل - الصورة الموازية للتراث، في الحداثة والصورة الموازية للحداثة في التراث، لكن المشكلة التي تدل عليها المنهجية (الثنائية البنيوية) هي هيمنة القراءة العمودية لمسار الثقافية العربية طوال القرن الماضي. ومنذ محمد عبده الذي رسم مفارقة الإسلام والغرب وحتى الوقت الراهن كان موقع النظر لهذه المفارقة يكرس حضور أنماط التراث وأنساقه حتى عندما يكون ذلك الموقع مهيأ لإحداث قطيعة أو انكسارا معرفيا كما هو في حالات عدد من المثقفين (أدونيس، الجابري، اركون، العروي، صادق جلال العظم وغيرهم..) لقد جرت خلال مثل هذه القراءات محاولات دائمة لإثبات الحداثي في التراثي (الجابري)، والإبداعي في الإتباعي (أدونيس)، والإنساني في الإسلامي العربي

(أركون)، والعقلاني في الإصلاحي الديني (العروي). . وهذه عمليات تشهد بالانحراف عن القراءة العمودية بالفعل وتقرّ بفداحة المنهجية البنيوية التي كرّست سلسلة المفارقات الثنائية بدعاوى مختلفة، لكنها مع ذلك وعند ذلك لا تقود إلا إلى إتاحة فضاءات جديدة لتحيزات الموروث وهيمنته بوصفه قوة نفسر بها الواقع الراهن، وتُؤسس بها محاولة إعادة صياغة التدهور الحادث في الثقافة العربية، وأغلب أولئك المثقفين وجهوا نقداً حاداً للفلاسفة الغربيين الذين لم يحاولوا اكتشاف الإنساني والعقلاني والإبداعي في التراث العربي بسبب هيمنة مناهج الاستشراق، وركائز هيمنة النموذج الغربي، فالدكتور الجابري مثلاً يدافع عن المركزية التراثية العربية في سياق عرضه لمناهج مؤرخي الفكر الأوروبي، ومناهج المستشرقين (خاصة المنهج التاريخي والمنهج الفيلولوجي) لأن هذه المناهج أقصت ماهو خارجها، ولم تنظر إلى الثقافة العربية والإسلامية بوصفها جزءاً من كيان ثقافي عام بل بوصفها امتداداً منحرفًا أو مشوهًا للفلسفة اليونانية (التراث والحداثة، ص28)، وهي بذلك تخْلص لذات المركزية الأوروبية المهيمنة منذ العصور الوسطى، والتي استمرت منذ روجر بيكون إلى كانت، ومنذ هيجل إلى فوكوياما وهينتجتون. . إن كتابات إدوارد سعيد والعروي والجابري واركون وسمير أمين وبرهان غليون، وحتى الكتابات الأخيرة التي ظهرت لكتّاب جُدد أمثال د. عبدالله إبراهيم (المركزية الغربية) ود. عبدالله الغذامي (النقد الثقافي) توجه نقداً شديداً لأنظمة تمركز الغرب بوصفه أسمى أشكال الوعي وأكثرها تنوعًا وخصوبة فيما يتخبط العالم في تعارضات وانقسامات. وحسب المفاهيم الهيجلية التي استثمرت منذ هيجل وحتى فوكوياما يبلغ الغرب مرحلة الفترة الشاملة ونهاية التاريخ أما العالم الذي هو مجرد مقولات في فلسفة هيجل فما زال يخوض تناقضاته (المركزية الغربية، ص145).

إن ما كشفه مشروع الحداثة العربية في سياق قراءته الحداثية للتراث لا يزال غير قادر على الاستمرار لأن هذا المشروع لم يقم بأكثر من محاولة لانتشال نصوص التراث المتمثلة للعصر والعلم والعقل والإبداع وللنزوع الإنساني. . وبين هذه النصوص وبين واقع الانحطاط الذي عايشها أو أعقبها قطيعة معرفية لا يمكن إنكارها في تراثنا العربي، خصوصًا بعد هيمنة القراءات السلفية، ومن ثم لم يفعل

مشروع الحداثة أكثر من محاولة إحياء جديدة لم يتوافر لها من ظروف الواقع وتجاربه العملية ما يكرسها على صعيد الممارسة في نظم الحياة وممارساتها ونسق التفكير وأنماطه. ولأن الواقع المتمثل في أحوال الثقافة العربية على صعيد المجتمع والسياسة والاقتصاد يحفل بتناقضات ومفارقات تختزلها سلسلة الثنائيات التي عرضنا لها والأنماط التي كشفت عنها الدراسات المجتمعية الحديثة (انظر دراسة د. حليم بركات علي سبيل المثال).

أقول لأن الواقع كذلك فإن مشروع الحداثة العربية لم يكن أكثر من سلسلة تصورات ذهنية ثورية متمركزة حول قضايا الثقافة الإبداعية، وعلى نحو أحدث تغييراً جذرياً في النظم الفاحصة في ظواهر الإبداع على مدى الثلاثة العقود الأخيرة من القرن العشرين، بينما لم تحدث الرؤية التنويرية أو الحداثية للتراث على صعيد الفلسفة والفكر وعلوم الإنسان تبلورات حاسمة فيما يمارسه المثقفون الصاعدون إلى السلطة، وهم كما يُفترض الفئات المرشحة أكثر من غيرها لتداول الأفكار التي انتهى إليها مشروع الحداثة الغربية، ووضعها في محك الواقع. إن ما حدث هو عكس ما هو مأمول. وهو أن الصاعد من المثقفين إلى مواقع اتخاذ القرار لم يصل لذلك إلا بعد أن أعلن يمين الإخلاص للسلطة بمفهومها الديني / التراثي والاستبدادي كما بلورته الأنظمة العربية السياسية على مدى قرن من الزمان، وأفضل أحوال أولئك المثقفين تمثلها أدوارهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت ظروفها مهيأة أساساً من أجل التوسع في خلق فئات وشرائح عريضة من التكنوقراط الذين وجدت السلطة السياسية في أدوارهم حصانة جديدة وعنصر حماية للنظام السائد (انظر نموذج غازي القصيبي، الذي عبّر عنه كتابه إلهام حياتي في الإدارة).

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين تقدمت اجتهادات نقدية عقلانية جديدة تتجاوز قليلاً الاجتهادات التي طرحت في سياق مشروع الحداثة من حيث ركائزها الفلسفية، وربما رواسبها أيضًا، وذلك لأن جيلاً جديداً بدأ يستفيد من تيار ما بعد الحداثة الأوروبي الذي فكّك نظم التمركز في الثقافة الغربية، وتجاوز بذلك النماذج البنيوية التي استهلكتها «نمذجة» جاهزة ومطردة لا تعترف بالتناقض، ورغم أن الاجتهادات في هذا السياق قليلة إلا أن نماذجها الجادة تنتهي إلى حدود لا تنفصل

عن الحضور الميثولوجي لمقولات التراث، وهيمنة خطابه وأنظمته وأنساقه بوصفها نصوصًا تخضع لأرخنة متجددة وقابلة للوعي بها في الراهن من الوعي، يستفيد من ذلك اجتهاد د. عبدالله الغذامي في كتابه (النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية)، فيحاول أن يُخضع الأجواء المعرفية التي طرحتها مقولات: الجماليات الثقافية والتاريخانية الجديدة لستيفين قرين بلات، ومقولات التفكيكية والأنثروبولوجيين الثقافيين وتطوير نموذج جاكبسون في النموذج الإتصالي في الخطاب.. استثمر ذلك وغيره لتأسيس ما سمّاه بالنقد الثقافي، مقترحًا من خلاله التركيز على الوظيفة النسقيّة لجعل النسق منطلقًا ومنهجًا في النقد، ومتخذًا من نموذج (الشاعر) نسقًا يكشف من خلاله الصورة الكاذبة والمزيفة في الثقافة العربية.. وعندي أن المشكلة في مثل هذا المشروع ليست في المنهج أو النظرية لأن الكاتب يرتكز على تأسيس نظري محكم يبعث آفاقًا جديدة في نقد الخطاب. ولكن تكمن المشكلة في النموذج الذي حاول من خلاله أن يهدم البناء بأكمله.. وهو الشاعر.. هذا النموذج الذي يستدعيه خدين للماضي وله شحنة قوية من التراث، وهو بذلك يمكّن لميثولوجيا الشاعر من التحكّم في تفسير معضلات ذات خطورة، وربما كان من أخطرها أن هذا النموذج يبرر للسلطة بمفهومها التراثي / الديني المتخلف مواقفها الجامدة، ويخوّل لها أن تجد ذرائع قوية تتحصّن من خلالها لمواجهة مشروع الحداثة بأكمله.. وخاصة أن تأويل د. الغذامي قد أمعن في أحكام نهائية (سلطوية) على رموز الحداثة ومنجزاتها، وبلغة ربما كانت أشد ضراوة من خطاب الأصولية الدينية، وإذا كان مثل ذلك يقوّض نسقًا فإنه يبني نسقًا على أنقاضه بدون شك.

أما مشروع د. عبدالله إبراهيم في قراءته للمركزية الغربية وقراءته للمركزية الإسلامية كما تمثلت في أعين المسلمين ورؤيتهم لعالم القرون الوسطى (مصنفات الرحالة والجغرافيين خاصة) فهو دراسة وصفية أثنوجرافية، تحمل دعاوى الاختلاف مع نظم التمركز على الذات دون أن تمارسها، ومن ثم فإن الموقع الذي ينطلق منه الكاتب في القراءتين الوصفيتين تؤسس لمركزية تراثية، ففي الحالة الأولى (المركزية الغربية) كان موقع الاختلاف غياب الرؤية للثقافة العربية التراثية ووضعها في سياق تاريخ الفلسفة والعلوم تابعة لما أنجزه اليونانيون والأوروبيون في العصر

الحديث. . ولا يتراجع الاختلاف مع المركزية الإسلامية التي نظر بها المسلمون لعالم القرون لأنه جعلها تنطلق من ثنائية سائدة في العالم الإسلامي آنذاك (دار الإسلام + دار الحرب) وهو بذلك يحكّم اختلافه فوق مادة تنتمي إلى الإسلام بمعناه الأنثروبولوجي، وفي كل الأحوال أرى أن هيمنة قوة التراث تظل معوقًا دون تأسيس قطيعة مع الماضي والقبول بقوة العقل والعلمنة والتكنولوجيا والثورة في الاقتصاد والمعرفة. وتشهد فتوحات الغرب ومكتسباته بأن ما يحققه ذلك القبول هو مصدر المركزية الغربية في السياق العالمي الراهن.

إن المفصل الحاسم في فشل مشروع الحداثة العربية إذن يكمن في عدم تمكنه من مواجهة قوة الموروث ليس بوصفها واقعًا حتميًا فحسب وإنما بوصفها ميثولوجيا ترتبط بتأسيس الدولة وتأسيس الجماعات المحلية والقطرية المتضامنة معها، كالقبيلة والطائفة والمذهب والجهة.

ثالثًا: مجتمع مدني إزاء نموذج استبدادي:

منذ أن بدأت صدمة الاحتكاك بالغرب دخل المجتمع العربي حالة من الصراع والتناقض ولم يخرج منها حتى الآن، وعلى مدى أكثر من قرن ونصف القرن. . وسواء تمثّل الغرب في الاستعمار، أو في الثقافية الامبريالية، أو الغزو الثقافي، أو الثورة العلمية والصناعية والتكنولوجية سيظل نموذجًا للآخر الذي يضع المجتمع العربي ـ وأي مجتمع آخر ـ في سياق قياسات التقدم والتخلف، فالغرب بمنجزه العلمي وبتفوقه الصناعي والعسكري يشكّل عامل استفزاز ومقايسه، كما أنه يشكّل عامل صراع وتوتر بدأ يفرض سيطرته باستراتيجية المستعمر الذي يرى الآخر هامشًا لا حول له ولا قوة، ثم انتقل في النصف الثاني من القرن العشرين نحو هيمنة استراتيجية مغايرة وصلت قمتها في مرحلة العولمة والنظام العالمي الجديد.

صاحَبَ هذه الحركة التاريخية حركة للمجتمع العربي من الداخل فقد ارتهن بتناقضات ثقافية عديدة قومية وقطرية، تقليدية وحداثية، يمينية ويسارية، دينية وعلمانية، وحدوية وتجزيئيّة، تقدمية ورجعية، عقلانية وثيوقراطية. . إلخ. . وليست هذه التناقضات خيارات عبثية وإنما هي ردود لفعل الصدمة مع الغرب أولاً ولفعل سلسلة الهزائم والانهيارات التي تعرض لها المجتمع المدني في البلاد العربية

منذ قيام إسرائيل مروراً بحرب 1967 والحروب الأهلية (حصار بيروت 1982) وحرب العراق وإيران ثم حرب الخليج التي لم تنته حتى الآن.

أمام ذلك كله انكشف المجتمع المدني هشًا تخترقه الرمزية النسقيّة للاستبداد على جميع المستويات كما أوضحتْ فيما سبق.. وإذا كان هناك خط دفاع أمام الاختراقات الأبدية للاستبداد يتمثل في مشروع النهضة العربية (النصف الأول من القرن العشرين) ومشروع الحداثة العربية (النصف الثاني من ذات القرن) فإن العرض الذي قمنا به لسجل الخطاب الفكري المعاصر يكشف لنا أن خط الدفاع هذا يحتاج إلى إعادة بناء.. ويحتاج إلى تحصينات واقعية صلبة ذات صلة مباشرة بالقرار السياسي القادر على أن يجعل مشروع الدولة الحديثة موازيًا لمشروع الحداثة في الفكر العربي.

ومن الصعب الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني وسط ثقافة يهيمن عليها نموذج استبدادي.. لأن المحصلة الطبيعية في ذلك هو انحلال المؤسسات وتحولها إلى مؤسسات تضامنية للسلطة، فالدولة المستبدة عادة تحتكر سلطتها «عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة» (المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، د. خلدون النقيب، ص143).

من أجل ذلك لا ينطبق مفهوم المؤسسة في الثقافة العربية وخاصة في دول الخليج إلا بوصفها ذلك الامتداد الطبيعي لمؤسسة الدولة، فمع هذه المؤسسة تتماهى كل جماعة وقبيلة وطائفة ومذهب وجهة وجمعية واتحاد.. وخاصة أنها مشروطة بعدم التدخل في السياسة والأمن أو الخوض في الدين كما نصّت القوانين التشريعية على ذلك. وهو ما يتناقض مع شروط الثقافة المدنية التي تعني أن مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، إتحادات، جمعيات، أندية، مراكز،.. إلخ وغيرها مما يشكّل فضاءً يتحرك فيه الفرد من أجل تحقيق منافعه الجماعية أو أعماله الفردية الخلاقة، أو من أجل الدفاع عن حقوقه المكتسبة أمام مؤسسات الدولة)، أقول إن هذه المؤسسات مصدر استقطاب رئيسي للتنوّع الثقافي ولحدود الاختلاف والانسجام داخل الجماعات والولاءات والأفراد، وكونها مؤسسات استقطابية يعني أنها عنصر حماية للحقوق، وعنصر تنظيم وتأطير للعمل الجماعي، كما أنها

عنصر تحالف واستلهام لمبدأ الشراكة مع السلطة. وهي بعد ذلك عنصر تحشيد لمواقف النخبة المثقفة التي يفترض لها المجتمع المدني عادة دوراً حيويًا . .

وتغيب جميع أبعاد الاستقطاب المذكورة للمؤسسات في الثقافة العربية غيابًا فادحًا نظرًا لهشاشة حضور المؤسسات، ولقيامها في ضوء تحيزات ثقافية متضامنة ومتصالحة مع الدولة، بل إن مؤسسات الفضاء المدني تتحوّل بشكل تدريجي إلى أداة فعالة لفرض هيمنة الرمز النسقي للاستبداد. ومن البدهي أن السلطة الأعنف للدولة تعني مباشرة فرصًا متضائلة ومتلاشية لاستقرار مميزات ثقافية فاعلة لمؤسسات المجتمع المدني دون أن يعني ذلك بأن «الدولة» في سياق الثقافة العربية تغدو قوية .

ومن دون دولة ديمقراطية عقلانية لا يمكن الحديث عن ظروف مواتية لنشوء ثقافة مدنية ناضجة ومتبلورة في مجتمع يعترف بأن التحرّر من المفاهيم النسقيّة الموروثة وخاصة مع صحوة حركات الإسلام السياسي إنما هو نتاج لثقافة واعية بخطر التحديات المحدقة بواقعه ومستقبله .

وإذا ما توسعنا في فضاء المجتمع المدني، ونظرنا إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية (الأسرة + المدرسة وغيرهما) فإن المشكلة تؤكد المزيد من هيمنة النسق الاستبدادي الذي ينتجه المجتمع في الثقافة العربية، فقد أكّدت عدة دراسات على أن الثقافة العربية تنتج مجتمعًا أبويًا تتحكّم فيه سيطرة الأب على الأسرة، ويغدو ذلك « المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكلها الطبيعي والوطني، إذ إن العلاقة بين الأب وأبنائه وبين الحاكم والمحكوم، هي علاقة هرمية. فإرادة الأب في كل من الإطارين هي الإرادة المطلقة ويتم التعبير عنها في العائلة والمجتمع بنوع من الإجماع القسري الصامت، المبني على الطاعة والقمع» (هشام شرابي، البنية البطركية : بحث في المجتمع العربي المعاصر، ص22) .

رابعًا: قيم العولمة.. قيم الاستبداد :

لا أحد يستطيع أن ينكر بأن العولمة لا تعني أساسًا قيم التوسع الاقتصادي المرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى والمتحكمة اليوم في ثلاثة عناصر تتدفق من

خلالها قيم التوسع وهي : العلم والتقنية والمال. ولا نريد أن نكون حالمين أكثر من حدود العقل والمنطق ونتطلع إلى تلك القيم على أنها وسيلة لإيجاد مجتمعات أكثر إنسانية وتلاحمًا، ومن ثم نروج لقيم العولمة تحت مبررات كونها تيارًا لا يمكن الوقوف أمامه لأنه مقترن بالثورة العلمية والتكنولوجية تارة. . أو تحت دعاوي اقترانه بشعارات الديمقراطية التي يفرضها التمويل الأمريكي تارة أخرى. .

ولا أدعي بذلك بأن قيم العولمة هذه لا تشكل تحديًا صارخًا للثقافة العربية. . لكني أرى فقط بأنها حصيلة تحديات أكبر منها وألصق بالذات العربية. . فالعولمة إذا كانت في نهاية الأمر تختزل في شكل قيم ووسائل إنتاج وديناميات محركة للاقتصاد فإنها بذلك حصيلة خيارات وقناعات ومكونات وبرامج نمو داخل المجتمع. . سأزعم إذن أن التحدي يبدأ من تحرير القناعات وإقصاء الرواسب الموروثة من الماضي، والتي قد تتدخل فيها اعتقادات دينية راسخة، وخاصة عندما يتصل الأمر بأولية العقل أو العلم أو التكنولوجيا والكشوف المتجددة في علوم الإنسان. . ثم سيبدأ من تحرير الاقتصاد من الريع النفطي والانتقال به إلى الصناعة. . ولأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر إلكتروني فإن التحدي سيبدأ أيضًا من كيفية التمثل الكامل للثورة المعلوماتية والصناعة الإلكترونية. . وطالما العولمة ثمرة تطور العلم والتقنية فلا بد من التحرر من كل الرواسب التي تحول دونها، ولا بد من اقتنائها كخيار استراتيجي في التنمية الشاملة. .

هذه مسائل لا يمكن إقصاؤها في سياق الحديث عن التحديات القادمة لأنها مقترنة بحركة موضوعية في التاريخ. . تطور العلوم وثورات المعرفة ووسائل الاتصال. . لكن لا بد من التفريق هنا بين العولمة بوصفها ديناميكية محركة للتوسع الاقتصادي والهيمنة والمركزية للنظام العالمي الجديد وبين العولمة بوصفها حصيلة ثورية في العلوم والمعرفة. . في هذه الحالة لا بد من إقصاء جميع المعوقات التي تحول دونها كما ذكرت أما في الحالة الأولى فلابد من التعامل معها بوصفها تهديدًا للثقافة العربية ولخصوصياتها المحلية، فهذه الثقافة في نهاية الأمر لن تكون أكثر من ثقافة محلية هامشية يمكن أن تتفتت إلى ثقافات مصغرة وهويات متنافرة. . إنها ثقافة منطقة يمكن التدخل في تحديد مصيرها بالقوة عبر مقولة النظام العالمي الجديد. . (حالة العراق+ ليبيا ودول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية). .

أو عبر اتفاقيات التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي. . أو عبر دعاوى تمويل الديمقراطية أو دعاوى السلام في الشرق الأوسط. . أو دعاوى تطبيق القيم المعولمة كما عبّر عن ذلك أحد زعماء أوروبا (توني بلير في خطاب ألقاه في عام 1999 تحدث فيه عن حروب ليس من أجل الدفاع عن أراض وإنما من أجل تطبيق القيم المعولمة) في هذا الاتجاه يستوجب التحدي أن تحسم الثقافة العربية موقفها مما ينحدر إليها تحت تسمية ما بعد الحداثة بغطاءات ودعاوى سياسية مختلفة كما ذكرت.

والتفريق الذي أشير إليه ضروري لأنه أولاً لا يسوغ لنا رفض العولمة بحجة أنها ثقافة غربية وقوى استعمارية، ولأنه ثانيًا يرشّح حدوداً معقولة من إمكانيات معالجة التحرك المعكوس الذي ران على المجتمع العربي طوال قرن كامل، وذلك بتجديد خيارات الحداثة على صعيد النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية. . مثل هذه الخيارات المقترنة بالعقلانية والديمقراطية لم تكن موضع معالجة حاسمة، وإنما كانت موضع شك وانقسام، كما يدل عليه حال المجتمعات العربية الراهن.

و لا أعتقد أن العولمة بوصفها ديناميكية محركة لاقتصاديات النظام العالمي الجديد يمكن أن تخترق نموذج السلطة أو الدولة المستبدة، وتشكل بالنسبة لها ضغوطا تقودها إلى إحداث تغييرات في سياق التوجه إلى الديمقراطية والعقلانية بل العكس هو الصحيح. لقد أثبتت السنوات الماضية أن قيم العولمة مرتبطة بقيم ورموز نسقية داخل المجتمعات الهامشية، وخاصة المجتمعات العربية التي تقتضي قيم العولمة أن تظل معتمدة على ريعيّة النفط من جهة، وأن تظل سوقًا مرتهنة بشروط الصناديق والمنظمات التجارية والبنوك الدولية. .

أما العولمة بوصفها ثورة في العلوم والتكنولوجيا والمعلومات فإنها عامل أساسي ومتغير حيوي، ولكن أمام ذلك مهمة صعبة وهي مواجهة القوى النسقيّة المهيمنة التي عرضت لتمثلاتها في الثقافة العربية.

الخلاصة: ما هو الحل؟

يبدأ الحل من الكشف عن القوى المهيمنة للنسق الاستبدادي في الثقافة العربية، فبدون ذلك يغدو السياق الثقافي مكتظًا بحلقات متكررة، ودورات حتمية تتكرر فيها البدايات والنهايات بشكل متقطّع يجعلنا مرشحين دومًا للوقوف في آخر

الصف، بل إنه يسبغ علينا شعوراً بالتراجع وإننا نتحرك في الاتجاه المعاكس. . وليس في ذلك مبالغة فالإسلام الإصلاحي في نهاية القرن التاسع عشر أكثر تنويراً وعقلانية من الإسلام في مرحلة ما بعد الحداثة. . وبدايات الألفية الثالثة، والفكر القومي في النصف الأول من القرن العشرين أكثر التصاقًا بالخطاب النهضوي منه في العقود الأخيرة من ذات القرن. ومشروع الحداثة خلال العقود الأخيرة يتراجع أمام صدمة الواقع، وهزائم الدول العربية أمام إسرائيل من ناحية، وكشوف العقلانية الليبرالية وثوراتها المعرفية من ناحية ثانية.

ورغم أن عددًا كبيراً من الدراسات النقدية للثقافة العربية والفكر العربي المعاصر قد كشفت سمات العقل العربي، وحررت إشكاليات رئيسة للمجتمع والدولة والسلطة. إلا أن ذلك لم يتبلور على صعيد الممارسة وتطوير النظام السياسي والتغيير نحو الديمقراطية والعقلانية، ومن ثم فإن الاتجاهات المعاكسة لا تزال مفتوحة بلا حدود أمام الثقافة العربية في القرن الجديد، تهميش أكثر، واستبداد أكثر، ودولة أضعف، ومجتمعات مدنية لا تستطيع الذود عن أبسط الحقوق للفرد، وهويّات قبلية وطائفية فاعلة أكثر، وضياع أكثر للفرص وللظروف المواتية وهدر أكبر للموارد الاقتصادية والبشرية والثقافية.

لا يمكن القول بأن الحل يقع في ثقافة ذات طابع جوهري وشمولي تقودها أصولية إسلامية مثلاً لأنها ثقافة نسقيّة حتى العظم، ولأنها ثقافة أيديولوجية تتناقض مع ذاتها، فالقول السلفي: «لا يصح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها» (مالك بن أنس 93ـ 179هـ) يمر عبر مسافات طويلة ومضنية من التأويل والقراءة التي تُباعد تمامًا بين ما صلح به أول أمر الأمة وما يمكن أن يصلح أمرها الآن. . هذه المسافات الدلالية في القراءة والتأويل لـ (الأول) هي سلسلة من التناقضات والخلافات التي قد تكون أشد من الاختلاف مع الآخر. ولذا لا يمكن أن تسلم قيادة الأمة لتطاحنات عقدية، ولتناحرات تأويليّة بينها وبين روح العصر فراسخ. ولايمكن الذهاب مع الخيار القومي بما كان عليه في القرن الماضي فقد كان أسيراً لأوهام كثيرة: نظرية المؤامرة، واليقين المطلق بالوحدة، وعدم الاعتراف المطلق بالتباين وبالتنوع والاختلاف، والنزوع للتوفيقية الملفقة التي تسلّلت من خلالها نسقيّة الاستبداد ومفاهيمه في مرأى الدعاوى القائمة بالعقلانية والديمقراطية،

والولاء المقنع للسلطة الذي تخفت وراءه ولاءات القبلية والطائفية، والريع النفطي الذي تحول إلى عامل أساسي في التجزئة وباعث لأبعد ما في الإنسان العربي من طاقات استهلاكية مدمرة لطاقاته الإنتاجية.

من أجل ذلك لا بد من الوقوف مع ضرورات المرحلة القادمة:

أولاً: ضرورة مراجعة الأفكار الأساسية للمشروع القومي في ضوء الاعتبارات التالية:

1ـ إقصاء المفاهيم الحتمية (القول بحتمية الوحدة) ومعالجة ذلك بإصلاحات اقتصادية متدرجة وصولاً إلى وحدة داخل الاختلاف والتنوّع.

2ـ ليست الهوية القومية مفهومًا ثابتًا. . إنها فضاء يتسع للتنوع الثقافي ويستوعب المتغيرات الثقافية، ومن ثم لا بدّ من أن تحتضن الدولة والمجتمع المدني فكرة الهويّات في نطاق يحررها من النسقيّة التي تحدثنا عنها وهذا بدوره يحرر الثقافات العربية المصغرة من تكتلاتها المغلقة ويجعلها تعيد صياغة مفهوم الهوية بوصفه مجموعة تحيزات ثقافية متضامنة وظيفيًا.

3ـ تكريس الاعتراف بعدم التناقض بين الوحدة والتنوع، وبالتالي بين الهوية والهويات الموازية، وهو تكريس لا يتم إلا بتكريس الديمقراطية والتعددية الثقافية في سياقها.

4ـ التحرر من عقدة المركزية العربية المواجهة للثقافة العربية لأنه لا يمكن الرد على التمركز العربي بتمركز ذاتي، وإنما الرد يكون عبر انفتاح الثقافة العربية على الآخر، واستيعاب كشوفه العلمية والمعرفية دون وضع أية قيود «نسقيّة» تعزّز التمركز على الذات.

ثانيًا: ضرورة مراجعة مشروع الحداثة العربي من أجل تنقيته وبلورة أفكاره العملية / الواقعية من أجل أن يصار بها في سياق مشروع الدولة الحديثة، وإنشاء مراكز علمية متخصصة لذلك.

ثالثًا: تعزيز الفضاء الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني القائم على أفكار المواطنة والثقافة المواتية للديمقراطية.

رابعًا: الخروج من دوائر التمركز الذاتي منها والمضاد، والدخول في دائرة الفعل والممارسة العملية المباشرة من أجل امتلاك الثقافة الجديدة والمعرفة المتقدمة والثورة التقنية، لأنها تمثّل بؤرة القوة والنفوذ في عالم اليوم. ولن يتم ذلك إلا باستثمار الموارد الاقتصادية (وخاصة النفط) والثقافية، واستثمار الأجيال الطالعة وتحويلها إلى عقل المرحلة القادمة في القرن الجديد.

خامسًا: لا مناص من خيار العقلانية والديمقراطية والفصل بين الدين (منبع النسقيّة) والدولة (منبع جميع السلطات) وذلك بهدف تنظيم حياة مواتية لإنتاج ثقافة مدنية تشترك فيها الدولة والأفراد والجماعات والمؤسسات وفق قوانين طبيعية مستمدة من الواقع والحياة وليس من الدين أو الميثولوجيا أو سجالات التأويل في التراث الثقافي العربي.

وأهم ما يتطلبه خيار العقلانية والديمقراطية:

1ـ المساواة والعدل وعدم التمييز بين الأجناس والأديان والطبقات.

2ـ الحرية الدينية وكافة حريات الرأي والاعتقاد.

3ـ إقصاء الطائفية الدينية والسياسية.

4ـ استقلال القضاء والمؤسسات القضائية.

5ـ توحيد قانون الأحوال الشخصية والمساواة بين الرجل والمرأة.

6ـ الشعب مصدر السلطات والمجتمع مصدر القوانين ولكون السلطات والقوانين نسبية وغير نهائية لأن المجتمع متغيّر والمفاهيم متغيرة فإنها تظل خاضعة للتعديل.

7ـ عقْلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية.

8ـ تحرير المؤسسة الدينية من الدولة والعكس.

9ـ إدخال أدبيات مشروع النهضة والحداثة العربية في برامج التربية والتعليم وأساليب التنشئة وتوجهات الثقافة المدنية.

المراجع :

1ـ التراث والحداثة، د. محمد عابد الجابري مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999 .

2 ـ المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، د. خلدون النقيب مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987 .

3 ـ نزعة الأنسنة في الفكر العربي، د. محمد أركون دار الساقي، بيروت 1997 .

4 ـ المركزية الغربية، إشكالية التكوين والتمركز حول الذات، د. عبدالله إبراهيم، المركز الثقافي العربي، بيروت 1997 .

5 ـ الثابت والمتحول، أدونيس، دار العودة بيروت ط 2 ، 1979 .

6ـ رسالة التوحيد، محمد عبده.

7 ـ إحياء علوم الدين، محمد الغزالي، دار الشعب، مصر.

8 ـ النقد الثقافي، د. عبدالله الغذامي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2000 .

9 ـ البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، د. هشام شرابي دار الطليعة، بيروت 1987 .

10 ـ لماذا تركت الحصان وحيداً ، محمود درويش رياض الريس للكتب والنشر، لندن 1995 .

11 ـ قبر قاسم، قاسم حداد، دار الكلمة، البحرين 1997 .

الفصل الثاني

مقومات العمل الثقافي المشترك..
في منطقة الجزيرة والخليج

عبد الوهاب علي المؤيد
باحث وإعلامي

المحور الأول:

قضية الثقافة العربية وإشكالياتها.

ويتلخص هذا المحور، في العناصر الرئيسة التالية.

أولا: مدخل.. الملامح العامة

لعل من البديهي القول، بأن الثقافة العربية انطلقت وارتبطت وتكونت في شكلها وتشكلها ومضامينها بصفة مباشرة وغير مباشرة وبشكل أو بآخر من مصدرين أساسيين هما:

* الدين الإسلامي.
* التراث العربي.

بصرف النظر عن عملية التفاعل بين الثقافات وما أدت إليه موجات الهجرات والرحلات وعلاقات الولاء والعداء والتجارة والحروب، فيما بين العرب وجيرانهم، من دوافع وفرص زادت من تأثر الثقافة العربية بما حولها، لأن هذه الثقافات «الوافدة» كما أطلق عليها الباحثون، ظل تدفقها شحيحا واتساعها محدودا، تمثل معظمه في مفردات ومصطلحات لغوية وبعض صيغ الاشتقاقات النادرة دون أن يؤثر في المضامين والأطر والصيغ الكلية والأساسية لمكونات الثقافة العربية، سواء قبل الإسلام أو بعده بما يقرب من 10 قرون [1]. وفي الموضوع نفسه

وعلى سبيل المثال . . اعتبر اللغويون والباحثون في إطار الحركات الثقافية والمفسرون وأصحاب كتب الإعجاز القرآني[2]، المفردات الأجنبية التي دخلت أو اندرجت ضمن القاموس العربي والنصوص العربية، وخصوصا ما جاء منها في القرآن الكريم [3]. . جزءا من اللغة وأطلقوا عليها وصف أو اسم «معربة»[4]، لأن هذه المفردات من ناحية، لم تأت محل مفردات عربية موجودة أو ترفا في نطاق ما يعرف بالمرادفات. بل لتعبر في معظمها عن مسميات لم تكن موجودة أو معروفة في بلاد العرب[5]. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المفردات القادمة أو الوافدة، خضعت لقواعد وصيغ الاشتقاق العربية وما يدخل في هذا الإطار من قواعد التثنية والجمع والتعريف والتنكير والتصغير وما إليها، وهي أساليب وقواعد شبه ثابتة في التعامل العربي مع المفردات الأجنبية حتى الآن[6]، ومن ثم. . ولأن اللغة هي لسان الثقافة وترجمانها وآلة تنويع وتعدد أساليبها ووسيلة إبداعها وتطويرها . . ظلت الثقافة العربية ووصفها أو وصمها بـ«العزلة» واتهام المثقفين العرب بـ«الانغلاق» أو «الشوفينية»[7].

ثانيا: الدين والتراث في دوائر الثقافة:

هذه النقطة أو العنصر كما هو معروف، تمثل قضية ثقافية كلية بمضامينها وأبعادها وفروعها، ظلت منذ ما بعد ظهور وانتشار الإسلام وتدوين نصوصه وتوثيق علومه واتساع وتعدد الباحثين والمؤلفين والمتكلمين في شتى جوانبه، أي منذ القرن الثاني الهجري [8]، . . ظلت تتسع وتتطور وتتعدد وتتنوع مجالات بحثها ومناقشاتها، ولعل ما يهمنا هنا، هو الحديث المركز عنها من خلا ل إشارات سريعة، هي:

إن استمرار القرآن الكريم والتراث، مصدرين للثقافة العربية، لم يكن ناتجا عن «احتكار قسري بابوي» كما يقول البعض[9]، بل:

* لأن القرآن، معين ثر ومنبع متدفق وعلم متجدد، استوعب كل المجالات والجوانب الكونية عامة وكل ما يدخل في حياة الإنسان خاصة ويتعلق بها ويفسرها وينظمها ويكشف أسرارها وأغوارها وعلاقاتها بكل ما حولها. فضلا عن استيعابه بأبلغ لغة وأرقى أسلوب عرفه البشر، لحشد هائل من القصص والأخبار والأمثال

التي شدت إليها كبار الباحثين في مختلف الفنون والعلوم التي اتسعت واشتهرت بأعلامها ومدارسها عبر القرون .

* ولأن التراث في الإطار البلاغي بألوانه وفنونه القولية، ارتبط بتكوين العربي وحياته من جميع الجوانب البيئية والاجتماعية والثقافية والخلقية والنفسية وماإليها . . ظل هذا التراث بألوانه المتعددة وفي مقدمتها الشعر، وتليه القصة والخطابة والسجع والمقامات والسير والمناظرات والأمثال، ظل يمثل ويشكل في حياة العربي، عقله ووجدانه وثقافته وظل من ثم لدى العربي، مصدرا ورافدا ومقياسا لثقافته بصفة عامة .

ثالثا: ملامح التطور والتنوع :

نعرج عبر مسار هذا الجانب إلى صميم الموضوع، على ثلاث إشارات لأهميتها في السياق :

الأولى: إن الثقافة التراثية التي ظلت وما زالت إلى حد كبير، مسيطرة، وخصوصا إلى العقدين أو الثلاثة الأولى من القرن الماضي . . ظلت في معظمها تراوح في إطار ما يعرف بمفهوم «الثقافة للثقافة»، إلا أن هذا المفهوم بما يشكله من أساليب في تناول التراث ومن محاولات لإعادة إنتاجه، لم يصمد أمام حركة الثقافة الجديدة التي بدأت تظهر وتنتشر منذ العشرينيات والثلاثينيات بصفة خاصة .

الثانية :

1ـ ظهر منهج التحديث الذي كان من أبرز قنواته، انفتاح العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الغرب، وقوافل الدارسين في العواصم الأوروبية في مجال الثقافة خاصة، ورحلات الباحثين الأوروبيين إلى الشرق العربي امتدادا لرحلات وبحوث الاستشراق. وكان لجحافل الغزاة المستعمرين منذ مطلع القرن التاسع عشر بالذات، أثر فاعل، في تطعيم الثقافة العربية (إن صح التعبير) بالنظريات والمصطلحات والمناهج الأوروبية وبآراء وتوجهات مدارس الغرب وسير أعلامها ومؤلفاتهم، إذ إن الاستعمار كما هو معروف، تجاوز خططه السياسية ووسائله العسكرية وغاياته الاقتصادية في المنطقة العربية وغيرها، إلى التركيز على قضية أو مجال الثقافة ومناهج التدريس وعبر المدارس والمعاهد والأندية والمكتبات العامة والمنح الدراسية وبعث المثقفين في رحلات إلى العواصم الأوروبية . . إلى آخره .

2ـ وفي مواجهة هذا التيار وضوضائه وألقه الجذاب في البداية باسم التحديث والتطوير كاد دفع الاستعمار في هذا الاتجاه، أن يحقق أول أهدافه ويهز الثقة لدى الإنسان العربي عامة والمثقف خاصة، في ثقافته وتراثه، إلا أن ظهور وانتشار الدعوة إلى مقاومة الاحتلال وتحرير الأرض من قبضته وتداعي طلائع النضال وفي مقدمتهم المثقفون لمواجهته . . إلى جانب أصالة التراث الثقافي العربي من ناحية وارتباطه في جانب كبير منه بالتراث الإسلامي الذي أصبحت مؤلفاته وبحوثه، مجلدات مخطوطة في مختلف العلوم والفنون، تشكل أكبر نسبة من محتويات المكتبة العربية وأعلى نسبة من تكوين الإنسان العربي في وعيه ووجدانه وسلوكه وقواعد حياته . . كل هذا وغيره مجتمعا ومتفرقا، استطاع في البداية إيقاف الانحسار الذي أصاب هذه الثقافة التراثية .

3 ـ وكما اعتبر بعض الباحثين[10] هذه الصدمة أو الهجمة داخلة في إطار «رب ضارة نافعة» كما يقال، وتحديا قويا . . فإنها بالفعل أحدثت رد فعل إيجابيا لصالح الثقافة التراثية بما حقق لها من تحديث موضوعي انطلق من داخلها وليس بفعل عامل خارجي لأغراض أخرى كما كان يراد لها، فظهرت وانتشرت دراسات وبحوث ودارسون وباحثون من أبناء هذه الثقافة استطاعوا استيعاب الثقافة ومناهجها . ووضعوا أو شكلوا بأعمالهم ما أطلق عليه «مدرسة الحداثة أو التحديث» ضمن منهج مبدئي أو يقوم على أسس عامة تتبلور في :

1ـ إعادة دراسة التراث الثقافي

2ـ اعتبار التراث أساسا ومنطلقا أو سندا لثقافة حديثة هادفة .

3ـ دراسة ما أسموه بـ«الثقافة الوافدة» (من الغرب) والتأمل معها بوعي يكشف ما تخلل من مضامينها من نظريات ومفاهيم وآراء «هدامة» كما وصفها البعض أو «سالبة» كما غيرها آخرون [11]

ويشار هنا إلى أن هذا المخاض كان مما تمخض عنه :

1 ـ بداية ما يمكن أن يطلق عليه . . بل قد أطلق عليه . . مرحلة جديدة من مراحل الثقافة العربية وتطوراتها

2 ـ ظهور وانتشار بحوث ومؤلفات وباحثون ومؤلفون في التراث قراءة

واستقراء وتصحيحا ونقدا وكشفا عن أسراره وأبعاده وغوامضه ضمن حركة واسعة حركت ركوده وأبرزت قيمته وعلاقاته وأصوله وشكلت بما طرحت من أعمال ثقافية ومصادر ثقافية جديدة في ذاتها.

3ـ ومن ثم اتسعت أعلامها ومدارسها ومناهجها ونظرياتها وتحددت قواعدها وتعددت أسماؤها ومسمياتها وأنواعها في إطارها العام لم تعد خاضعة للمفهوم الجامد «ثقافة للثقافة» بل حمل هذا التعدد كنتائج تلقائية طبيعية، أغراضا جديدة ثم توظيف الثقافة لها، فظهرت في أطرها الفرعية، ثقافات في الآداب والفنون والتاريخ والسير والمذكرات، وفي التراث تنوعا وجذورا وأبعادا وعلاقات وانتماءات، وفي السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس وفي الأرض والجغرافيا والبحار والرحلات وأبرزت الصنعة القومية في ثقافات اللغة والأمثال والعادات وفي ثقافة النضال في سبيل الاستقلال أو الثقافة الوطنية وغيرها.

4ـ وفي الوقت نفسه أنجب التعدد والتنوع الثقافي العربي القومي التراثي، تنوعا أفقيا ديموغرافيا إن صح التعبير، في إطار المميزات والخصائص الإقليمية، أنجبت بدورها في الإطار العربي القومي (وأضغط على هذه العبارة) قضايا أو تعاونا في القضايا الإقليمية وأهدافها وأولوياتها. كما هو قائم بالفعل بين ما كان يسمى «المشرق والمغرب» وبين مصر والشام وبين مناطق شمال أفريقيا وجنوبها، أو ما بين منطقة البحر الأبيض ومنطقة الجزيرة والخليج.

ومن هنا نلج إلى منطقة هذه الورقة في موضوعها «قضايا الثقافة المشتركة بين اليمن ومنطقة الخليج».

المحور الثاني:

استراتيجية الثقافة في منطقة الجزيرة والخليج

أولا: إشارات عامة:

يبدو الحديث ضمن المفهوم الحرفي بالذات لهذا العنوان، نوعا من إعادة الحديث المكرر وتكريسا للمسلمات المفروغ منها إلا أن الغرض ليس التأكيد على وجود استراتيجية ثقافية تجمع مفردات المجتمعات في المنطقة ضمن حملة محددة المضامين

والمكونات والدلالات. نظرا إلى أن الوحدة الإقليمية تتجسد في الوحدة الجغرافية والديمغرافية على أرضية البيئة الطبوغرافية كما سلف، وتعني تلقائيا في الوقت نفسه وجود استراتيجية ثقافية مرتكزة على أسس موضوعية في نطاق هذه المنظومة المتداخلة المتشابكة والعلاقات الجدلية الدينامية بين أجزائها ومكوناتها، وهذا لا يمنع من القول بل يدفع إلى القول من منظور أوسع لجانب قائم، بأن هذه الوحدة الإقليمية يظل وجودها مفهوما وتجذرا، مرتبطا بالمنظور العام في نطاق الوحدة القومية على المستوى العربي، بقدر ما تظهر في الجانب الآخر للمعادلة (الإقليمي)، ملامح الاختلاف والتفاوت بين مجتمعات الجزيرة والخليج.

هذا هو جانب «المسلمات» التي يصعب الحديث عنها بقدر ما يصعب توضيح الواضح وبقدر عدم الجدوى من التركيز عليها مجردة، ولكن ما يبررها هنا، أنها في شكل إشارات تشكل شبه مقدمة أو مدخل إلى الموضوع تفرضها طبيعة السياق.

ثانيا: حقائق ودقائق:

ومن ثم.. وانطلاقا من العلاقة المشار إليها في الفقرة السالفة، بين طرفي المعادلة الإقليمية والقومية.. هناك حقائق يظهر بعضها دقيقا لا يكاد يبين من ناحية، ومن ناحية ثانية ربما اتسمت حقائقه منها بكثير من الحساسية لدى كثير من مثقفي المنطقة (في أبرز الكتابات) ينصرفون عنها تجاوزا أو تجاهلا أو نفورا رغم أهميتها في قضية الثقافة الجزيرخليجية، ونحاول التعريج على جملة منها في اتجاه أهميتها وأثرها الستراتيجيين.

الأولى: مكونات الثقافة:

على الرغم من اتساع وتطور وتعدد مصادر ووسائل مؤسسات الثقافة في منطقة الجزيرة والخليج في العصر الحديث، فإن الحقيقة القائمة التي لا يمكن إخفاؤها وإن أمكن إنكارها وتجاوزها، هي أن هذه الثقافة لا تزال متكئة ومنطلقة من مصدرين أساسيين، هما:

* **الدين الإسلامي.**
* **الموروث العربي.**

على الرغم من تعدد واتساع وتنوع الثقافتين وتداخلهما بصورة يصعب فيها الفصل بينهما، نظرا لأن الحسن من الموروث أصبح جزءا من الدين بقدر ما أصبح سيئه محظورا مفروغا من رفضه وإلغائه. وهو مصدر يظهر أثره بوضوح وبصفة مباشرة، في مجمل مكونات ومصادر الثقافة وإصداراتها، في اللغة والانطلاق والروابط والضوابط والدوافع والأهداف وإلى الحد الذي يمثل فيه هذا المصدر خصيصة وطابعا مميزا لثقافة الجزيرة والخليج عنها في الأقطار العربية فضلا عن الإسلامية الأخرى، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض الأمثلة الحية إن كان هناك حاجة للتمثيل أو التدليل، (والأمثلة تشمل كل دول المنطقة)، ففي الموضوع الإسلامي :

1 ـ ارتفاع نسبة مواد التدريس الدينية في منهج التعليم العام في دول المنطقة عنها في البلدان العربية الأخرى، وأنها مواد أساسية في تقرير النجاح والرسوب.

2 ـ تعدد وكثرة المعاهد والمراكز والكليات والمدارس المتخصصة في منهج الشريعة الإسلامية، وفي الأصول وعلوم التفسير والحديث والفقه واللغة وتحفيظ القرآن الكريم.

3 ـ سيطرة الاجتهادات وآراء وفتاوى الفقهاء القدماء والمعاصرين، على الأنظمة والإجراءات والممارسات عامة، ويظل القانون الوضعي في البلدان التي يوجد بها قوانين تبعا وتاليا لها.

4 ـ إضافة إلى أن نسبة عالية من الإصدارات السنوية وبحوث الدراسات العليا والمراكز والمؤسسات المختلفة، تدخل ضمن الموضوع الإسلامي، فضلا عن عدد كبير من الإصدارات الصحافية، ومن قنوات الإعلام المسموعة والمرئية.

وفي موضوع الأدب أمثلة منها :

1 ـ انخفاض نسبة الرواية والقصة الحديثة في أدب الجزيرة والخليج، وانخفاض أو بالأقرب إلى الواقع، انعدام الجنس فيها رغم اعتباره في أصول مدرسة النقد الحديثة (العربية) عنصرا أساسيا في القصة.

2 ـ انخفاض نسبة الشعر الحديث (النثري أو شعر التفعيلة) وانخفاض نسبة كتابه وجمهوره، مقابل كثرة الشعر العمودي (طبقا للصفة الشائعة) وإصداراته وشعرائه ومدارسه وجمهوره.

وفي نطاق الموروث الاجتماعي:

1 ـ ازدهار الشعر الشعبي واتساع مساحته وتعدد شعرائه بصفة تفوق كل الساحات في موضوعه.

2 ـ الموقف من المرأة من حيث مشاركتها في حقول الوظيفة العامة وحقول العمل السياسي، بل وحتى من قضية التحجب والسفور التي لا تزال موضوع خلاف شديد ورفض واسع.

3 ـ انتشار وتطور الأزياء الشعبية الموروثة على المستويين الشعبي والرسمي.

4 ـ إضافة إلى ازدهار تجارة الخيول والإبل والتسابق إلى اقتنائها وتربيتها ومضامير السباق الموسمي لها.

والأمثلة كثيرة وواسعة تشكل واقعا قائما بذاته.

الثانية : تعدد المحاذير:

ولكي تكون الصورة مكتملة وواضحة، يجدر في هذا الصدد، التنبيه إلى أربع نقاط امتدادا لما سلف.

1ـ إن الحديث عن ارتباط الثقافة في مجتمعات المنطقة بهذا المصدر الإسلامي التراثي، لا يعني أنها ثقافة منقوصة أو مقيدة، بل العكس هو الصحيح، وهو أنه ارتباط يمثل تميزا إيجابيا، لأن الانتماء الثقافي إلى صرح ومجالات الفكر الإسلامي الواسع، يزيد الثقافة ثراء وازدهارا واتساعا وتعددا وتنوعا في مختلف حقولها وأطرها وألوانها الحديثة. ولدينا عربيا، أكثر من تجربة مرت بها بعض المجتمعات التي اتجهت قياداتها نحو ما سمي بـ«العلمانية»، في الأنظمة والإجراءات التشريعية والإدارية والتعليمية والقضائية، فنشأ في ظلها جيل ظهرت نماذج من «طلائعه» منقوصة الثقافة والفكر والهوية.

2ـ ولا يعني ما سلف أيضا، التشكيك من جانب أو آخر، في الانتماء الثقافي إلى هذا المصدر، بالنسبة للأشقاء خارج المنطقة من العرب والمسلمين، وإنما يعني تميز المنطقة ومجتمعاتها بحكم تميزها بمنطقة هبوط الرسالة ومنطلقها الأول، وأنها منشأ العروبة ومهد العرب الأول.

3ـ وهذا لا يمنع من التأكيد على أن سيطرة النزعة الدينية لدى جماعات وأشخاص على الثقافة في كثير من الحالات والمناطق والقضايا . . تجاوز حدود الشريعة إلى «التنطع» والتشدد حسب ما يؤكد كثير من العلماء وما زالوا يؤكدون[12] . بحكم أن الإسلام وشريعته الغراء، لا يمثل في أي حال قيودا على تطور الثقافة والفنون والمواهب وإبداعاتها، بل على العكس، وهو كما أنه أكبر صرح ومصدر للثقافات فهو أكبر مشجع وداعية لها وللعلوم وازدهارها في مختلف الحقول .

4ـ من مجمل ما سلف . . يمكن القول بأن المثقفين أنفسهم في كثير من الحالات، شاركوا بسلبيتهم في صنع حساسية هذه القضية وتكثيف المحاذير من حولها والتغاضي عنها، بدلا من مناقشتها وعقد حلقات الحوار حولها مع نماذج من الأطراف المعنية، انطلاقا من أن القضية ذات أربعة جوانب :

أ. المحظور، وهذا لا خلاف حول اجتنابه .

ب. المباح، وهو الساحة الكبرى والمجال الأوسع للعمل والإبداع وتنويع مجالات الثقافات وتطويرها والإبداع فيها .

ج . المختلف فيه لدى الفقهاء، مما ليس محكوما بنصوص حاسمة، ولكل فيه أن يأخذ بالرأي الذي يقتنع به ويثق فيه، في غياب الفتاوى المركزية المعممة .

د. التشدد والمتشددون، وهؤلاء سيظلون أصواتا خارج قاعات الحوار، ولعلهم يمثلون قياسا على حصيلة تجارب ماضية، حقيقة المشكلة إذا ظلت مراكز ومؤسسات الفكر والفقه الإسلامية سلبية في موقفها تجاههم .

الحقيقة الثالثة: العزلة الثقافية:

هذه هي الحقيقة الثالثة، ربما كانت أكثر حساسية لدى المثقفين في المنطقة دون استثناء، وهي العزلة المركبة المكررة التي عاشتها وعانت منها الثقافة في بلدان الجزيرة والخليج وما زالت. وهي حقيقة يعرفها الجميع وإن لم يعترف بها البعض . ويمكن استقراؤها هنا، في دوائر رئيسة ثلاث :

أولاها : عزلة المنطقة (ثقافيا) عن تيار الثقافة العربية .

والثانية : عزلة بلدان المنطقة عن بعضها الآخر .

والثالثة: عزلة اليمن عن مجموع دول مجلس التعاون الخليجية الست.

ودون الاستطراد وراء الأسباب التي هي بصفة عامة، تتصنف في أنواع ثلاثة:

1ـ طبيعي (جغرافي وديموغرافي واجتماعي)، وهذا النوع ما كان يمكن أن يكون له اثر لولا ضعف الحركة الثقافية عن العمل على تجاوزه.

2ـ وسياسي، يأتي في طليعة مكوناته، موروث السياسية الاستعمارية أولا، ثم أثر اختلاف التوجهات والتكتلات السياسية من ناحية، واختلاف الأنظمة السياسية (تنوعها) من جهة ثانية، ومن ناحية ثالثة، مشكلات الحدود. بصرف النظر عن صراعات الأيديولوجيا في سنوات وفترات مضت (ما بين 1950 ـ 1980 تقريبا).

3ـ واقتصادي إلى حد ما، ممثلا في تفاوت الدخل القومي ومعدلات دخل الفرد وتلحظ ضمن هذا الاستقراء المركز، عن سياسة الاستعمار في سبيل التفرقة بين البلدان والمجتمعات العربية وفرض العزلات فيما بين كل منها. . أساليب ونتائج لايكاد يصدقها جيل اليوم رغم أنها لا تزال قريبة منا لا تتجاوز المسافة الزمنية بيننا وبينها، أكثر من خمسة عقود إلى الخلف، وعلى سبيل المثال، اختار هنا نموذجين مغربي ومشرقي.

أولهما: عزلة الثقافة التي فرضها الاستعمار في بلدان المغرب العربي عن طريق تكريسه على حل وتذويب روابط الهوية الدينية والانتماء القومي. وفي مقدمتها اللغة العربية بوصفها رابطة كبرى وذات أثر رأسي وأفقي في الحياة العامة، وأنها تجمع في نطاقها الانتماءين وأسس كل منهما في جذر وجذع واحد موحد، كما رافق هذا التكريس على محو اللغة العربية من ذاكرة الإنسان العربي في المغرب، سياسة فرض اللغة الفرنسية في التعليم والتعامل والمعاملات والخطاب الرسمي واليومي، ونعت اللغة العربية ومفرداتها وأعلامها ومراكزها ومن يتحدث بها، بصفات البداوة والتخلف والأمية والجهل وما يرادف هذه الصفات، تمهيدا لفرنسة الأرض والإنسان بعد اللغة والثقافة.

ونجحت هذه السياسة إلى حد بعيد، إذ نشأ جيل عربي مغربي مشطور الهوية منقسم الانتماء، عربي الأصل والهوى والملامح والاسم، فرنسي اللغة والتعليم والثقافة.

وأشير بالمناسبة، إلى مشهد يمثل المأساة أذكره بتفاصيله وكأنه حدث قبل أسبوع إذ اقترن في ذاكرتي بالألم، وتتلخص عناصر المشهد الرئيسة في:

* المكان: صالة واسعة بقصر الشعب في العاصمة الجزائرية، الجزائر.

* الزمان: أمسية من ليالي شهر يونيو (حزيران) العام 1972.

* الجمهور: أكثر من ألف من وفود الشباب العربي من معظم الأقطار العربية.

* المناسبة: حفل عشاء أقامه الجزائري المناضل الراحل هواري بو مدين، لوفود مهرجان الشباب العربي الذي استضافته الجزائر في الذكرى العاشرة لاستقلال الجزائر.

* الفعاليات: في حفل العشاء كان الرئيس بو مدين في المنصة ومعه وزير خارجيته (حينها) السيد/ عبد العزيز بو تفليقة، ووزير الشباب (. .) وأمين أو عمدة العاصمة (. .)، يتابعون الفعاليات ومعظمها خطابات وقصائد شعرية يتعاقب الشبان والشابات على إلقائها، في جو مفعم بالحيوية والمرح والضحك، وتقدم شاب جزائري ثم ثان فثالث يقرأ كل منهم قصيدة شعرية أو كلمة باللغة الفرنسية وتمكن آخرهم، من أن يعتذر (بلغة عربية مغاربية ركيكة مكسرة) عن تقديمه مساهمته بالفرنسية معللا ذلك بأنه يعجز عن كتابة الشعر. «بلغتنا العربية لغة الآباء والأجداد». هكذا اختتم اعتذاره وقد خنقته العبرة وأعجزته عن الاختتام بجملة «والسلام عليكم ورحمة الله». ولاحظت أن الرئيس بو مدين الذي لم تفارق الضحكة والابتسامة شفتيه منذ بداية الأمسية قد انحسرت عنه هذه الملامح السعيدة عن وجهه، واطرق واجما ولعله هو الآخر، اختنق بعبرته، نظرا لما عرف عنه بأنه عروبي من الطراز الأول.

وهذا المشهد تكرر قبل وبعد هذه المناسبة في أكثر من محفل عربي على كل المستويات، وخصوصا في مؤتمرات الأدباء والكتاب العرب ومهرجانات الشعر العربي.

إلا أن قادة الجزائر أثناء الثورة وبعد الاستقلال، وخصوصا الرئيس بو مدين كما هو معروف. . قادوا حملات واسعة وصارمة وشاملة لإعادة التعريب ومقاومة الفرنسية، حققت نجاحا واسعا في فترات قياسية نسبيا. وكسرت أسوار العزلة

وتجاوزتها إلى تعميم العربية الفصحى لدى معظم الشباب، وهذا ما حدث بالفعل في الأقطار المغاربية الأخرى.

النموذج الثاني: المشرقي:

يتحدد النموذج في اليمن قبل الاستقلال فيما بين 1940 و1965 تقريبا. وفي هذه الفترة بالذات اتسعت الساحة السياسية والصحافية في مدينة عدن خاصة، وظهرت وازدهرت صحف عدة، إلى جانب الأحزاب والنقابات والجمعيات والتكتلات والتوجهات السياسية والحزبية التي صنعت حركة من الخلافات والصراعات بين الأيديولوجيات والعقائد والاتجاهات والأهداف عبر الصحف في معظمها. وفي هذا الواقع ظهرت وطرحت قضايا مثلت في الغالب، وقود هذا الصراع، مثل قضايا ما سمي «الاتحاد اليمني»[13] و«المجلس التشريعي» اللذين صنعهما الاستعمار البريطاني لتكريس الفرقة بين أبناء الوطن الواحد الموزعين حينها على 23 دويلة ومشيخة وسلطنة، وكذا قضايا العلاقة بين عدن وما حولها وبين شمال وجنوب الوطن والعمالة والوظيفة العامة وحتى قضية الوحدة اليمنية، فضلا عن قضايا التوجهات باسم اليمين واليسار والفكر الإسلامي والقومي وما إليها.

وكان من أبرز هذه التوجهات ما يجسد هذا النموذج، في أمثلة نركزها هنا في:

1ـ دعوة ما سمي حينها بـ«جمعية عدن للعدنيين» التي ظلت تناضل في سبيل هذه الدعوة عن طريق المطالبة بحماية عدن وأبناء عدن، من طوابير «الأجانب» المتوافدين إليها، ومن تشريع يعطي أبناء عدن الأولوية في الوظيفة والعمالة.. إلخ. والأجانب المقصودون هنا، هم أبناء أبين ولحج وما حول عدن، فضلا عن الشماليين[14].

2ـ تبني أحد الأحزاب السياسية[15] الدعوة عبر صحيفته [16] التصدي لأفكار «جمعية عدن للعدنيين»، ولكن على أساس مبدأ سنته يقوم على:

أولا: «اعتبار سائر إمارات الجنوب وحدة طبيعية سياسية اقتصادية لاتقبل التجزئة ولا التقسيم»[17].

ثانيا: « رفض كل سعي أو دعوة لإلحاق الجنوب بالشمال»[18].

3 ـ وفي إحدى الصحف الصادرة في عدن[19] صدر ضمن مقال نشرته لاحد كتابها[20] (حسن بيومي في العدد 190 في 26 سبتمبر 1943 ـ «فتاة الجزيرة»). عبارة «زرت لاول مرة القطر الشقيق لحج. . . ». وغيرها من الأمثلة الكثيرة المضحكة المبكية. وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين:

إحداهما: إن الشعب اليمني في جنوب الوطن كان يرفض ويقاوم هذه النعرات بكل الوسائل المتاحة، ومنها التظاهرات التي وصلت إحداها إلى مقر صحيفة من الصحف المروجة للانفصال، واقتحمتها وأحرقت مطابعها[21]. إلى جانب أن دعاة التوجهات الوطنية الوحدوية بأحزابهم وصحفهم وجماهيرهم، كانوا قائمين على الساحة بنسبة الغالبية يقامون كل هذه الدعوات والتوجهات، وكانت الغلبة لهم في الأخير.

الثانية: أن الفضل الكبير بعد الله تعالى، يعود إلى الثورة وطلائعها في 14 أكتوبر 1963 (بدعم ثورة 26 سبتمبر 1962) في توحيد جنوب الوطن وإلغاء 23 كيانا لدويلات عمل الاستعمار على حمايتها لتكريس الفرقة عن طريقها. وظل الشعب يناضل في ظل الثورة حتى أعاد لليمن وحدته في 22 مايو90، التي تجاوزت وألغت كل النعرات والكيانات و«البراميل» الشطرية[22].

الحقيقة الرابعة: عزلة اليمن:

وفي هذا الإطار. . تأتى عزلة اليمن الثقافية عن دول المنطقة مجتمعة ومتفرقة، عزلة غريبة وغير مبررة بشيء سوى سلبية المثقفين من الجانبين كما يبدو بصرف النظر عن أية أسباب خارج هذا الإطار الثقافي. بل يمكن القول بكثير من الدقة، إنها تتناقض مع كل العوامل والأسباب والمميزات التي تدفع كلها باتجاه التواصل الثقافي فهي مثلا تتناقض مع:

* عامل الجغرافيا والجوار اللصيق في نطاق دول المنطقة.

* وحدة التاريخ ورابط القربى على مستوى ومجتمعات قبائل وعشائر وأسر دول المنطقة.

* التداخل الديموغرافي وانتشار اليمنيين بأعلى نسبة مقارنة بغيرهم من الجنسيات الأخرى في دول المنطقة.

* استمرار وتطور التواصل على المستويات والمجالات الأخرى السياسية والتجارية والسياحية إلى حد ما.

ومن هنا، نلحظ مثلا، أن التواصل بين اليمن وجيرانه عبر التعاون واللقاءات في دوائر الفن الغنائي شعرا وشعراء وألحانا ومطربين أكثر منه في دوائر الثقافة والمثقفين وان كان قليلا، وكذا الحال في جوانب أخرى وحتى الرياضة وكرة القدم.

وكانت دورات «الأسابيع الثقافية» منذ مطلع الثمانينيات، بدأت تحقيق خطوات إيجابية من اللقاءات والمشاركات في فعاليات متنوعة، إلا أنها توقفت نهاية العقد نفسه، رغم أنها بحكم طابعها الرسمي، ليست كافية وحدها ولا تحقق الهدف المطلوب، وهو استمرار وتطوير وتعدد وتنوع التعاون واللقاءات الثقافية عبر كل القنوات والألوان والشرائح كالمؤتمرات والندوات المشتركة والفعاليات ذات المضامين المتنوعة في دوائر الشعر والأدب والقصة والفنون، وفي البحوث والدراسات والكتابات عبر الصحافة والمجلات المتخصصة ووسائل الإعلام وضمن المراكز الفكرية الثقافية وأطروحات القضايا المشتركة والعامة في مختلف الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ولعل من نافلة القول، التأكيد على أن اليمن أكبر سوق عربية إن لم نقل أكبر الأسواق في دول المنطقة نفسها، للمطبوعات الصحافية الصادرة عن مؤسسات الجيران، وأن اليمنيين أكبر المتلقين والمقبلين على هذه المطبوعات ليس فقط في اليمن، بل وفي المهاجر التي يتواجدون فيها ابتداء ببلدان المنطقة وانتهاء بأقطار أوروبية وبالولايات المتحدة الأمريكية ومرورا ببلدان عربية وأفريقية وشرق آسيوية[23].

وقد لا يكون هذا الحديث مطالبا بتحديد أسباب العزلة أكثر مما سبق ومن تحميل المثقفين في دول المنطقة بما فيها اليمن، المسئولية بالدرجة الأولى حتى يؤدوا واجبهم حيالها، وعند ذلك أن يواجهوا موانع أو عراقيل، حينها تتحد الأسباب ميدانيا وتظهر معها لاشك، طرق ووسائل معالجتها.

من هنا، تبرز أهمية «وحدة دراسات الجزيرة والخليج» التي أسسها «مركز دراسات المستقبل» من حيث إنها بدأت تعمل بالفعل منذ ما بعد تأسيسها مباشرة، في هذا الاتجاه لتصبح نافذة وقناة اتضح مما حققته من خطوات حتى الآن، أنها تسير في الطريق الصحيح وأنها ستتسع وتتطور وأن هناك بوادر تجاوب إيجابية معها من قبل المثقفين والمفكرين في اليمن ودول الجوار، وهذه الندوة في ذاتها، أحد أبرز الأدلة والمؤشرات المؤكدة لهذه البوادر حاضرا ولملامحها المستقبلية بعون الله تعالى.

المحور الثالث :

وحدة العمل الثقافي

تركز هذا المحور في ثلاثة جوانب رئيسة، هي :

أولاً: الوحدة والأحادية:

1 ـ في بداية هذا المحور، تبرز واحدة من الحقائق المؤلمة، وهي أن أي مثقف حقيقي في الوطن العربي بالذات، لا يستطيع أن ينكر أن ثقافتنا العربية من حيث تعاملنا معها، ما زالت سجينة قطرية مفرقة دون وجود عمل جماعي عربي مشترك وجاد، للدفع بها خارج القطرية. بل إننا في عصر (ثورة المعلومات) و(عالمية الثقافة) ومعطيات ومفهوم وخطوات (العولمة) ما زلنا في كثير من الحالات، نعمل بوعي ودون وعي، على تكريس هذه القطرية.

2 ـ وإلى جانب هذه القطرية، هناك محدودية القضايا التي يتم تناولها قطريًا في نطاق الفعاليات والنشاط الثقافي العام، وعلى سبيل المثال، قضية (المرأة) التي لايكاد يتوقف الحوار حولها في كل قطر عربي، في شكل ندوات وحوارات وحلقات نقاش فضلاً عن الكتابات الصحفية، وكأن المرأة في علاقتها بالرجل أو بالعمل العام أو وظيفتها الاجتماعية أو حقوقها وحرياتها، قضية غامضة لم تتضح معالمها ومشكلة مستعصية على الحلول، وهذا لا شك، لا يعني التقليل من أهمية دور المرأة الرئيسي في الحياة كالرجل تمامًا وإنما الغرض من إيراد موضوعها هنا، نموذجًا لموضوعات مماثلة يدور حولها الحوار في حلقة مفرغة.

3ـ انتشار وتكرار ما يمكن تسميته بكلمة (محاذير) مصممة في شكل وصيغ مصطلحات يتم تعميمها والتحذير منها بعبارات فضفاضة عامة عائمة جعلت منها أشباحًا مخيفة للمثقف وغير المثقف. مثل مصطلحات (الثقافة المضادة) و(الثقافة المستوردة) و(المشبوهة) و(المنحرفة) إلى آخر قوائم الصفات والمصطلحات. وهي كما هو معروف وملموس ومتكرر على الساحة العربية، تخيف المثقف وتصيبه بكثير من الإحباط والقلق، لأنه يعرف أنها يمكن أن تستخدم ضده في أي وقت وضد إنتاجه وآرائه مبررات لاستعداء السلطات ضده دون دليل، وتخفيف غير المثقف بحكم أنه لا يعرف حقيقتها. وأكرر هنا، التأكيد على أن هذا الحديث لايعني

بأي حال، القبول بشيء من مضامين ومعاني هذه المصطلحات ولكنه يعني الحقيقة الموضوعية في التعامل معها، من حيث أن شيئًا اسمه (ثقافة مستوردة) أمر غير موجود إلا في عبارات التحذير العائمة التي تطلق بين وقت وآخر، لأن ما تؤكده أبجديات الثقافة وحروفها الأولى، هو أن الثقافة لا تستورد وإنما تنشأ وتتطور في بيئتها غير المحدودة بمكان معين، وأن الأفكار المشبوهة أو (المنحرفة)، ليست ثقافة بأي حال، وإن ظهرت في شكل آراء وتعليلات ومداخلات، كما أن رفضها من قبل المثقفين، أمر مفروغ منه سلفًا؟. التأكد من صلتها بإحدى هذه الصفات، وأن المناقشات الموضوعية عبر دوائرها المفتوحة، هي الوسيلة الوحيدة لتجذير الطروحات الثقافية بصفة عامة من أي مصدر جاءت دون أحكام مسبقة أو إقحام عوامل (مستوردة) من خارج هذا الإطار العلمي الموضوعي.

من ثم.. ومن مجمل ما سلف، تظهر مؤشرات نحو خلفيات هذا الواقع المفعم بقطرية التناولات ومحدودية الموضوعية وأشباح المصطلحات، وتظهر مكوناته هذه أو بعضها، أسبابًا ونتائج في وقت واحد، تتأصل عمومًا، في دائرة أحادية الأنشطة الثقافية المناقضة لوحدة القضية الفكرية الثقافية واستراتيجياتها إقليميًا وقوميًا وإنسانيًا، وما يحسن بحكم السياق، تسجيله هنا حول هذه الحقيقة عناصر أربعة:

أولها: إن العمل الأحادي حيال وحدة القضايا واستراتيجيتها، لا يحقق غرضًا، بل ربما عاد بنتائج عكسية من الازدواج والتناقض والسلبيات، وهذا ما يحدث بالفعل، بمعنى أن القضايا المشتركة تتطلب العمل المشترك بحجمها وفي مستواها.

وثانيها: أن ما يظهر من بعض الدعوات المتقطعة إلى العمل المشترك بين قطرين أو أكثر في مجال الثقافة، يوحي فقط بأفضلية العمل المشترك على القطري (في حدود الإمكان)، بينما أن توسيع دوائر النشاط ورفعه إلى أوسع الدوائر، أمر ليس ولم يكن ترفًا زائدًا على الواجب، ولكنه الواجب ربما إلى حد الضرورة طالما أن الهدف لا يحقق بدونه.

وثالثها: وبالتالي، فإن كلاً من الثقافة (المجزوءة المجزأة) (إن صح التعبير) والعمل الأحادي القطري المنفرد، يؤكد فشله بنفسه من خلال عجزه عن إيجاد وتأسيس ثقافة واسعة تتطور وتنمو تلقائيًا بدينامية من داخلها بدلاً عن هذه الثقافة المجزأة المناسباتية المحدودة في قضاياها وموضوعاتها وقدرتها على التأثير.

ورابعها: ما يُلحظ في مجتمعات المنطقة ولدى كثير من الأوساط والأشخاص حتى ممن هم محسوبون على الثقافة أن المفهوم لكلمة (الثقافة) ما زال محدوداً مقصوراً على جوانب دون أخرى، بينما الثقافة بكل مشتقاتها ودلالاتها، تعني وتشمل فكراً ومعارف وتناولات وبحثًا، كل مجالات الحياة دون استثناء في أطرها العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجوانب والشرائح الداخلة ضمن كل منها كما سلف.

ثانياً: الآثار والنتائج:

لا يكشف عن جديد من يقول إن كل أو معظم الأفكار والعناصر المذكورة سلفًا والآتية في هذا الجانب، لا تكشف عن جديد بقدر ما تشرح واقعًا وملامح واقع قائم على الساحة. هذا القول صحيح إلى درجة كبيرة، ولكن ذكرها هنا، لايستهدف فقط، سردها (للعلم)، بل يستهدف أغراضًا لعل أبرزها ثلاثة:

الأول: (دون اعتبار للترتيب فيما بينها)، إثارتها من جديد (إن صح أن إثارتها حدثت وتكررت) لمناقشتها من جميع جوانبها وركائزها وحيثياتها، بوصفها قضية كبيرة مستقلة في حد ذاتها، ولأن كثيرين ربما يصرون على اعتبارها مجتمعة أو متفرقة، مجرد رأي أو آراء لا حقائق قائمة، فضلاً عن أن كثيرين أيضًا ممن يؤكدون وجودها رؤى وحقائق، يحاولون تجنب مناقشتها إما لحساسيتها لدى البعض وإما لاعتبارها هامشية.

الثاني: وضعها في الاعتبار عند مناقشة أية قضايا أخرى، نظراً لأهميتها المتميزة بوصفها (قضية القضايا) لاشتمالها مجتمعة على المشكلات والسلبيات والمعوقات، وكذا أولى الخطوات والمنطلق للعمل المشترك عندما يتم التعاون على تجاوز سلبياتها وأخطائها.

الثالث: ومن تأمل واستقراء للواقع الثقافي من جانب والوسائل المتاحة لدول المنطقة، المؤهلات والمواهب والقدرات البشرية والإمكانات الفنية والمادية من جانب مقابل.. تظهر المفارقة بين الجانبين من ناحية، ويظهر من ناحية أخرى وبصورة أوضح وأكبر، عجز هذه الحركة الثقافية التي نسميها (حركة) تجاوزا ومجاراة للمصطلحين، وربما تفاؤلاً أيضًا من باب إطلاق العرب (السليم) على اللديغ و(البصير) على الأعمى.. عجزها عن أن تتحول إلى حركة حقيقية نامية ومتطورة.

ثالثاً: استدراك واستطراد:

يمكن اعتبار هذا الجانب الأخير من هذه الورقة، خاتمة لها من نظرة عامة، ومن ثم تركيزها فيما يمكن اعتباره أشبه بإجابة ملخصة لما سلف في إطارها، عن سؤال مفترض بطرحه السياق، هو باختصار:

إذن فما المطلوب؟

ونحاول إيجاز الإجابة في الفقرات الثلاث التالية:

الأولى: المطلوب التعاون المشترك لتأسيس وتكوين حركة ثقافية كاملة الأوصاف والصفات والشروط، شاملة:

1 ـ في وحداتها التعليمية قوميًا وعالميًا.

2 ـ في قضاياها تعددا وتنوعًا واستيعابًا.

3 ـ في العمل المشترك بين مجتمعاتها.

4 ـ في استيعاب وتفعيل كل شرائح هذه المجتمعات وكياناتها وأطرها ومؤسساتها السياسية والمهنية والإبداعية والفكرية والجماهيرية.

5 ـ وأن تكون حركة مستمرة متواصلة نامية متطورة.

6 ـ أن توظف لها الوسائل والإمكانات المتاحة على أكبر نسبة ممكنة.

الثانية: أن تكون ذات أثر فاعل وفعل محسوس وملموس على صعيد الواقع، وخاصة في الجوانب والمواقع والقضايا العامة وفي طليعة كل هذا:

1 ـ توسيعه وتنويع الفعاليات ووسائل نشرها بالقدر الذي تستطيع به الإسهام، تعميم النوعية الشاملة وشد الجمهور إلى فعالياتها ونتائجها.

2 ـ القدرة على تقديم الرؤى والخيارات حول القضايا المختلفة ذات الاهتمام الخاص، لأصحاب القرار على مستوى كل السلطات والساحات.

3 ـ ترسيخ التقارب والتعاون بين دول المنطقة من منطلق الموقع الطبيعي للحركة الثقافية وهو السبق والريادة لا التبعية، ونشير حول هذه النقطة، إلى أن من أبرز

المظاهر لضعف وعجز وتعثر الحركة الثقافية في المنطقة خاصة والمنطقة العربية عامة، أنها تأتي في معظم الحالات، تالية وتابعة لعلاقات الدبلوماسية بين الدول والحكومات تمدداً وانكماشًا وتوتراً وإنتاجًا، والمفترض أن تكون رائدة بحيث تستطيع أن تسهم في حل المشكلات والتوترات والخلافات العربية/ العربية بالدرجة الأولى، وإلا فإنها في حالات التبعية ستظل جزءاً هامشيًا من السلطة مذبذبًا بين ذلك ﴿لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء﴾ وهذا ما لا يرضاه أو يقره لا هؤلاء ولا هؤلاء.

والله من وراء القصد

﴿ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً﴾

صدق الله العظيم

الهوامش والمراجع :

1 ـ «الخصائص» لابن جني ـ ج 1 ص 40.

2 ـ «الطراز» ـ يحيى بن حمزة ـ ج1 ص 12 .

3 ـ مثل : السراط والقسطاس والفردوس.

4 ـ «الاتقان» للسيوطي ـ ج1 ص 135 .

5 ـ من المخترعات والمصطلحات الوافدة .

6 ـ مثل : البرمجة والتلفزة.

7ـ وصف العرب أنفسهم بالريادة والتفوق.

8 ـ تبلور المدارس والمذاهب الفقهية واللغوية.

9 ـ من يعرفون بالعلمانيين.

10 ـ «التوظيف اللغوي للمفردات في القصيدة الحديثة» ـ دراسة لكاتب هذه الورقة.

11ـ في طروحات السلفيين.

12 ـ أمثال الشيخ/ محمد حسين فضل الله والشيخ/ يوسف القرضاوي وغيرهما.

13ـ الاتحاد اليمني.

14 ـ مواطنو ما كان يعرف بدولة المملكة المتوكلية اليمنية ثم الجمهورية العربية اليمنية بعد الثورة.

15 ـ حزب «رابطة أبناء الجنوب العربي» في عام 1951 .

16 ـ صحيفة «الجنوب العربي».

17 ـ كتاب «الصحافة اليمنية قبل ثورة سبتمبر» ص 110 ـ 111 ـ علوي عبدالله طاهر

18 ـ المصدر نفسه.

19 ـ «فتاة الجزيرة» .

20 ـ المصدر نفسه ص 67.

21ـ المصدر نفسه ص 123.

22 ـ كانت الحدود المصطنعة قبل الوحدة بين شطري اليمن، معلمة ببراميل اشتهر بين اليمنيين تداولها في الحديث بوصفها أصبحت أحد رموز الانفصال والكنايات عنها.

23 ـ حقيقة يؤكدها صحافيون ورؤساء تحرير صحف ومجلات ودور نشر وتوزيع من دول المنطقة.

الخاتمة والتوصيات

بيان صنعاء الثقافي

ندوة (مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية)

صنعاء 7، 8 أغسطس 2001 م

البيان الختامي

1ـ وقائع أعمال الندوة:

في الفترة (الثلاثاء والأربعاء 7 ـ 8 أغسطس 2001م) انعقد بقاعة فندق الشيراتون بالعاصمة صنعاء بالجمهورية اليمنية ندوة «مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية» برعاية الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء والرئيس الفخري لمجلس «أمناء وحدة دراسات الجزيرة والخليج» والتي أعد لها ونظمها كل من «مركز دراسات المستقبل ـ مجلس أمناء وحدة دراسات الجزيرة والخليج» ـ صنعاء، و«المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب» ـ الكويت. تحت شعار: «من أجل تأطير وتطوير التعاون المشترك بين أعلام ومؤسسات الفكر والثقافة في منطقة الجزيرة والخليج».

(معركتنا القادمة والأهم هي التنمية)

شارك في الندوة نخبة من الأساتذة من الخليج واليمن بالكلمات والدراسات وأوراق العمل والمداخلات والمناقشات من خلال حفل الافتتاح وجلسات العمل الثلاث، تضمنت:

أولاً: حفل الافتتاح في الفترة الصباحية لليوم الأول ـ الثلاثاء 7 / 8 / 2001م.

* القرآن الكريم.
* كلمة: الدكتور فارس السقاف ـ رئيس مركز دراسات المستقبل.
* كلمة: الأستاذ الدكتور محمد الرميحي ـ الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
* كلمة: رئيس الوزراء / دولة الأستاذ عبدالقادر باجمال.

ثانيًا : جلسة العمل الأولى : (المحور السياسي والقانوني) صباح الثلاثاء الموافق 7/ 8/ 2001م .

رأس الجلسة وأدارها : د. عبدالهادي الهمداني ـ أستاذ الاقتصاد ـ نائب مدير مكتب الرئاسة ـ اليمن .

تضمنت أربع أوراق عمل، وما دار حولها من مداخلات ومناقشات وهي :

ـ الورقة الأولى : (قراءة سريعة للتاريخ المشترك في حياة منطقة الخليج العربي واليمن) قدمها د. صالح باصرة ـ رئيس جامعة عدن ـ أستاذ التاريخ ـ جامعة عدن .

ـ الورقة الثانية : (الأمن القومي لليمن والخليج) قدمها د. ياسين الشيباني ـ أستاذ القانون الدولي ـ جامعة صنعاء .

ـ الورقة الثالثة : (العلاقات اليمنية الكويتية في المنظور الدولي والخليجي) قدمتها د. بدرية العوضي ـ أستاذة القانون ـ جامعة الكويت .

ـ الورقة الرابعة : (تطور النظام السياسي في اليمن والخليج قدمها) د. فارس السقاف أستاذ جامعي رئيس مركز دراسات المستقبل .

ثالثًا : جلسة العمل الثانية : (المحور الاقتصادي والسياسي) صباح الأربعاء الموافق 2001/8/8 م .

* رأس الجلسة وأدارها : الأستاذ. محمد عبدالوهاب جباري ـ وزير الاقتصاد السابق. وتضمنت ورقتي عمل وما طرحته كلتاهما، من مداخلات ومناقشات :

* الورقة الأولى : (دول الخليج والجزيرة العربية نمط جديد للعلاقات الاقتصادية والدولية)

قدمها د. محمد الميتمي ـ أستاذ الاقتصاد ـ جامعة صنعاء .

* الورقة الثانية : (سياسة اليمن الخارجية تجاه دول الخليج) .

قدمتها د. خديجة الهيصمي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة صنعاء .

رابعًا : جلسة العمل الثالثة : (المحور الثقافي والاجتماعي) صباح الأربعاء الموافق 2001/8/8 م .

رأس الجلسة وأدارها : د. عبدالملك منصور ـ وزير الثقافة السابق ـ عضو مجلس الشورى ـ اليمن .

تضمنت ورقتي عمل وما دار حولهما من مناقشات :

* الورقة الأولى : (الثقافة العربية. هيمنة نسق الاستبداد) قدمها د. إبراهيم غلّوم ـ رئيس تحرير مجلة العلوم الإنسانية ـ جامعة البحرين ـ البحرين .

* الورقة الثانية : (مقومات العمل الثقافي المشترك في منطقة الجزيرة والخليج) قدمها الأستاذ عبد الوهاب المؤيد ـ باحث وإعلامي ـ اليمن .

2 ـ الأبعاد والدلالات :

أولاً : انعقدت الندوة بما تضمنته من أوراق ومداخلات في ظل أجواء أخوية وآفاق منفتحة وثقة متبادلة وقناعات متماثلة بأهمية الندوة زمانًا ومكانًا وموضوعًا وأهدافا وأبعادًا ونتائج. ودارت الحوارات والمناقشات بأساليب علمية وموضوعية وبقدر كبير من الوضوح والشفافية. وهذه العناصر في مجموعها، وقربت الرؤى في اتجاه الغاية العامة وساعدت على استقامة مسار الحوارات وتركيزها عبر قنوات الخطاب المباشرة بعيدا عن الشوائب السلبية التي ظلت تكتنف حلقات الحوار العربي، وتحيطها بكثير من التحفظات والمتاهات ومن الغموض والدوران في حلقات مفرغة .

ثانيا : ولعل من أهم وأبرز الرؤى والأفكار التي اتسع وتكرر طرحها والحديث عنها داخل جلسات الندوة وخارجها من قبل المشاركين :

1 ـ إن أعمال ومناقشات الندوة في أطرها الموضوعية والعامة، مثلت مجتمعة وإلى حد كبير، شبه وحدة متكاملة في تنوعها ومجالاتها وأولوياتها وتداخل قضاياها ومواكبتها لتراكمات وتحديات ثقافية وحضارية قائمة بالفعل. كما مثلت خطوة متطورة على طريق التعاون

الثقافي بين دول المنطقة عامة وبين اليمن والكويت بصفة خاصة، ومن أبرز ميزاتها إنها تحمل صفة الريادة من حيث إنها أشبه بعنوان بارز في منهج مفتوح لتتالي عناوين أخرى لندوات وفعاليات قادمة. كما اعتبر مشاركون ومحللون هذه الندوة، تأكيداً جديداً ومتميزاً، على حقيقة وحدة المنطقة وترابط وتداخل قضاياها المشتركة، تماماً مثل ترابط وتداخل مجتمعاتها وموروثاتها في مختلف الملامح والسمات.

2 ـ وبقدر ما أثارت الندوة لدى المشاركين من خلال مدلولاتها بشكل مباشر وغير مباشر.. أهم القضايا القائمة على الساحة إقليميا وعربيا ودوليا، أدت إلى الترسيخ من عمق الإحساس بضرورة وأهمية التواصل والتقارب والتعاون العربي في مختلف الجوانب والمجالات وعلى كل الصعد وبين كل المجتمعات والأنظمة والمنظمات والفئات، وزادت من عمق الإحساس بضرورة الخروج من دوائر النصوص النظرية إلى الترجمة الفعلية، بوصف التواصل والتقارب العربي، الوسيلة والآلية الوحيدة الفاعلة لمواجهة ومواكبة التحديات التي تفرضها متغيرات العصر والتطلعات التي تتجه إليها أنظار الشعوب العربية بدون استثناء، هي أن ندخل معركة التنمية بحشد مواردنا كافة.

3 ـ كما أبرزت الندوة بصفة خاصة، أهمية دور المثقفين والمفكرين وحملة الأقلام بالدرجة الأولى، بوصفه دوراً يفترض فيه أن يكون طليعيا ورائدا وداعيا ومعنا في الدعوة والعمل على تحقيق هذه الغاية.

ثالثًا: وإلى جانب المؤشرات والقضايا والأطروحات التي اكتنفتها الندوة أو أبرزتها من داخلها، فإنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تنعقد في العاصمة اليمنية صنعاء في ظل وسط خطوات ومبادرات تحققت وتحقق على المستويات الوطني والإقليمي والقومي، وفي محيط تطورات ومتغيرات دولية تتسارع بوادرها وتتصارع فيما بينها ومع ردود وفعلها وتثير كثيراً من المواجهات والتداعيات وتشير إلى تطورات أكثر اتساعا وصراعا وتعددا من منظورها

المستقبلي. هذه التطورات في مجملها وتفاصيلها، انعكست لاشك بكثير من إيجابياتها وسلبياتها على هذه الندوة وعلى اهتمام المشاركين فيها ومداخلاتها بشكل أو بآخر. من خلال التوقف أمامها وتحديد الموقف إزاء كل منها وفي مقدمتها:

1 ـ ما تحقق خلال الفترة القريبة الماضية، من حل مشاكل الحدود وإبرام اتفاقيات الترسيم بين عدد من دول المنطقة ـ بصورة لم تحدث من قبل. ومعروف أن إبرام اتفاقيات الترسيم هذه وما حظيت به من اهتمام وترحيب ومباركة إقليميا ودوليا تكمن إيجابيتها في أعلى نسبة، منها أنها حسمت مشكلات الحدود وما تسببه بين حين وآخر من خلافات وتوترات تصل أحيانا إلى حد المصادمات على الحدود، بين الأشقاء، ومن ثم فإن ما تحقق يمثل خطوات واسعة على طريق التواصل والتقارب والتعاون المشترك بين الأنظمة والمجتمعات والوطن الكبير.

2 ـ إلى جانب ما سلف، أشاد المشاركون بالبدايات الإيجابية والخطوات التي بدأت تحققها دول المنطقة على طريق الشورى والديمقراطية وحرية الرأي والنقد البناء والمشاركة الشعبية في السلطة وما جسدته هذه الخطوات من إنشاء مجالس شورى والعمل على منحها صلاحيات ومهمات والبدء في تشكيلها على طريق الانتخابات في اتجاه دفع وتطور هذه البدايات على مدى المستقبل.

3 ـ وعبر المشاركون عن سعادتهم بأن هذه الندوة تزامنت مع بداية مرحلة جديدة من العلاقات بين دول المنطقة خاصة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي. تجاوزت سلبيات ورواسب الماضي واتجهت نحو المزيد من التقارب والتعاون على مختلف المستويات ومن ضمنها ما يمكن وصفة بزخم اللقاءات وعقد حلقات النقاشات والحوار وإقامة الهياكل والآليات التنفيذية إلى جانب الأسابيع الثقافية وفتح المجال لتعدد قنوات الاتصالات والتفاعلات بين مؤسسات القطاع الخاص والفئات الأخرى، هذه الخطوات

التي أكد المشاركون وجوب دعمها من قبل كل المثقفين بالدرجة الأولى، اعتبرها الجميع مؤشرات ومبشرات لمستقبل عربي واعد بمزيد من التقارب والتعاون.

4- وفي مواجهة القوى الصهيونية والهجمات الوحشية التي يشنها قادة إسرائيل وقواتها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل في أقذر حرب عرفها التاريخ الحديث تستهدف إبادة شعب واغتصاب وطنه وقتل وتشريد المدنيين من مواطنيه واجتياح ونسف منازلهم ومصادرة أراضيهم وتوجيه مختلف الأسلحة والقذائف والمتفجرات إلى صفوف التظاهرات وصدور المشاركين فيها دون تفريق بين رجل وامرأة وطفل وشيخ ومصادرة كل الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية على مرأى من العالم ودوله وشعوبه ومنظماته، وبدعم وتشجيع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع تصعيد قادة إسرائيل وعلى رأسهم مجرم الحرب الأكبر «شارون» للحرب الشاملة ضد الانتفاضة الفلسطينية وجماهيرها، يتجهون ضمن هذا التصعيد إلى الإيغال في الحرب العنصرية الدينية التي لم تتوقف عند تدنيس المقدسات الإسلامية وتشويهها، بل وإلى نسفها بدءا بالمسجد الأقصى المبارك وذلك بتأييد وتشجيع القوى اليهودية المتطرفة، لإقامة ما أسمته بالهيكل الثالث، ووضع حجر الأساس في حرم الأقصى الشريف، بصورة همجية أثارت التحديات الاستفزازية لكل المشاعر الإسلامية وغيرها. وإزاء هذه البوادر الإسرائيلية الخطيرة يحيي المشاركون في الندوة، طلائع وجماهير الانتفاضة وأمهات الفدائيين وأطفال الحجارة ويترحمون على شهدائها ويؤكدون وقوفهم إلى جانب الانتفاضة واعتبارها الطريق الصحيح نحو النصر، ويدعون كل القوى والمنظمات والجماهير العربية إلى المزيد من دعمها. ويطالبون العرب والمسلمين بمواقف إيجابية ذات قدرة وقوة على الفعل الذي يرقى إلى مستوى المشاركة والواجب والمسئولية نحوه بشتى الوسائل المتاحة لإيقاف هذه الحرب العدوانية الصهيونية.

3 ـ النتائج والتوصيات.

في هذا المحور، خلص المشاركون إلى نتائج في مقترحات وتوصيات ورؤى، تتركز في العناصر والبنود التالية:

أولاً: اعتبار وحدة منطقة الجزيرة والخليج ووحدة قضاياها، منطلقا للعمل المتواصل وموضوعا عاما للقاءات والحوارات ودافعا وإطارا للتعاون الثقافي المشترك، يعمل الجميع على تطوير وتوسيع وترجمة أهدافه وأبعاده في مختلف القضايا والجوانب والموضوعات.

ثانيًا: وضع آلية مشتركة لتطوير وتوسيع هذا العمل والتنسيق بين أطرافه لتطبيق التعاون في اتجاهه وليبقى التواصل مستمرا ومتواصلا ناميا. تتناول هذه الآلية من خلال برامج زمنية لتحقيق هذا.. العمل على:

1 ـ تنظيم الاتصالات واللقاءات.

2 ـ تحقيق تبادل الإصدارات والمنشورات الفكرية والثقافية والدورية المتخصصة والبحوث والتقارير ذات العلاقة. برمجة الفعاليات المقترحة وموضوعاتها وزمان ومكان إقامتها والمشاركين فيها، إلى جانب التنسيق مع الجهات الرسمية والحكومية المعنية من دول المنطقة، فيما يتعلق بالأعمال والخطوات والمشروعات الداخلة في هذا الإطار.

ثالثًا: اعتبار هذه الندوة بداية جديدة لمرحلة تواصل وتعاون متطورة، وأنها طرحت ما يمكن التعبير عنه، بأسس صيغة ثابتة لمنهاج عمل متسلسل تتعدد فعالياته في إطار التعاون الثقافي من الآن وعلى مدار المستقبل بإذن الله تعالى. فيما بين المثقفين عبر مؤسسات ومراكز الفكر والثقافة والبحوث والدراسات والوثائق والمعلومات في دول المنطقة بصفة عامة، وفيما بين الجمهورية اليمنية ودولة الكويت بصفة خاصة.

رابعًا : التركيز في هذا التعاون الثقافي الشامل، على جوانب ومرتكزات، منها :

1 ـ تكريس اللقاءات والاتصالات والزيارات المتبادلة ضمن تخصصات وبرامج وأهداف محددة، بما يساعد على رفع مستوى التعاون ونجاحه. وإزالة أسباب وحواجز العزلة ورواسبها ويدفع نحو آفاق أكثر اتساعًا وتنوعًا ونجاحًا.

2 ـ وإلى جانب القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دوائر الفكر والثقافة. يؤكد المشاركون في الندوة على إعطاء قضايا التراث والآداب والفنون ما تستحقه من اهتمام وما تمثله من أهمية علمية وإنسانية ووطنية وتاريخية. مع الأخذ في الاعتبار قضايا ذات أهمية بالغة في هذا الإطار، مثل قضايا وحقائق من تاريخ المنطقة، التي شوهها المستشرقون وتعامل معها الباحثون دون تصحيح. وقضايا فرضت أطروحات الغرب المكرسة، ضرورة توضيحها بأسلوب البحث العلمي بدلا عن الاكتفاء بالتناولات الإعلامية. مثل قضايا الحريات والحقوق والمرأة والأسرة والطفل والمثقفين. وكذا ما يتعلق بالتراث، من قضايا الآثار والمخطوطات واللهجات والأزياء والفنون التراثية.

خامسًا : واتساقا مع ما سلف، التأكيد على توسيع نطاق العمل في مختلف الاتجاهات والأهداف وبالوسائل المتاحة والاتصالات واللقاءات المباشرة وحلقات الحوار على المستويين القطري والإقليمي لدول المنطقة ومن منظور واسع يشمل منطلقات ومبادرات من أبرزها :

1 ـ شد المؤسسات، والمراكز ذات العلاقة، إلى الإسهام المباشر في التعاون إسهاما ومشاركة فاعلتين، في الندوات وحلقات النقاش وسائر الفعاليات الأخرى، بالبحوث وأوراق العمل وبالكوادر والمراجع المعلومات وبالجهود الإيجابية، ويأتي ضمن هذه المؤسسات الأجهزة ومراكز البحث والمعلومات والوثائق والطباعة والنشر والجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة، من مؤسسات القطاعين الرسمي والخاص. وكذا الإسهام بالإمكانات الثقافية

والفنية وكل ما من شأنه تطوير العمل وتسهيل المهمات والصعوبات التي تواجه حركة اللقاءات والاتصالات وأهدافها بصفة عامة.

2 ـ تنويع وتوسيع التناولات والموضوعات والأهداف في حلقات النقاش والندوات والمنتديات الرئيسة والمنبثقة عنها، تشمل أكثر الجوانب والقضايا والمواقع قدر الإمكان والإمكانات.

3 ـ وطرحت الندوة بكثير من الاهتمام في اتجاه إستراتيجية هذا الهدف، إقامة أسابيع ثقافية ضمن برنامج عام يشمل عواصم ومدنا تتم إقامته بالتتالي في دول المنطقة ابتداء بالعواصم والمدن ذات المقومات والخلفيات والمضامين الثقافية والتراثية والتاريخية البارزة والاهتمامات والسمات الأدبية والفنية المتميزة. تركز فعاليات الأسبوع على الطابع الخاص بالمدينة التي يقام فيها. نظراً لما لهذه الأسابيع من أهمية وما تحققه من أهداف، تشمل إلى جانب تكريس اللقاءات والحوارات ومضامينها، تنوع الفعاليات وتوسيع نطاقها من حيث الألوان والأشكال والمضامين من ناحية، ومن حيث التخصصات والمواهب والمشاركين من ناحية ثانية. وكذا لتبادل التعارف والإطلاع والاستفادة. وخصوصاً أنها تتضمن كما هو مفترض حلقات أدبية شعرية وقصصية وفنية ومحاضرات متنوعة فكرية وثقافية وأثرية وفنية وما إليها.

4 ـ ونظراً لأهمية تعميق الإطلاع والاستفادة من موضوعات الندوات والفعاليات الأخرى على مستوى الجماهير عامة، وقف المشاركون في الندوة أمام الآليات والوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف، وهو بصفة عامة، نشر الموضوعات والأطروحات في كل حلقة على حدة. وتم في هذا الجانب إقرار آلية مرحلية تتمثل في طريقتين:

الأولى: عامة وممكنة التطبيق من الآن وتتحدد في:

أ ـ العمل على طباعة مضامين الندوات ابتداء من هذه الندوة، في مجلدات يضم كل منها نصوص الأوراق والأطروحات ذات الموضوع العام الواحد.

ب ـ طباعة ملخص عن الندوة وموضوعاتها ومدخلاتها والمشاركين فيها والنتائج التي خرجت بها، في كتيب مستقل. ومن ثم توزيع نسخ نصوص عن هذه

الندوة، على المؤسسات والمراكز ذات العلاقة والمجلات المتخصصة والمكتبات العامة والأجهزة المعنية في الحكومات والشخصيات المهمة من الأكاديميين والباحثين ومن في صفهم. ويظل الملخص متاحا للتوزيع على مستوى الصحف ووسائل الإعلام والمهتمين بالاطلاع بصفة عامة.

والطريقة الثانية: مشروع مستقبلي، يتمثل في العمل على مدى المستقبل لإصدار مجلة نصف شهرية عن «وحدة دراسات الجزيرة والخليج» تغطي هذا الجانب وتؤدي هذه المهمة، على أن يتم دعمها من قبل المؤسسات والمراكز المشاركة، ماليًا وثقافيًا وفنيًا في حدود ما يتم إقراره حينها.

وفي ختام الندوة عبر المشاركون عن الشكر والامتنان، للعناية الكريمة التي حظيت بها أعمال الندوة والمشاركين فيها من قبل فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية. وبما تكرم به الأستاذ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء، من الحضور لتدشين الندوة والمشاركة فيها بكلمة أقر المشاركون اعتبارها وثيقة من وثائقها.

وترجم المشاركون مشاعرهم في برقية رفعوها إلى فخامة الرئيس. وأخرى لدولة رئيس الوزراء، كما عبروا عن سعادتهم لعقد الندوة في صنعاء، وبما سادها من أجواء إيجابية وودية وما تخللها من لقاءات وزيارات لمؤسسات ومراكز ومواقع فكرية وثقافية وتراثية، وما تمخض عنها من نتائج إيجابية ومن اتساق في الرؤى والمواقف والمقترحات.

والله ولي التوفيق،،،

صنعاء 8 ـ أغسطس ـ 2001م

18 ـ جماد الأولى ـ 1422هـ

* * *

رقم الإيداع ١٠٤٤٥ /٢٠٠٢
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977 - 09 - 0833 - 9

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصري ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس ٨١٧٧٦٥ (٠١)

مستقبل العلاقات اليمنية.. الخليجية

في هذا الكتاب قضية تروى ، فقد حدث في صيف 1990 حدث بشع في دنيا العرب المعاصرة وهو احتلال العراق للكويت ، والدولة الوحيدة من بين الدول في جزيرة العرب التي أخذت موقفاً متعاطفاً مع العراق، كانت اليمن، وهي اليمن السعيد الذي اعتبره أهل الخليج لفترة طويلة المخزون البشري لهم ، لأسباب حضارية وتاريخية .

واليمن ، وقد عُزل عن العالم لألف عام تحت حكم الإمامة ، ظهر إلى العالم المعاصر في بداية الستينيات ، عندما نجحت ثورة بقيادة مجموعة من ضباط الجيش اليمني الصغير، يساندهم تيار إصلاحي يمني ، في الإطاحة بحكم الإمامة البالغ الشمولية .

ولكن نضال اليمنيين لم يكن قد بدأ في تلك اللحظة التي تم فيها نجاح الثورة ، بل كان لأبناء اليمن الكثير من الطموحات للحاق بالعصر ، ومنذ الثلث الثاني من القرن العشرين ، جرت محاولات عديدة لإخراج اليمن من عزلته ، وكانت دائما البدايات هي محاولة التخلص من حكم الإمامة.

كان أبناء اليمن يأملون دائماً أن يدخلوا مع إخوانهم العصر الحديث بكل متطلباته وكل تحدياته وأيضا بكل فرصه ، وهم الآن يتأهبون فعلاً لذلك.

من هذا كله نقدم للقارئ العربي أوراق هذه الندوة المهمة وهي بتفاصيلها تعبر عن كتابها وقد لا تعبر عن أي أحد آخر أو مؤسسة أخرى ، و نرجو من الله أن تكون ذات خير وفائدة لمستقبل العلاقات اليمنية الخليجية .